

عمار هلال

**أبحاث ودراسات
في تاريخ الجزائر المعاصرة
(1830 - 1962)**



د. عمار هلال

أبحاث ودراسات
في تاريخ الجزائر المعاصرة
(1830 - 1962)

الطبعة الثانية



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية: 01 - 2016
رقم النشر: 4.07.4038
رقم ر.د.م.ك : ISBN: 978.9961.0.1741.8
رقم الإيداع القانوني: 2014-590

الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية لنفس المؤلف:

- حالة اللغة العربية في إفريقيا السوداء ومواقف الاحتلال الفرنسي منها
ديوان المطبوعات الجامعية
- العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية
ديوان المطبوعات الجامعية
- Le mouvement réformiste Algérien, les hommes et
l'histoire Office des Publications Universitaires

فهرس المواضيع

مقدمة ص 1

الفصل الأول

إحتلال الجزائر عام 1830 و إنعكاساته الداخلية و الخارجية.

- نبذة تاريخية عن السكان الأصليين للجزائر ص 4.
- نهاية العهد العثماني و نتائجه ص 13.
- أهم مراحل الحكم العثماني في الجزائر ص 17.
- أوضاع الجزائر خلال الثلث الأول من القرن 19م ص 19.
- الإقتصاد و إنعكاساته على الأوضاع الداخلية ص 33.
- المشاريع الفرنسية لإحتلال الجزائر ص 35.
- الحصار البحري الفرنسي للجزائر ص 44.
- الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر ص 47.

الفصل الثاني

الهجرة من و إلى الجزائر

- إحتلال الجزائر من خلال أدب الرحالة الألمان ص 58
- تأثير الأمير عبد القادر على الهجرة الجزائرية نحو سوريا ص 76.
- استقرار الأمير عبد القادر في دمشق..... ص 85.

الفصل الثالث

التعليم الرسمي في الجزائر خلال العهد الاستعماري

الفرنسي

(1850-1962)

- سياسة فرنسا التعليمية ص 104.
- مواقف فرنسا من التعليم العربي ص 108.
- بداية المدرسة الفرنسية في الجزائر ص 111.
- كساد التعليم الفرنسي ص 116.
- وضعية تعليم الأهالي ص 121.
- برامج دوغول التعليمية ص 125.
- المخططات التعليمية الفرنسية و الواقع ص 130.

- النظام المدرسي و إحتياجات الإستعمار ص 135.
- المدرسة الأهلية و الوسائل المادية و البشرية ص 141.
- أنواع التعليم ص 146.

الفصل الرابع

ثورة الأوراس 1916.

- توطئة ص 161.
- إندلاع الثورة و تطوراتها ص 178.
- بداية الثورة ص 180.
- جذور ثورة الأوراس ص 196.
- ثورة الأوراس من خلال مخطوط فرنسي ص 201.
- أسباب الثورة ص 202.
- إعلان الجمهورية في بومغار ص 219.
- كيف بدأت الثورة في عين التوتة ص 220.
- حصار مدينة بركة ص 223.
- أسباب فشل الثورة ص 226.
- تدهور الأمن قبيل إندلاع الثورة ص 307.

الفصل الخامس

النوادي الثقافية الجزائرية التي كانت تنشط قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية.

- توطئة ص 258.
- أهم النوادي في وسط الجزائر ص 270.
- أهم النوادي في شرق الجزائر ص 273.
- أهم النوادي في غرب الجزائر ص 279.
- أهم النوادي في جنوب الجزائر ص 282.
- الاستنزاف البشري و الإقتصادي للجزائر ص 284.

الفصل السادس

من الشخصيات الجزائرية التي لم ينفذ الغبار عنها بعد.

- محمد بن الأعرج السليماني ص 296.
- الخالدي صالح بن عمار ص 304.

- عبد العزيز بن محمد بلهاشمي ص 319
- محمد العيد جباري ص 349

الفصل السابع

الحركة السياسية بين العمل السياسي و الفعل الثوري (1947-1954).

- توطئة ص 361
- مرحلة العمل السياسي ص 361.
- مرحلة الفعل الثوري ص 370.
- تفاقم الأزمة و نتائجها ص 374.

الفصل الثامن

العلماء الجزائريون في تونس (20/10م) - (14/4هـ).

- توطئة ص 380.
- المراحل الهامة لحركة العلماء نحو تونس ص 383.
- المرحلة الأولى ص 384.
- المرحلة الثانية ص 388.
- المرحلة الثالثة ص 393.
- المرحلة الرابعة ص 397.
- العلماء الجزائريون في تونس حسب إختصاصاتهم ص 428.
- العلماء في تونس زمنيا ص 430.
- ملحقات البحث ص 458.

مقدمة

في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، يبدو لي أن أجمل هدية يقدمها مواطن لبلده هي كتاب يتناول بالدراسة و البحث قضايا تاريخية، بالأخص تلك التي لها علاقة "بالأزمة" التي مر بها الوطن في ظروف معينة و التي امتدت آثارها إلى يومنا هذا لتفعل فعلها في المجتمع الجزائري.

و نحن من الذين يعتقدون أن "الأزمة" تاريخية، و لها جذور في تاريخ تطور الحركة الوطنية، لا بد من معالجتها، و الوقوف عليها. و التاريخ في نظرنا، إن يعني شيء، فإتما يعني الأصالة الحقيقية للشعوب و ثقافتها النابعة من جذوره، فهو حامي ثوابتها الوطنية و مرجعها الأساسي.

فبالتاريخ نهضت الأمم الكبرى، و تأسست الإمبراطوريات العظمى، و إرتقت دويلات صغيرة إلى مراتب راقية إقتصادية و حضاريا...

فإذا كان المشكل كذلك فالإقلاع عندنا في الجزائر لن يكون إلا بالإهتمام بالتاريخ و إعطائه المكانة التي يجب عليه تتبوها في تطور المجتمع الجزائري.

و بما أن التاريخ، أصل، و ينشد الأصالة فلا بد علينا أن نستجيب له
و أن ننشد أصالتنا، التي تتمثل أولا و قبل كل شيء في جزائريتنا. و من
هذا المنظور، فالمنطق يقتضي منا، أن نعظم أبنائنا، و نغذيهم في المهد
بالوطنية الحقيقية، بحيث نجعلهم يشعرون، و هم كبار، أنهم جزائريون،
قبل أن يكونوا "أوراسيون"، أو "صحراويون" أو "وهراتيون" و غيرها من
التقسيمات الجهوية الضيقة، التي لا معنى لها.

فمن "البلادة" أن نفكر في نكرة أو نزعة جهوية أو إقليمية، من
شأنها أن تقسم أبناء البلد الواحد، إلى جزينات لا معنى لها، و ذلك في
الوقت الذي تتحد فيه أمم كبرى إقتصادية و سياسيا، بلحثة في نفس الوقت
عن وحدة ثقافية. و مثل أوروبا في ذلك، جدير بالاهتمام، لاستخلاص
الصالح منه و ملاعته حسب أوضاعنا محليا و مغاربيا.

و التاريخ و الثقافة، عندنا، شيئان متكاملان متلازمان لا يفترقان،
فليس بمنطق من لم تكن له ثقافة تاريخية متينة، كما أن الثقافة بمفهومها
العام، بدون تاريخ، ليست ثقافة، حتى و إن كانت كذلك تكون ثقافة قاصرة،
هشة، سهل النيل منها و إبتلاعها، و بالتالي إضمحلالها.

و في هذا الإطار ينصب هذا الجهد العلمي و الثقافي الذي أقدمه
للقرىء الكريم اليوم. و هو جهد سنوات من البحث في تاريخ الجزائر
المعاصر، و الذي أتمنى أن يجد فيه الطالب، و الباحث، و القرىء العادي،

ما يقنيه عن التوجه إلى مصادر أخرى غير وطنية للوقوف على بعض الحقائق التاريخية للبلاد.

و الكتاب كما يدل على ذلك عنوانه، يطرح أكثر من إشكالية تاريخية، و يحاول معالجتها في إطارها التاريخي الحقيقي، فيطرح في مستهله إشكالية التواجد العثماني في الجزائر، و علاقة فرنسا و نتائج ذلك. ثم ينتقل إلى إشكالية الإستعمار الفرنسي في الجزائر نفسه من خلال آراء بعض الأجانب، و ما أحدثه من هزات وسط المجتمع الجزائري بالتهجير و القمع و الإضطهاد. و في جانب آخر منه، يسلط الضوء على بداية الحركة الوطنية و بعض رجالاتها الذين لم ينفذ الغبار عنهم بعد، و يخلص الكتاب إلى "الأزمة" ليعطي نظرة وجيزة عنها، متسائلا عن جذورها و مسبباتها و نتائجها.

و الله ولي التوفيق.

بوزريعة 10 أكتوبر 1994.

الدكتور عمار هلال .

إحتلال الجزائر عام 1830 و انعكاساته الداخلية و الخارجية

نبذة تاريخية عن السكان الأصليين للجزائر 1.1: أصل سكان الجزائر الأوائل

سال كثير من الحبر حول قضية أصل سكان الجزائر الأوائل، أو الأصليين، و قد أثار هذه القضية المؤرخون الإستعماريون، و ذلك لتبرير مواقف فرنسا الإستعمارية في الجزائر على أكثر من مستوى. و بتوجيه من الرسميين الفرنسيين عمل هؤلاء المؤرخون و الكتاب على تجسيد فكرة الإستعمار القديم: 'فرق تسد'. و فعلا نجح المستعمرون الفرنسيون إلى حد بعيد في مسعاهم هذا، و ذلك بفضل العمل الدؤوب و التنظيم المحكم لمؤسساتهم و إطاراتهم.

و من المؤرخين الفرنسيين الإستعماريين الذين عنوا بأصل أهل شمال إفريقيا، و بحثوا فيه، لويس رين (LOUIS Rinn)، و هو غني عن التعريف، موظف سام في الإدارة الفرنسية، مهتم بالشؤون الأهلية الجزائرية، له عدة تأليف في هذا الشأن، مجملها يدور حول تجسيد الفكرة الإستعمارية الفرنسية على أرض الواقع سياسيا و فكريا و لغويا.

و خلاصة عمل رين، حول أصل البربر: "أن جل البربر هنديون و أوربيون أصلا و لغة، و ليس من بينهم من هو أصلا سامي إلا القليل..." (1) بل يذهب السيد رين إلى أبعد من ذلك بحيث يعتبر بني هلال من جنس غير عربي، و هو ما تكتبه أبسط الشواهد المادية الكثيرة. في هذا الصدد يقول رين: "... حتى أن بني هلال الذين جاوزوا في العصر الإسلامي - إلى شمال إفريقيا - أكثرهم طورانيون و آريون!!!" (2). و واضح من هنا مفاد قول رين: "أن البربر مزيج من أمم مختلفة، شرقية و أوربية و هندية و غيرها، لا وحدة لهم لغة و لا أصلا، إنما الجامع المشترك بينهم هو الرقعة الجغرافية التي يقيمون عليها". و قد إعتد السيد رين في "برهاته" هذا على أصل الأمة الجزائرية، على العامل اللغوي، دون سواء، و أهمل العوامل الحضارية الأخرى مثل: العادات و التقاليد، و الدين، و العمران، و غيرها من العوامل التي يمكن القياس و الإستدلال بواسطتها في مسائل علمية كهذه.

و مهما يكن، فلقد إختلف الباحثون قديما و حديثا في أصل سكان شمال إفريقيا، و إلى يومنا هذا لم يحصل إتفاق جامع حول هذه القضية. فالمتقدمون من مؤرخي اليونان و العرب إعتمدوا للإدلاء بأرائهم حول هذه القضية على الرواية الشفوية و النقل على بعضهم البعض، و في أغلب الأحيان، دون تمحيص و تدقيق للأحداث قلبا و قالبا. أما المحدثون من مؤرخي الغرب فلقد إعتمدوا على النظر في الأعضاء الفيزيولوجية للفرد الشمالي الإفريقي، و دراسة اللغة التي كان يتكلم بها، كما أنهم لم يهتموا الجانب الحضاري المادي من صناعة و زراعة و غيرها.

أما عن قديماء المؤرخين، فتتقسم آراؤهم، حول أصل البربر إلى عدة أقسام، أهمها:

1- أن فريقا منهم يرى أن البربر نشأوا بالمغرب و أنهم لم يأتوا إليه، وافدين عليه من وطن آخر، و من هؤلاء أفلاطون قديما، و فورنال (FURNAL) حديثا.

2- و هناك من يذهب منهم إلى أن البربر أصلا من بحر إيجة، أي إيجيون، هاجروا من هناك و اتخذوا المغرب كموطن لهم. و أشهر القائلين بهذا القول هيرودوت، و ديودور، و غيرهما.

3- و هناك فريق ثالث يقول أن البربر ساميون، نسبهم عربي خالص، و هو قول قد يكون جادا، بالنظر لكثرة الشواهد المادية التي هي بين أيدينا أنيا، و كذلك بالنظر لبعض الدراسات العلمية الحديثة الجادة. و من المؤرخين الذين يذهبون إلى ذلك المؤرخ البيزنطي بركبوس، الذي يدعي أن البربر، من العبرانيين و البونقيين. و روى آخر، و هو الطبراني(3)، أنهم من نسل نقشان - أو نفسان بن إبراهيم عليه السلام. و هو ما يوافق تماما قول بروكوس السابق الذكر.

و منهم من روى عن بعض نسابة العرب، من باب العظم، و ليس من باب آخر، أن البربر من نسل النعمان بن حمير ابن سبا(4). و منهم من قال أنهم أصلا من غسان، و قال آخرون أنهم من لخم و جذام. كما قيل أنهم أصلا من نسل عملاق بن لاوذ بن رام بن سام.

4- و هناك من يفترض أن البربر حاميون يرجع نسبهم إلى مصريين بن حام. و يذهب فريق آخر إلى أنهم ينحدون من نسل مازيغ بن كنعان بن حام.

5- و هناك من يذهب إلى أنهم من فارس، من أصل سامي، كما قيل أنهم من يافت. من ذلك قول المؤرخ الروماني سالوست (SALLUSTE)، الذي استند أساسا إلى مصادر فينيقية، غير مؤكدة:

"أن الميد و الأرمن و الفرس جاءوا إلى الأندلس مع جنود أحد الملوك اليونانيين فلما توفي هذا الأخير عبر هؤلاء الأقوام إلى إفريقيا الشمالية، و كانت عامرة بالجيتوليين و الليبيين، و إختلط الأرمن (و هم من يافت) بالليبيين و كذلك الميد (إخوان الفرس) فغيرت كلمة الميد بكلمة "المور". و تنقل الفرس في هذا الوطن فلقبوا أنفسهم "النوماد"، و معناه الرجل. ثم إستولوا على البلاد القريبة من قرطاجنة و إستوطنوها فسميت "نوميديا" نسبة إليهم..."(5).

6- و من المؤرخين القدامى، و على رأسهم إسترابون، من يقول أنهم أصلا من الهند.

7- و هناك من يقول أن أصل البربر خليط من أصول متعددة، ففيما يرويه الطبري أنهم من العمالقة و هم سامون، من نسل كنعان بن حام، و قال آخر: البربر من العمالقة و حمير و مضر و قريش(سامون)، و القبط و كنعان(حامون) (6).

8- و للرومان نظرة متعصبة جدا، إزاء البربر، فبالنسبة إليهم، فإن كلمة بربر، التي تكتب هكذا باللغة اللاتينية: BAR-BAR، تعني الأقوام المتوحشة، الهمجية، المتخلفة، التي لا مدينة لها و لا حضارة تذكران، إلى

درجة أنهم يقتاتون على طريقة الحيوانات، و يأكلون العشب الأخضر و اليابس. و قد إعتبر المؤرخون الرومان كل الأقوام التي لا تنتسب للحضارة الرومانية متوحشين. و الغريب في الأمر، أنه عندما دانت حضارتهم و تفهقت إعتبرهم الأغريق متوحشين، لا لسبب و لكن لأنهم لا ينتسبون للحضارة الإغريقية، التي كانت في نظرهم أم الحضارات.

هذا عن المؤرخين القدامى، أما عن المحدثين الذين يعتمدون على الأنثروبولوجيا و اللغة و الحضارة المادية، فهناك من يذهب، فيما يخص خلقة البربر، أنه يوجد في الكثير منهم عرض الأكتاف و ضيق الخصر، و هي صفات قديمة موجودة بإفريقيا و بالجزائر و تونس، كما عرف بها أهل مصر القدماء و الإسبان و الباسك.

و يوجد في البربر الشقر بجمال جرجرة و الأوراس و الريف المغربي. و قد أدعى بعضهم أن هؤلاء من بقايا الرومان و الفندال. و لكن المؤرخ الشهير استيفان أغسال، يفند هذا الرأي، بحيث يقول: "أنه لم يبق من هاتين الأمتين - الرومان و الفندال - عدد يمكن أن يؤثر في البربر، بل الظاهر أنهم بالمغرب منذ القديم" (7). و قال آخر: "أنهم سكنوا هذا الوطن منذ قديم العصور... و لهم مشابهاة كثيرة - خلقا و خلقا - بأمم أوروبا" (8).

و من حيث لون البشرة و طباعهم، يذهب بعضهم إلى أن فيهم من هم سمر اللون قصار القامة سخن الطبع. و لكن هذه الصفات ليست قصرا

على البربر، إنما يشترك فيها معهم عدة أقوام من أوروبا كالإسبان، و
الإيطاليين و جنوب فرنسا و أقوام جزيرتي كورسيكا و سردينيا.

أما عن الجانب الحضاري المادي، فهناك من إعتد على صناعة
الفخار و بعضها من الصناعات الطينية التي تصنع في بلاد القبائل، و التي
تزين ببعض النقوش و التماثيل، عن ذلك يقول استيفان أغسال:
" و قد عثر على نظيرها في قبور مصرية يرجع تاريخها إلى نحو أربعة
أو خمسة آلاف سنة قبل الميلاد" (9).

و يقول بيروني، مؤكدا ما يذهب أغسال:
" و يوجد نظيرها أيضا بجزر صقلية و مالطة " (10).

و قد ثبت أن بعض الصناعات الفخارية من تماثيل و غيرها، التي
كانت تصنع في الجزائر، كانت تصنع بنفس الكيفية كذلك في مراكش و
الصحراء، و مثلها بناء المعابد، التي يؤكد بيروني، أن هناك شبه كبير
بينها و بين بناء معابد أوروبا الغربية.

أما عن الجانب اللغوي، فليس هناك لقاء بين لغة البربر و اللغات
السامية نحوا و تصريفا، و لكن هناك تشابها بينها و بين اللغات السامية،
من التركيب بلغة قدماء مصر و النوبة و الحبشة و الصومال و الهوصا،
كما أننا نجد في لغة البربر ألفاظا أوربية و هندية. و لكن هل كل هذا
يبرهن برهانا قاطعا على أصل البربر، دون أي منازع؟

إن طرح قضايا الهوية، أي الأصل الحقيقي، و الخوض في غماره، أصبح "مودة" و علامة مميزة من علامات العالم الثالث. فلماذا لا تطرح مثل هذه القضايا اليابانيون أو الأمريكان أو الإنجليز أو الفرنسيون و غيرهم؟ هل الفرنسيون أو الأمريكان أو الإنجليز كلهم أصلا من جنس واحد؟ أم من أمم متعددة، إتصهروا أخيرا في بوتقة واحدة، ضمت شملهم، و وحدث فيما بينهم سياسيا و فكريا و لغويا. ففي الفرنسيين نسبة كبيرة من اليهود، و إن كان هؤلاء يحنون إلى وطنهم الأصلي إسرائيل. و يدينون له بالطاعة و الولاء و يهبون للدفاع عنه متى إحتاج إليهم، فإتهم أكثر تحمسا عن الدفاع عن الحضارة الفرنسية، من فرنسا نفسها، عندما يتعلق الأمر بغير مصالح إسرائيل. و يعتبر اليهود أنفسهم فرنسيين مخلصين لفرنسا سياسيا و حضاريا. و بمرور السنين ذاب هؤلاء فعلا في بوتقة الحضارة الفرنسية، و أضحووا من أخلص الناس لها، إلا في حالات تعارضهم مع مصالح إسرائيل و الإسرائيليين. و عدا ذلك فالتزاوج تام، كامل. و ما يقال عن اليهود يقال كذلك عن الأقوام الأخرى التي ذابت و إمتزجت في الحضارة الفرنسية منذ أمد بعيد أو قريب، مثل اليونانيين، و الإيطاليين، و الإسبان، و الجرمان، و المالطيين، و الهولنديين، و غيرهم. و فرنسا آنيا تعداد سكانها حوالي 60000000 نسمة، فكم هي نسبة الفرنسيين الحقيقيين بينهم؟ لا شك أنها نسبة ضئيلة. و مع ذلك فمشكلة الهوية غير مطروحة على البت عندهم، لأن القضية لا تهمهم في شيء، و إنها ليست من إهتماماتهم الآنية، إنما هي من إختصاص و إهتمامات الأمم المتخلفة التي بطرحها تريد خلط الأوراق و البحث عن التمييز و التمييز للقضايا الحقيقية التي تتعلق بالإقلاع الحقيقي للبلاد للخروج بها من بر إلى

بر آخر تسوده الأخوة و العدالة الإجتماعية و الوئام و المودة بين أفراد المجتمع.

و الحق، أنه لا يهمنا من أين و كيف و متى أتينا إلى أرض الوطن، إنما الذي يهم أننا بكل شعورنا و إحساساتنا العميقة نشعر أننا جزائريون و ننتمي إلى هذه الأرض الطيبة التي ضحى من أجلها ملايين الشهداء لتعيش حرة مستقلة. و كيفية التفكير هذه في جزائريتنا قبل كل شيء، تقتضي طرح سؤال آخر، هو: ما هو إنتماؤنا الحضاري الكبير؟ بمعنى آخر ما هو الخط التوجيهي لثقافتنا؟

إن إنتماء الجزائر إلى الحضارة العربية الإسلامية منذ قرون كثيرة خلّت أمر لا يحتاج إلى نقاش، و مفروغ منه، لكن الذي يحتاج إلى تفسير هو: هل الإنتماء معناه الذوبان و فقدان شخصيتنا الجزائرية؟ و إلى أي مدى حضاريا يكون هذا الإنتماء؟

إننا لا نقول جديدا، إذا قلنا أن الجزائر منذ أن خلقت الأرض و ما عليها تميزت بين الأمم بشخصيتها الجغرافية و السياسية و الدينية و الثقافية، و هو ما تثبته الحفريات الأثرية التي أجريت في مدينة قيسرية و أقسوم، و صلداي، و تازلوت(باتنة)، و قسنطينة، و تغنيف، و تيبازة، و تمقاد، و بعض نواحي الأوراس، و غيرها.

فكل شيء دينيا، و إقتصاديا، و ثقافيا، و سياسيا، يثبت شخصية الجزائر المتميزة عن غيرها من الأمم عبر التاريخ. فللجزائر كتابتها المتميزة عن غيرها، المعروفة بحروف تيفناغ، و الحروف الأبجدية الأخرى، الأحدث من الأولى، و ليس المجال هنا لتفصيل ذلك، كما كان للجزائر منذ القدم حياة إجتماعية و إقتصادية متميزة عن باقي الأمم. و شأنها شأن الأمم الأخرى، فقد تأثرت الجزائر بالحياة الفنية و الوندالية و الرومانية و العربية على مستويات كثيرة و بدرجات متفاوتة حسب رقي الحضارة و مدى تجاوبها مع حضارتها، فكان حظ الحضارة العربية أكثر من حظوظ الحضارات الأخرى التي إحتكت بها الحضارة الجزائرية عبر العصور.

و لكن ذلك لا يعني أبدا أن الحضارة العربية الإسلامية إبتلعت تماما الحضارة المحلية. فمن يزور قصور الأوراس التي هي قائمة إلى يومنا هذا في منعة و أريس و مشونش و غيرها يتأكد بنفسه على مدى صحة ما نذهب إليه. و هذه المعالم الحضارية الجزائرية المحضة، يرجع تاريخ إقامتها إلى آلاف السنين التي خلت.

أمام هذه الشواهد الحية يبدو لي أنه يجب إعادة النظر في بعض المصطلحات التاريخية و السياسية، فمن السذاجة أن أصرح أمام 500 أو 600 طالب، في مدرج جامعي، و في محاضرة علمية، أننا "عرب" و أسكت، بل يجب التوضيح كيف؟ و منذ متى؟ و إلى أي حد، أنا هكذا أو نحن هكذا؟

و مهما يكن، فالتفكير السليم، لكل جزائري، و جزائرية يعتز
بجزائريته و يقدسها، أنه يفكر فيها أولا قبل أن يفكر في مسقط رأسه، أي
في جزائريته الضيقة، و قبل أن يفكر في الجهة التي ينتمي إليها، أو
القبيلة، أو العشيرة التي ينحدر منها، كل ذلك في نظرنا بذوب في جزائريتنا
التي هي أساس كل إقلاع حضاري و إقتصادي منتظر، و بدون ذلك لن
يكون أي شيء مما نطمح إليه.

1-2: نهاية العهد العثماني و نتائجه:

ترجع العلاقات الأولى للجزائر بالدولة العثمانية إلى نهاية العقد
الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، و ذلك عندما طلب أهل الجزائر
من الأخوين خير الدين و عروج القاندين، المعروفين اللذين كانا في خدمة
السلطان العثماني، سليم الأول، فباسم هذا الأخير وقع سكان الجزائر، في
المسجد الجامع بالجزائر، سنة 1518 وثيقة، أمام خير الدين، يطلبون فيها
التدخل العثماني لرد العدوان الإسباني على شواطئ الجزائر، و على
العاصمة نفسها. و قد إحتل الإسبان عدة حصون ومدن جزائرية إنتظارا
لشن هجوم حاسم على العاصمة نفسها. و قد إحتل الإسبان بدون جدوى
المرسى الكبير سنة 1505، و وهران سنة 1509، و بجاية سنة 1510،
و وضعوا تحصينات هامة تأهبا لشن هجوم حاسم على العاصمة. و إن لم
يحتل الإسبان مستغاثم، و تنس، و الجزائر، فإنهم إستطاعوا على الأقل
ضمان عدم هجوم هذه الأخيرة عليهم، و ذلك بالطرق السياسية، باذلين في

ذلك كل وسائل التهديد و الترغيب. في هذه الأثناء ظهر الأخوان خير الدين و عروج، اللذين شرعا في عملهما العسكري ضد الإسبان و المتعاملين معهم محليا، بدخول شرشال و الإستيلاء عليها، في سنة 1510، كما دخلوا و إستولوا على جيجل، سنة 1514.

إن أول عمل قام به خير الدين، هو وضع النواة الأولى لجيش نظامي محترف، الذي سهر، كما جرت العادة، بالنسبة للعثمانيين على تشكيله بشريا من المشرق العربي، و إخضاع عناصره لإمتحان قاس قبل قبولهم للإخراط في هذا الجيش، الذي عرف تحت إسم: الجيش الإنكشاري، الذي في الحقيقة كان في نفس الوقت نعمة و نقمة على الدولة العثمانية، إذ بواسطته إحتلت أجزاء هامة من الكرة الأرضية في شرق أوربا، و آسيا و شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، و هو الذي في الوقت نفسه كان ينخر في عظمها و يبدد قواها و يحطم كل الإصلاحات التي يراد القيام بها لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية المترامية الأطراف. و قد كان الإنكشاريون يختارون قوادهم العسكريين بكل حرية و بأنفسهم، و لا يخضعون لأي كان، و لو كان الآغا، أو الداى، إلا لقوادهم. و من هنا في الحقيقة كان منبع المشاكل الحقيقية و الإضطرابات التي شهدتها الدولة الجزائرية، خلال إمتداد العهد العثماني في الجزائر، بحيث كان الحاكم الأول للبلاد في واد و الجيش في واد، إن لم يكن ضده منذ تنصيبه و توليته الحكم. و لم يستطع حكام الجزائر التغلب على هذه المشكلة حتى نخرت شيئا فشيئا قوة البلاد إقتصاديا و سياسيا و جعلتها مطمع الدول الإستعمارية الأوروبية و على رأسها فرنسا.

بعد رد الهجوم الإسباني على الجزائر و تبديد أحلام شال الخامس، شرع العثمانيون في وضع النواة الأولى لإدارة محلية و قيادة عسكرية و سياسية تمثلت فيما عرف بالأولجاق، و هو النظام الذي بقي قائما في الجزائر حتى 1830. تاريخ الإستلاء الفرنسي على الجزائر. فبمقتضى هذا النظام كان السلطان العثماني ممثلا أولا بموظف سام كان هو الذي يعينه و يبعثه من إسطنبول إلى الجزائر يعرف تحت إسم الباشا، و لكن كثيرا ما كان الباشا لعبة في يد الإنكشاريين، الذين كانوا إما يطردونه أو يذبحونه حسب الظروف و ما كان يقدم عليه هذا الأخير من مواقف يرونها لا تخدم مصالحهم.

و الحق أن الحاكم الفعلي في البلاد كان الآغا، القائد الأعلى للجيش و رئيس الديوان، المكون عادة من العسكريين، الذي في وقت ما كان جهازا فعالا للدولة، بحيث كان يعقد جلساته بانتظام و يتصرف و يسير أموال الدولة بعقلانية و نظام. و لكن في أواخر العهد العثماني، فقد هذا الديوان كل فعاليته و صلاحياته و لم يصبح له أي دور يذكر، و هو ما ساعد على تفهقر الدولة على أكثر من مستوى (11).

و قد تشكلت الحكومة العثمانية في الجزائر من خمسة وزراء أساسيين هم:

• الخزانجي: الشؤون المالية - وزارة المالية.

- آغا العرب: و هو القائد العام للقوات البرية، كما يهتم بالشؤون الأهلية في المناطق التابعة لمدينة الجزائر.
- خوجة الخيل: مهمته جمع الضرائب و أملاك الدولة من أراضي زراعية و غيرها.
- بيت المالجي: يشرف على صيانة الأوقاف و إدارة أملاك الأموات الذين لا ورثة لهم (12).

أما من الناحية الإدارية فقد قسمت البلاد إلى أربعة أقاليم هي: (13)

- 1- دار السلطان، و تضم الجزائر و ضواحيها، و هي مسيرة مباشرة من قبل حاكم جزائري.
- 2- بايلك التطري، و عاصمته المدية.
- 3- بايلك الشرق، و عاصمته قسنطينة.
- 4- بايلك الغرب، و عاصمته وهران.

و على رأس كل إقليم كان حاكم الجزائر يعين بايا، كانت له سلطة مطلقة في تسيير الإقليم عسكريا و إداريا و ماليا، و كل ما كان يهم السلطة المركزية أن يقدم الباي مرة كل ثلاث سنوات الدخوش، أي الأتاوات التي تحصل عليها من جمع الضرائب و إقرار الأمن في الإقليم. لذلك أوجد العثمانيون في الجزائر طريقة إدارية محكمة، تمثلت في حكم الجزائريين بالجزائريين، دون تدخل مباشر منهم، إلا عند الضرورة القصوى، عندما تشب ضدهم ثورات مثلا، فيخرجون لقمعها بأنفسهم، أو عندما يمتنع

الأهالي في منطقة ما عن دفع الضرائب، كما حدث في عهد صالح باي،
باي قسنطينة، و ما سلطه من قمع و اضطهاد ضد المواطنين في الجنوب
أكثر من مرة لحملهم على دفع الضرائب و تقديم ولاء الطاعة للسلطة
المركزية (14).

و للتمكن من إدارة البلاد بيد من حديد عمد العثمانيون إلى تقسيم
كل بايلىك إلى عدة أوطان، و قبائل، و دواوير، و وضعوا على رأس كل
وحدة إدارية قوادا و شيوخا يعينهم الباي مباشرة و يخضعون لإرادته. و
على أكبر مستوى، أي البايلىك، إعتد الباي على قبائل المخزن، المتحالفة
مع الحكم المركزي، مقابل حصولها على امتيازات مالية و سياسية، لقمع
كل ثائر ضد الحكم العثماني في الجزائر (15).

1-3: أهم مراحل الحكم العثماني في الجزائر

عرف الحكم العثماني في الجزائر أربع مراحل هامة و هي:

- المرحلة الأولى: عهد باي لرباي (1518-1587) و مضاهما باي
البايات، أو أمير الأمراء. كلمة عثمانية أصلا.
و أول من تقلد هذا اللقب في الجزائر، ابتداء من دخولها رسميا تحت ظل
الحكم العثماني، سنة 1518، هو: خير الدين. و كان يعين الباي لرباي،
مباشرة من قبل السلطان العثماني و يختار عادة من رجال البحر.

- المرحلة الثانية: عهد الباشوات (1587-1659)، كان الباشا يعين مباشرة من قبل السلطان، و لكن لمدة ثلاثة سنوات فقط، و كان هذا الأخير يشتري لقبه و يحرص على إسترجاع أضعاف ما دفعه خلال المدة التي يقيم فيها بالجزائر. و هي أهلك مرحلة من المراحل التي مر بها الحكم العثماني في الجزائر. و قد إقتصرت مهمة الباشا أساسا على جمع الضرائب. عرفت هذه المرحلة عدة اضطرابات داخلية، مثل ثورة الكراغلة و الصراع الحاد بين القوتين العسكريتين البرية و البحرية.

- المرحلة الثالثة: عهد لآغاوات (1659-1671)، و هي مرحلة سيطرة الإنكشاريين سيطرة تامة على دواليب الحكم، بطريقة فوضوية، فسحت المجال لإنهيار إقتصادي و سياسي و إجتماعي حقيقي للبلاد. كان الآغا في أول الأمر، ينتخب لمدة شهرين فقط، من قبل الإنكشاريين، ثم يعزل، و هو الشيء الذي جعل جلهم يطمحون إلى هذا المنصب الحساس في الدولة، و ذلك دون إلغاء لمنصب الباشا، الذي أضحي وجوده شكليا.

- المرحلة الرابعة: عهد الدايات (1671-1830) بعد إلغاء نظام الأغاوات، كان الدايات ينتخبون من قبل رياس البحر. و كان الدايات الأوائل من رياس البحر بطبيعة الحال. و منذ سنة 1679، و بعد إسترجاع الإنكشارية لنفوذها على حساب رياس البحر، أصبح الدايات ينتخبون من قبلها لمدى الحياة. و على الرغم من التغيرات السياسية التي طرأت على الساحة فإن السلطان العثماني إستمر في تعيين الباشا كممثل له، و ذلك حتى سنة 1711، عندما رفض الداوي إستقباله، و بذلك جمع بين سلطته و

سلطة الباشا. و هذا التاريخ الأخير يعني تقريبا إستقلال الدولة الجزائرية و تبعيتها إسميا فقط للباب العالي، بحيث أضحي الداي غير ملزم بتطبيق قرارات إسطنبول. و على الرغم من ذلك فإن تنصيب الداي لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان و القفطان و السيف من السلطان العثماني.

2-1: أوضاع الجزائر داخليا و خارجيا خلال الثلث الأول من القرن 19م

يجب أن نفرق بين مرحلتين هامتين للعهد العثماني في الجزائر، و هما: المرحلة الأولى، أي مرحلة باي لربيكات (1518-1587). و التي تعتبر بالنسبة للجزائر و لسائر أقطار المغرب العربي من أغنى و أخصب الفترات سياسيا، على الأقل، بحيث إستطاع العثمانيون الحفاظ على حدود البلاد، بل رسمها نهائيا، و فرض وجود الجزائر كدولة ذات سيادة، لا في المنطقة فحسب و لكن أيضا على مستويات خارجية هامة. أما المرحلة الثانية، و التي تنحصر في نهاية العهد العثماني، فهي مرحلة نقیضة للأولى تماما، بحيث يمكن القول إنه إذا كانت المرحلة الأولى قد طردت الإستعمار الإسباني من البلاد و بدأت أحلامه نهائيا، فإن المرحلة الأخيرة من العهد العثماني قد مهدت لرجوع الإستعمار الأوربي المتمثل في الأطماع الفرنسية التي تطورت شيئا فشيئا إلى أن إبتلعت البلاد و إستحوذت عليها و على عبادها.

و بكل موضوعية، فإن هذه الظاهرة غير خاصة بالجزائر، إنما هي ظاهرة تشترك فيها كل الأقطار التي كانت خاضعة للدولة العثمانية بطريقة أو أخرى و تسير في فلكها مشرقا و مغربا.

و لكن مهما يكن، فمسؤولية العثمانيين في تفقر البلاد، على مستويات عديدة، و جعلها عرضة أو فريسة للإستعمار، لا يمكن تبريرها ببساطة.

2-2: أوضاع الجزائر السياسية

تميزت العقود الأربعة الأخيرة للعهد العثماني في الجزائر، (1790-1830) (16)، بعدم إستقرار نظام الحكم، فساد الفساد، و عمت الفوضى القطاعات المختلفة للبلاد، و منها قطاع الحكم نفسه، بحيث تولى الحكم خلال هذه الفترة ثمانية دايات، أغتيل منهم ستة (17). كما شهدت نفس الفترة عدة إضطرابات داخلية تمثلت في ثورة بعض القبائل و الطرق الصوفية على نظام الحكم (18).

و ليس هناك أحسن من حمدان بن عثمان خوجة المعاصر للأحداث لتفسير ظاهرة تدهور الأوضاع الداخلية في الجزائر خلال الفترة المذكورة، بحيث يقول:

... كان من أسباب إتحطاط البلاد إرسال المندوبين إلى أزميز يجمعون الأجناد، و بدلا من أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن

تسمح أن يجند في الميليشيات إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه و مكانة، فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيات لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا و أدينوا. و كان يوجد من بين المجندين يهود و يونانيون ختنوا أنفسهم" (19).

و لا شك أن هذه السياسة العقيدة و ما ترتب عنها من نتائج كانت في مقدمة تدهور الأوضاع السياسية، و غيرها، في البلاد.

إن العناصر الغريبة التي تسالت إلى الجيش الجزائري ما فتئت أن وضعت يدها على كل المجالات الحساسة في الدولة، و شرعت في إمتصاص كل طاقاتها الحية، بل ذهبت حسب عثمان بن حمدان خوجة إلى أبعد من ذلك، بحيث شرعت في ارتكاب الفضائع و المظالم ضد الجزائريين. و إستمع إليه يقول:

"... و صارت تلك الميليشيات المسلحة التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو و القبائل..." (20).

و قد نصب الجند هذا في الحكم عن قصد حكاما ضعفاء، لا حول و قوة لهم أمامه، لا يستطيعون الدفاع على أنفسهم، مما أفسح المجال للفوضى و الفساد في البلاد. و قد بلغت الأوضاع أقصى درجة في التدهور، عند مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، و ذلك عندما أقدم الجنود على إغتيال الدايات لسبب أو لآخر، فهذا الداي مصطفى الذي كان أول ضحية

بقتال عام 1805، بسبب تعاطفه مع التجار اليهود، و فسخ المجال أمامهم للتدخل في شؤون البلاد و بعده جاء بور الداي أحمد خوجة (21).

أن المساس برمز الدولة و التخلص منه بهذه الطريقة الوحشية لم يؤد إلى شيء سوى إلى تعقيد الأمور و زرع البلبلة و عدم الاستقرار في البلاد.

و ما يجب ملاحظته هنا أن هذه الفترة يمكن تسميتها "فترة الانقلابات العسكرية" التي كثرت و تعددت، و صاحبها تغيير شامل و كامل لكل إطارات الدولة كلما تغير الداي. و عدم الاستقرار هذا نتج عنه، أن الموظفين السامين و غيرهم لعظمهم بقصر مدة حكمهم، كلما تولوا منصبا فكروا في إزدياد ثرائهم الخاص لا غير، و ذلك على حساب المصلحة العامة.

و هناك ظاهرة أخرى هامة تميزت بها هذه الفترة، و هي تقديم العناصر الفاسدة أخلاقا و نية و إبعاد العناصر النزيهة نوي النية الحسنة، مثل تقديم الباي عثمان، باي وهران، و تأخير يحي آغا، ثم عزله، و إغتياله. فالأول مثال الرشوة و الفساد، أما الثاني فهو مثال النزاهة و الوطنية الخالصة.

و على الرغم من ذلك فإن هذه الفترة السوداء، من العهد العثماني في الجزائر، قد عرفت بعض الدايات الذين كانت لهم مواقف تنكر، في

سبيل إعادة الإستقرار للبلاد و إخراجها من الأزمة الخطيرة التي كانت تتخبط فيها، من هؤلاء نذكر علي سبيل المثال، لا الحصر، الداي علي خوجة، الذي حكم مدة قصيرة جدا، (1817-1818)، لا تتجاوز السنة أشهر، و لكن مدته كانت حافلة بالأحداث الهامة، فلقد أدرك الأخطار التي كانت الإنكشارية تشكلها على وجود الدولة الجزائرية، فقرر بكل حزم محاربتها و قطع الصلة بينه و بينها، فقتل منهم خلق كثير، و نفى بعضهم، فكاد علي خوجة أن ينجح في سياسته هذه، و لكن الموت كان أسرع منه.

أما الداي الثاني الذي دخل التاريخ بسبب الأحداث الخطيرة التي عرفتھا الجزائر في عهده هو: الداي حسين الذي مهما يكن، كانت له مواقف شجاعة لا يزال الدارسون، يتداولونها و يبحثون فيها إلى يومنا هذا، بل هناك من المواقف لحسين داي التي يجب دراستها و تحليلها و تركيبها و وضعها في إطارها التاريخي الحقيقي.

و قد سار حسين داي علي نفس النهج السياسي الذي سار عليه علي خوجة (22)، بحيث قرب الأهالي إليه و كذلك الكراغلة الذين كان مغضوبا عليهم، قبل عهده، و قد إختار حراسه من الأهالي الذين دعمهم بفرق من الإنكشارية جندهم من الشرق. و بقي يصدر أوامره من وراء أسوار القصبة تحسبا لكل الأخطار، إلى أن داهمته القوات الإستعمارية الفرنسية و وضعت حدا لحكمه، الذي دام قرابة 12 سنة.

و قد كان للوضع الإقتصادي دور كبير في إحباط الدولة الجزائرية، بحيث قلت الموارد المالية و أضحت خزينة الدولة شبه فارغة، لا تستطيع حتى تسديد رواتب الجنود، و هو الشيء الذي أدى إلى إغتيال كل الدايات الذين لقوا حتفهم على يد الإنكشاريين. و الداي الناجح، في هذه الحالة، هو الذي يستطيع توفير المرتبات الشهرية للجنود. و قد اعتقد الدايات هؤلاء أن الحل يكمن في رفع الضرائب المقررة على الأهالي و جلب ما يمكن منها للتصدي للوضع المتدهور إقتصاديا. و لكن تطبيق هذه السياسة، و ما نتج عنها، خلقا هوة كبيرة بين الحاكم و المحكوم، و عجلا في إتهيار الحكم و نبذه من قبل الأهالي. و عن سياسة جباية الضرائب الجائرة يقول أحدهم (23):

"ففي القرن الثامن عشر و أوائل التاسع عشر إنهارت الحالة الإقتصادية، ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب، و كان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب" (24).

و عموما، فقد تميز هذا العهد، بشبه فوضى إداريا و سياسيا، بحيث غابت السلطة المركزية تقريبا من السلطة، الشيء الذي فسح المجال واسعا لتجاوزات عسكرية و إدارية خطيرة أدت إلى عدة إنتفاضات قامت ضد العثمانيين في البلاد، منها: إنتفاضة بلاد القبائل أعوام: 1804، 1810، 1824، و إنتفاضة الطريقة الصوفية الدرقاوة في شرق و غرب البلاد (1804-1805)، و ثورة النمامشة في الأوراس عام 1818، و إنتفاضة وادي سوف سنة 1824، و إنتفاضة التيجانية سنة 1818.

و على رأس كل ثورة من هذه الثورات، نلاحظ طريقا، و لكن لماذا
يا ترى؟

مرت علاقة العثمانيين بالطرق الصوفية بمرحلتين هامتين أولاهما
هي تقريب هؤلاء إليهم، و ذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر و بداية
القرن الذي يليه، و جعلهم واسطا بينهم و بين القبائل الجزائرية الشبه
المستقلة، بل بين كافة الأهالي، و من ثم كانت لشيخ الطريقة مكانته
الاجتماعية و السياسية، التي أوجدها له النظام القائم في البلاد. و قد
حرص هذا الأخير على استمرار هذا النظام لمدة تفوق القرنين و النصف،
و لكن في آخر المطاف، لم يجد الحكام بدا من نقض عهدهم إزاء مشاكل
الطرق الصوفية، بحيث فرضت عليهم الوضعية الإقتصادية الصعبة للبلاد
أن يهتمشواهم، بل حاولوا إستغلالهم شأنهم شأن العامة، و لكن هؤلاء
تمردوا ضدهم، و حرضوا الأهالي ضدهم، الشيء الذي سبب لهم مشاكل
كثيرة، في عدة جهات من الوطن و أنهم قوى الدولة، كما سبقت الإشارة
إلى ذلك. خسارة الطرق الصوفية، بالنسبة للعثمانيين في الجزائر، خسارة
لا تعوض بحيث تركوهم و شأنهم، كما يبدو لي، ليصفوا حساباتهم مع
الفرنسيين. و عندما كان هؤلاء على وشك الإستيلاء على مدينة الجزائر لم
نر الطريقين كعادتهم يشاركون في المعركة بكل ثقلهم، فما سبب ذلك؟ كما
أن جل القبائل العربية كانت غائبة عن ساحة القتال، فلماذا؟ صف إلى ذلك
عامة الشعب، فما هو مدى إكترائهم لإحتلال الجزائر؟ و كيف كان رد
فعلهم؟

إن إحتلال الجزائر لم يكن حدثاً عادياً، و عدم منطقيته تطرح عدة تساؤلات. منها بسلطة الإحتلال نفسه، و إخضاع دولة ذات سيادة لنفوذ قوة أجنبية بقوة السلاح و النار.

إن إمتلاك فرنسا الإستعمارية لأغلق الجزائريين لمدة قرن و 32 سنة أمر غريب و ساذج في نفس الوقت، غريب لأن المعاصرين للأحداث لم يكونوا يتصورون إحتلال فرنسا للجزائر، لعدة أسباب، منها: تفوق الدفاع الجزائري عن مدينة الجزائر، من جهة البحر، و التحصينات الكثيفة التي وضعت من أجل ذلك. فلم يتصور الداي حسين لحظة القوات الفرنسية على مشارف أبواب القصبة تطلب منه الإستسلام الفوري، و وضع كل ثقته في صهره إبراهيم آغا و ما وفره له من معدات حربية و رجال لا يتناسبون تماماً مع ما أعده لهم الفرنسيون.

مهما يكن، فإن عزلة العثمانيين في أواخر عهدهم في الجزائر عن الأهالي من جهة و عن الكراغلة من جهة أخرى، يبدو أنه سبب قوي في سقوطهم بهذه السلطة أمام القوات الفرنسية. و أنصت إلى عثمان بن حمدان خوجة يقول: "وضع الأتراك ثقته في اليهود - عكس الكراغلة و الأهالي - لأنهم لا يخشون منهم الإستيلاء على الحكم" (25).

و ظهور عنصر اليهود، بتشجيع من العثمانيين، كان له دور هام في ضعف الدولة إقتصادياً و سياسياً، بحيث تمكن اليهود في فترات وجيزة من

التحكم و إحتكار معظم النشاطات الإقتصادية. و قد سمح لهم النفوذ الإقتصادي هذا بغرض تنفيذهم سياسيا داخليا و خارجيا.

2-3: الحالة العسكرية نتيجتها و انعكاساتها على الأوضاع العامة

منذ إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية عام 1518، أصبحت تتزود بالجنود و بكيفية نظامية من الأراضي العثمانية، و من أجل ذلك فوضت وكلاء لها لجلب الجند في مختلف نقاط من المشرق العربي التي كانت تلجأ إليهم عند الحاجة لتجنيد المجندين، و لكن حسب شروط، لا بد أن تتوفر في المترشح، منها أن يكون المجند مسلما، و معروفا بأخلاقه، و ذا سمعة طيبة، و قدرة على حمل السلاح. و أكبر نسبة من هؤلاء المجندين كانت تأتي إلى الجزائر من بلاد الأناضول، أي أنهم أصلا أتراك(26).

و في الحالات العادية كان للجزائر، حسب بعض المصادر، حوالي 424(27) أوجاقا(28)، و لكل أوجاق ضابط. و كل الجند على مختلف مستوياتهم يخضعون إلى قائدهم الأعلى، الذي هو الآغا.

أما عن تعداد الجيش الجزائري، في الفترة الأخيرة للعهد العثماني، فقد قدره الجنرال هولان (HULIN) سنة 1802، ب: 14000 جندي تركي و كرغلي، و بين 3 و 4 آلاف فارس (29). أما بوتان (BOUTIN)، فقد

قدره، سنة 1808، ب: 15000 جندي من بينهم 5000 من الكراغلة و الأهالي، بينما كان قبل ذلك يصل عدد المجندين فقط من الأتراك إلى أكثر من 20000 جندي، عدا الفرسان، و الجنود المؤقتين الذين ينضمون إلى الجيش النظامي هذا، مما يجعلنا نعتقد أن تعداد الجيش الجزائري، خلال هذه الفترات قد يقدر ب: 40000 جندي.

و الوقع أن الجيش الذي نتكلم عنه، هو أساسا من رجال البحر، الذي وضع النواة الأولى له خير الدين في نهاية الثلث الأول من القرن السادس عشر الميلادي. و قد تطور هذا الجيش في عهد رياس البحر خاصة إلى أن أصبح سيد البحر الأبيض المتوسط، و ذلك لمدة قرن و نصف من الزمن على الأقل، إن لم يكن أكثر(30).

و قد إقتصرت نشاط البحرية الجزائرية خلال القرن الأول من إنشائها على إمتداد البحر المتوسط، و لكن خلال القرن الثاني من تأسيسها تطور نشاطها تطورا ملحوظا، بحيث وصل سواحل جنوب أوربا الجنوبية، ثم إمتد إلى المحيط الأطلسي ليصل أخيرا إلى جزر إنجلترا و إيرلندا و إيسلندا(31).

و إذا كان القرن السابع عشر الميلادي قرن إزدهار و رخاء للبحرية الجزائرية، فإن القرن الذي يليه يعتبر قرن تدهور و تقهقر بالنسبة إليها، بحيث إتحفض عدد سفنها إتحفاضا ملحوظا، فلم يتجاوز عددها 18 قطعة بحرية في سنة 1762، التي كانت في وضعية يرثى لها، بل أضحت بالية

قديمة لا تجدي نفعا(32). و قد إستمر عددها في الإنخفاض طوال القرن الثامن عشر الميلادي، ليعرف بعض الإنتعاش في الفترة الممتدة ما بين 1800 و 1815، ليدخل نهائيا في مرحلة التدهور و الإضمحلال التامين. و قد يكون القتل الفرنسي مصيبا فيما ذهب إليه: "يمكننا القول أن ليس هناك في الجزائر بحارا واحدا ممتازا"(33).

و قد ترجع أسباب هذا التدهور الخطير الذي أصاب الأسطول البحري الجزائري إلى عدة عوامل داخلية و خارجية، أهمها أن الدولة المركزية لم تكن لها سياسة واضحة إزاء هذا القطاع الحيوي، بحيث لم توفر له أدنى شروط التطور، المادية منها و المعنوية، و بقيت غائبة عن الساحة، و ذلك في الوقت الذي كانت الأمم الأوروبية تسعى فيه للنيل من الجزائر و من أسطولها، الذي سبب لها طيلة قرن كامل مشاكل جعقتها في كثير من الأحيان تخضع لإرادته و للشروط السياسية و العسكرية التي كان يعلنها عليها.

و مما يفسر فساد و ضعف الإدارة المركزية، أن هذه الأخيرة قد إستسلمت طواعية للتنفذ اليهودي في الجزائر، بحيث وضعت أهم الموارد الإقتصادية للبلاد في يد اليهودين بكري و بوشناق، من حبوب و فلين و خشب و صوف و زيت و غيرها من الموارد الأخرى. و قد فعل كل من بكري و بوشناق فعلهما في الإقتصاد الجزائري إلى أن أضحي عاجزا عن تلبية الطلب المحلي، بعد أن كان يستجيب له و يصدر فائضا هاما من

حبوب و زيوت و صوف و غيرها من المواد الأخرى نحو فرنسا و إيطاليا و الدانمارك و السويد و غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى.

و يضاف إلى ذلك عامل آخر هام، الذي يتمثل في التدخل الأجنبي الأوروبي، في الشؤون الداخلية الجزائرية، الذي تماشى و ضعف الدولة المركزية و الدولة العثمانية على السواء. و قد بلغ هذا التدخل، أن الدول الأوروبية أضحت هي السيدة في الميدان، و أنها تستطيع ضرب مدينة الجزائر متى شاءت، من ذلك أن أمريكا، التي سابقا كانت خضعت لشروط البحرية الجزائرية و سدّدت أتوات سنوية للجزائر مقابل حرية الملاحة في المتوسط، قد شنت حملة إنتقامية على الجزائر عام 1815، و في العام الموالي، 1816، قام الأسطول الإنجليزي بضرب مدينة الجزائر، الذي نتج عنه تهديم عشر مساكنها و قتل آلاف الأبرياء من الأهالي. و قد أعاد الأسطول الإنجليزي الكرة مرة أخرى على الجزائر في عام 1824، متسببا في تهديم كثير من المساكن، و قتل كثير من الأهالي.

و نتيجة ذلك كله أن الجزائر خلال العقد الثالث من القرن الماضي قد أصبحت غير قادرة على الدفاع عن نفسها و الوقوف أمام الغارات الأوروبية الإنتقامية.

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: " أمام هذه الوضعية الخطيرة التي وصلت إليها الجزائر عسكريا، فما هو موقف أهل الحل و العقد منها؟

" و هل كان هناك ما يدل على معالجة الأوضاع، في اتجاه النهوض بالقطاع العسكري، بكيفية تجعله يتصدى للتحديات الأوروبية؟ " .

تركزت السلطة المركزية الأمور تتفاهم و تتطور سلبا دون محاولة معالجتها بطريقة أو بأخرى، و على الرغم من تراجع عدد المجندين من المشرق، في أخريات العهد العثماني بالجزائر، علما أن السلطان محمود الثاني قد قام في 1826 بحملة خاصة ضد الإنكشارية، مما أدى إلى تضائل أعدادها بشكل ملحوظ، إضافة إلى ذلك، فإن الحصار البحري الذي فرضته فرنسا على الجزائر منذ 1827، قد أسهم بشكل مباشر في نقصان عدد المجندين في الفرق العسكرية الجزائرية المختلفة في هذا الصدد كتب الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني يقول له:

"منذ عدة سنوات، لم يحصل الأوجاق على الفرق العسكرية من الأناضول، و هو في حاجة إلى فرق تركية، فلذا نرجو منكم الموافقة على إرسال بعض الفرق من مدينة أزمير و المناطق الساحلية الأخرى " (34).

إن ما يمكن إستخلاصه بسرعة مما مر بنا، أن العسكرية مهنة أو وظيفة لم تكن من إختصاص الجزائريين، فلقد عمد العثمانيون منذ دخولهم الجزائر إلى تطبيق سياسة تغريب الجزائريين و تغييرهم من هذه المهنة التي جعلتها، عدا بعض الفترات، و الحالات الخاصة، حكرا على الأتراك خاصة و العناصر الأخرى الأجنبية عن البلاد التي عادة ما كانت الإنكشارية تتكون منهم. و نتيجة لهذه السياسة العرجاء، فإن ما أصاب الإنكشارية من تدهور و تراجع في بلاد الأناضول نفسها، و غيرها من ممتلكات الدولة

العثمانية، أصاب إنكشارية الجزائر، وكيف لا وهي من صلب الأولى و تخضع لنفس النواميس و القوانين في تسيير هيأتها العسكرية و الإقتصادية و السياسية.

و قد كان لسياسة "قبائل المخزن" و "البابلك" التي طبقها العثمانيون في الجزائر طيلة تواجدهم بها، عيمنتهم على الأهالي بواسطة قبائل المخزن، التي لم تكن مهيكلة عسكريا للدفاع عن الوطن عند الضرورة، إنما كانت عصابات قمعية تتدخل لفرض السياسة المركزية لا غير، الشيء الذي جعلها تبتعد عن أهدافها الوطنية العليا.

إن عدم إعداد العناصر الأهلية عسكريا للدفاع عن الوطن عند الحاجة، لم يعرض بعناصر أجنبية، كما كانت تهدف إليه السياسة العثمانية في السابق، بحيث نلاحظ تناقص عدد المجندين من المشرق في تطور سنة بعد أخرى، فخلال العشرية الأولى من القرن الماضي لم تجند السلطة المركزية الجزائرية سوى 2264 جنديا من المشرق، أي بمعدل 226 جنديا في العام، و خلال العشرية التي تليها، لم يجند سوى 4115 جنديا أي بمعدل 411 جنديا سنويا، و خلال العشرية الثالثة، من القرن التاسع عشر، لم يجند إلا 2145 جنديا من المشرق، أي بمعدل 214 جنديا سنويا. و نتساءل هنا، فإنه إلى جانب إبعاد العنصر الأهلي عن الميدان العسكري، و عدم تعويضه بعنصر آخر غير جزائري للدفاع عن الوطن عند الحاجة، فهل كانت للدولة العثمانية سياسة عسكرية دفاعية هادفة، و في حالة ثبوت عدم وجود سياسة عسكرية، فمن المسؤول على ذلك؟

الإقتصاد و انعكاساته على الأوضاع الداخلية

بشكل عام يمكن ملاحظة ضعف خطير في المجال الإقتصادي، و ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي. و قد تضاعف تدهور إقتصاد البلاد بشكل ملحوظ خلال الثلث الأول من نفس القرن، لأسباب سنذكر البعض منها، الشيء الذي أسهم من قريب أو بعيد في سقوط البلاد في مخالب الإستعمار الفرنسي.

و يلاحظ على الضعف الذي أصاب الزراعة و الصناعة و التجارة الداخلية و الخارجية أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالضعف الذي أصاب الحكم المركزي العثماني في الجزائر، بحيث أصبح الحكم غير قادر على مراقبة سيولة التجارة ليس داخليا فحسب، بل كذلك خارجيا. فالمصادر التاريخية تتكلم بوضوح عن هيمنة الفاسيين، في أواخر العهد العثماني في الجزائر، عن التجارة في غرب البلاد، و أن كل أرباحها كانوا يجنونها، و في شرق البلاد هيمن التونسيون على التجارة الداخلية و الخارجية. لبايك الشرق و إستغلوها لصالحهم. و إذا أضفنا إلى ذلك هيمنة اليهود على التجارة الخارجية للجزائر، يتضح لنا الوضع الخطير الذي كانت عليه البلاد في الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي (35).

إن هذه الوضعية المزرية إقتصادية التي عاشتها البلاد في أواخر العهد العثماني، لم تنتج من عدم، و سببها الرئيسي في نظرنا هو عدم وجود سياسة إقتصادية واضحة لدى النظام المركزي في الجزائر، و تشبث الدولة بنظام إقتصادي عقيم انعكست نتائجه على الأوضاع العامة في البلاد، بحيث شلت تقريبا كل حركة إقتصادية في البلاد بسبب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و فرض مكوس عالية على البضائع التي كانت تأتي إلى البلاد بحرا و برا، الشيء الذي جعل كثيرا من القوافل التي كانت تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء لا تتدخل أسواق وهران و تلمسان و مكنة و غيرها، إنما تحول طريقها لتدخل المغرب الأقصى حيث المرونة الجمركية و التبادل التجاري الواسع لحمولاتها.

و مما أثر بشكل خاص على الحركة التجارية، إضافة إلى ما ذكرناه، أن الضرائب و المكوس و الرسوم، قد تعدد حسب مزاج المشرفين عليها، و ذلك إلى درجة أن بعض الباحثين اعتبروا ذلك بمثابة ضربة قاسية و عقاب كبير لشل كل حركة تجارية في البلاد.

و منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي بدأ التنفذ اليهودي يزداد في الجزائر شيئا فشيئا إلى أن بلغ ذروته في أواخر القرن نفسه و بداية القرن الذي يليه، بحيث أصبحت التجارة الخارجية حكرا على اليهود وحدهم. و في الوقت الذي كانت البلاد تتخبط في مشاكل إقتصادية خطيرة كان اليهود و الأجانب يجنون أرباحا طائلة من المواد الجزائرية المختلفة التي كانوا يصدرونها إلى الخارج.

عندما لب الضعف في هياكل الدولة و تسرب خاصة إلى إمكانيات الدفاع عن نفسها، و أضحت بحيرتها لا تطيق الوقوف في وجه الأوربيين، الذين كانوا سابقا يخشون شوكتها و يحسبون لها ألف حساب قبل الإقدام على ارتكاب أي عمل ضدها. في فترات الضعف هذه فرض الحصار على البحرية الجزائرية، و فرضت الدول الأوربية عليها التفتيش و القمع و عدم دخول بعض الموانئ التي ترى أنها تنافسها فيها تجاريا، و لم تسمح لها إلا بالتوجه إلى المناطق القاحلة إقتصاديا. و قد بررت تعصبا الدول الأوربية عملها هذا ضد الجزائريين، "أن هؤلاء قراصنة متنكرين في زي تجار، لذا وجب إيقافهم و التنكيل بهم". و قد استمرت هذه المضايقات للتجار الجزائريين إلى أن سقطت الدولة الجزائرية تحت ضربات فرنسا الإستعمارية في 5 جويلية 1830. و إبعاد الجزائريين من المجال الإقتصادي في غرب حوض المتوسط من قبل الدول الأوربية يعني إختلال التوازن الإقتصادي إختلالا جعل النشاط الإقتصادي ينتقل من الجنوب إلى الغرب بطريقة مباشرة خدمت بالدرجة الأولى الأوربيين الذين إستغلوا الموقف و راحوا يطورون أساطيلهم البحرية و وسائل ملاحتهم، ذلك ما كان بداية لما عرف في التاريخ بالمد الإستعماري القديم، الذي كما لاحظنا كان نتيجة لإختلال التوازن العسكري ثم الإقتصادي بين قوتين أساسيتين في غرب المتوسط، الجزائر من جهة و الدول الأوربية من جهة أخرى.

المشاريع الفرنسية لإحتلال الجزائر

يتفق جل المؤرخين الفرنسيين على أن إهتمام فرنسا بالجزائر و سعيها لإحتلالها يعود بدون منازع إلى عهد الملك الفرنسي لويس التاسع(36)، (1226-1270)، الذي وضع مشروعا آنذاك للقضاء على " القرصنة المغاربية " و إحتلال مراكزها الأساسية (طرابلس، و تونس، و الجزائر). و كان ذلك، بالنسبة للفرنسيين بداية في التفكير لإحتلال الجزائر، لم يحدوا عنه لحظة واحدة حتى تم لهم ذلك عام 1830.

و قد إزداد إهتمامهم بالجزائر عندما منحهم السلطان العثماني سليم الأول، في إطار الإمتيازات الأوروبية، حق إصطياد المرجان في السواحل الشرقية و إقامة مراكز تجارية هناك، فعمدت فرنسا إلى إبرام عدة إتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على مراكز نفوذها، و عندما تتوتر العلاقات بينها و بين الجزائر، كانت فرنسا تلجأ دوما لإستعمال القوة و شن حملات عسكرية على الجزائر لإرغامها على الخضوع لها، و لكن بدون جدوى، و ذلك في فترات إزدهار الجزائر و تفوقها عسكريا. و مهما يكن فقد مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمراحل مد و جزر خطيرة في بعض الأحيان إلى أن إنتهت بفرض السيطرة الفرنسية على الجزائر و إستعمارها بالحديد و النار.

و لم يتم ذلك لفرنسا إلا بعد إعداد عدة مشاريع إحتلالية، وضعت خصيصا لمداومة أخطر قلعة كانت تقف أمامها، و تحول دون زحفها على المناطق الأخرى في شمال إفريقيا، بل على إفريقيا عامة، و ذلك في وقت إشتداد الموجه الإستعمارية الأوروبية الحديثة.

من أهم المشاريع، مشروع ديكارسي (DEKERCY) الذي وضعه في عام 1791، و هو مشروع كما تصفه المصادر، من أهم المشاريع الإحتلالية التي وضعت لمداخمة الجزائر، و لكن ظروف فرنسا الإجتماعية و السياسية لم تسمح لها بتنفيذه، إذ في هذه السنة بالذات عمت المجاعة فرنسا و قلت موارد العيش و ندرت حتى أكل الناس بعضهم بعضا، فسارعت الجزائر إلى تقديم مساعدات مادية و قروض مالية هامة لفرنسا مكنتها من الخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها. و القروض هذه التي نتكلم عنها هي التي ستكون محل خلاف بين الجزائر و فرنسا، و سببا من الأسباب الرئيسية لإحتلال الجزائر من قبل فرنسا.

و ما لبثت العلاقات الفرنسية أن سادها الفتور و التوتر، و ذلك بسبب إحتلال فرنسا لمصر في سنة 1798، بحيث ردت الجزائر على التحدي بمثله و قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، و لم تكتف الجزائر بذلك، بل أعلنت الحرب على فرنسا، و بقيت الجزائر على موقفها حتى خروج الفرنسيين من مصر سنة 1801، و هي السنة التي أبرمت فيها معاهدة بين الطرفين نصت أساسا على ضرورة إعادة العلاقات الدبلوماسية و التجارية بين فرنسا و الجزائر(37).

و على الرغم من هذا ((التصالح))، و في ظله، شرع نابليون الأول في إعداد خطة لإحتلال الجزائر، بل لإحتلال دول المغرب العربي ليتسنى لفرنسا فرض سيطرتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض

المتوسط و جعله ((بحيرة فرنسية)). و هو مشروع طالما راود الساسة الفرنسيين منذ أمد بعيد، و ذلك في نظر الفرنسيين، لبلوغ هدفين أساسيين، أولاهما القضاء على النفوذ الإنجليزي في المنطقة، و ثانيهما تجهيز حملة عسكرية لإحتلال مصر نهائيا، ثم السيطرة على المشرق العربي و إلحاقه بالمستعمرات الفرنسية.

و لتحقيق مشروعه الإحتلالي للجزائر طلب نابليون من كل المواطنين الفرنسيين الذين لهم دراية بالشؤون الجزائرية، أو الذين عاشوا فيها المساهمة في مشروعه بتزويده بما لديهم من معلومات خاصة و عامة تخص هذا البلد، و في نفس الوقت وجه إلى الجزائر عدة بعثات إستكشافية تجسسية للتعرف على أحوال البلاد إقتصاديا و إجتماعيا و عسكريا و سياسيا، فقامت هذه البعثات، و هي كثيرة، برسم خرائط جغرافية للجزائر و مناطقها، كما جمعت عنها أخبارا هامة.

و إستجابة لمشروع نابليون الأول، قام القنصل الفرنسي السابق في الجزائر جوبنبون سان أندري (Jeanbon St André)، في عام 1899، بإعداد مشروع إحتلالي للجزائر (38). و قد إدعى هذا الأخير أن في حالة إعتداد مشروعه كما أعده، فإنه بإمكان فرنسا إحتلال الجزائر في مدة زمنية لا تتعدى ثمانية أيام، و ذلك بإستعمال المباغثة و ضرب العدو بسرعة و في الصميم.

و في نفس الإطار أعد أحد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، و هو تيدينا (THEDENAT)، مشروعا لإحتلال الجزائر، عام 1802، تلخص في إتزال العساكر الفرنسية في مدينة تنس، ثم الزحف منها عبر سهول و مرتفعات مليانة على مدينة الجزائر(39).

و على الرغم من أهمية هذه المشاريع، فإن تنفيذها قد أجل، و ذلك بسبب المشاكل الكبيرة التي كانت قائمة بين نابوليون و الدول الأوربية الأخرى، كما أن مشاكل الهند و بعض مشاكل مستعمراته في المحيط الهادي، حالت دون التفكير الجدي في تنفيذ هذه المشاريع، و تأجيلها إلى بعد حين، لا يعني التخلي عنها نهائيا، و سنرى أنه عندما تتاح الفرصة لفرنسا الإستعمارية تطبيق خططها الإحتلالية سوف لن تتردد لتحقيق ذلك مهما كلفها من أموال و أرواح بشرية.

و قد يكون توتر العلاقات بين فرنسا و الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1802-1805)، و التي حكم فيها كل من الداى مصطفى و الداى أحمد، سببا مباشرا في إعداد الخطة تلو الأخرى لإحتلال الجزائر، إذ لم ترضخ الجزائر لتهديدات نابوليون، بل جردته من كل الإمتيازات الإقتصادية التي كان يتمتع بها في الجزائر، و منحها الداى أحمد إلى إنجلترا المناقص العنيد لفرنسا. و هنا ثارت ثائرة الفرنسيين، الذين اعتبروا ذلك إهانة لكرامتهم و خرقا صارخا للمعاهدات التي أبرموها مع حكام الجزائر.

و ما إن فض نابوليون المشكل الروسي، بإبرام معاهدة تلسيت، (TILSSIT)، عام 1807، حتى وجه أنظاره إلى الجزائر، بحيث طلب من وزير البحرية و المستعمرات الفرنسية السيد دوكري، (Decres)، إعداد خطة عسكرية دقيقة لإحتلال الجزائر. و تنفيذًا لأوامر نابوليون، جمع دوكري كل ما يتعلق بالجزائر، و كل ما أعد بشأنها من خطط عسكرية، و لكن يبدو أنه لم يقتنع بها، فوضعها تحت تصرف أحد ضباطه العسكريين الأكفاء، و هو بوتان، (Boutin)، و طلب منه تحقيقها ميدانيا و الخروج بخطة جديدة يمكن بواسطتها غزو الجزائر في أحسن الظروف و بأقل التكاليف.

أقام بوتان في مدينة الجزائر مدة 68 يوما، أي من 9 ماي إلى 17 جويلية، من عام 1808. و خلال هذه المدة جاب البلاد من الشرق إلى الغرب، دارسا السواحل الجزائرية و كل ما يتعلق بالشؤون الأهلية إجتماعيا و إقتصادية و سياسيا، كما تسلل متفكرا بين الناس و جمع معلومات هامة عن المجتمع و السلطة المركزية. و قد وضع بوتان خرائط و رسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة و مواقعها الحساسة موضحا كيفية ضربها و عدد القوات الفرنسية الضرورية لإحتلالها، كما أشار في مخطظه إلى مكان إنزال القوات الفرنسية و الفترة المناسبة للإحتلال و كيفية توزيعها و زحفها على مدينة الجزائر.

و في نفس الوقت الذي كان يخطط فيه نابوليون لإحتلال الجزائر أوفد إلى المغرب الأقصى العسكري بيرال (Bruel) الذي كلفه بمهمة لدى السلطان المغربي، كما كلفه أيضا بالتجسس على أحوال البلاد و رفع له

عنها تقريراً يتعلق بأوضاعها العامة و الخاصة، كما طلب منه خاصة رسم الطريق المؤدي من طنجة إلى فاس.

و مهما يكن، لم يتمكن نابوليون من تنفيذ مشاريعه الإحتلالية و ذلك بسبب مدامية الظروف له و إشغاله بالحروب الأوربية. و خلال نفس الفترة لإعتبارات سياسية خطيرة، منها مدامية الإنجليز لمدينة الجزائر و ضربها، تحسنت العلاقات الجزائرية الفرنسية، و خاصة خلال سنتي: 1817-1818، و لكن سرعان ما تدهورت هذه العلاقات بسبب قضية الديون، التي أثارها الداي حسين طيلة فترة حكمه و التي إنتهت كما هو معروف ((بضربة المروحة)) الشهيرة يوم 27 أفريل من عام 1827، التي وجهها على ما يبدو الداي إلى القنصل الفرنسي بوفال، عندما طلب منه إستفسارات على قضية الديون متهما إياه بالتماطل و عدم إعطاء القضية الإهتمامات التي تستحقها.

و من المشاريع الهامة الفرنسية لإحتلال الجزائر، مشروع إستعمال محمد علي، حاكم مصر، لإحتلال الجزائر لصالح فرنسا. و صاحب هذه الفكرة القنصل الفرنسي في مصر السيد دروفتي، (Drovetti)، الذي رفع تقريراً إلى حكومته عام 1826، مفاده أنه بإمكان فرنسا إستخدام محمد علي لإحتلال الجزائر بدلها، و ما على فرنسا إلا أن تتحمل المصاريف المالية للحملة و نقدم لها الدعم السياسي(40). و من وراء ذلك كان دروفتي يرمي إلى إبعاد أنظار محمد علي على سوريا و توجيه أنظاره إلى البلدان المغاربية، بسبب المشاكل التي كان يسببها للسياسة التنفية

الإستعمارية الفرنسية في المشرق العربي. و قد إستطاع دروفتي أن يقتنع محمد علي بعد أن شرح له الفوائد الكبيرة التي يمكنه جنيها من وراء إحتلاله للجزائر لصالح فرنسا. فقبل إقتراح دروفتي، و وضع بعض الشروط لتنفيذه، و لكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ يوما بجد مشروع دروفتي و رفضته مبدية تخوفاتها مما سيترتب عنه مستقبلا. و في عام 1829، أعاد دروفتي الكرة، و طرح مشروعه على الحكومة الفرنسية، في تقرير مفصل ذهب فيه إلى أن محمد علي هو الوحيد المؤهل لإحتلال الجزائر عسكريا و ماديا، بأقل التكاليف، و قد ساندته في فكرته هذه رئيس الوزراء بولونياك، الذي كان له مشروعا مشابها لمشروع دروفتي، و الذي يرمي إلى ربط الشؤون المغاربية و بلداتها بمصر.

و في الوقت الذي فتح فيه بولونياك المفاوضات مع محمد علي، بواسطة قنصله في مصر، فتح مفاوضات مشابهة مع السلطان العثماني بغية إقناعه بأهداف مشروع إحتلال الجزائر، كما كان يتصوره، غير أن السلطان العثماني رفض المشروع على ((أنه يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، و أن كل ما يمكن القيام به، هو إرسال مبعوث إلى الجزائر لتسوية الخلاف بين فرنسا و الجزائر)) (41).

أما عن الجانب المصري، فقد قبل محمد علي غزو الجزائر، و تنظيم حملة ضدها بقيادة ابنه إبراهيم باشا، لا لإخضاع الجزائر فحسب، و لكن أيضا لإحتلال تونس و طرابلس و جعلهما تابعتين لفرنسا، و ذلك مقابل ثمن زهيد جدا، و هو: أربعة سفن حربية ذات 80 مدفعا، و 20 مليون فرنك !!!

و هل هذا هو الثمن الحقيقي لبلدان المغرب العربي الكبير؟ بضعة سفن و فرنكات لا تمثل شيئا بالنسبة للحدث الكبير هذا. و الغريب أن محمد علي، على الرغم من أهمية الحدث تفاوض فيه مع الفرنسيين و كأنه مجرد سلعة تباع و تشتري في سوق، لا قانون يحكمها، سوى قانون الغلب.

و مهما يكن، فلما قام بولونياك بعرض المشروع على مجلس وزرائه، لم يحض بموافقة، بل اعتبره بعضهم إهانة كبيرة لفرنسا. تمس بشرفها و سمعتها بوليا و جهويا.

و الحق، أن فشل هذا المشروع، وراءه عدة أسباب، منها تدخل الدول الأوروبية و عدم مساندته، حتى تلك التي كانت تساند فرنسا في مشاريعها الإحتلالية، مثل روسيا و النمسا. أما إنجلترا فقد كان موقفها منه واضحا، بحيث هددت محمد علي بتنحيته من الحكم، في حالة قدومه على تنفيذ خطة فرنسا، و تدمير أسطولها البحري بمجرد مغادرته ميناء الإسكندرية.

و في 30 جاتفي من عام 1830، قرر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بحملة عسكرية لإحتلال الجزائر و إخضاعها للإدارة الفرنسية. و في الشهر الموالي، أي بالضبط في 7 فيفري 1830، وافق الملك الفرنسي، شارل العاشر، على مشروع إحتلال الجزائر عسكريا، و ما سيترتب عن ذلك من نتائج.

هكذا، حسم الأمر، نهائيا، و تقرر مصير شعب كامل، بالنظر إلى اعتبارات لا علاقة لها بالواقع و لا بالمنطق الذي كان يتغنى به الفرنسيون آنذاك، و كان حديث العهد: ((حرية، مساواة، أخوة)). و الملاحظ أن الشعار البراق هذا، طيلة إحتلال الجزائر، لم يجد مجالا لتطبيقه بطريقة أو بأخرى و لو مرة واحدة.

الحصار البحري الفرنسي للجزائر

في 15 جوان من عام 1827، و بعد إعداد الرأي العام داخليا و خارجيا، قررت الحكومة الفرنسية ضرب حصار بحري على الجزائر، حتى إخضاعها لإرادتها. و الحصار البحري هذا، في الحقيقة، هو مرحلة من المراحل الحاسمة في تنفيذ مشروع فرنسا الإحتلالي، و هو ما لم ينتبه إليه حكام الجزائر آنذاك، و إستهاتوا بالأمر حتى وقعوا في قبضة الفرنسيين و أوقعوا البلاد في مخالب فرنسا الإستعمارية.

في نفس التاريخ المذكور سابقا وصل إلى الجزائر الضابط الفرنسي كولبي (Collet)، على رأس أسطول بحري حاملا معه إنذارا إلى الداي حسين يطلب منه بأن يرسل وفدا حكوميا رسميا ليقدم إعتذاراته للقتل الفرنسي ((دوفال))، ثم يرفع العالم الفرنسي على قلاع الجزائر، و قصر الداي، و الميناء، و تطلق بعدها مائة طلقة مدفعية تحية للعالم الفرنسي. فرفض الداي هذه الشروط.

و مهما يكن، فقبول الداي حسين أو عدمه، في نظر الفرنسيين، كان مجرد تكتيك سياسي، بحيث نلاحظ في اليوم التالي ظهور بواخر حربية كثيرة، أي يوم 16 جوان، كانت راسية ليس بعيدا عن الجزائر، تنتظر الإشارة الخضراء لرفع رايتها الحربية ضد البلاد، و في هذا اليوم بالذات بدأ الحصار البحري الفرنسي الفعلي للجزائر. و كانت فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى تجويع الشعب الجزائري و إثارة مشاعر الغضب و التذمر ضد السلطة الحاكمة، لعل ذلك سيطيح بها، مما سيسهل لها مهمتها في إحتلال البلاد.

و لم يكن الحصار البحري الفرنسي مقتصرًا على مدينة الجزائر وحدها، بل شمل جميع البلاد شرقا و غربا، و حال دون وصول المواد الأوربية إلى البلاد، الشيء الذي أثر على السكان الذين أبدوا تذمرهم من عدم و قلة الكسب بسبب تعطل موانئهم عن التبادل التجاري مع الغرب. و قد حاول، بدون جدوى، الأسطول الجزائري، الذي فقد كثيرا من قواه مائيا و بشريا فك الحصار فإشتبك مع الأسطول الفرنسي، فكانت النتيجة أن ألحق به هذا الأخير أضرارا بالغة، فعاد إلى ميناء الجزائر، و لم يحاول الكرة مرة ثانية. و هي خطة، في نظرنا، عسكريا و سياسيا غير مدروسة، و قابلة جدا للنقل، لأن هذا الإشتباك هو الذي خول للخصم التقييم الفعلي للقوة البحرية الوطنية و عدم جدواها أمامه، و منذ ذلك الحين، كان بإمكان فرنسا دخول الجزائر متى شاءت، و لكن الظروف الدولية و تشتت قواتها في جنوب أمريكا و أوربا حال دون تطبيق مشاريعها الإستعمارية في شمال إفريقيا.

و بعد سنتين من الحصار، إستاء الرأي العام، و كذلك الحكومة الفرنسية من جدواه، لعدة أسباب، منها أن الجزائر توجد في موقع إستراتيجي يجعلها تستغني عن أوروبا تجاريا و أنه بإمكانها الصمود أمام الحصار هذا عشرات السنوات، و مقابل ذلك ماذا تجني فرنسا التي أثقل كاهلها تكاليف الحصار. و يبدو أن مجلس النواب الفرنسي في إجتماعه المخصص لمناقشة هذه القضية عام 1829، بالنظر للإعتبارات السابقة، قد جعل رئيس الوزراء مارتينيكت، (Martignac)، يصدر إلى قائد الحصار لابروتونيير، (la brotonniere)، في 23 جويلية من عام 1829، تعليمات جديدة للتفاوض مع الداى حسين، مفادها:

- إطلاق سراح الأسرى المسيحيين.
- إرسال مبعوث إلى باريس ليعتذر لدى السلطات الفرنسية و لشرح موقف الداى من القتل الفرنسي بوفال.
- إعلان الهدنة بمجرد إرسال المبعوث الجزائري لفرنسا.
- إبرام معاهدة سلم، وفقا للتعليمات السابقة.

و تنفيذ ذلك عرض يوم 3 أوت 1829 القائد الفرنسي لابروتونيير، (La Brotonniere)، على الداى حسين شروط حكومته، و لكن الداى حسين رفضها و تمسك بموقفه السابق، و رد على المبعوث الفرنسي أن الجزائر بإمكانها الدفاع على نفسها، و أمره بالإسحاب ما دام ليس هناك مجال للتفاهم، و عند الإسحاب، وقع ما لم يكن في الحسبان، بحيث يبدو أن السفينة إقتربت كثيرا من التحصينات المدفعية فأطلقت عليها هذه الأخيرة

النيران لإرغامها على الإبتعاد و يبدو أن السفينة لا بروفانس، (La Provence)، هذه قد إقتربت و في نيتها التجسس على مدى نجاعة المدفعية الجزائرية و حصر مواقعها بالضبط. و مهما يكن من أمر، فقد كانت حادثة 3 أوت هذه سببا من الأسباب المباشرة لإعداد الحملة العسكرية ضد الجزائر لإحتلالها، بحيث ثارت ثائرة الرسميين الفرنسيين و تأكدوا أنه ليس هناك ما يخضع الجزائر للإدارة الفرنسية إلا القوة العسكرية.

و لم يكن الحصار البحري الفرنسي الذي ضرب على الجزائر بدون فائدة، بل كان الممهد الهام لإحتلالها، بحيث أضعف البلاد إقتصاديا و هدد المجتمع الجزائري بالمجاعة و ضرب أركانه، لذلك سنلاحظ أعيان البلاد، أي الحضر، عند تفاوضهم مع الفرنسيين، و هؤلاء على مشارف مدينتهم، يسلمونها لهم تحت الضغط، مطلقين آمالهم على فرنسا ((المتحضرة)) و دولتها ((الراقية)) أخلاقيا و ثقافيا في تنفيذ ما إتفق عليه بينهم و بينها. لكننا مع الأسف، سنلاحظ عكس كل ما توقعه الجزائريون من فرنسا، و أن هذه الأخيرة لم تف بوعدها و لم تحترمها، بل تمادت و تفننت في البطش و التنكيل بالمؤسسات الجزائرية و بمعتقدات سكان البلاد و بثقافتهم المحلية طيلة توليدها في الجزائر.

الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر 1830

يمكن حصر أسباب الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر عام 1830، و التي إنتهت بإجتلال البلاد، و إخضاع الشعب الجزائري للنفوذ الفرنسي، في ثلاثة عوامل هامة، نوجزها كما يلي:

(1) - العامل الإقتصادي

في عام 1827، و في تقرير تفصيلي عن الأوضاع العامة في الجزائر، و عن فائدة تنظيم الحملة العسكرية ضد الجزائر، كتب وزير الحربية الفرنسي كليرمون دوطونير، (Clermont De Tonnerre)، إلى الملك شارل العاشر، يقول له بالحرف الواحد:

((توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة، التي يعتبر الإستيلاء عليها فائدة كبيرة - لفرنسا - . كما تحتوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد و الرصاص، و يتوفر فيها الملح و البارود بكمية هائلة. و توجد في شواطئها ملاحات غنية. و إلى جانب كل هذه الثروات، توجد الكنوز المقدسة في قصر الداوي، و هي تقدر بأكثر من مائة و خمسين مليون فرنك...)) (42).

و قد أكد هذه الحقيقة التاريخية، جل الرسميين، منهم، وزير الحربية جيرار، (Gerard)، الذي خلف دوطونير، بحيث صرح رسميا في إحدى المناسبات:

((إن غزو الجزائر إنما مرده إلى ضرورة بالغة الأهمية متصلا إتصالا وثيقا بحفظ النظام العام في فرنسا و أوربا، و تلك الضرورة هي فتح آفاق

للقائض من عدد سكانها، و لمبادلات-منتجات مصانعنا بمنتجات أخرى غريبة عن أرضنا و عن جو بلادنا)) (43).

(2) - العامل السياسي:

في عام 1830 عمت الثورات أوروبا، و كانت نقطة إنطلاقها فرنسا، التي كانت تعاني من أزمة سياسية خطيرة تمثلت في الصراع الحاد الذي نشب بين السلطة الحاكمة و الليبراليين، الذين سببوا مشاكل لشارل العاشر، و كادوا أن يطيحوا به، فسارع الملك إلى حل مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه الليبراليون، و أمر بتنظيم إنتخابات جديدة. في خضم هذه الأحداث الخطيرة و لتحويل أنظار الفرنسيين إلى خارج حدود البلاد. إتخذ شارل العاشر من الحملة العسكرية ضد الجزائر وسيلة لحل مشاكله السياسية الداخلية، و إعتبر الجزائر عشا للقرصنة، و أن القضاء عليها يعتبر إنتصارا له و لنظامه الملكي، و إسترجاع مكانة أسرة البربون التي فقدتها بهزيمة واترلو سنة 1815. إضافة إلى كل هذا، فقد تضاعف عدد الجنود الفرنسيين المتقاعدين بشكل ملحوظ، و أضحي هؤلاء، في فترات التوتر يشكلون خطرا حقيقيا على النظام الحاكم، و لإبعاد هؤلاء عن فرنسا نهائيا، لم تجد فرنسا من مكان يسعهم سوى الجزائر.

أما على المستوى الخارجي، فمعروف التنافس التقليدي بين كل من فرنسا و إنجلترا حول الإستيلاء على مناطق النفوذ في العالم، و بخاصة منها في الحوض الغربي للبحر المتوسط. و مما زاد من إهتمام فرنسا

بسواحل الشمال الإفريقي وضع إنجلترا يدها على مضيق جبل طارق. و قد
إعتبرت فرنسا تلك خطيرا يهدد دوما مصالحها في المنطقة، لذلك إعتبرت
فرنسا الإستيلاء على الجزائر و إتخاذها كقاعدة أمامية لحماية مصالحها في
الحوض الغربي للمتوسط مسألة لا يستهان بها.

(3) - العامل الديني

قد تعتبر فرنسا، في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، من أخطر
الدول الأوروبية تعصبا للديانة المسيحية، بل تأتي مباشرة بعد الفاتيكان من
ناحية التعصب و التعتت للديانة المسيحية، و إعتبرت نفسها حامية
المسيحية، و مدافعة عنها، و باسمها تدخلت عدة مرات في إفريقيا
السوداء، و شمال إفريقيا، و من ثم إعتبرت أن تنظيم حملة عسكرية و
الانتصار فيها على الجزائر الإسلامية هو في الحقيقة إنتصار المسيحية على
الإسلام. و الخطاب السياسي طوال و بعد الحملة لم يخل من هذا التوجه
الديني، كقول دوطونير، قائد الحملة مثلا:

((لقد أرايت العناية الأهلية أن تثار حمية جلالكم بشدة في شخص
قتلكم على يد ألد أعداء المسيحية، و لطفه لم يكن من باب الصدفة أن
يدعى ابن لويس إلتقي لكي ينتقم للدين و للإنسانية و لإهانتته الشخصية في
نفس الوقت. و ربما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان
الأصليين، و ندخلهم في النصرانية)) (44).

أما الجنرال بورمون، فعندما دخل القصبة تقى بنشوة الإنتصار قائلا:

((مولاي لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا ورجاؤنا أن يكون ذلك بداية لإزدهار الحضارة التي إنتشرت في هذه البلاد)) (45).

و مهما يكن، فمن خلال ما سبق يتبين لنا جليا أن فرنسا قد عازمت، بدون رجعة على إحتلال الجزائر، فعدت العدة و حسبت لكل شيء حسابه داخليا و خارجيا، و عندما هيات الظروف لذلك، شهدت مدينة طولون خلال ربيع عام 1830 حركة غير عادية تأهبا للإقباض على الجزائر. و إختيار مكان الإنزال، حسب تقرير بوتان، الذي هو سيدي فرج. و قد وفرت فرنسا كل الإمكانيات المادية و البشرية و المعنوية لنجاح حملتها على الجزائر، بحيث وصل عدد المجندين إلى أكثر من 40000 جندي، و عدد السفن 675 سفينة، منها 103 حربية. و إجتمعت كل هذه القوات، فانتشرت في المنطقة الساحلية الممتدة بين طولون و مارسيليا، إنتظارا في اليوم الموعود.

و قد لعب التنظيم المحكم لسير الحملة و الجوسسة و العمل الدعائي دورا هاما في إضعاف حكام الجزائر، الذين إضافة إلى ضعفهم سياسيا و عسكريا، قد أصبحوا شبه معزولين عن الشعب. في هذا الإطار، عمل الفرنسيون على إيجاد و طبع منشور سري وزعوه على نطاق واسع بين الجزائريين. و كذلك في تونس و المغرب، أوهموا فيه الشعب: ((أنهم جاؤوا - حسب البيان - إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف

فرنسا، و ليس لإحتلال البلاد. فطلبو من الأهالي الإنضمام إليهم و التعاون معهم ضد الأتراك، و مقابل ذلك سيحترمون مقدسات و ممتلكات الأهالي)). .

و عندما أعدت فرنسا العدة، و هيات كل شيء بالتلقيق، إنطلقت الحملة ضد الجزائر يوم 25 ماي 1830 من ميناء طولون، و تم الإنزال، كما كان متوقعا يوم 15 جوان في سيدي فرج غرب العاصمة.

تم كل ذلك، و كان البلاد خالية من المدافعين عنها، بل من سكاتها، و لم يزعج الفرنسيون أي إزعاج و هم ينزلون بشبه جزيرة فرج، و لم تطلق، ردا على غزوهم للبلاد، ضدهم طلقة نارية واحدة... و يصف لنا أحمد باي عن الإنزال هذا متعجبا من الوضعية تعجبا يثير الدهشة، فيقول: ((نزل العدو في غرب الجزائر برجاله و فرسانه، دون أن يكن هناك أحد يملك الجنود و الفرسان لرده، كما أنه لم يكن هناك شخص مستعد لمحاربته، مما سمح للعدو أن ينزل جنوده و أن يحفر الخنادق و ينصب مدافعه و يحارب المسلمين المتشتتين الذين لا يملكون البارود و النخيرة. و بدأ العدو يتقدم في المناطق الساحلية التي إحتلها بكل سهولة)) (46). و في موضع آخر يضيف أحمد باي:

((... إن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع و الخنادق، و كان هناك فقط إثني عشر مدفعا نصبت في بدء إعلان العدوان على الجزائر)) (47).

و بعد الإنزال قام العدو بتحصين منطقة سيدي فرج و إتخاذها قاعدة خلفية للهجوم و التوغل في المناطق الداخلية. و قد واجه مقاومة عنيفة من قبل الأهالي و إشتبك معهم في عدة معارك، منها معركة سطواوي الشهيرة و معركة سيدي خلف. و على الرغم من بسالة و شجاعة المقاتلين الجزائريين، فإن الجيش الفرنسي قد تمكن من خرق صفوفهم، و هو ما لم يكن ينتظره حكام الجزائر، و على رأسهم الداي حسين، و قد تمكن الفرنسيون من ذلك بسبب أسلحتهم المتطورة و خططهم العسكرية المحكمة عسكريا، علما أن هذا الجيش، الذي غزى الجزائر قد تلقى تدريباً ميدانياً محكماً قبل خوض المعركة، فضلا على أن جل عناصره قد خاضوا معارك دامية في أوروبا، خلال الحروب التي خاضها نابليون هناك، من هناك كانت مهمته سهلة، بحيث وجد نفسه أمام مقاتلين زادهم الوحيد عزيمتهم القوية و إخلاصهم الكبير إلى وطنهم، و لكن ذلك لم يوقف زحف الفرنسيين نحو مدينة الجزائر.

و أمام زحف الفرنسيين المنظم، تقهقر المقاتلون الجزائريون و تراجعوا نحو قلعة السلطان و تحصنوا وراء أسوارها، و لكن إحتواء القلعة للخبرة الحربية بكيفية كبيرة، من بارود و مدافع و بنائق، جعلها خطر على من كان بها، و ذلك عندما صوب الفرنسيون مدافعهم نحوها، فحدث انفجار (48) مهول و مات خلق كبير إثرها. و قبل مغادرة الجزائريين للقلعة فجروها نهائيا، الشيء الذي أثار الرعب و الهلع بين السكان المدينة.

و بإستيلاء الفرنسيين على قلعة السلطان ضمنوا إستيلاءهم لمدينة الجزائر، بحيث صوبوا من هنالك مدافعهم نحو القصبة و باب عزون و غيرها من المناطق الحساسة في العاصمة، و في نفس الوقت كان الأسطول الفرنسي يقصف المدينة من ناحية البحر.

لم يبق أمام الداي حسين سوى التسليم و الإعتراف بواقع الأمر. فأرسل وفدا من أعيان الجزائر ليتفاوض مع القائد الفرنسي برمون. على كيفية تسليم المدينة له. فوضع برمون شروطه، و حرر بيان التسليم بنفسه. الذي أمضاه الداي يوم 4 جويلية 1830، و دخل الفرنسيون مدينة الجزائر منتصرين يوم 5 جويلية 1830.

و هكذا، بالنسبة للجزائر ينتهي عهد ليبدأ آخر، الفرق بين ذا و ذاك، أنه مهما تعددت ((العهود)) و الأنظمة لحكم البلاد، فإن هذه الأخيرة تبقى صامدة شامخة كالجبال الشاهقات لا تتزعزع و لا تتأثر بعاصفة مهما كانت قوتها.

(1)- مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، الجزائر 1976، ص 84.

(2)- المصدر نفسه: ص 85.

(3)- المصدر السابق، ص 82.

(4)- روى ذلك عبد البر عن بعض نسابة العرب، أنظر الميلي، المصدر السابق، ص 82.

(5)- روى ذلك المسعودي، المصدر نفسه.

(6)- المصدر نفسه، ص 82/83.

(7)- الميلي: المصدر السابق.

(8)- أنظر تفاصيل ذلك في مبارك الميلي: المصدر السابق، ص 83.

(9)- المصدر نفسه.

(10)- المصدر نفسه، ص 84.

(11)- المصدر نفسه.

(12)- Royer (P) : Introduction a une histoire interieure de la regence d'Alger, PUF, 1966, P 301 et suite.

(13)- SHAW : Voyage dans la regence d'Alger, P 125.

(14)- Boyer : La vie quotidienne à Alger... Paris 1962. p 97.

(15)- شالر وليام: مذكرات فتصل أمريكي في الجزائر 1816-1824، ص 43.

(16)- أحمد توفيق المدني: حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا 1422-1792، ص 126/127.

(17)- د. صلاح العقاد: المغرب العربي، ص 31 و ما بعدها.

- (18)- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، ص 149.
- (19)- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 149.
- (20)- المصدر نفسه.
- (21)- حمدان خوجة: المصدر السابق.
- (22)- أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق أحمد توفيق المدني، ص 162.
- (23)- محمد بن يوسف الزيابي: دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم و تعليق المهدي أبو عبدلي، ص 206 و ما بعدها.
- (24)- أنظر عن ذلك رسالة ماجستير، لتلميذي أرزقي شويتم، الإسكندرية، 1988، ص 30.
- (25)- أجرتو مارسيل (EGRETAUD) : الوطن الجزائري، ترجمة عبد الله نور، ص 24/25.
- (26)- عثمان بن حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 158.
- (27)- شويتم أرزقي، المرجع السابق، ص 38.
- (28)- المرجع نفسه.
- (29)- المرجع نفسه.
- (30)- SHAW : Voyage dans la regence d'Alger. P 194.
- (31)- Ibid.
- (32)- Thainville (D) : Memoire sur Alger, 1809, P 140.
- (33)- Ibid.
- (4)- شويتم أرزقي: المرجع السابق، ص 47.

(35)- عن الأوضاع الاقتصادية، أنظر: شالر، المصدر السابق، عثمان بن حمدان خوجة: المصدر السابق، الزهار: المصدر السابق، أحمد توفيق المدني محمد عثمان باشا...

(36)- voir à ce sujet:

- BERTHIER(A): L'Algerie son passé; p 81.

-Charles Roux: France Afrique du nord avant 1830.
Les precurseurs de la conquete, p9.

-DEKERCY: Memoires sur Alger 1791, p118.

-NETTEMENT(A): Histoire de la conquete; p 124.

-CAT(E): Petite Histoire de l'Algerie; p 38.

(37)- شويتم أرزقي: المرجع السابق، ص 147.

(38)- ESQUER(G): Les commencements d'un empire, la prise d'Alger; p31.

(39)- BERJAUD(L): Boutin agent secret de Napoléon 1er... P 85/86.

(40)- DOUIN(G): Mohamed Ali et l'expeditionD'Alger;
pp 1/4.

(41)- Douin: op.cit; P19.

(42)- EMIRT: Une cause de l'expédition d'Alger...Paris, 1955,
P173.

(43)- COLLET : op.cit; P 19.

(44)- صلاح العقاد: المغرب العربي... ص 86.

(45)- المرجع نفسه.

(46)- راجع عن هذا الموضوع مذكرات أحمد باي قسنطينة.

(47)- المرجع نفسه.

(48)- أنظر عن ذلك مذكرات الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 174.

إحتلال الجزائر من خلال أدب الرحالة الألمان في القرن "19"

عثرت صدفة على مقال، يعتبر في نظري هاما جدا، بالنسبة لتاريخ الجزائر عامة، والهجرات الألمانية إليها، و أسبابها و كيفيتها خاصة.

و قد فكرت يوم عشوري على هذا المقال، في نقله الى اللغة الوطنية، و نشره. و بقي قرابة عامين كاملين في درج مكتبي. و لم أنتبه إليه إلا مؤخرا.

و كاتب هذا المقال رمز الى اسمه ب: ((س. ر. نبيه)). و من خلال المقال يتضح أن كاتبه ليس نخبلا. على علم التاريخ. و مما يدل على ذلك أن الكاتب تقيد بمنهج تاريخي علمي، ليس فحسب فيما يتعلق بتحليل و شرح الأحداث التاريخية التي دارت حولها المقالة، و إنما أيضا حرص على تدعيم مقالاته بلحضاءات و جداول هامة، الشيء الذي يضيف بدون شك الصبغة العلمية و التاريخية على المقال.

و لكن مع الأسف الشديد، فالكاتب رغم أنه كان حريصا على إتباع المنهج العلمي في مقالاته، و أشار الى بعض الفقرات، و - رقمها - ((بأرقام - من 1 الى 16 -))، فاته ربما سهوا، لم يلحق بالمقالة قائمة المراجع التي إعتد عليها لكتابتها.

و قد عثرت على هذا المقال في مجلة قديمة في إحدى المكتبات الخاصة. و المجلة نفسها، مبتورة من عدة جهات. فالصفحة الأولى منها تبدأ برقم ((9)) و تنتهي برقم ((176)). لذلك يصعب علينا، أن نتكهن بعنوان المجلة، أو بمحل صدورها، أو بتاريخ طبعها.

و مهما يكن من أمر، فالمقال يحتوي على مطومات هامة تخص تاريخ الجزائر، و خاصة منه الفترة الممتدة ما بين سنتي: 1831-1866 الميلاديتين. لذلك أقدمه للنشر معتقدا أنه يستفيد منه الخاص و العام على السواء.

كان الشاعر الألماني هاين هاينريخ (Heine Heinrich) يقيم في جزيرة هولقولاند (Holgoland) عندما اندلعت الثورة الفرنسية عام 1830. و من هناك كتب هاين في رسالتين له، الأولى مؤرخة بتاريخ 6 أوت 1830 و الثانية مؤرخة بيوم 10 من نفس الشهر و السنة السابقين: ((.. إني أعرف الآن من جديد، ماذا أريد، و ما يجب علي أن أفعل .. إني ابن الثورة..)) و ((أريد أن التحق بباريس)).. و فعلا التحق بباريس يوم 20 ماي سنة 1831.

و كانت السنوات التي قضاها هابن في فرنسا من أسعد سنوات حياته
و أكثرها نجلا في أعماله الأدبية.

لكن العاصمة الفرنسية لم تكن المرحلة الوحيدة بالنسبة لإقامته في
فرنسا، إذ ما لبث جمال - نرمانديا - أن جنبه إليها، فإقام هناك فترة من
الزمن، في منزل فخم - فيلا - بالقرب من ميناء الهافر.

و هكذا أتاحت له الفرصة خلال إقامته هذه، أن يتقابل مع كثير من
المواطنين الألمان الذين قدموا الى منطقة الهافر.

و في مقدمة إحدى مؤلفاته المؤرخة بتاريخ 1833، يكشف هابن عن
مقابلاته هذه مع المواطنين الألمان، كما يلي:

((كان هؤلاء الأشخاص متوجهين الى مدينة الجزائر ذاتها. و قد
وعدتهم السلطات الإستعمارية الفرنسية بأن تمنحهم الإستيطان هناك في
ظروف حسنة، و حسب أقوال هؤلاء الأشخاص: ((فلاشك أن الجزائر بلد
مهم جدا))). و لكن بعضهم يقول: ((أنهم علموا أن هناك كثيرا من
الأنواع السامة الخطيرة، كما أنهم قد يتعرضون الى متاعب القرود التي
تجتاح ثمار البساتين، مرة بعد أخرى، بل تختطف حتى الأطفال و تختفي
بهم في الغابات. إنه شيء رهيب!. لكن في بلادنا مصالح جمع الضرائب
أكثر سماء، و حقولنا أكثر عرضة للتخريب و النهب من قبل الطيور و

الصيادين، و الصاكر يأخذون أطفالنا كذلك. ما العمل إذن؟ هل نشعل ثورة...؟)).

و لكن كيف يمكن شرح ظاهرة الهجرة الألمانية نحو الجزائر ؟
يعتبر القرن التاسع عشر الميلادي، بالنسبة لأوروبا، قرن التطور و التقدم، خاصة في الميدان الصناعي، الذي كانت تتزعمه كل من فرنسا و إنجلترا، أما ألمانيا فلا تزال بلدا زراعيا، و لم تبدأ فيها حركة التصنيع إلا فيما بعد.

و بواسطة سياستها الإستعمارية الجديدة، و في نفس الوقت، كانت الدول الكبرى الأوروبية تحاول تكريس هيمنتها، ليس على القارة الأوروبية فحسب، بل خارجها أيضا.

أما في الميدان السياسي فيجب ذكر ثورتي يوليو 1830 و مارس 1848، اللتين أدتا إلى الأحداث المميزة لهذه الفترة، و كانتا سببا مباشرا لهذه الهجرة، بالإضافة إلى أن ألمانيا قد تألمت كثيرا من ((الفزيف)) الذي نتج عن هذه الحوادث، فإتباعا لذلك من تزايد عدد المهاجرين، خاصة بعد ((فتح)) قارات جديدة كأمريكا الشمالية، و الجنوبية، و أستراليا، بحيث بلغت الهجرة الألمانية أقصى ذروتها عام 1854.

ففي عام 1840، غادر نحو 34000 ألماني وطنه، و قد توجه أغلبهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قفز هذا العدد ليصل سنة 1847 إلى ما يقرب من 110000 مهاجر ألماني إلى هذه البقاع الأخيرة.

و ما بين سنتي: 1851-1860، كان معدل الأشخاص الذين يهاجرون من ألمانيا حوالي 59200 شخص سنويا. و قد إرتفع هذا المعدل السنوي للهجرة الألمانية بين سنتي 1861-1870 ليصل حوالي 82200 شخص.

و يمكن توضيح ظاهرة الهجرة الألمانية هذه، على النحو التالي: قبل كل شيء يجب ذكر التأخر الذي عرفته ألمانيا في الميدان التصنيعي بالنسبة لفرنسا أو إنجلترا مثلا. و نوع التأخر إقتصادي بالدرجة الأولى. زيادة على أن عددا كبيرا من الألمانين كانوا يغادرون البلاد لأسباب سياسية محضة. و كانت في أول الأمر الولايات المتحدة الأمريكية هي هدف هذه الهجرات، ثم أصبحت كندا، و أمريكا الجنوبية، فاستراليا و أخيرا إفريقيا.

و منذ سنة 1830، هاجر إلى الجزائر كثير من الألمانين. خلال القرن التاسع عشر، إشتهرت الأيالة الجزائرية بثرائها و إزدهارها مما جعل فرنسا بصفة خاصة توليها إهتماما كبيرا، الأمر الذي إنتهى باحتلالها سنة 1830. و قد كان هذا الإحتلال في أول أمره مترددا، لكن أصبح بعد عشرين من الزمن منظما تنظيما محكما. و الغريب أننا لا نجد في بداية إحتلال البلاد المعمرين الفرنسيين فقط، و لكن كذلك معمرين أوروبيين

آخرين من أصل إيطالي، بورتغالي، إسباني، و من بينهم عدد هام من الألمانين. فكيف نبرر عندئذ وجود معمرين أوروبيين أجانب في مستعمرة فرنسية؟ و على هذا السؤال يجيبنا المؤرخون الفرنسيون أنفسهم: ((لم يكن لدى فرنسا، خلال القرن التاسع عشر، و بالخصوص بعد سنة 1830، العنصر البشري الكافي الذي يمكنها من إحتلال إفريقيا الشمالية وحدها. فبعدها كانت هي و روسيا تحتلان الصدارة في أوربا، من حيث كثافتهما السكانية، تعرضت فرنسا لثورات دامية شعبية كثيرة، كما أنها إجتاحتها ما يسمى ((بثورات الإمبراطورية)). زد على ذلك الحروب الكبرى و الحملات الإستعمارية التي أنهكت شباتها. إذن كان من الضروري، بالنسبة لفرنسا، أن تستعين بالأجانب الأوروبيين لتعمير الجزائر. فساهمت في ذلك سيول من الإسبان، و الإيطاليين، و المالطيين، و حتى الألمان، و غيرهم)).

و بما أن فرنسا لم يكن لديها الرصيد البشري الكافي لإحتلال الجزائر، عمدت هذه الأخيرة الى إستعمال شتى الطرق و الوسائل، حتى تلك التي لا تمت الى الأخلاق بصله، لجلب الألمانين الى الجزائر. فكثير من العائلات برمتها، و الطلبة، و المثقفين، و المحامين، و القساوسة، و حتى المغامرین غادروا ريناميا Rhenamie و بافير Baviere و لوديشي دو بلاد Le Duche de Bade نحو ميناء لوهافر بفرنسا، ليتجهوا من هناك نحو أمريكا.

و لكن الكثير من هؤلاء ((عللوا عن سبيلهم)) و وجدوا أنفسهم أخيرا في الجزائر. على أن ميناء لوهافر، الذي يوجد في شمال فرنسا، ليس بالطريق المختصر، بالنسبة للمسافر الى الجزائر، إذ أنه، حتى المعمرين الفرنسيين الذين هم أصلا من الشمال، يتوجهون الى كل من مدينتي مرسيليا أو طولون للإتحاق بالجزائر.

و شهادات الرحالة الألماني - ولهايم شيمبار - Wilhem Schimpet الذي أقام في الجزائر ما بين سنتي: 1831-1832 توضح لنا أساليب ((تهريب)) الألمانين الى الجزائر:

((إن المعلومات التي إستقيتها من مصادر مختلفة تكاد . تقتضي تماما بأن الفرنسيين قد نصبوا رجالا و عمالا لهم في ميناء لوهافر، قصد ((تهريب)) الألمانين المهجرين من بلادهم الى الجزائر. و قد أكد لي ذلك، أحد المتعاملين مع السلطات الفرنسية، الذي كان مقيما في لوهافر، خصيصا لهذا الغرض كمسافر ألماني، ثم وجد هذا الشخص نفسه في الجزائر، حيث إلتقيت به و وضعته في خدمتي، لكن طريقته مضطرا بعد 8 أيام.

و يضيف شيمبار بعد ذلك قائلا: ((هذا الشخص " العميل " قد روى لي مرة، أنه كان يمنح مكافآت تختلف باختلاف عدد الأشخاص، فإستطاع تحويل طريقهم و إقناعهم بالتوجه الى الجزائر. و أضاف يقول لي بإفتخار أنه كان في معظم الأحيان يتسلم مكافأة من كلا الطرفين الفرنسي، و الألماني على السواء)).

مما سبق يتضح، أن المهاجرين الألمان في أغلب الأحيان قد وقعوا تحت تأثير الوعود المغرية، لمستخدمي السلطات الفرنسية، و إنتهت مشاريع هجرتهم نحو أمريكا في لوهافر، بل البعض منهم وجدوا أنفسهم - في المستعمرة الجديدة الفرنسية - رغم إرادتهم.

إن أغلب هؤلاء المهاجرين الألمان كانوا يغادرون بلادهم بحثا عن مستقبل أفضل خارج وطنهم. و قد قبل أغلبهم هذه التضحية من أجل أطفاله. و لكن ما هي وضعيتهم الاجتماعية، بإعتبارهم مستوطنين جدد في الجزائر؟.

و في هذا المجال تجدر الإشارة، الى أن الفرنسيين عامة قد وقفوا موقفا سلبيا من إفساح المجال أمام هجرة المستوطنين الألمان و السويسريين الى الجزائر. و لكن الألمان بالخصوص لما يتمتعون به من ((قوة بدنية)) قد أعيد النظر في أمرهم، ثم أعطيت لهم إمتيازات خاصة في هذا الميدان.

و منذ 1832 خصصت السلطات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر للمستوطنين الألمان مقاطعتين هامتين في ضواحي مدينة الجزائر، و هما: القبة و إبراهيم باشا، علما بأن الفرنسيين حتى هذا التاريخ لم يبسطوا نفوذهم إلا على مدينة الجزائر و ضواحيها فقط.

و هناك مراكز إستيطان أخرى ألمانية في الجزائر كالدويدة و بوفريك اللتين إجتاحتها الأوبئة في عام 1832 و ألحقت بهما أضرارا فاحشة بشريا. و لكن ذلك لم يوقف الهجرة الألمانية نحو الجزائر، و إن كانت هذه الأخيرة قليلة نسبيا، مقارنة بهجرة الإسبان أو الإيطاليين مثلا. و هكذا نجد بعض العائلات الألمانية في وهران، و بعض الأشخاص في مدينة نمور ((الغزوات)) و كذلك في تلمسان. غير أن أهم مراكز الإستيطان في غرب البلاد بالنسبة للألمانيين هي: ستيديا " جورج كليمانتسو " سابقا، و المغوم " سانت لبيوني " سابقا.

و حسب هاتي، فإن الفرنسيين قد وعدوا المهجرين الألمان بأشياء كثيرة، و لكن لم يطبقوا منها إلا الشيء الضئيل. و شهادات الرحالة الألمان تثبت إثباتا قاطعا عدم إحترام الفرنسيين لوعودهم، ذلك أن المستوطنين الألمان بصفة عامة كانوا يعيشون في ظروف سيئة، بإستثناء التجار منهم، و أولئك الذين كانوا يمارسون بعض الحرف الحرة. و كانت مهمة المستوطنين الألمان تنحصر في أول الأمر في أشغال و إستغلال الأراضي المحتلة لا غير.

و يصف لنا شيمبار بدقة كبيرة حياة الألمان في المستعمرة الجديدة الفرنسية كما يلي:

((توجهت الى مستوطنة إبراهيم باشا في منتصف شهر أكتوبر من سنة 1832، و زرت الخيام الموجودة بها، خيمة بعد أخرى. و هناك وقفت

على بؤس كبير، يعجز المرء عن وصفه: المرض، الفقر، أناس عراة
تقريبا، صورة رهيبة حقا)).

نك ما كتبه هذا الرحالة الألماني في مذكراته التي تعتبر إذارا
للمواطنين الألمان. و لا شك أنه أراد بذلك تحذير كل من كانت له رغبة في
الإستيطان بالجزائر من الألمانين. و حسب شيمبار فالمستوطنون الألمان
في الجزائر، كانت السلطات الفرنسية تعاملهم معاملة عسكرية، و
تضطهدهم بشدة. و في هذا الصدد يقول شيمبار ما يلي:

((على الساعة السادسة صباحا تفرع الطبول إيذانا ببدء العمل، ثم
يقوم الرقيب الفرنسي بفرز الأشخاص، و بالتحقق من حضورهم أو غيابهم.
أما الغائبون فكانوا يعاقبون معاقبة فظيعة: ((تخفض لهم الأغذية))).

و يكمل شيمبار روايته بشهادات المستوطنين أنفسهم. بما أن الفرنسيين
لم يكن لديهم الرصيد البشري الكافي لتعمير مستعمراتهم الجديدة، فقد
عمدوا إلى إستخدام عساكر لجانب في صفوف قواتهم العسكرية للسيطرة
على أكبر عدد ممكن من الأراضي في الجزائر من جهة و للدفاع عن
المساحات الأرضية التي إحتلوها من جهة أخرى. و رغم كل ذلك فعدد
العساكر الباقي غير كاف.

و هكذا برز إلى الوجود ((قانون 9 مارس 1831)) الذي سمح بتكوين
فرق اللفياف الأجنبي.. خارج التراب الوطني الفرنسي.

و بإنشاء فرق القربف الأجنبي نلاحظ إزدياد الهجرة الألمانية نحو الجزائر و ذلك بسبب إنخراط عدد لا بأس به من الألمانين في هذه الفرق. و كان معظم هؤلاء من المغامرين، أو اللاجئين، أو مجرمين هاربين خوفا من إقتصاص العدالة منهم.

و مهما يكن من أمر، فشهادات هؤلاء المرتزقة قد تكون لها أهمية بالنسبة لإعادة كتابة تاريخ الجزائر، الذي هو في أغلبه مزور من طرف الإستعمار الفرنسي.

و كمثال على ذلك، ندرج هنا فيما يخص المذبحة التي شاهدها قبيلة العفوية El-oufia في شهر أفريل من عام 1832، شهادة المرتزق الألماني أوغيست جاجير August Jager الذي شارك بنفسه في هذه المذبحة، و نحاول مقارنتها بالرواية الفرنسية.

• الرواية الفرنسية

((... فر كثير من العساكر - المرتزقة - من صفوف الجيش الفرنسي، و بالتحديد من الكتيبة الثالثة التي كانت متمركزة في الخطوط الأمامية في نواحي الدار البيضاء. و كانت قبيلة العفوية تقطن في النواحي المجاورة لمركز هذه الكتيبة الأخيرة، و تسببت في فرار العساكر الفرنسية من صفوف جيوشهم، إضافة إلى أن هذه القبيلة كانت مسرحا لعدة جرائم و سرقات، أصبح من الضروري وضع حد لها. و من ثمة قررت السلطات الفرنسية تذيب هذه القبيلة، و إعطاءها درسا، يكون عبرة للقبائل الأخرى

التي تريد أن تحذو حذوها. و في 27 أفريل 1832 غزت القوات الفرنسية هذه القبيلة. و كانت القوات الفرنسية متكونة من 300 عسكري من المشاة، و كتيبة من الخط الرابع 4eme de ligne و 300 عسكري من المرتزقة الأجانب، بقيادة الجنرال فودواس Faudous فالعرب - يقصد الجزائريين - تركوا على الميدان 70 قتيلًا. و من بين القتلى، عثر على جثتين لألمانيين، كانا قد فرا من صفوف الجيش الفرنسي.

و قد أظهرت فرق اللغيف الأجنبي بسالة كبيرة خلال هذه المعركة، و كوفئت على ذلك ب 10000 فرنك فرنسي)).

أما رواية جاجير، فتعتبر تقريراً مفصلاً عن هذه المذبحة التي تعرضت لها قبيلة العوفية الجزائرية. كما أن تاريخ المذبحة اختلفت حوله الروايتان الفرنسية و الألمانية. و نظراً لطول رواية المرتزق جاجير، فإننا سنكتفي بعرض الأهم منها فقط.

• رواية المرتزق الألماني

((في منتصف شهر أفريل سنة 1832، جاعنا أمر بالاستعداد العاجل، و وضعت القوات الفرنسية في حالة طوارئ، بسبب التحركات المريبة لبعض القبائل العربية، و الحق أننا كنا ننوي إستغلال الموسم الربيعي الجميل الذي كنا ننتظره بفارغ الصبر لشن حملة ضد هؤلاء المتوحشين - هكذا يبدأ المرتزق جاجير روايته -. فالقبيلة التي وقع عليها الإختيار، هي قبيلة العوفية، و قد إتهمت هذه الأخيرة بأنها تسببت عدة مرات في فرار

العساكر المرتزقة من صفوف فرقهم. و كانت هذه القبيلة تبعد بحوالي ثلاث ساعات مشيا على الأقدام من الدار البيضاء، و تتمركز في السهول الخصبة لمنطقة المتيجة، و هناك ضربت خيامها، و أطلقت قطعانا من الماشية لا تحصى ترعى هنا و هناك)).

و يضيف جاجير: ((... إنن أمر الجنرال، روفيقو بشن حملة تأديبية مثالية على هذه القبيلة... و بعد مسيرة شاقة، وصلنا إلى الهدف الذي كان محددا لنا، حوالي الساعة الخامسة صباحا، فوجدنا أنفسنا أمام خيام كبرى مصنوعة من وبر الجمال، مطلية بطلاء زفتي ذي رائحة كريهة، و بالقرب منها أعداد لا تحصى من الماشية، بعضها كان يرعى، و البعض الآخر كان داخل السياج المخصص لإيوائها ليلا.

حاصرت فرق - الشاسور - الخيام من جهة اليسار، و ذلك لمباغثة العدو من الوراء و للحيلولة دون فراره. أما على جهة اليمين فكان هناك مستنقع ضخم، نبتت فيه أقصاب عالية كثيفة. و رغم أن الهدوء كان تاما، فإن - العدو - قد شعر بوجودنا، و قد يكون بعض الرعاة، الذين كانوا مستيقظين، هم الذين أشعروه بوجودنا، ذلك لأننا لاحظنا كثيرا من أعضاء القبيلة ينقضون نحو جمالهم، و جيادهم، و بغالهم يحاولون الفرار بأنفسهم. و أثناء ذلك شنت القوات الفرنسية هجوما عاما على من بقي في الخيام، فالطائرات المدفعية الأولى باغتت النائمين داخل الخيام، و زرعت بينهم الرعب و الفرع، و كانت أن تشل حركة - العدو - و لكن رغم ذلك استطاع الرجال أن يأخذوا أسلحتهم، و أن يمتطوا جيادهم، في حين كان العجزة، و الشيوخ، و النساء، و الأطفال يصرخون صرخات رهيبة

محاولين الإبتعاد و الإختفاء من الطلقات النارية. و في هذه الأثناء كانت فرق المشاة تتقدم مطلقا النار على كل متحرك بدون إستثناء، بينما كان الفرسان الفرنسيون يطاردون الفارين، و يشلون حركتهم بسهولة تامة. و الذين لم يسعفهم الحظ في الفرار فقد نهبوا بدون شفقة، بينما الذين كانت في إستطاعتهم المقاومة، حوصروا من كل الجهات، ثم إتشبوا عبر المستنقعات جارين وراءهم بعض النساء و الأطفال و إختفوا بين الأقصاب العالية الكثيفة)).

و بعد ذلك يروي لنا جاجير بدقة كبيرة الفضائع التي إرتكبتها فرق الشاسور الإفريقية على وجه الخصوص. و يقول في هذا المجال ما يلي:
((نهب كل شيء في الخيام المهجورة، و إمتد الأيادي المخربة إلى أبسط الأشياء، و إستولت العساكر الفرنسية على كل ما وجدته من ذهب و فضة، و البسة، و أسلحة و غيرها من الأشياء الثمينة، بل حتى الأشياء التي لا قيمة لها لم تسلم من نهبهم. زيادة على ذلك، حاولت القوات الإستعمارية أن تجر وراءها أكبر عدد ممكن من الماشية في إستعجال كبير، لأنها شاهدت مجموعات من البدو تتجه نحوها، و ذلك لمد يد المساعدة، و إغاثة إخوانهم المهددين بالزوال. و قد إستطاع المقاتلون الجزائريون أن يلتحقوا بسرعة فائقة ب((المنتصرين المتراجعين إلى الوراء))، و طاردوهم حتى الخطوط الأمامية لنقطة تركزهم بالقرب من الدار البيضاء، و لكن أمام الطلقات المنفعية إضطر المقاتلون الجزائريون أن يتوقفوا، و رغم ذا و ذاك، إستطاعوا إسترجاع قسما كبيرا من المواشي المسروقة)).

و بعد هذا الوصف الدقيق لهذه المجزرة، يضيف جاجير قائلا:
((إرتكبت العساكر الفرنسية، خلال هذه المعركة فظائع لا يمكن
وصفها. لم ترحم العساكر الفرنسية حتى الأطفال، فقد إغتالوهم، و هم في
أحضان أمهاتهم، ثم يذبحون هؤلاء الأخيرات بدورهن)).

و الحق أن هذه الفقرات المتقطعة من مذكرات جاجير، لا تعبر تعبيراً
كاملاً عن مدى فضاعة و شناعة هذه المجزرة الرهيبة. و من يريد تفاصيل
أكثر عن هذا الموضوع، فليرجع إلى مؤلف جاجير، و إلى ما كتبه أحد
المرتزقة الألمان في هذا المجال، يدعي: هرمان هوبير Hermann
Hauber تحت عنوان: ((مذكرات الجزائر أو مذكرات ألماني في صفوف
الجيش الفرنسية 1844)).

شكلت فرق اللقيف الأجنبي، و الهجرة الألمانية نحو الجزائر ركيزة
هامة من الركائز التي إعتد عليها الإستعمار الفرنسي لإحتلال البلاد.

كما أن شهادات هؤلاء الألمان قد تعتبر من المصادر الهامة بالنسبة
لإعادة كتابة تاريخ الجزائر. و في هذا الصدد، يزودنا الرحالة الألمان
بمعلومات جد هامة عن الوسائل التي عمدت إليها الإدارة الفرنسية لتغيير
- وجه مستعمرتها الجديدة - و قد إعتمدت هذه الوسائل، حسب الروايات
الألمانية، على الإضطهاد و العنف في أغلب الأحيان.

لقد هاجم الفرنسيون منذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر، أولا وقبل كل شيء الثقافة، و الشخصية الجزائرية.

و يصف الرحالة الألماني هاينرخ مالتزاهن Einrich Maltzann الذي زار الجزائر عدة مرات، العنف الذي إستعمله الفرنسيون لضرب الثقافة و الشخصية الجزائرية ب: ((اللذة في التخريب)).

و قد إستهدفت المرحلة الأولى التخريبية هذه أماكن العبادة و قبور الجزائريين. و عن ذلك يحدثنا الرحالة الألماني موريتز واقتير Moritz Wagner الذي يقول أنه حضر بنفسه لتهديم عدة مساجد. و تأسف كثيرا، بالخصوص لتهديم أجمل مسجد لمدينة الجزائر.

و حسب مالتزهن، فإن المستعمر الفرنسي، بهذه الإجراءات التخريبية، ((كان يهدف إلى تجميل العاصمة، التي بدأت تأخذ يوما بعد يوم طابع المدن الفرنسية)). إن العاصمة تكتسب كل يوم رونقا و جمالا))، هذه العبارات التي كانت مترددة باستمرار بين الأوساط الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، و هي بدون شك توضح موقفهم من المعالم الحضارية و الثقافية الجزائرية.

و هكذا حول مسجد جزائري إلى مسرح، و آخر إلى إسطنبول للحيوانات و ثالث إلى ثكنة عسكرية. (واقتير في مؤلفه).

و هكذا نلاحظ أن السياسة التخريبية هاته التي طبقتها فرنسا في الجزائر إستهدفت بالخصوص الجانب الديني المقدس عند الجزائريين. و حسب شهادات واقثير، فإن الجنرال روفيقو قد إستعمل بعض العمال الجزائريين لنهب قبور الجزائريين. و هؤلاء العمال الجزائريون لم يكن في إستطاعتهم الإحتجاج على ذلك، فكانوا شبه مشلولين، ((جسم بدون عقل، و عقل بدون روح))، بالنظر إلى الجو السائد، المرعب، المفزع آنذاك. ((فعلا، كان كل يوم تقريبا ينفذ حكم الإعدام في الجزائريين على مرأى و مسمع الجميع)).

و قد مست هذه الحملة التخريبية كذلك أجمل منازل العاصمة، التي ذهبت بدورها ضحية ((السياسة الإدماجية))، و لم يستثن منها إلا المنازل ((البئيسة))، التي حسب مالتزاهن، كانت توجد في أحياء بعيدة نسبيا عن وسط المدينة.

و لكن الوحشية الفرنسية هذه، و تعطشها للنهب و التخريب قد بلغت ذروتها، عندما أقدمت على تهديم مكتبة العاصمة، التي كانت مخصصة للأدب الإفريقية، كما كانت هذه المكتبة روعة من روائع الهندسة الجزائرية.

و عن ذلك يقول مالتزاهن ما يلي:

((لما قابلت صديقي - بارب روجير Berbrugger آخر مرة، كان في حالة نفسية يرثى لها، ذلك لأن المهندسين الفرنسيين: - الفندال

المتحضرين - قد أخبروه بأن المكتبة حكم عليها بالتهديم، و لا رجعة في ذلك. فحاولت رفع معنوياته، و لكن بدون جدوى، و قاطعتي قلثا: إن المكتبة محكوم عليها بالزوال، و ((المعبد)) الفن المغربي الرائع هذا، بأعمدته الرخامية الرقيقة، و زخرفته الجميلة هاته يجب أن يختفي إلى الأبد. إن السادة المهندسين يريدون تنصيب مدفعيتهم في مكاتها. و لم تمض سنة واحدة حتى هدم هذا ((المعبد)) الصغير للعلوم، و على ما يبدو، فإن كل ما هو جميل في مدينة الجزائر محكوم عليه بالإختفاء، في اقصر مدة ممكنة. و نفس المصير، بدون شك، ينتظر التحف الجزائرية الأخرى التي لا تزال قائمة ((.

إن الهدف من نشر هذه الشهادات، يتمثل بالدرجة الأولى في لفت إلتباه المتخصصين إلى وجود مصادر و وثائق غنية جدا باللغة الألمانية تتعلق بتاريخ الجزائر. و على حد علمنا فكلها تقريبا يوجد في مكتبات ألمانيا.

كما أن الرحالة، و المرتزقة الألمان باستطاعتهم تزويدنا كذلك بمعلومات قيمة عن تاريخ الجزائر، و ذلك من جميع جوانبه: التاريخية، و السياسية، و الإقتصادية، و الاجتماعية. إن هذه الرحلات، و اليوميات، و المذكرات الألمانية التي تنطق بتاريخ الجزائر، تستحق بدون شك العناية، و الإستغلال العلمي المنظم، بحيث أن بعضها له قيمته الوثائقية و التاريخية، و ذلك مما لا نزاع فيه على البت.

تأثير الأمير عبد القادر على الهجرة الجزائرية نحو سوريا (1856-1883)

إذا كان موضوع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، نظرا لعدة إعتبارات قد جلب إليه إهتمامات الباحثين و الكتاب (1) و إستوفى من جميع نواحيه تقريبا، فموضوع الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي عامة (2) و سوريا خاصة لم ينتبه إليه الباحثون و المؤرخون حتى الآن (3) رغم وفرة مادته و وثائقه المحفوظة في الأرشيف الوطني بفرنسا، و بالأخص في أرشيف ما وراء البحار لاكس أن برونفس، و لهذا السبب شكل هذا الموضوع بالنسبة لي محور إهتمامي منذ مطلع سنة 1980، و خصصت له فصلين كاملين في الدراسة الجامعية التي أنجزتها في جامعة أكس بين سنتي: 1980/1983 (4).

1- أسباب الهجرة الجزائرية

1-أ: قبل سقوط الجزائر في مخالب الإستعمار الفرنسي كان الجزائريون يرحلون إلى المشرق العربي لأداء فريضة الحج، أو لطلب العلم أو للتجارة. أما بعد إحتلال الجزائر فقد إتخذت هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي صبغة مغادرة تماما لتلك التي إصطبغت بها قبل الإحتلال.

و يمكننا أن نعتبر سنة 1832م كبداية للهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي و غيره، ذلك لأنه في بداية هذه السنة الأخيرة أضحي أمر إضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة ساطعة، و بعد تعيين روفيقو كحاكم عسكري عام للجزائر تجلت واضحة النوايا السيئة للمستعمرين الفرنسيين و ما كانوا يكنونه من حقد و ضغينة للجزائريين، إذ أثقل روفيقو كاهل الأهالي بالضرائب و قمع بيد من حديد كل التمردات التي قامت ضده حتى تلك البسيطة منها، مثل إمتناع قبيلة العوفية عن دفع الضرائب الثقيلة التي فرضت عليها، الشيء الذي كلفها إبانتها عن بكرة أبيها (5) من طرف السفاح الفرنسي الدوك دو روفيقو.

و بينما كان روفيقو يزرع الموت و الدمار في الوسط الجزائري كان الجنرال الفرنسي بواي يرتكب في وهران أرذل الجرائم و أبشع الفضائع، ذلك في الوقت الذي كان فيه المملوك يوسف التونسي و النقيب الفرنسي دارماتدي يتحكمان في مدينة عنابة بيد من حديد و ليس في نيتي معالجة ما إرتكبه الفرنسيون من جرائم و فضائع في الجزائر، في بداية إحتلالهم لها، بل أريد أن أشير إشارة بسيطة إلى المظالم الكبيرة التي إرتكبوها في الجزائر، و إلى التعسف و الإضطهاد اللذين سلطهما الفرنسيون على الجزائريين منذ أن وطأت أقدامهم أرض الوطن و التي دفعت الجزائريين إلى ترك ديارهم و أهلهم و ذويهم بحثا عن ملجأ أمين، و من الطبيعي أن تتجه أنظار الجزائريين الذين كانوا يفكرون في الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة لهم: تونس، المغرب و ليبيا، فهاجر بعضهم إلى هذه الأقطار الأخيرة، نظرا لعدة حيثيات خاصة منها قريبا من الجزائر (6)، و لكن قلة

موارد العيش في أقطار الشمال الإفريقي، و الحالة الإقتصادية المتدهورة التي سادت هذه الأقطار جعلت الجزائريين يبحثون عن أماكن أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم .

و قد وجهت العلاقات الطويلة التي ربطت الجزائريين بالعثمانيين منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي أنظار الأتاتل إلى الممتلكات العثمانية في المشرق عامة و سوريا خاصة.

أما عن أسباب الهجرة الجزائرية إلى سوريا خلال الفترة التي حددناها لبحثنا هذا فلكل و هلة يتبادر للأذهان أن هذه الحركات مختلفة و أهمها هجرة 1888، 1890، 1892، 1898، 1899 و أخيرا 1911 تتحصر أسبابها في ثلاثة عوامل هامة، دون سواها، و هي العامل الديني و السياسي و الإقتصادي، و لكن الحقيقة ليست ذلك تماما، لأن كل حركة كانت لها أسبابها الخاصة و مميزاتا الذاتية التي ميزتها عن غيرها من الحركات الأخرى، فهجرة سنة 1888 خصت الجزائريين الذين كانوا قد هاجروا إلى تونس في فترات تاريخية معينة و إستقروا بها، و منها هاجروا إلى سوريا و فلسطين و منهم من إستقر في لبنان، من ثمة إختلفت أسباب هذه الهجرة عن دوافع و أسباب الحركتين الأخرتين (1899-1911) مثلا: أما هجرة 1911، فقد حصرها الكتاب و المؤرخون الفرنسيون خطأ في مدينة تلمسان، و أصبحت تعرف بهجرة تلمسان، سنة 1911 (و قد) كانت لها دوافع و أسباب مغايرة لأسباب و دوافع حركتي 1888 و 1898 و غيرهما، و بالنظر لما سبق فكل حركة من حركات الجزائريين أو مختلف

هجراتهم نحو سوريا و المشرق العربي، يجب أن تدرس على حدى و أن تخص كل منها بدراسة فردية لما خلفته من آثار و مؤثرات في داخل البلاد و في خارجها ففيما يخص هجرة الأهالي من مناطق القبائل نحو سوريا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي: 1847 و 1871، يمكن إضافة عامل محاولات التنصير الجماعية و الفردية للأهالي، إلى العوامل الأخرى التي سبق ذكرها، و يكاد هذا الجزء من الوطن أن يتفرد بهذه الظاهرة الخطيرة التي عمدت إليها الأرساليات التبشيرية لتهديد الأهالي بطريقة مباشرة في معتقداتهم الروحية، و مقوماتهم الثقافية و كياناتهم العربي الإسلامي، العريق، و لئن استطاع المبشرون إستغلال سذاجة بعض الناس، و ظروفهم الإجتماعية و الإقتصادية لتنصيرهم، فقد أدى ذلك إلى حدوث رد فعل قوي من طرف الأهالي و تحديد مواقف يائسة من النشاط التبشيري المسيحي في بلادهم و من نتائج ذلك حدث إصطدام عنيف بين المبشرين و مشائخ الطرق الصوفية، الذين عبروا بصراحة شديدة اللهجة عن تمسكهم بالدين الإسلامي، و عن عدم رغبتهم في إستبدال هذا الدين بدين آخر، و قد مثل الدين الإسلامي في هذه الظروف الحرجة في نظر الأهالي آخر قلعة من قلاع الحصانة التي لجؤوا إليها لصد غارات المحتل الغاشم، و لكن هناك من مشائخ الطرق الصوفية و بعض فئات معينة من الأهالي الذين رأوا أن الحل الصحيح للمشاكل التي يسببها لهم الرهبان البيض يكمن في قطع الحبال بينهم و بين المعتدين نهائيا، و ذلك بترك ديارهم و الرحيل بعيدا عنها صوب الشرق العربي، حيث يحتفظون بدينهم و مقومات ثقافتهم العربية الإسلامية و من بين بلدان الشرق العربي مثلت سوريا في هذه المرحلة عن تاريخ تطور الهجرة الجزائرية نحو هذه الأقطار الأخيرة، ملجأ

أمينا لا بالنسبة لهم فقط و لكن أيضا بالنسبة إلى أطفالهم الذين إصطحبهم معهم في رحيلهم إلى سوريا و كذلك كان الأمر بالنسبة للأجيال اللاحقة التي ولدت و نشأت و ترعرعت هناك.

1-ب: إذا كانت للهجرات الجزائرية المختلفة أسباب و دوافع متباينة كما أسلفنا، فقد كانت لها بعض العوامل المشتركة، فقد حرك العامل الديني و أثر في كل حركات الهجرة الجزائرية نحو سوريا لسبب بسيط هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترد مطلقا إخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة كانت أجنبية أو غيرها بصفة مؤقتة أو دائمة و بناء على ذلك عندما تأكد الجزائريون من عدم هزم فرنسا التي إحتلت وطنهم بالقوة و أخضعتهم لإرانتها و راحت تجردهم من أموالهم و أراضيهم و حتى من أبسط حقوقهم السياسية و المدنية، إستقر رأيهم على ترك هذه البلاد، ((العينة)) التي داهمها المستعمرون الفرنسيون و نسوا مقدساتها و إنتهكوا حرمتها و عاثوا فيها فسادا لا يجده جاحد، و بالإضافة إلى الشعور الديني القوي الذي حرك، يوما الجماهير الشعبية الجزائرية مستوحيا لها مواقفها و ربود فطها إزاء المستعمر الغاشم، لعبت الطريقة دورا هاما في هجرة الجزائريين إلى سوريا و كان لبعض الطريقين تأثيرها على الطبقات الشعبية، من ذلك تذكر وثائق الأرشيف (7) أن الشيخ المهدي أحد الطريقين ببلاد الزواوة قد استطاع بمفرده أن يبعث عشرات العائلات الجزائرية إلى الهجرة إلى سوريا، و ذلك عندما أبنت فرنسا نواياها واضحة في إحتلال بلاد القبائل سنة 1847.

1-ج: في أواخر سنة 1847 هرع سكان وادي سبدو إلى الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية مستجدين به طالبين منه أن ينصحهم و يرشدهم إلى طريقة تخلصهم من مصيبة الإستعمار الفرنسي، الذي سببهم عن قريب (8) فما كان من الشيخ المهدي إلا أن نصح الأهالي بكل بساطة أن يغادروا هذه الأرض المضطهدة و أن يهاجروا إلى الأراضي الإسلامية فيحافظوا على دينهم (9)، و في رواية أخرى يدعي صاحبها أن الشيخ المهدي قد نصح الأهالي بمغادرة هذه الأرض ((الملعونة))، التي مات فيها الإسلام على أيدي الكفار للتقرب من ديار الإسلام الأصلية التي لم يندسها الكفار بأقدامهم القذرة.

و هكذا غادر الشيخ المهدي الجزائر في أواخر سنة 1847 و إستقر بسوريا، متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية و ببعض تلامذته و تبعها للتوسع الإستعماري الفرنسي في الجزائر عامة و في منطقة بلاد القبائل خاصة إزدادت هجرة المواطنين الجزائريين إلى سوريا، الذين تجمعوا بالأخص في مدينة دمشق (10)، و ما لبث الشعور الديني عند الجزائريين الذين هاجروا أن إمتزج بعد مدة وجيزة بإحساس سياسي فتح أعينهم على الأحداث التي تدور حولهم و على الواقع المر الذي عاشوه في ديارهم و في غربتهم، كرد فعل ضد الإستعمار الفرنسي الذي تسبب في مأساتهم و في حرمانهم من وطنهم و من ذويهم و أملاكهم شكل المهاجرون الجزائريون في سوريا تجمعات معادية للسياسة الإستعمارية الفرنسية و نددوا بها كلاما و كتابة و من أجل هذا الغرض أسسوا جريدة خاصة بهم

عرفت بإسم ((المهاجر)) (11)، التي كانت تصدر بدمشق مرة كل أسبوع، منددة بالسياسة الإستعمارية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر و مدافعة عن حقوق المهاجرين المغاربة في المشرق العربي.

و قد أشرفنا على شؤونها المالية الأمير علي بن الأمير عبد القادر الجزائري، كما أن ابنه محمد السعيد كان يمضي بإسمه بعض المقالات التي تطبع في المهاجر (12)، و من المحتمل أن يكون الأمير علي هو الذي أسس هذه الجريدة بماله الخاص، أو على الأقل شارك في تأسيسها ماديا مشاركة معتبر و في بداية صدورها نجد على رأس تحريرها أحد المثقفين الجزائريين، و هو محمد شطة و عموما فقد عبرت المهاجر على مآسي المهاجرين المغاربة و مشاكلهم اليومية في سوريا، و نقلت أخبارهم عبر العالم بأسره.

1-3: حتى سنة 1844 لا نكاد نجد في طيات الأرشيف ما يوحى بهجرة جزائرية جماعية نحو سوريا أو غيرها من أقطار المشرق العربي، و من ثم فالهجرات الجزائرية التي سبقت هذا التاريخ تمت بواسطة أفراد أو جماعات قلائل شدوا رحالهم إلى سوريا و غيرها من الممتلكات العثمانية في المشرق لأسباب مختلفة، منها ما سبق ذكره و منها ما سنذكره في أوانه و لكن خلال السنة التي ذكرناها سابقا، تمت فعلا هجرة جزائرية جماعية نحو سوريا متسببة في نزوح أكثر من مئتي عائلة، من بلاد القبائل، من بينها ستين (60) عائلة من أولاد شرفة، و (30) عائلة من بني آيت بوعدة، أي (90) عائلة في قبيلة بني غبري وحدها (13).

و قد واصلت الجمعيات الدينية تشجيعها لهجرة الأهالي إلى الشرق بشكل ملحوظ مما ترتب عنه إنتقال أكثر من ألفي (2000) عائلة من بلاد القبائل إلى سوريا (14)، إستقر جلها إن لم نقل كلها في مدينة دمشق و من الطبيعي أن هؤلاء المهاجرين لم يقطعوا الصلة بينهم و بين أهلهم و نوبهم في الجزائر، و إستمرت العلاقات وثيقة بين الطرفين مما شجع الكثير على شد رحالهم و الإلتحاق بأبناء عمومته و إخوانهم في سوريا (15) علما أن العامل الإقتصادي قد لعب دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية نحو دمشق، مهما كانت المبررات و الحجج التي قدمها المدافعون على الإستعمار الفرنسي في الجزائر، فما عسى ابن الفلاح أو الخماس، إلا أن يبحث عن مصادر العيش أولا في بلاده، فإذا لم يفلح، بدأ يفكر جديا في مغادرة هذه البلاد التي لا تضمن له حتى قوته اليومي و الذي يأخذ فكرة و لو بسيطة عن الفتور الإقتصادي الذي ساد الجزائر في الستينات من القرن الماضي و التدهور الإجتماعي الخطير الذي أصاب المجتمعات الجزائرية، و الأحداث السياسية التي أدت إلى نشوب ثورة 1871، يدرك بسهولة ما آل إليه الجزائريون من بؤس و تعاسة و يأس جعلهم يفضلون ترك أرض آبائهم و أجدادهم بحثا عن مصادر العيش في أماكن أخرى.

و قد نتج عن الأزمات الإقتصادية الحادة التي عاشها الوطن ما بين سنتي: 1867 و 1868، مجاعات رهيبة بسبب الجفاف و قلة المحاصيل الزراعية كما إجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري، و لهف

الأخضر و الياض (16) الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى مغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم في شيء سوى أنها تنفع بهم إلى تهلاك جوعا فمنهم من تاه و هام داخل البلاد، إلا أن إستقر هنا أو هناك مستلجرا قوة عضلاته إلى غيره من الإقطاعيين الجزائريين أو المستوطنين الأوروبيين بثمن بخس و منهم من أبى و إمتنع و فضل الهجرة و الغربية، و ركوب المخاطر على أن يتحول من مالك للأرض و صاحبها إلى مستلجر باليوم أو خماس عند غيره.

و لم تكن مجاعات 1867-1868، هي الوحيدة من نوعها التي دكت بالجزائريين تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية، و لكن مر أيضا الأهالي تقريبا بنفس الظروف في سنة 1836-1847-1850 و لكن يبدو أن أزمة، 1893، كانت أشد قسوة عليهم، إذ اضطرت الإدارة الإستعمارية أن ترفع مؤقتا حظر الانتقال من منطقة إلى أخرى على الأهالي و سمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسبهم للإستقرار (17)، و ذلك ما تسبب في نزوح عائلات جزائرية كثيرة إلى تونس و المغرب و ليبيا و سوريا و لم تنقطن السلطات الإستعمارية الفرنسية إلى هذه الهجرة الجماعية الجزائرية إلا بعد قوات الألوان.

و إذا كانت الظروف الطبيعية في بعض الأحيان قد دفعت الجزائريين إلى الهجرة، فالعثمانيون من جهتهم لم يبخلوا بتشجيعاتهم للجزائريين و تحريضهم على الهجرة إلى ممتلكاتهم في الشام، و قد إستحدث لهذا الغرض السلطان عبد الحميد الثاني مكتبا خاصا أوكل له مهمة تهجير أكبر

عدد ممكن من المغاربة إلى الولايات العثمانية، كما أوفد إلى الجزائر الدعاة و المبعوثين من إسطنبول لحمل الجزائريين على الهجرة إلى الولايات العثمانية.

2- استقرار الأمير عبد القادر في دمشق و تأثيره على الهجرة الجزائرية

2-أ: إذا كانت الهجرة الجزائرية نحو سوريا قد اتخذت صبغة خاصة قبل استقرار الأمير عبد القادر في دمشق فمنذ سنة 1856 اتخذت طابعا يكاد أن ينحصر في شخص الأمير الذي جلب استقراره في هذه المدينة الأخيرة، أنظار الجزائريين إليها و بالأخص المقربين إليه و الذين شاركوه في حركته النضالية ضد الإستعمار الفرنسي عن قرب أو عن بعد.

عندما غادر الأمير مدينة بروسا متوجها إلى سوريا كان مرفوقا بحوالي: 110 شخص من بينهم 27 شخصا من أفراد عائلته، و في نفس الوقت كانت مجموعة أخرى تتكون من حوالي: 100 شخص قد شبت الرحيل إلى دمشق، من بروسا عبر البر (18) و التقى الجميع في دمشق أين وجدوا كثيرا من المهاجرين الجزائريين الذين سبقوهم إليها، بعضهم كان قد استقر فيها قبل سنة 1830، كما كانت مدن حوران و حمص و حلب و ضواحيها قد إستوعبت بعض العائلات الجزائرية التي هاجرت إليها في فترات زمنية مختلفة، و من الطبيعي أن العاصمة السورية دمشق قد إستوعبت أكثر عدد من هؤلاء المهاجرين الجزائريين من بينهم كثير من الأثرياء و رجال الأعمال، و التجار الكبار، و الملاك، و غيرهم و من ثم

فهذه الفئة من المهاجرين الجزائريين التي استقرت في سوريا قبل سنة 1856، تتميز عن الفئات الأخرى التي هاجرت إليها بعد هذا التاريخ، ليس بأسباب و دوافع هجرتها فحسب، و لكن أيضا بالطبقة الاجتماعية و المكانة التي كانت تحتلها و تحتفظ بها بفضل إمتيازاتها المالية و المادية أما بالنسبة للفئات الجزائرية الأخرى التي هاجرت إلى سوريا بعد 1856 الأقل حظا من الأولى مالا، و علما فقد اختلفت أوضاعها و ظروفها المادية و المعنوية حسب إختلاف الظروف، بل نظر إليها في أغلب الأحيان سواء من قبل الإدارة العثمانية أو الأتراك أو المواطنين بعين ملؤها الإزدراء و الإحتقار.

و ليس لدينا أي إحصاء عن عدد المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية قبل 1856، و كل ما هناك أن القنصل الفرنسي في دمشق يشير في إحدى رسائله التي وجهها إلى السفير الفرنسي في إسطنبول بتاريخ 20 ديسمبر 1835، إلى وجود المغاربة في سوريا، ((بأعداد هائلة)) مشيرا إلى أن ((قافلة الحجاج التي تنطلق من دمشق إلى المدينة كل سنة، كانت محروسة بألف فارس مغربي يساندون الجنود العثمانيين في مهمتهم (19)، و إذا كان في هذا الرقم الذي قلّمه القنصل الفرنسي شيء من المبالغة فإنه بدون شك يوحى بتواجد المهاجرين الجزائريين بأعداد لا بأس بها في سوريا، و في غيرها من الولايات العثمانية في المشرق العربي، خلال الفترة التي سبقت استقرار الأمير عبد القادر في دمشق و هو الأمر الذي سيحرك الهجرة الجزائرية نحو سوريا بالأخص. و إحتذاء بالأمير إختار كل الجزائريون الذين شاركوه في مقاومته للإستعمار الفرنسي

بالجزائر كمنفى لهم مدينة دمشق، و حتى أولئك الذين لم يحاكمهم الإستعمار الفرنسي فضلوا من تلقاء أنفسهم مغادرة موطنهم و الالتحاق برفقاتهم في دمشق على البقاء تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية، و بذلك لم تكن شخصية الأمير، هي الوحيدة التي أثرت على هجرة الجزائريين إلى دمشق، بل هناك كثير من خلفاته و مساعديه الأقربين له، ممن لعبوا دورا في جلب الجزائريين إلى دمشق و ذلك ما حدث مثلاً مع السيد أحمد بن سالم أحد خلفاء الأمير، الذي إستقر بضواحي دمشق سنة 1847، و من هناك وجه نداء إلى سكان مدينة دلس و نواحيها ليلتحقوا به في منفاه فاستجاب له حوالي 80 شخصا، و نزلوا في بيروت سنة 1853، معطين كلهم باستثناء شخص واحد أنهم قد تنازلوا عن كل علاقة تربطهم بفرنسا، و أنهم لا يرغبون في حمايتها، أو يكونون تابعين لها بأي شكل من الأشكال متمسكين في نفس الوقت بولائهم و برغبتهم، في الدخول تحت الحماية العثمانية (20)، و من هنا ستجزم مشكلة سياسية حادة بشأن المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، بين فرنسا و الدولة العثمانية أكثر من مرة كادت أن تهز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، و فخلت هما في مفاوضات عصيرة دامت أكثر من نصف قرن دون أن تأتي بأية نتيجة تذكر، و نتيجة لتصلب موقف الطرفين بشأن قضية المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، لم تجد هذه القضية حلولا لها إلا بسقوط الخلافة العثمانية.

و إستجابة لدعوة أحمد بن سالم، نزل في ميناء بيروت في السنة الموالية أكثر من 80 شخصا، قدموا من نراع الميزان و دلس و صور

الغزلان (21) و مثل الأوائل صرحوا للسلطات الفرنسية في بيروت أنهم يرفضون الحماية الفرنسية بكل أشكالها و يرغبون في الدخول في حوزة الدولة العثمانية عن ذلك كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته يقول: ((الاست هذه المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه الأشياء فكثيرا ما ادعى الجزائريون الذهاب إلى الحجاز لقائية مناسك الحج فإذا بهم يتوقفون في بيروت رافضين الحماية الفرنسية متخليين عن جنسيتهم الفرنسية ((مصممين بشكل لا رجعة فيه على الدخول في حوزة الدولة العثمانية، و الاستقرار نهائيا في هذه الأوطان)) (22)، و إتهم أكثر من مرة القنصل الفرنسي في دمشق أحمد بن سالم و غيره من الوجهاء الجزائريين في سوريا و اعتبرهم مسؤولين عن تحريض الجزائريين على الهجرة (23) بينما لا نجد في صناديق الأرشيف المتعددة أية تهمة وجهت إلى الأمير عبد القادر، رغم أن الوثائق تثبت أنه تدخل مرارا، و توسط لبعض العائلات والأشخاص الجزائريين للحصول على جوازات السفر، أو رخص لمغادرة الجزائر نحو سوريا و لم يحدث أن رفضت له الإدارة الفرنسية في الجزائر طلبا (24)

2-ب: لم يكن الأمير في حاجة إلى بث الدعاية و توجيه النداءات للجزائريين ليلتحقوا به في سوريا، مثل ما فعل أحمد بن سالم و غيره فمجرد وجوده في دمشق جلب أنظار الجزائريين إليها بشكل لم يسبق له مثل فلو حرص الجزائريين على الهجرة إلى سوريا، لاستجابت الجزائر إليه من أقصاها إلى أقصاها و لكن ذلك لم يحدث فعلى الرغم من ذلك نلاحظ إرتكاز هجرة الجزائريين على مدينة دمشق و ضواحيها حيث يوجد

الأمير، و لا شيء يدل على ذلك سوى تضاعف عدد المهجرين الجزائريين في دمشق عدة مرات فبعد خمس سنوات من إستقراره في هذه المدينة الأخيرة أي في حدود سنة 1870 تدخل عما يزيد عن ألف رجل من الجزائريين في الأحداث المؤسفة التي نشبت بها و في ذلك دلالة قاطعة على وجود أعداد هائلة من الجزائريين في دمشق خلال هذه السنة الأخيرة و عن ذلك كتب القنصل الفرنسي المقيم في دمشق إلى حكومته يقول:

((.. طلب مني الأمير، إذا كان بإمكانني أن أوفر له المال اللازم لتسليح ألف رجل من الجزائريين و كان الخطر كبيرا فما كان مني إلا أن سمحت له أن ينفق من الأموال ما يراه ضروريا لهذا الغرض)) (25).

و قد شكلت تونس الجسر الرابط بين الجزائر و سوريا، مدة من الزمن إذ كثيرا ما تشير المصادر المتطقة بهذا الموضوع إلى أن المهجرين الجزائريين إلى سوريا قد إتخذوا تونس ليس فقط كمعبر إلى سوريا، و إنما كذلك كملجأ مؤقت في بعض الأحيان، يركنون إليه في أوقات الشدة أو عندما تشدد عليهم الحراسة الفرنسية و ما يلبثوا أن يستأنفوا سفرهم إلى سوريا، و ذلك ما تلاحظه بالحاح التقارير الفرنسية فبين سنتي: 1800-1860 تشير هذه التقارير إلى هجرة عدة قبائل جزائرية إلى سوريا مرورا بتونس.

2-ج: تشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد المهجرين الجزائريين المسجلين في القنصلية الفرنسية في دمشق بين سنتي: 1856-1858 قد وصل إلى حوالي 79 عائلة أي 480 نسمة، و بعد سبع سنوات من هذا

التاريخ الأخير إرتفع عدد المسجلين في نفس القنصلية إلى أكثر من 25200 نسمة (26)، و لكن سجلات القنصلية الفرنسية، لا تعتبر بأي حال من الأحوال كمصدر أساسي و جدي لإحصاء المهاجرين الجزائريين في سوريا أو في غيرها من الولايات العثمانية، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها ذلك لأن كثيرا من الجزائريين لأسباب سياسية يمتنعون عن تسجيل أنفسهم في القنصليات الفرنسية، ثم أن تسجيل أنفسهم في القنصلية الفرنسية يعتبر في حد ذاته كإعتراف من قبلهم، بالحماية الفرنسية، و قد رأينا أن معظم الجزائريين الذين هاجروا إلى سوريا قد بادروا برفض الحماية الفرنسية و عدم الإنتماء بأي شكل من الأشكال إلى جلايتهم و مضطهديهم في وطنهم بمجرد وصولهم إلى ميناء بيروت أما أولئك الذين يسافرون عن طريق البر فيصعب كثيرا على السلطات الفرنسية في دمشق أو غيرها مراقبتهم و فرض أية سلطة عليهم، فكثيرا ما تفاجأت السلطات الفرنسية القنصلية بالعثور على أعداد هامة من المهاجرين الجزائريين دخلوا سوريا دون علمها.

و من ثم فالتقديرات المختلفة التي نجدها في مختلف مصادر هذا الموضوع المطبوعة ، و غير المطبوعة، لعدد أو أعداد المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية يجب أن نلخصها بكل تحفظ باعتبارها أعدادا تقريبية فقط.

و مهما يكن من أمر، فإستقرار الأمير عبد القادر في دمشق أثر كثيرا على الجزائريين، و جعل كل واحد منهم يفكر في الإغتراب فيضع سوريا

نصب عينيه، قبل أي بلد آخر (27)، و من جهته ساهم الأمير بقدر وافر في حل كثير من مشاكل المادية، للمهاجرين الجزائريين من ماله الخاص، فقدم لكثير منهم الإعانات المالية، و بعض الهبات دون شرط أو مقابل، كما توسط لهم كثيرا لدى السلطات القنصلية الفرنسية في دمشق لحل بعض مشاكلهم و كثيرا هي المشاكل القانونية أو السياسية التي تعرض لها الجزائريون في دمشق و صممت إدارة العثمانيين أن تقمعهم أشد القمع و لكن الأمير كان في كل مرة يتدخل ليحول دون ذلك، و ذلك ما كان يقلق الأتراك و يعتبرون وجوده في دمشق خطرا يهدد سياستهم و سياستهم في البلاد و لكن لم يجزؤوا يوما ما مجاهرة الأمير بذلك و طوال حياته لم يدخر جهدا للدفاع عن مصالح المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية في المشرق العربي، كما وفر للكثير منهم العمل و الطمأنينة في أملاكه الخاصة و في الأراضي التي كان يمتلكها في سوريا و مما يدل على تأثير الأمير عبد القادر على المهاجرين الجزائريين، أن هؤلاء فكلوه مدة حياته إمامية أول مسجد لهم أنشأه بدمشق في حي باب السويقة.

و من المعروف أن علاقة الأمير عبد القادر بالعثمانيين، في بداية أمره لم تكن حسنة، و عندما اشتد حصار الفرنسيين و أعوانهم على الأمير حاول هذا الأخير تحسين العلاقة بينه و بين العثمانيين و إتصل بالباب العالي لطلب المساعدة العسكرية، و السياسية منه، و لكن بدون فائدة و عندما نفي الأمير إلى بروسيا التي أقام بها قرابة ثلاثة سنوات، كان من الممكن إرتباط الأمير بالعثمانيين حكومة و شعبا إرتباطا وثيقا بسبب المدة الطويلة التي قضاها في بلادهم و لكن ذلك لم يحدث و هذا لا يعني أن

العلاقة كانت متوترة بين الأمير و العثمانيين، و لكن كانت أقرب من السطحية منه، إلى العلاقة الودية و حسب رواية القنصل الفرنسي في دمشق السيد بيبا الذي يدعي أن الأمير قد نصح أولاده و هو على فراش الموت قائلا: ((جسيم الفرنسيين أفضل من جنة الأتراك)) (28)، فلظاهر أنه خلال الفترة الطويلة التي قضاها الأمير في دمشق لم تتحسن علاقته بالعثمانيين الأتراك و سادها التحفظ من الجانبين، حسب بعض المصادر الفرنسية كانت كثيرا ما تقلق تنخلات الأمير لصالح المهاجرين الجزائريين في سوريا، السلطات العثمانية التي إعتبرتهم في كثير من الأحيان نظرا لتكتلهم و تجمعهم حول الأمير، مصدر مشاغبة و تهديد لسياستها في المنطقة (29) و تطلعا كثيرا من وثائق الأرشيف، بكثير من المواثيق السلبية التي إتخذتها الإدارة العثمانية في سوريا من المهاجرين الجزائريين و يبدو أن والي سوريا العثماني حمدي باشا قد طلب مرارا، من حكومته أن تسعى إلى إبعاد الأمير عبد القادر من سوريا، و لكن هذا والي العثماني أو غيره من الولاة العثمانيين الذين تولوا حكم سوريا طوال الفترة التي كان الأمير يقيم بها، لم يتجرؤوا على مواجهة الأمير، بما يكونون له من حقد و ضغينة، ((بل إعتبروه بعضهم من المتعاملين مع الفرنسيين و المتحالفين معهم ضد السياسة العثمانية في المشرق العربي)) (30)، و لكن الحقيقة ليست ذلك تماما إنما الأمير ينس من العثمانيين عن تجربة و إدراك و وعي لما حدث منهم، و ما هو يحدث من قبلهم على مرأى و مسمع كل العرب... و ذلك ما دفع به بدون شك أن يشترك في الحركة الانفصالية عن الدولة العثمانية التي دعا إليها الوطنيون السوريون سنة 1877.

و توترت العلاقة بين الأمير عبد القادر و حاكم سوريا العثماني حمدي باشا، المنفذ الأمين لسياسة الباب العالي في المشرق العربي بصورة ملحوظة في مطلع سنة 1882، و لولا مرض الأمير و تقاعده في السن لتطورت الأحداث بين الرجلين بصفة خطيرة لا تحمد عقباهما، إذ ألقت السلطات العثمانية القبض في هذه السنة الأخيرة على بعض العمال الجزائريين الذين كانوا يعملون في إحدى ضياع الأمير بضواحي دمشق (31)، و لا ندري لأي سبب و لكن الذي يهمنا من ذلك هو أن السلطات العثمانية في دمشق قبيل وفاة الأمير أبدت إستياءها و تنمرها بدون تحفظ إزاء المهاجرين الجزائريين في البلاد و إذا كان هذا هو موقف العثمانيين من المهاجرين الجزائريين قبيل وفاة الأمير فماذا يكون موقفهم منهم بعد وفاته؟

و غداة وفاة الأمير عبد القادر سارع ممثلو كل من السلطتين الفرنسية و العثمانية في دمشق إلى كسب ولاء عائلة الأمير و تأييدها بل الإحتياز التام إليها لخدمة مصالحها في المنطقة عامة و للتأثير على المهاجرين الجزائريين في المشرق العربي خاصة، فبالنسبة للباب العالي إعتبر هذه القضية هامة جدا، و أعطى بشأنها التعليمات اللازمة إلى الوالي العثماني في دمشق سنة 1887 : ((يجب عليكم أن تعملوا بسرعة و تبذلوا كل ما هو في وسعكم لفصل عائلة الأمير عن فرنسا نهائيا، عدها بالرتب العسكرية السامية و بالعطاء الجزيل فإذا ما توصلتم إلى ذلك تكون النتيجة هامة جدا، إذ بواسطة عائلة الأمير نتمكن بدون شك من جلب كل

الجزائريين في سوريا إلى صفوفنا، و هذه هي الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها تجريد فرنسا من إدعاءاتها التي تتنزع بها للتدخل في المنطقة)) (32).

و بالرغم مما بذله حمدي باشا من مجهودات لكسب ولاء عائلة الأمير بأكملها لم يتمكن سوى من ولاء ثلاثة أعضاء منها، و هم: الأمير محمد (33)، و محي الدين (34)، و عبد الله (35)، بينما تمكنت فرنسا من كسب الإبنين الآخرين للأمير، و هما: الأمير هاشم و سعد (36)، و هذا الإنقسام السياسي الذي حدث في عائلة الأمير بعد وفاته بين فئة من أبنائه مؤيدة للعثمانيين و أخرى للفرنسيين، كان السبب الرئيسي الذي جعلها تفقد تلك السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها بين أوساط المهاجرين الجزائريين في سوريا و في غيرها من الولايات العثمانية، كما جعل تأثرها بتقلص عليهم بصفة ملحوظة، ذلك لأن مجرد إتحياز أبناء الأمير لهذا الطرف أو ذاك يحول دون تدخلهم تنحلا نافعا و يكف أيديهم عن الدفاع عن مصالح المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، خاصة و إذا عرفنا أن المهاجرين كانوا في حاجة لمن يحميهم و يتدخل في مصالحهم لرد المظالم العثمانية عليهم أكثر مما هم في حاجة إلى الحماية من الإفتراءات الفرنسية لأنهم واجهوها في بلادهم و وضعوا لها حدا بهجرتهم.

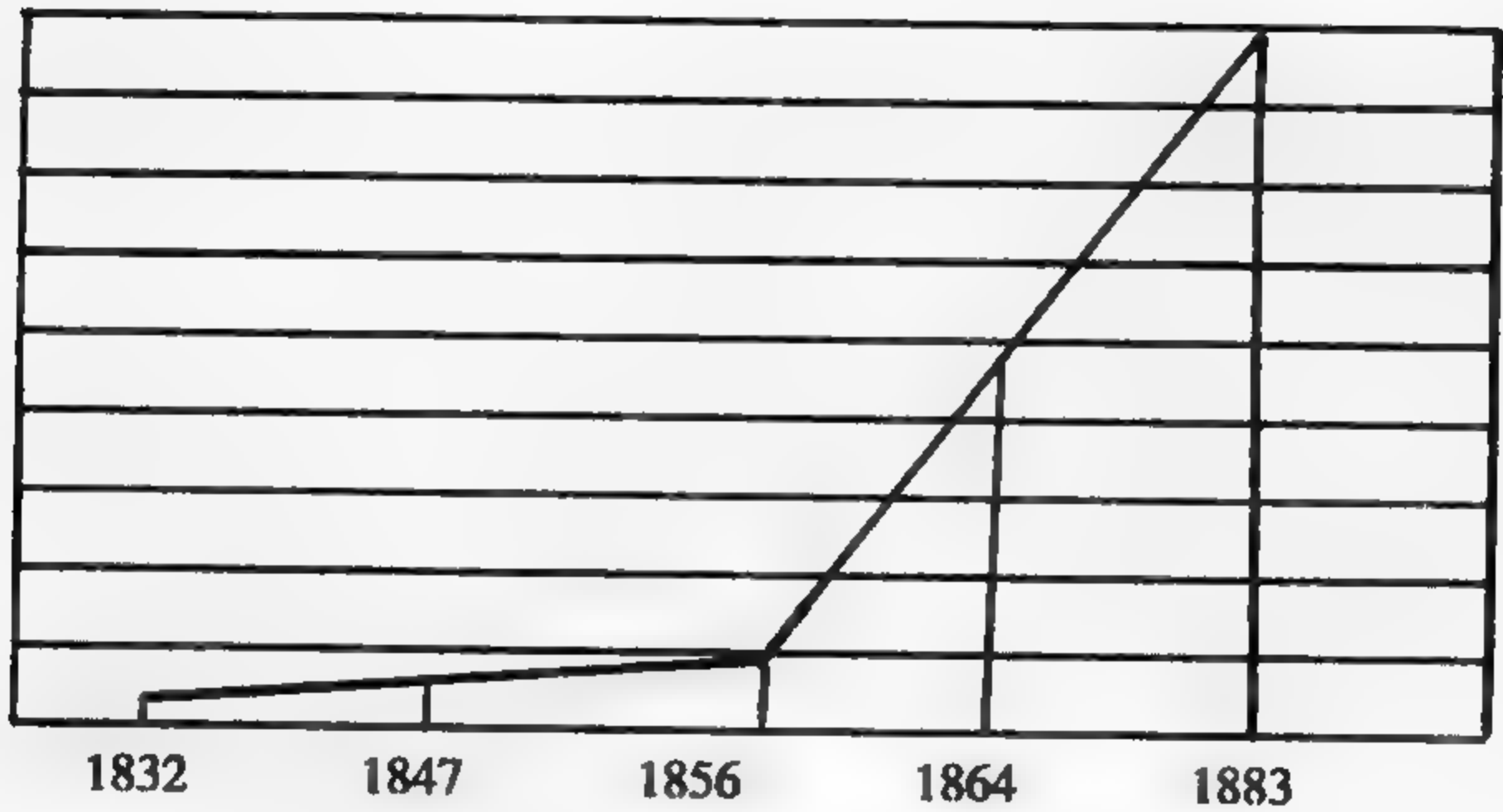
إن لن يستطيع أبناء الأمير، الوقوف ضد العثمانيين للدفاع عن إخوانهم المهاجرين، و هم منساقين وراء أهوائهم كما لا يستطيع الذان فضلا الانفصال عنهم التدخل لصالح المهاجرين الجزائريين لسبب بسيط هو

أن السلطات العثمانية تعتبرهما كمنافسين لها يسعيان، لتجسيد المطامع السياسية الفرنسية بإتخاذ المهجرين الجزائريين كوسيلة لذلك و من هنا تقلص دوي أبناء الأمير بعد وفاته تدريجيا و كاد أن يضمحل بعد مدة قصيرة من وفاة أبيهم.

بوفاة الأمير فصح المجال واسعا أمام العثمانيين لبسط سلطاتهم على المهجرين الجزائريين في ولايتهم، خاصة و أن الدولة العثمانية قد قررت في سنة 1882، أن تمنحهم نفس الإمتيازات التي تمنحها للمهاجرين الآخرين غير المسلمين الذين هاجروا إلى الولايات العثمانية الأخرى في 1857، 1878، و غيرهما، و كما سبقت الإشارة إلى ذلك فقبل هذا التاريخ لم يكن الجزائريون معنيين بهذه ((الإمتيازات)) إلا بعد ((الإجراءات الجديدة التي إتخذها عبد الحميد الثاني لصالح الهجرة))، خلال السنة، المذكورة سابقا (37)، و تنفيذها لهذه السياسة الجديدة ((التي وضعتها الدولة العثمانية للهجرة الجزائرية قرر وزيرها الأول حمدي باشا الذي كان على رأس ولاية سوريا سابقا منذ 1884، أن يخير المهجرين الجزائريين بين أمرين ، أما أن يكونوا ((فرنسيين)) و يتمتعون من ثم بالإمتيازات و الحقوق التي تتمتع بها الجالية الفرنسية في الأراضي العثمانية، أو يكونوا ((عثمانيين)) و هو ما يخول لهم التمتع بنفس الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الأتراك)) (38). و واضح من ذلك أن حمدي باشا بهذا القرار كان يريد الوقوف ضد التأثير، الفرنسي في الشرق الأوسط، و إزالة كل الأسباب و العطل التي تتعلل بها فرنسا لإبقاء نفوذها في المنطقة و منها فصل المهجرين الجزائريين نهائيا عنها لأنهم في نظرها ((فرنسيين)) مقيمين في الولايات العثمانية، و ذلك ما يخول لها الحفاظ عن مصالحها في

المنطقة، و لم يكتب لحمدي باشا أن يرى تنفيذ مشروعه، ومات وهو لا يزال في طور المناقشة والإثراء، ولكن في سنة 1888، سيقبناه خلفه تزييف باشا على رأس ولاية سوريا، في وقت بلغت فيه الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية أوجها.

تطور تعداد المهاجرين الجزائريين نحو سوريا
بين سنتي: 1832-1883



(تأثير الأمير عبد القادر في تطور الهجرة الجزائرية نحو سوريا)

- (1)- أنجزت فيه عدة دراسات خاصة و عامة باللغتين العربية و الفرنسية معروفة لدى الخاص و العام.
- (2)- عالجت موضوع هجرة الجزائريين الى مصر في مقالتني: الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916، الثقافة عدد 19، صفحة 119-155.
- (3)- نشر السيد باردان كتيباً عن الموضوع سنة 1979 و لكنه إقتصر فقط إلى الأرشيف الوطني الفرنسي و أهمل أهم مصدر للموضوع و هو أرشيف ما وراء البحار.
- (4)- دكتوراه الدرجة الثالثة نوقشت في أواخر سنة 1983.
- (5)- عن إبادة قبيلة العوفية، راجع المقال الذي ترجمته الثقافة عدد 72=11-12-1982، ص 11 و 23.
- (6)- عن هجرة الجزائريين إلى المغرب أنظر مثلاً: راجير(ج،ج): الجزائريون المسلمون في فرنسا و البلدان الإسلامية، الجزائر، 1950. ص 44 و ما بعدها.
- 7)- A.O.M: 9 h 89 (58).
- 8)- O. Dupont et X. Coppolani: Les confrérie religieuses d'Algerie, Alger, 1897, p.260.
- 9)- Ibid.
- 10)- A.O.M: loc.cit;
- 11)- ظهرت في دمشق سنة 1912.
- 12)- ذلك لا يعني أنه هو كاتبها.
- 13)- Dupont et Coppolani: op.cit; p.261.
- 14)- A.O.M: LOc.cit;
- 15)- A.O.M: 9 H 102. 61/2, Rapport Luciani. 4/9/1899.
- 16)- أنظر الغنثري صالح، مجاعات قسنطينة 1804/1870، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974.
- 17)- A.O.M: 9 H 98 (58).
- 18)- AZAN (P): l'emir Abdelkader (1818-1883)Paris 1925,p 269.

- 19)- J.J. RAGER: Les musulmans Algeriens en France et dans les pays islamiques, Alger, 1950; p.44.
- 20)- Pierre Bardin: Algeriens et Tunisiens dans l'empire Ottoman, pp.30 à 39 et 79 à 87.
- 21)- A.O.M: 1 E 242, Le Gouvernement Général au Ministère de la guerre, Alger, 15/5/1855.
- 22)- A.O.M: 1 E 242, Consul de France à Beyrouth, 27/11/1854.
- 23)- A.O.M: 9 H 98 (58), Consul de France au M.A.E, sans date.
- 24)- IBid.
- 25)- Archives M.A.E: Correspondances Consulaires Damas, 1860; le Consul de France au M.A.E, le 19/6/1860.
- 26)- Charles Robert AGERON: Les Algériens musulmans et la France; p.1082.
- 27)- A.M.G: H 141.
- 28)- IBid.
- 29)- A.O.M: E 241 (3) G.G au M.G . 14/6/1860.
- 30)- A.O.M: 1 E (37), Rapports politiques: 3,4 et 5 JUin 1860
- 31)- A.M.A.E: M.S. 115, Rapport anonyme du 29/12/1911.
- 32)- A.M.A.E: M.S. 115, Rapports Politiques, 29/12/1911.
- 33) - منحتہ الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقدارہ 1400 فرنك.
- 34) - منحتہ الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقدارہ 1000 فرنك.
- 35) - منحتہ الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقدارہ 500 فرنك.
- 36) - منحتہ الدولة الفرنسية مرتبا شهريين معتبرين لا نعرف مقدارهما بالتحديد.

37)- A.M.G: loc.cit;

38)- Ibid.

التعليم في الجزائر خلال العهد الاستعماري

الفرنسي

((1850-1962))

مما لا شك فيه أن موضوع التعليم، في الفترة الاستعمارية الفرنسية، في الجزائر، من المواضيع الهامة التي تكشف الستار عن جانب هام للسياسة الاستعمارية في الجزائر، التي وإن كانت ظاهريا تدعي ((أنها أتت إلى الجزائر لنشر رسالتها الحضارية فيها))، و ذلك بواسطة تعميم التعليم الفرنسي في البلاد، كخطوة أولى ((لتمكين الأهالي الجزائريين من إستيعاب مبادئ الحضارة، و المدنية الغربية))، و ذلك للتقرب منهم - حسب منطلقات الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية- كخطوة ثانية. أما المرحلة الثالثة، و الأخيرة، فهي حسب السياسة المذكورة، تتمثل في دمج الأهالي كلية في المجتمع الغربي، و ذلك بواسطة المدرسة الفرنسية. هذا، نظريا، و لكن من الناحية التطبيقية، و إذا كان النظام الاستعماري الفرنسي، قد عمل جاهدا، على تحطيم المدارس العربية التقليدية، و ملحقاتها، فلنا منه أنها تحول دون نشر مدرسته و ثقافته في البلاد، هل سعى فعلا إلى توفير تعليم فرنسي، كما و كيفا، للأهالي الجزائريين، لتعويضهم، على الأقل، على فقدانهم تعلم لغتهم الأصلية؟ ذلك ما سنحاول

الإجابة عليه، خلال تتبعنا لهذا الموضوع. هذا من زاوية. أما من زاوية أخرى، فهل المرحلة التي سبقت التواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر، كانت أحسن حال تعليميا، و ثقافيا، و ما هو مدى نجاعة التعليم السائد آنذاك؟ علما أن بعض التقارير العسكرية الفرنسية، في بداية الاحتلال، تذهب إلى أن التعليم العربي، في الجزائر، ((كان على أحسن حال، و منتشرا في المدن و القرى و الأرياف، إنتشارا ملحوظا، جعل بعضهم يعتقد أنه يتوازي و التعليم الفرنسي، كميا على الأقل، في فرنسا ذاتها، و بخاصة منها التعليم الذي كان سائدا في قراها و في أريافها...)).

و مهما يكن، فإتينا نلاحظ هنا، على الرغم من الإنتقادات الشديدة، التي قد توجه للعثمانيين، في الجزائر، بسبب عدم إهتمامهم بقطاع التعليم، و تركه حرا، يتطور سلبا أو إيجابا، حسب ظروف البلاد الإقتصادية، و الثقافية، و الإجتماعية، فإنه كان هنالك تعليم تقليدي، في البلاد، له مؤسساته، و نظامه الخاص به، شأنه شأن ما كان سائدا، في هذا المجال، في فترات الضعف و الإنحلال، في البلدان العربية قاطبة.

و على الرغم، من السياسة العقيمة التي إنتهجها العثمانيون، لا في الجزائر فقط، و لكن أيضا، حتى في بلادهم الأصلي، و في كل البلدان العربية التي كانت لهم، في ميدان التعليم، فإتينا نلاحظ تطور المدن الجزائرية، لا بعدد سكانها فقط، و لكن أيضا، بعدد مؤسساتها التعليمية، و مدارسها، و مساجدها، التي كانت تهتم بالتعليم، و ذلك مثل تلمسان و قسنطينة، و بجاية، و مازونة، و وهران، و الجزائر، و عنابة، و بسكرة.

و في كل مدينة من هذه المدن الأخيرة، ظهرت فيها عائلات إهتمت بنشر العلم و الحفاظ على مؤسساته، التقليدية المعروفة: المسجد و الزاوية و الكتاتيب القرآنية، التي غالبا كانت فروعاً للمساجد (1) و الزوايا (2).

و لئن كان هذا هو وضع التعليم، عموماً، في الجزائر، خلال الفترة العثمانية، فإن الإحتلال الفرنسي للبلاد، قد شوّهها أكثر، و عمل جاهداً على تجريد الجزائريين من كل مقوماتهم الشخصية، بالقضاء على مؤسساتهم التعليمية و الدينية، بحيث عمد الجنيرال كلوزيل، بعد ثلاثة أشهر، من إحتلال مدينة الجزائر، إلى إصدار قرار، بتاريخ 8 سبتمبر 1830، نص على حجز أملاك الأتراك العثمانيين و أوقاف مكة و المدينة، و هو الشيء الذي أثار غضب سكان مدينة الجزائر، و على رأسهم رجال الدين، الذين نددوا بشدة بهذا القرار التعسفي، بإعتبار أن أوقاف مكة و المدينة لا علاقة لها بالأتراك العثمانيين، في الجزائر، و أنها ليست ملكاً لهم، إنما هي من أصول و فروع مختلفة داخليا و خارجيا، الغرض منها ديني محض، لا غير. و أمام، هذه الإحتجاجات تراجع كلوزيل عن قراره هذا مؤقتاً، بحيث أصدر، بعد ثلاثة أشهر، قراراً آخر، بتاريخ 7 ديسمبر 1830، نص على حجز كل الأوقاف و ضمها إلى أملاك الدولة، دون أي تمييز فيما بينها. و من آثار هذا القرار، أنه حرم المؤسسات الدينية و التعليمية من السند المالي الذي كانت تشكله الأوقاف بالنسبة إليها، بل كانت الأوقاف المصدر الوحيد، الذي كان يساهم في حياتها الثقافية و الدينية، و بفقدانه، فقدت فعاليتها و حيويتها و اضطرت إلى التراجع و التقهقر شيئاً فشيئاً إلى أن إضمحلت و إنتثرت نهائياً، في بداية هذا القرن، و هو ما سنبينه في أوانه،

بحيث لم تعد الزاوية، كذلك التي عرفت، في بداية الإحتلال، بنظامها و هيكلتها، و فروعها الخاصة و العامة، بل أضحت شأنها شأن ((القربي)) لا تحمل شيئا من الزاوية، إلا الاسم. و هي ضربة قاسية إستهدفت القضاء و محو معالم الشخصية الجزائرية، بطريقة منظمة، و بمنهجية إستعمارية محكمة، إستطاعت أن تقضي على جهود قرون من النضال للإبقاء على المنهاج العربي الإسلامي، في البلاد، روحيا و ثقافيا و إجتماعيا.

(1) - التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين

1-1: سياسة فرنسا التعليمية، في الجزائر

ربطت فرنسا سياسة التعليم الفرنسي، بسياستها الإستعمارية و بمشاريعها الكولونيالية، في البلاد، بحيث يتعذر، على الباحث، التكلم عن المدرسة الفرنسية دون سياسة أصحابها، و العكس صحيح. و في هذا الإطار سعت فرنسا إلى إيجاد نوع من التعليم تخص به الأهالي الجزائريين، و الذي، حسب سياستها التمايزية الإستعمارية، يتماشى و طموحات الأهالي ثقافيا و إجتماعيا و إقتصاديا.

و حسب منظور تقييبيها، و المختصين منهم، في الشؤون الأهالية بالجزائر، فإن ذلك لن يتم، و إن المدرسة الفرنسية لن تقوم، إلا على إتفاض المدرسة العربية التقليدية، التي كانت في نظر هؤلاء تشكل حلجا، و تحول دون قيام مدرسة إستعمارية في الجزائر، و من ثم إستهدف النظام الإستعماري القضاء على التعليم العربي في البلاد و مؤسساته. و قد سبق أن رأينا، موقف كلوزيل منه، بعد ستة أشهر، من إحتلال مدينة الجزائر، و

ما ترتب من خسائر كبيرة، لا بالنسبة للتعليم العربي، و لكن أيضا بالنسبة للثقافة الجزائرية، بصفة عامة.

لم ينتبه الرسميون الفرنسيون، و بعض حكام الجزائر الفرنسيين إلى أخطار و نتائج هذه السياسة التصفية، إلا في بداية التسعينيات، من القرن الماضي، في إطار إهتماماتهم بدمج و إلحاق الفئة الجزائرية الموالية لهم ثقافيا و سياسيا. فبدأ، آنذاك لجول فيري Jules Ferry، و كومب Combes، و جاتير Jannaire، و جونار Jonnart، و غيرهم من الشخصيات الفرنسية المعتدلة، الخطأ الكبير، الذي إرتكبته السياسة الإستعمارية في الجزائر. و لكن عجلة التاريخ، لا ترجع إلى الوراء. و لكن مع ذلك، حاول هؤلاء، و كل في إطاره، ترميم، ما يمكن ترميمه، و ذلك في إطار سياسة إستعمارية فرنسية تتماشى، حسب رأيهم، مع التطورات التي شهدتها العصر.

رأى جول فيري في ((المدرسة الجمهورية))، و في المشروع الذي تصوره لها، ((الحل الكبير)) للمشكل الجزائري. و بما أن الجزائر مستعمرة خاصة في نظره، فيجب أن تكون لها ((مدرسة خاصة)). و لقد تصور جول فيري هذه المدرسة، ليس على غرار المدرسة التي كانت موجودة في فرنسا، بل حصر مهمتها أساسا في تكوين طبقة، من الدرجة الثانية، من المتعاملين مع الإدارة الفرنسية، و الذين لا يكون لهم، مستقبلا، أي تأثير لا على الأفراد أو الجماعات الأهلية، و ذلك عكس العناصر التي تتخرج من المدرسة التقليدية الجزائرية، التي كانت في نظره تنتج عناصر مشاغبة و

مناهضة للإستعمار، في البلاد. و من ثم حصر، مهمة هذه المدرسة في تكوين أعوان للأطباء، و ليس أطباء، و ممرنين، يساعدون المعطم الأساسي، الذي هو غالبا ما يكون فرنسيا، في نشر التعليم الفرنسي، في البلاد، و كذلك تكوين العمال مهنيًا، في البناء، و الميكانيك، و الزراعة، و غيرها، كما أصر المشروع على تكوين أعوان للإدارة الفرنسية، من كتاب فيها، و أعوان لسلك القضاء، و الغابات، و غيرها، ليكونوا همزة وصل بينها و بين الأهالي الجزائريين.

و واضح من هنا، أن هذه السياسة، كان الغرض منها تهميش الإنسان الجزائري و مجتمعه، بل كل ما كان جزائريا أصلا، و إذلاله، لا يسعه إلا أن يخضع و يطلّطىء رأسه أمام الكولون. فإن المستوطن الأوربي، في الجزائر، كان المحور الأساسي الذي دارت حوله سياسة فرنسا الإستعمارية، التي عملت على تسخير كل شيء لصالحه، خدمة له، بما في ذلك العباد. و في هذا الإتجاه، جاءت برامج المدرسة الإستعمارية الفرنسية، موضوعة بشكل يجعل الإنسان الجزائري، يتطور في محيط عقيم ثقافيا و علميا، لا يزيده شيئا من شأنه أن يخرج من تقوقعه نحو عالم أفضل و أرحب. و في هذا الإطار أوجدت السلطات الإستعمارية الفرنسية على امتداد أرض الوطن، و بتكاليف بخسة، ما عرف ((بمدرسة القربي)) و اسمها يدل على المهمة البيداغوجية المنوطة بها. و في ((مدرسة القربي)) أو ((مدارس القرابة)) هذه عمدت إدارة الاحتلال على تعيين ممرنين للعمل فيها، من الأهالي، هم أنفسهم بحاجة إلى تعليم

و تثقيف. و أغلبهم، لم يكن يعرف من الفرنسية سوى إسمها، و لم يكن له أي مستوى يؤهله للتعليم، بهذه اللغة. و هو شأن المدرسة الجزائرية اليوم. و نؤكد هنا، أنه طالما لم ينظر في هذا المشكل العويص نظرة جدية و بعمق، و ذلك باتخاذ إجراءات صارمة لإصلاح أمر التعليم، في كل مستوياته، فلن تنهض هذه البلاد، بأي شكل من الأشكال. فما هو الفرق بين المدرسة الجزائرية اليوم، و عهد جول فيري؟ إنها أحقر من ((مدارس القربي)) التي إنتشرت في عهده، و ما بعده.

و مهما يكن، فالنظام التربوي الإستعماري الفرنسي، في الجزائر، إن وجد، فإنه قد وجد لإعطاء تعليم جاد و ناجح لأبناء المستوطنين الأوروبيين، أما فيما يخص الأهالي فلقد نظر إليهم نظرة السيد لعبده، الذي إن خدم شيئا فإنه يخدم النظرة التكاملية للسياسة الإستعمارية إقتصاديا و سياسيا، في الجزائر، لا غير. و من ثم فالمدرسة الفرنسية كانت موجودة فعلا في فرنسا و فروعها في الجزائر، و هي مخصصة للفرنسيين في كل من فرنسا و الجزائر، و هو ما عرف عندهم بالتعليم الأول -أي "أ"-، أما التعليم الثاني، أي "ب"، فهو خاص بالرعايا، و أغراضه و برامج ليست كأغراض و برامج التعليم الأول، و السؤال الكبير، هنا هو: ماذا إستفاد الجزائريون من التعليم الفرنسي هذا؟ و ما هي النتائج التي ترتبت عن إضمحلال المؤسسات التربوية العربية، في ظل الحكم الإستعماري الفرنسي؟ علما أن إنتشارها و إضمحلالها، كانا مقصودين من قبله.

1-2: مواقف فرنسا الإستعمارية من التعليم العربي و إحلال التعليم الفرنسي محله

في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية، إلى أن اللغة العربية و ثقافتها، كانت كثيرة الإنتشار، على كامل إمتداد أرض الوطن، و أن ((كل الجزائريين كانوا يحسنون القراءة و الكتابة، و كان في كل قرية مدرستان إثنان(3)، ذلك ما لاحظته الجنرال فالاري Valaze ، في سنة 1834، و هي وضعية لم يرتج إليها غلاة الإستعمار الفرنسي، في الجزائر، بحيث إعتبروا أن وجود ثقافة و ديانة و تقاليد مغايرة لثقافتهم و دياتهم و تقاليدهم، كلها عوامل تحول دون بسط نفوذهم على البلاد و العباد، و من ثم ناصبوها العدا، و عملوا كل ما في وسعهم لإضعافها و إزالتها من أمامهم، تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية. و هذه هي مشكلة المدرسة الفرنسية في الجزائر.

منذ إحتلالهم للجزائر(4)، في سنة 1830، لم يخف الفرنسيون مشاريعهم الإدماجية، و عنصريتهم، و تحيزهم المفرط لثقافتهم و لغتهم و دياتهم، بحيث إعتبروا هذه العوامل مكملة لبعضها البعض، و إنها روافد تصب في نهر واحد، هو نهر الإستعمار و الحفاظ على المصالح المادية لفرنسا، أولا و قبل كل شيء، و مصالح فرنسا في الجزائر -حسب منظري الإستعمار الفرنسي-،

يقتضي توفير بعض الشروط الضرورية للحفاظ عليها، على المدى البعيد. من ذلك أنهم إعتبروا المدرسة هامة، بل الوحيدة للسيطرة على عقول الجزائريين، ذلك بعد أن تمت لهم السيطرة على أبدانهم و إخضاعهم بالقوة لسلطان الإستعمار.

و الحقيقة، أن مسألة إخضاع الأهالي الجزائريين بالقوة، أو عدم القوة للتفوذ الإستعماري الفرنسي، قد طرحت طوال فترة الإستعمار في الجزائر، بحيث إعتبر بعضهم، أن فرض فرنسا سلطاتها على الجزائريين بالقوة و العنف، قد يكون حلا مؤقتا و أن الحل الجذري يكمن في بسط نفوذها على سكان البلاد بإدماجهم في ثقافتها و ديارتها بطرق سلمية. و إعتبر هؤلاء أنه ليس هنالك من وسيلة لبلوغ ذلك، سوى قيام مدرسة فرنسية تتماشى مع الواقع المعاش للجزائريين، حسبما ينظر إليه منظرو الإستعمار في الجزائر. و قد سبقت الإشارة إلى نوع المدرسة التي خص هؤلاء الأهالي بها.

و الكلام عن الإدماج، يصعب فصله عن المدرسة الفرنسية في الجزائر، و الهيمنة الإستعمارية، و الثقافة الغربية، و الإحتكار الإمبريالي، و الرأسمالية الإستعمارية، و ما يترتب عن ذلك من نتائج، روحيا و ثقافيا و إجتماعيا و سياسيا.

شكل الإدماج عقدة خطيرة، بالنسبة للإستعمار الفرنسي، الذي كان ينظر إليه كحل جذري لمشاكله في الجزائر. فالقضية، بالنسبة

إليه، ليست قضية الإستحواذ على أرض الوطن، و ممتلكات أهله، و الهيمنة على إقتصاده، إنما تكمن في إلماج الأهالي في المجتمع الفرنسي، روحيا، و ثقافيا، و فكريا، أي خلق عائلة عربية مسيحية، تعيش مثل العائلة الأوروبية، و تفكر مثلها تماما، و هو ما إستعصى على منظري الإستعمار الفرنسي، الذين إتخذوا التبشير بالمسيحية و المدرسة الفرنسية، كوسيلتين لبلوغ أهدافهم، و لكن بدون جدوى، و ما آل إليه التبشير بالمسيحية في الجزائر من نتائج غير التي كان ينتظرها أصحابه، معروف، و لا داعية للوقوف عنده. إذن المشكلة، تكمن، بالنسبة للإستعمار الفرنسي، في إيجاد أسرة ثم عائلة، على النمط الأوروبي. فهل نجح الإستعمار، في ذلك؟ و إذا كان الجواب بالنفي لماذا؟

في أوائل الستينيات، رفع أحد منظري الإستعمار الفرنسي في الجزائر، تقريرا لنابليون الثالث يقول فيه بالحرف الواحد: ((فلنعرقل قدر الإمكان تطور المدارس العربية، و الزوايا... و بكلمة واحدة يجب أن نعمل على إحباط الأهالي ثقافيا و ماديا)) (5)، و هو ما تم فعلا. و لكن الذي لم يتم، هو أن فكرة نشر المدرسة الفرنسية و إحلالها محل المدرسة العربية، لم يتم بسبب معارضة الكولون لهذا المشروع، الذي إعتبروه تهديدا لمصالح فرنسا في الجزائر، و ذهبوا إلى أن تعميم التعليم بين الأهالي، لا يعني شيئا، سوى التسليم في البلاد، لأن هؤلاء -حسب وجهة نظرهم- تعليمهم يعني تنويرهم، و فتح أعينهم على ما يدور في داخل البلاد و خارجها، و تعليمهم يعني توعيتهم سياسيا و إجتماعيا و إقتصاديا و ثقافيا. من

هذا المنظور خلص المستوطنون، و المدافعون عنهم أن ((تعميم التعليم، في الجزائر، سيؤدي بالأهالي أن يصرخوا صرخة جماعية واحدة، هي: الجزائر عربية)).

في هذا الإطار العنصري، و اللا متكافئ، حدثت المواجهة بين ثقافة البلاد الأصلية، و الثقافة الخيلة عليها، و من نتائج ذلك، أن الثقافة الوطنية لم تستطع الصمود، أمام منافس شرس، و أصيبت عناصرها البشرية و المادية شيئا فشيئا بالشلل، تاركة المجال فسيحا أمام الثقافة الخيلة. و لم تسترجع الثقافة الوطنية شيئا من طاقتها المفقودة، إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

و لإبقاء الأهالي، في وضعيتهم المتدهورة تعليميا و ثقافيا و علميا، عمل منظرو الإستعمار الفرنسي، في إطار المدرسة الكولونيالية، على إيجاد نوعين من التعليم، نوع خاص بالأهالي، كما أسلفنا، له مستوى معين، و منهاج تعليمي خاص به، أما النوع الثاني فهو خاص بأبناء الكولون، و هو تعليم يشبه تماما التعليم السائد في فرنسا ذاتها، من حيث المستوى و المناهج الدراسية، و الإطارات التي تشرف على تسييره.

1-3: بداية المدرسة الفرنسية في الجزائر

بعد عشرين سنة مضت على إحتلال الجزائر، فكرت أخيرا، الإدارة الفرنسية في تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين.

في هذا الإطار صرح، يوم 6 أوت 1850، الجنيرال شرام، وزير الحربية، في باريس: ((أن الظروف الحالية، و بعد حرب دامت 17 سنة، فإنه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي-في الجزائر-)) (6).

و تبعا لذلك، أنشئت في بعض مدن الجزائر، ما عرف بالمدارس العربية-الفرنسية-، و قد تكونت هذه المدارس من قسم واحد، أي حجرة واحدة للتعليم، كان يتداول عليها معلمان أحدهما للعربية، و هو جزائري طبعا، و الآخر فرنسي، و يعتني بتعليم الفرنسية. و قد وصل عدد هذه المدارس، في عهدها الأول، في مدينة الجزائر و ضواحيها، إلى حوالي 6 مدارس. ثم تطور عددها في عدة جهات من الوطن، إلى أن وصل في سنة 1861، إلى حوالي 38 مدرسة، كانت تعلم بالتقريب 13000 طفل جزائري. و للوهلة الأولى يبدو لنا أن بداية التعليم العربي-الفرنسي هذا، كانت متواضعة، لا من حيث عدد مؤسساته، و لكن أيضا من حيث عدد تلاميذه، و لكن من زاوية أخرى فلقد تعتبر هذه الفترة من أزهى فترات التعليم الحكومي الفرنسي في البلاد، بحيث بعد مدة قصيرة، أخذ هذا التعليم يتراجع شيئا فشيئا، بسبب إهماله من قبل الإدارة و عدم الإعتناء بتطويره و السهر على فعاليته. و قد ذهبت بعض البلديات، في هذا الإطار، إلى رفض كل إعانة مالية للمدارس التي كانت تسير ماليا من قبلها، و هو الشيء الذي أدى إلى غلق كل المدارس التي كانت موجودة في البليدة و الشلف، و مليانة.

و لعل لحلك فترة، بالنسبة للتعليم الفرنسي الرسمي هذا، هي التي تقع ما بين سنتي: 1870-1880، بحيث خلال السنة الأخيرة نلاحظ تقلصا ملحوظا لعدد المدارس، الذي هبط من 38 مدرسة إلى 16 مدرسة، و كذلك معه عدد التلاميذ، الذي هبط من 13000 إلى 3172 تلميذا.

و لم تكثر لذلك لا الحكومة الفرنسية و لا الحكومة العامة، التي عمل نوابها كل ما في وسعهم على عرقلة تعليم الأهالي كلما وجدوا سبيلا لذلك، مدعين ((أن الجزائر في حاجة إلى طرق، و سكك حديدية، و ماء، و كهرباء، و غير ذلك، و ليس لتعليم مفلس، لا نتيجة له...)) (7). بهذه الطريقة وقف نواب الكولون، في باريس، ضد عدة مشاريع مالية كانت مخصصة لتطوير التعليم، في الجزائر، و جمدها.

و لكن قوانين 1881، 1882، و 1883، الفرنسية أجبرت بطريقة أو بأخرى الحكومة العامة، في الجزائر، أن تنظر في أمر تعليم الأهالي الجزائريين، و قد عمل المستوطنون، دوما، على منح الأهالي، ما لم يستطيعوا توقيفه و عرقلته، و عدد تلاميذ المدارس، المخصصة لتعليم الأهالي، خلال السنة الأخيرة، يثبت ذلك، بحيث لم يكن يلتحق بها سوى 4095 تلميذا جزائريا، على إمتداد التراب الوطني. و مما زاد تأثيرا على تعليم الجزائريين، أن ثورات 1871، و 1876، و 1879، و 1881، قد إتخذ منها الكولون حجة لضربه

و عرقلة، و في كل هذه الحالات، طالبوا بفرض قانون الحرب على الأهالي الجزائريين مدعين ((أنه من باب الجنون تطبيق قانون التعليم، على هؤلاء " البرابرة "، علما أن هذا القانون موضوع " لمتدنيين ")) (8). و إلى هذا كله، يمكن إضافة عامل هام، ساهم في تقهقر التعليم الحكومي الفرنسي في الجزائر، و الذي يتمثل في رفض الأهالي له، و إعتباره، حتى فترة ما بين الحربين، تعليما لا يفيدهم في شيء، بل يتنافى و معتقداتهم، و أخلاقهم، و تقاليدهم.

و لكن الذي سيعطي نفسا جديدا للتعليم العمومي في الجزائر، هو جول فيري، الذي إهتم بالقضية، منذ 1879، قبل أن يعرف الجزائر. و من فرنسا كتب إلى الحاكم العام الفرنسي، قريفي، يقول له: ((تراودني رغبة كبيرة، في أن أضع تحت الدراسة كل القضايا التي لها علاقة بالتعليم العمومي، في الجزائر، و على رأسها قضايا التعليم الابتدائي (9). و كان ذلك بتاريخ 14/05/1879. ثم أوفد إلى الجزائر بعثة مكونة من خبراء، و مفتشين عامين، وضعت تحت يده تقريراً مفاده، أن مناطق تيزي وزو، من بين مناطق الجزائر الأخرى، هي التي أكثر تقبلا ((للثقافة الغربية عامة و للمدرسة الفرنسية خاصة)) (10). و على هذا الأسس، كتب جول فيري إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، في 11 أكتوبر 1880، يطلب منه الإستعداد لفتح أكبر عدد ممكن من المدارس الفرنسية، في هذا الجزء من الوطن، علما أن وزارته، ستتحمل ثلاثة أرباع (4/3) من المصاريف الإجمالية لهذه المدارس، على أن تتحمل الباقي الحكومة العامة، في الجزائر. و هكذا أوجد قرار 9 نوفمبر

1893، في بلاد القبائل الكبرى، ثماني مدارس، و هي المدارس الأولى من نوعها، التي أسست خلال هذه المرحلة، التي تعد، في تاريخ التعليم الفرنسي العمومي، من أبرز مراحله.

و مهما يكن، و على الرغم من تواضع هذا التعليم كما و نوعا، خلال هذه المرحلة، فإن قانون 1883، قد أعطاه نفسا جديدا، و وضع له أسس إنطلاقته. و على تواضعها، فالأرقام التالية قد تعطينا فكرة، و لو بسيطة، عن تطور التعليم العمومي الفرنسي، بين سنتي: 1872-1887.

السنة	عدد التلاميذ(11)	النسبة %
1872	3172	0,62%
1883	4095	0,77%
1886	7341	1,37%
1887	9064	1,69%

و في عهد جول فيري، أسس هذا الأخير لجنة برلمانية، في سنة 1891، أوكل إليها، دراسة أوضاع الجزائر ماديا و معنويا، للوصول إلى كيفية نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين، و قد

ترأس، هذه اللجنة و سير أعمالها، جول فيري بنفسه. و بسبب هذا الإهتمام الخاص، الذي أولاه جول فيري للتعليم الفرنسي في الجزائر، فقيما بين سنتي: 1887-1896 إزداد عدد تلاميذه بأكثر من 10000 تلميذ، بحيث كان عددهم في السنة الأولى: 9064 تلميذا، أما في السنة الثانية فقد وصل إلى 19885 تلميذا. و مع ذلك، فهذه النتائج تعتبر، لا قيمة لها، و لا فائدة منها، بإعتبار أن 98% من التلاميذ الجزائريين، لا يجدون مكانا لهم في هذه المدرسة. و ذلك ما تؤكد الإحصاءات الرسمية للإدارة الفرنسية نفسها(12).

- * عدد التلاميذ الجزائريين الذين بلغوا سن الدراسة: 535389.
- * عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الفرنسية: 10631(13).
- * النسبة المئوية: 1,98%.

1-4: كساد التعليم الفرنسي

في سنة 1866، صرح أحد المسؤولين الفرنسيين، متفائلا بمستقبل التعليم الفرنسي في الجزائر، فقال: ((خلال العشرية القادمة سيلتحق 50000 تلميذ جزائري بالمدرسة الفرنسية)) (14). غير أن الحقيقة لم تكن كذلك تماما، و لم يلتحق هذا العدد فعليا من الأطفال الجزائريين بالمدرسة الفرنسية، إلا في أوائل العشرينيات من هذا القرن.

و لقد عمل المستوطنون و المدافعون عنهم في الجزائر، على حصر برنامج جول فيري في دائرة مغلقة، بحيث لا يخرج شيء عن إطارهم، و من ثم فإن فشله كان حتميا، و ذلك في عهد صاحبه، أما بعد إنتهاء مهمة جول فيري، فما كان على خلفه إلا أن يغلق نهائيا ملف تعليم الأهالي الجزائريين، إرضاء لرغبة الكولون.

و هكذا، فلقد تم للكولون ما كانوا يرغبون فيه، بحيث بقي تعليم الأهالي هامشيا و لم يحقق أي تقدم يذكر كما أو كيفا. ففي سنة 1890، قدرت بعض الإحصائيات عدد المدارس الفرنسية، في الجزائر كلها، بحوالي 124 مدرسة، خاصة لتعليم الأهالي الجزائريين، يتردد عليها، حوالي 11200 تلميذ (15).

و في نهاية القرن الماضي، و بالضبط في سنة 1900، كان يلتحق بالمدارس الحكومية الفرنسية، من الأطفال الجزائريين حوالي 25000 طفلا. و في 1914، إرتفع عددهم إلى حوالي 40000 تلميذ، مع العلم أن عدد سكان البلاد، من الأهالي، كان أكثر من 4700000 نسمة (16).

و مهما يكن، فلا بد أن نلاحظ خصوصية التعليم الفرنسي الذي وجد أساسا لتعليم أبناء طبقة معينة، القياد، الباشاغوات، الإقطاعيين، و التجار الكبار، و الموظفين في الإدارة الفرنسية، و المتعاملين معها، و عدا ذلك فالتعليم الفرنسي في الجزائر، لم يمس الطبقات الشعبية إلا نادرا، و في حالات خاصة، بحيث نلاحظ في

أواخر القرن الماضي، أنه من بين 73 دائرة إدارية، في الجزائر، 35 منها لم تكن لديها مدرسة فرنسية، و كان التعليم فيها منعما بنوعيه العربي و الفرنسي.

و في سنة 1930، يلاحظ أحد المسؤولين في الإدارة الفرنسية، في الجزائر، أنه من بين 900000 طفل في سن الدراسة، فإن 833000 منهم ليس لهم مكان في المدارس الفرنسية، أي ما يعادل 92.55%. و يضيف نفس المسؤول: ((و لكي يجد هؤلاء مكانا في مدارسنا يجب أن نبني اليوم قبل غد 20000 قسم!!!)) (17)، ((كما يجب علينا توظيف 20000 معلم!!!)) (18). و من أين هذا كله؟ ذلك هو السؤال الكبير الذي ما لبث المستوطنون بطرحونه، طيلة تولدهم بالجزائر، لتبرير مواقفهم من تعليم الأهالي الجزائريين.

و لئن كان، حقا، التعليم الفرنسي، حتى العشرينات من هذا القرن، قد إصطدم برفض الأهالي له، فإتته في مرحلة أخرى، غير هذه، قد إصطدم برفض الكولون لتعليم الأهالي، و هو الشيء الذي جعل من المدرسة الفرنسية، في الجزائر، خلال العهد الإستعماري، مدرسة غير شعبية، بل إقتصر تأثيرها على فئة معينة من الأهالي الجزائريين. و هي ظاهرة إعتبرها بعض المصلحين السلفيين نعمة على المجتمع الجزائري، بحيث يعتبر إبراهيمي، في الثلاثينات الماضية، ((أنه لو تأخر الإصلاح 20 سنة، لما وجدنا من يسمنا

((، و في ذلك إشارة إلى تأثيرات المدرسة الفرنسية، في الجزائر التي بدأت تنتشر بين الناس.

و في سنة 1938، وصل عدد التلاميذ الجزائريين، الذين كانوا في سن الدراسة إلى 900000 تلميذ، في حين أن عدد سكان الجزائر، من الأهالي، قد وصل 6000000 نسمة (19)، لم تلتحق من بينهم سوى نسبة قليلة بالمدارس الفرنسية.

و في بداية هذا القرن، يبدو واضحا كساد التعليم الفرنسي في الجزائر، بالنسبة للأهالي الجزائريين، لا بالنسبة لأبناء المستوطنين. و قد كانت وضعية هؤلاء و أولئك، حسب الإحصاءات الرسمية للإدارة الفرنسية كما يلي (20):

عدد الأطفال في سن الدراسة	المتدرسين	النسبة %
93531	78531	أوربيون 84%
633190	24465	جزائريون 380%

و بالنسبة للأهالي الجزائريين يلاحظ بعض المهتمين بأمرهم، أن هذه الأعداد ليست حقيقية تماما، ذلك لأن أغلبهم لم يكن يلتحق بالمدارس الفرنسية إلا بمناسبة الزيارات الرسمية التي كان يقوم بها المسؤولون الفرنسيون لهذه المنطقة أو تلك، أو بمناسبة

الزيارات التفتيشية، و قد بقيت التقارير تلاحظ ذلك، إلى بداية الثلاثينات، من هذا القرن، و قد لاحظت نفس التقارير أن الأهالي الجزائريين، قد إعتبروا، خلال هذه الفترة، المدرسة الفرنسية، و الإلتحاق بها، كنوع من أعمال السخرة، و كان ذلك سببا من الأسباب الهامة التي ساهمت في كساد التعليم الفرنسي في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

و من الناحية المالية، و ما كانت تخصصه الإدارة الفرنسية لكلا التعليمين، المخصص للأهالي، و الأوروبيين، فإن هناك فرقا شاسعا بين حصة كل من التعليمين. و الجدول التالي يبين ذلك بوضوح(21):

السنة تعليم الأوروبيين النسبة % تعليم الأهالي الجزائريين النسبة %

1920	32979	72,73 %	45341	44,5 %
1924	47801	94,34 %	50668	7,78 %
1928	84344	91 %	55476	34,9 %

و ذلك ما يكشف مرة أخرى عن عدم نية الإدارة الفرنسية في الجزائر، في تطوير تعليم الأهالي الجزائريين بالطريقة التي تطور بها تعليم أبناء الكولون، في الجزائر، و قد إعتبر المستوطنون أن خطورة الجزائري، سياسيا، و وطنيا تقاس بدرجة تعليمه و تثقيفه،

لذلك - حسب نظرتهم العنصرية للأهالي الجزائريين - فلقد أعطوا ((العنصر الوطني)) ما يستحقه من تعليم ليس أكثر.

(2) - حلم و واقع

2-1: وضعية تعليم الأهالي (1920-1954)

من نتائج السياسة الإستعمارية، في الجزائر، و التي كان يهتما أكثر الإعتناء و الدفاع عن مصالح الفئات القليلة التي لها مصلحة و علاقة بها، و ذلك على حساب الجماهير، أن نسبة ضئيلة من الأهالي الجزائريين تمكنوا من الالتحاق بالمدرسة العمومية الفرنسية.

و حسب بعض المؤرخين الفرنسيين الذين إهتموا بهذا الموضوع فإن وضعية التعليم الإبتدائي الفرنسي للأهالي الجزائريين كانت فيما بين سنتي: 1920/1954، على النحو التالي(22):

السنة	عدد التلاميذ المتمدرسين	النسبة %
1930	68000	5%
1944	110000	8,8%
1954	302000	14,6%

و كما يلاحظ، من خلال الجدول السابق، أن نسبة التلاميذ غير المنتهين بالدرسة، قد يفوق عموماً 90٪، و هي، من جهة أخرى، نسبة الأمية، في الجزائر، خلال ليل الإستعمار الطويل.

أما عن الطور الثانوي، و الجامعي، فإن بعض الإحصاءات تحدد وضعيتها، بالنسبة للأهالي الجزائريين، كالتالي (23):

التعليم الثانوي		التعليم الجامعي	
السنة	عدد التلاميذ	السنة	عدد الطلبة
1940	1358	1940	89
1954	6260	1954	589

و ما يلاحظ هنا، هو أن عدد الطلبة الجامعيين، في سنة 1954، قد يكون مشكوكاً فيه، و قابلاً جداً للنقاش، بحيث لا يعقل، حسب تقرير الإتحاد العام للطلبة الجزائريين (24)، أن يكون الرقم الحقيقي للطلبة الجزائريين، في جامعة الجزائر، و المحتمل جداً، أن هذا الرقم يشمل تلاميذ المدارس العربية-الفرنسية، و بعض المدارس العليا الموجودة في الجزائر.

و إذا نظرنا إلى واقع التعليم الفرنسي، خلال العهد الاستعماري، فإنه يتماشى من قريب أو من بعيد مع التطور الديمغرافي التي عرفتة البلاد، في يوم ما، و لم يساير إحتياجات البلاد الإجتماعية و الثقافية. و حاجة المجتمع، خلال هذه الفترة، كانت كبيرة، و بقدر كبرها، تضاعلت و شحت الإنجازات التعليمية و الثقافية، و إن لم تتطور، هذه الأخيرة، بالنسبة لإحتياجات الأهالي، فإنه بالنسبة لإحتياجات المستوطنين الأوربيين، كانت تتطور حسب إحتياجاتهم و ما كانوا ينشدونه إجتماعيا و ثقافيا.

و إذا أردنا مقارنة تعليم الأهالي الجزائريين بتعليم المستوطنين الأوربيين، من حيث عدد تلاميذ كل تعليم، فتكون الصورة كما يلي(25):

التعليم الابتدائي

السنة	التلاميذ	الجنس -	العدد الإجمالي
1924	فرنسيون	ذ+أ	63010
1924	جزائريون	ذ+أ	50668
1928	فرنسيون	ذ+أ	6475
1928	جزائريون	ذ+أ	5476

التعليم الثانوي

السنة	التلاميذ	الجنس	العدد الإجمالي
1924	فرنسيون	ذ+أ	6674
1924	جزائريون	ذ+أ	595
1928	فرنسيون	ذ+أ	6420
1928	جزائريون	ذ+أ	660

التعليم العالي

السنة	فرنسيون	جزائريون
1920	1282	47
1925	1486	66
1930	1907	93
1934	2564	103
1938	2138	94

إن هذه الإحصائيات، إن كانت لها دلالة، فإنها تكمن في إثبات عدم جدوى التعليم الفرنسي و عدم ديناميكيته خلال العشرينيات و الثلاثينيات الفارطة. فماذا ينتظر من تعليم كهذا، على أكثر من

مستوى؟ و الجواب على ذلك، لا شيء، لأنه مقارنة بالتعليم الذي كان يعطى لأبناء الكولون، فهو غير موجود، و منعدم تماما. ففي بداية الحرب العالمية الثانية، و سكان الجزائر الإجمالي، بالنسبة للأهالي الجزائريين، قد بلغ 6000000 نسمة. فما هي فعالية المدرسة الفرنسية فيهم، إجتماعيا، و إقتصاديا، و ثقافيا؟ و إذا كان الجواب بالنفي، فإن ذلك لم يخف على مسيري الإدارة الفرنسية و حكومتها في باريس، على أكثر من مستوى، و هو ما إنتبه إليه دغول، خلال الحرب العالمية الثانية، و أصدر بشأنه قرار 7 مارس 1944، الذي نص لأول مرة و بكل وضوح على ((أنه لجميع الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن الدراسة الحق في التعليم)) (26).

2-2: برامج دوغول التعليمية

و يعتبر قرار دوغول De Gaule هذا حدا فاصلا بين مرحلة و أخرى، لتطوير التعليم الفرنسي العمومي، للأهالي الجزائريين، و كان الغرض منه، ظاهريا، على الأقل، هو إيجاد نوع من التوازن بين تعليمين إثنين لمجموعتين، حسبما أكدت عليه تطورات الحرب العالمية الثانية - يمكن لهما مستقبلا ((إيجاد إطار تعايش سلمي، و ديمقراطي، تحت ظل العلم الفرنسي))). و في الوقت الذي أمضى فيه دوغول هذا القرار، بلغت فيه نسبة الأوربيين، في الجزائر، المنتحقين بالمدارس الفرنسية 90٪، و ذلك في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة الجزائريين، في هذه المدارس، سوى 8.8٪. و من جهة

أخرى، فلقد نص نفس القرار على إجبارية التعليم، بالنسبة للجزائريين و بالنسبة للجنسين، و لكن ذكاء المشرعين، و نظرتهم للواقع الجزائري، و إمكانيات فرنسا الإستعمارية، جعلتهم يحصرون ذلك في الفترة الممتدة ما بين: 1945-1965. كما نص القرار، على إدماج التعليم "أ" و "ب" في بعضهما البعض، غير أن هذا الإدماج لم يطبق فعليا، إلا بعد سنة 1949، و مع ذلك بقيت بعض الفوارق البارزة بين التعليم المخصص للأهالي الجزائريين و للأوربيين.

و حسب برنامج دوغول هذا، و هو في الحقيقة برنامج طموح لم يسبقه إلى مثله سوى جول فيري، بحيث نظريا كان يهدف إلى فتح أبواب المدرسة الفرنسية واسعة أمام الأهالي الجزائريين، و حسب واضعيه فإن المدارس الفرنسية ستستوعب أكثر من مليونين من التلاميذ الجزائريين، فقط، في المرحلة ما بين سنتي: 1948-1954. و هذه الأعداد، حسب هذا البرنامج نفسه، فإتها، في المرحلة الثانية، ستتطور من 215 مليون في 1954، إلى 26 مليون، في سنة 1965.

و لكن ما لم يؤكد عليه هذا البرنامج هو أنه لتطبيقه، فعليا، فإته كان يفرض وجود 52000 قسما، في سنة 1965، يتسع كل قسم منها ل: 50 طفل، و ذلك لإستيعاب 26 مليون من التلاميذ المنتظرين، في سنة 1965. و لكن الواقع، أن التعليم الإبتدائي الفرنسي، في سنة 1957، لم يكن يملك على إمتداد القطر الجزائري

إلا 12000 قسما، و من ثم كان عليه أن يبني، فيما بين 1957/1965 حوالي 40000 قسم، و توفير عدد مماثل من المعلمين. فكان إذن من المفروض، على إدارة الاحتلال، بناء 5000 قسم سنويا، و تكوين عدد مماثل لها من المعلمين، فيما بين سنتي: 1958-1965. و لكن في الحقيقة فإن ذلك، بالنسبة لفرنسا الإستعمارية، كان رهانا خاسرا مسبقا، رفعتَه ضد الحرب التحريرية الجزائرية، و مثله مثل رهان ((مخطط التعليم)) الذي يدخل في سياسة ((السلام)) كما تراه فرنسا الإستعمارية، و الذي تبناه الجيش الفرنسي، في سنة 1956. و تتكلم بعض الإحصاءات، أنه في سنة 1957، قد أوجد العساكر الفرنسيون في قري و أرياف الجزائر الثائرة حوالي 300 قسم متنقل، كان يترد عليها حوالي 25000 تلميذ من الأهالي الجزائريين، و أن حوالي 418 عسكري كونوا تكويننا سريعا لهذا الغرض. و في سنة 1959، تتكلم الإحصائيات عن 12000 جندي فرنسي، كانوا يدرسون اللغة الفرنسية إلى حوالي 75000 تلميذ جزائري. و هكذا، فبعد قرن و ثلث القرن، إتخذت السلطات العسكرية، كقاعدة لها لضرب ثورة التحرير، مقولة دوك دومال: ((إن الفتح يكون بالسيف و المدرسة معا))). و لكن مرة أخرى، خسرت السياسة الفرنسية الرهان قبل أن تستوفي جميع شروطه، ذلك، لأن هذه المدارس المتنقلة التي أنشأها الجيش الفرنسي نكرتهم ((بمدرسة القربي)) التي طالما تحالفت عليهم بواسطة السلطات الإستعمارية، و التي لم ينالوا منها شيئا، و لم توفر لهم أنى شيء، فلقد لاحظ الجزائريون أن دخولهم أو عدمه لهذه المدرسة متساويان، و لا يغير أحد الأمرين

شيئا من واقعهم المعاش، فظروفهم تبقى هي، و حالتهم لا تتغير في شيء. ضف إلى ذلك، أن المخطط قد إستهدف أساسا أطفال القرى و الأرياف الجزائرية، معقل الثورة، و لكن الذي نسيه دغول خلال هذه الفترة (1959) أن 75000 طفل جزائري لا يمثلون إلا جزءا بسيطا من السكان الجزائريين، الذين وصل تعدادهم إلى 9850000، أي 0.84%.

أما عن المدرسة العمومية، خلال نفس الفترة، فلم تكن أحسن حال، من المدرسة العسكرية هذه، بحيث لم تستطع في جميع أطوارها التعليمية و أنواعها المختلفة أن تستوعب سوى 436062 تلميذا جزائريا، أي ما يعادل 4.92% من مجموع الأطفال الجزائريين الذين وصلوا سن الدراسة.

و قد يعطينا الجدول التالي، صورة أكثر وضوحا، عن وضعية التعليم، في الجزائر، بالنسبة للأهالي الجزائريين، خلال الفترة المعنية.

تعليم الأهالي الجزائريين فيما بين سنتي:
1958/1959 (27)

9875000 :	عدد سكان الجزائر (أكتوبر 1958)
8850000 :	* جزائريون
1025000 :	* أوروبيون
9875000 :	المجموع

:	عدد سكان المدن
2072000 :	* جزائريون
853000 :	أوروبيون
2925000 :	المجموع

السنة الدراسية 1958/1959

التعليم الابتدائي

419161 :	جزائريون
105872 :	أوروبيون
525033 :	المجموع

التعليم الثانوي

جزائريون	: 8670
أوربيون	: 33314
المجموع	: 41984

التعليم المهني

جزائريون	: 8231
أوربيون	: 4921
المجموع	: 13152

2-3: المخططات التعليمية الإستعمارية و الواقع

لم تفصل فرنسا الإستعمارية بين السياسة و التعليم، و ربطت سياستها في الجزائر، أكثر من مرة، بتعليم الأهالي الجزائريين و تطوراتهم، و لكن كل ذلك كان نظريا، و في أغلب الأحيان لا يستند إلى الواقع الحقيقي و لا يتماشى مع الأوضاع الحقيقية التي كان يعيشها الأهالي إجتماعيا، و ثقافيا، و إقتصاديا، و سياسيا.

من نتائج الحرب العالمية الثانية، أن ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية بمظهر القوة و الإنسجام، بعد التجارب التي تعرضت إليها خلال فترة الحرب و ما بعدها مباشرة، و بالأخص منها أحداث 8 ماي 1945. و حتى قبل هذا التاريخ الأخير، فإن تأثيرات الحركة الوطنية، في الأوساط الشعبية، أضحت ظاهرة ملموسة، و للحيلولة دون نفاذ الأفكار الوطنية إلى قلوب الجزائريين فكر منظرو الإستعمار الفرنسي، في الجزائر، وضع برامج تعليمية خاصة بالأهالي الجزائريين، كان الغرض منها جلب أكبر عدد ممكن من الأطفال الجزائريين إلى المدارس الفرنسية. في هذا الإطار، جاء قرار 1947، الذي أنشأ التكوين المهني للكبار، في الجزائر، و في نفس الإطار جاء أيضا مخطط نوفمبر 1944 و مخطط قسنطينة (1959/1963).

و لقد طرح مخطط 27 نوفمبر 1944 قضية تعليم الأهالي الجزائريين بطريقة غير موضوعية، بحيث لم يضع في الحسبان الوسائل المادية و البشرية اللازمة لإنجاح المخطط، فضلا عن أن المخطط قد طرح هذه المشكلة، في وقت وصل فيه تعداد سكان الجزائر، من الأهالي فقط، إلى 7500000 نسمة، من بينهم 1500000 طفل في سن الدراسة، لا يلتحق من بينهم سوى 110000 طفل بالمدرسة الفرنسية العمومية. و قد نص القرار هذا على بناء 20000 قسم، و تكوين عدد مماثل من المعلمين، و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1944-1964. و لقد تصور هذا البرنامج

إتحاق ما يزيد عن مليون طفل جزائري بالمدرسة الفرنسية العمومية، زيادة على التلاميذ الملتحقين بها، حتى تاريخ صدوره.

و لكن مشكلة هذا البرنامج أنه تناسى تماما التطور الديموغرافي العادي لسكان الجزائر، و الذي يقدره بعض الباحثين ب: 100000 نسمة سنويا على الأقل، و منهم من يقدره ب: 110000 نسمة. و من جهة أخرى، فإن هذا البرنامج، لا يهتم سوى الأطفال الذين وصلوا سن الدراسة في سنة 1944، و أما السابقين و اللاحقين فليست لهم مكانة فيه.

و مهما يكن، فإن البرنامج لم يطبق بأي حال من الأحوال، و كان ضرب من ضروب نر الرماد في العيون، و ذلك لإلهاء الجزائريين عن مقاصدهم الوطنية، و جعلهم يشكون في أن فرنسا ((هذه المرة ستغير من موقفها منهم، و ستفكر جيدا في ترقية إجتماعيا و ثقافيا))، و إفتراضا أن هذا البرنامج قد طبق، فعليا، و بجد، فإنه حتى إنتهاء مدته (1964) لن يستطيع إستيعاب سوى الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن الدراسة في سنة 1944، و ما عدا ذلك، فملأواهم الشارع، أي ما يتراوح ما بين مليونين و مليون و نصف المليون طفل. (2000000 و 2500000).

هذا، فيما يخص المشاريع الإستعمارية الفرنسية، فيما يتعلق بتعليم الأهالي الجزائريين، و لكن ما هي حقيقة و واقع هذا التعليم،

في الفترة نفسها؟ و ليس هناك ما يجيب عن هذا السؤال الخطير
سوى الجدول الاتي:

التعليم الابتدائي للأهالي الجزائريين (28)
بما في ذلك مدارس الحضارة

السنة	عدد التلاميذ	النسبة %	عدد البنات	النسبة %
1945	108663	7,24 % (29)	19804	18,20 %
1954	306215	15,31 % (30)	80370	26,24 %
1956	272317	12,38 % (31)	83818	30,76 %
1957	345533	15,02 %	109287	31,62 %
1959	609545	24,38 %	227428	37,31 %
1960	714774	27,49 %	268844	37,61 %

2-4: تعليم البنات

حتى إستقلال الجزائر، بقيت ظاهرة تدهور التعليم بمختلف أنواعه و مستوياته جلية، و ميزة من الميزات الهامة للنظام الإستعماري الفرنسي في الجزائر، و تعليم البنات، خلال هذا العهد، قد يعطينا صورة بارزة عن وضعية التعليم في البلاد.

أنشأ قرار سنة 1850 ست مدارس للبنات (6)، و إرتبط مصيرها بمصير التعليم العمومي الفرنسي، في الجزائر. ففي سنة 1880 هبط عدد مدارس البنات من 6 مدارس إلى مدرستين إثنين، تبعا للتطور السلبي الذي عرفه قطاع التعليم، خلال هذه الفترة. و في عهد جول فيري، الذي تعتبر فترته من أزهى الفترات، بالنسبة للتعليم العمومي، في الجزائر، فلقد وصل عدد البنات المتمدرسات، سنة 1890، إلى 1000 بنت(32)، أغلبهن من مناطق بلاد القبائل الكبرى، حيث إنتشرت المدارس الفرنسية بكثرة.

و لكن تعليم البنات، في الجزائر، قد إعرضته مشاكل كثيرة، من بينها أنه لم يضمن للبنات أي مستقبل، لا ماديا و لا معنويا، فالبنات عند إنهاء دراستهن يمكنهن في بيوتهن، و بمرور الزمن ينسبن ما تعلمنه في المدرسة الفرنسية، و هو ما لاحظته الأولياء، و وقفوا منه موقفا، تمثل في إمتناعهم عن إرسال بناتهم إلى المدرسة الفرنسية، و ذلك إضافة إلى العادات و التقاليد الإجتماعية و الروحية التي تنظم الحياة الإجتماعية و تحدد علاقة المرأة إجتماعيا و ثقافيا و إقتصاديا و دينيا، و هو الشيء الذي جعل تعليم البنات عامة، في الجزائر، في تدهور مستمر، و قد بقي الوضع هكذا حتى إستقلال البلاد.

في سنة 1909، بلغ عدد البنات الجزائريات في المدارس الفرنسية العمومية، 3000 فتاة (33). و ليتضاعف هذا العدد ثلاث

مرات فلقد تطلب مدة زمنية، قدرها عشرين، و هكذا بلغ عددهن في المدارس الفرنسية في سنة 1938: 9000 (34) فتاة، و هو رقم ضئيل جدا إذا قارناه بعدد الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، خلال نفس العام، و الذي هو 1000000 طفل، و من ثم تكون نسبة البنات المتحقات بالمدارس الفرنسية بالنظر إلى مجموع أطفال الجزائر، الذين بلغوا سن الدراسة: 9%.

(3) - النظام المدرسي و احتياجات الإستعمار الفرنسي

1-3: المدرسة و الإستعمار

بالنظر للدور الخطير الذي تلعبه المدرسة في توجيه المجتمعات أخلاقيا و تربويا و ثقافيا و روحيا و سياسيا، منذ بداية احتلال الجزائر، أكد العسكريون الفرنسيون على إتخاذ المدرسة كوسيلة للمد الإستعماري في الجزائر، و نشر ((الأمن)) و ((السلام)) بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين، في البلاد.

و قد تطورت هذه الفكرة، و تبناها بعض الكتاب الفرنسيين، إلى أن اجتمعت حولها ثلة منهم، يمكن إعتبارهم من المدافعين عن الإستعمار الفرنسي في الجزائر(35)، و في غير الجزائر، و بالنسبة لهؤلاء فالمعلم الفرنسي في المدرسة ليس معلما عاديا، كما هو الحال في بلده الأصلي، إنما ظروف مهمته الجديدة، و المحيط الذي يعمل و يعيش فيه، يجعلان منه ((فاتحا من نوع خاص))، و الذي

بدونه ((لا يكتمل الفتح)) و يكون ناقصا، لأن ((الفتح)) الذي تم
بالسلاح، غير كاف، و يحتاج إلى ((فتح)) آخر ثقافي، و أبهي، و
فكري، الذي هو-حسب رأيهم- الضامن الوحيد لمستقبل الإستعمار
الفرنسي في الجزائر.

و لبلوغ هذا الهدف، فلقد حدد أحدهم الدور المنوط بالمدرسة
الفرنسية، في الجزائر، حسب قوله: ((يجب على المدرسة الفرنسية
أن توجه سهامها و تضرب بقوة كل ما هو وطني و ديني، و
بخاصة كل ما من شأنه أن يساهم في تكتل الأهالي حول هويتهم
الأصلية)) (36).

في الوقت الذي أنشئت فيه أولى المدارس العربية-الفرنسية
في الجزائر، كتب أحد المسؤولين العسكريين، يقول: ((إن أنجع
وسيلة للوصول إلى سلام شامل و دائم في الجزائر، هي، أنه يجب
علينا أن نعمل على نشر معارفنا و لغتنا بين الأهالي)) (37).

و هكذا يتضح الدور الذي حددته الفرنسيون في الجزائر،
للمدرسة الفرنسية الأهلية، بحيث إعتبرها منظرو الإستعمار لا
كوسيلة لبسط هيمنتهم على البلاد و إخضاع أهلها لإدارتهم فحسب،
بل أيضا وسيلة بسط الهدوء و السلام.

و ذلك بتقريب المجموعتين الأهلية و الجزائرية إلى بعضها
البعض، حسبما تقتضيه إيديولوجية و سياسية الإستعمار الحديث،

فمن طريق المدرسة يجب أن يتم ((الفتح)) و ((السلام))، وهما، بالنسبة للإستعمار الفرنسي، فعلا من متواكبان، من خصوصيات المدرسة الفرنسية، لا يتم إلا عن طريقها و بواسطتها. و عن ذلك، يرى الدوق دومال، Duc D Aumal : ((أن "الفتح" يجب أن يتم بوسيلتين إثنين هما: السيف و المدرسة)) (38). و في باب آخر يقول: ((لنشر السلام، فإن فتح مدرسة بين الأهالي، له من الأهمية ما يضاهي نشر كتيبة عسكرية في منطقة ما)) (39). و من جهة تمنى دوق دو روفيقو، Duc De Rovigo : ((أنه سيرى يوما المدرسة الفرنسية تساهم حقيقة في دمج الجماعات التي كانت تعيش في الجزائر، من فرنسيين، و جزائريين، و إيطاليين، و يهود، و غيرهم)) (40).

و في هذا الإطار، تقرر، في أول عهد المدرسة الفرنسية في الجزائر، أي في السنوات الأولى لإحتلال الجزائر، أن تدرس اللغة العربية للأطفال الأوربيين، كما تدرس اللغة الفرنسية لأهالي الجزائر، على قدم و ساق، و لكن التجربة فشلت و هي في المهد، و ما لبث الفرنسيون أن تخلوا تماما عن تدريس اللغة العربية، في المدارس التي أنشأوها، و ركزوا جهودهم على نشر لغتهم بين الأهالي فقط.

و في عهد نابليون الثالث، و بتأثير من مستشاره الخاص، إسماعيل عريان، Ismail Urbain ، أنيطت المدرسة الفرنسية بمهمة أخرى، حضارية، بحيث يجب عليها ((نشر الحضارة)) بين

الأهالي الجزائريين. و في تقاريره المتعددة يحلل إسماعيل عريان هذه الفكرة، و يحاول أن يجعل منها المحور الرئيسي الذي تدور حوله الأحداث السياسية و مستقبل فرنسا الإستعماري، في الجزائر، بحيث أكد أكثر من مرة، في تقاريره للجينيرالات، إذ كان صديقا لهم، و حافظا لأسرارهم، ((فكرة إقتراب الغالب من المظلوم))، و ذلك بواسطة المدرسة. و لأغراض سياسية يؤكد هذا الأخير على الدور ((الحضاري)) الذي يجب أن تلعبه المدرسة بين الأهالي الجزائريين. و لكن يبدو أن السيد عريان قد نسي فقط، أنه في المجال الحضاري ليس هنالك ما للفرنسيين أن يعملوه للجزائريين، كما أنه من جهة أخرى تناسى تماما الثقافة الجزائرية و حضارة البلاد و مراكزها الهامة، و هو يتكلم عن هذا الميدان الهام، و بالأخص عندما يستعمل عبارة ((تحضير الأهالي الجزائريين))، و كأي به يعتبر الجزائريين الساعة ولدوا، لا حضارة لهم و لا ثقافة، و هم عبارة عن ورقة بيضاء يستطيع الإستعمار الفرنسي أن يكتب عليها ما يشاء. و هو الشيء الذي يكذبه التاريخ إطلاقا، و يرفضه العقل و الحكمة، و كل ما له صلة بالصواب و الموضوعية.

إن موقف المستوطنين السلبي من تعليم الأهالي الجزائريين، قد يتجسد في البضعة آلاف من التلاميذ الجزائريين الذين كانوا يلتحقون بالمدارس الفرنسية، عند إنتهاء الحرب العالمية الأولى، و قد يبدو أكثر في الواحد و الستين (61) طالبا جزائريا، الذين كانوا مسجلين في نفس التاريخ بجامعة الجزائر. تلك هي نتيجة تسعين سنة (90) من إستعمار الجزائر... هذا كل ما قدمه النظام

الإستعماري للأهالي الجزائريين خلال، قرن من الزمن تقريبا مضت على تواجده في البلاد.

و على الرغم من ذلك، فإن المستوطنين، في بداية الحرب العالمية الأولى، قد أبدوا تخوفهم من ((ترايد)) عند الأهالي الجزائريين في طور التعليم الثانوي، لأن ذلك سيفسح لهم الأبواب، و يعطيهم فرصة للإلتحاق بالجامعة، و هو ما لا يتمشى إطلاقا مع السياسة الإستعمارية لتعليم الأهالي، لذلك فكروا في طريقة أخرى يمكنهم بواسطتها إبعادهم نهائيا عن التعليم العالي، الذي في الحقيقة، كان مخصصا لأبناء القياة و الباشاغات و المتعاملين و بإخلاص مع الإستعمار، فوجدوا الحل في إنشاء ((المدرسة الابتدائية-العليا)) و من تسميتها و تركيبها المعقدة، نشتم منها راحة إستعمارية سانحة، كانت تستهدف عرقلة تعليم الجزائريين بكل الوسائل و الطرق.

و ((المدرسة الابتدائية-العليا)) هذه لا معنى لها سوى أنها تحصر تعليم الجزائريين في إطار معين بيداغوجيا و زمنيا. فمن الناحية البيداغوجية أن هذا النوع من التعليم يهتف إلى تكوين " عامل صالح " مؤهل مهنيا للقيام بمهمته على أحسن وجه، و تكوين " فلاح حائق "، و " إداري ماهر " و " عون بلدي نشط و واع "، و غيرها من المهن من الدرجة الرابعة أو الخامسة. أما زمنيا، فمدة التعليم بها، في كل الحالات لا تتجاوز 10 سنوات مقسمة إلى طورين: إبتدائي(6 سنوات)، و عادة ما ينتهي بالنسبة للمتمدرس

بالحصول على الشهادة الابتدائية، و الإعدادي (4 سنوات)، و تنتهي مدة الحصول على ((شهادة الأهلية))، أي ما يعادل حاليا عندنا بشهادة التعليم العام. و هذا النوع من التعليم، لا يسمح لصاحبه بالالتحاق بالتعليم الثانوي، بحيث ينتهي عند نهاية السنة الثالثة إعدادي، أي من السنة السادسة، نزولا، و هي أول سنة، في هذا النوع من التعليم، ثم الخامسة، ثم الرابعة، و أخيرا الثالثة، و هي آخر سنة، يترشح فيها التلميذ ((للشهادة الكبرى)) و فعلا فلقد كانت بالنسبة للأهالي كبيرة جدا، و الذين تحصلوا عليها، كانوا يعدون على أصابع الأيدي.

و من التلاميذ الطموحين الذين يترشحون للدخول لمدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة، و كان على هؤلاء اجتياح، عقبتين اثنتين، أولاهما إثبات ترشيحهم في مسابقة الدخول، و ثانيهما النجاح في المسابقة. و كان المترشحون الجزائريون، على وجه الخصوص، يخضعون إلى فحص إداري و علمي و إجتماعي و سياسي، دقيق للغاية، علما أن كثيرا منهم، في حالة نجاحه، و بعد أربع سنوات من الدراسة، و الكد و العمل، يجد نفسه حيث بدأ، أي في نفس المدرسة التي كان يدرس فيها هو نفسه.

و عموما، طيلة ليل الإستعمار الفرنسي، كان التلاميذ الجزائريون، الذين يلتحقون بالمدارس الفرنسية، يتعرضون إلى عنصرية، ذات ثلاثة أوجه: إجتماعي، و عرقي، و ثقافي.

و لكي تتوفر لدى المستوطنين، يد عاملة ناجعة، و مربحة، بالكميات التي يرغبون فيها، فإن برامج التعليم الخاصة بالأهالي، كانت تنتظر أكثر إلى الجانب التطبيقي أكثر منه إلى الجانب النظري، و ما يحتاج إليه من ثقافة عامة. فالفلاحة، و الأعمال اليدوية، و المعلومات الإنتاجية، كان لها حظ الأسد في البرامج التعليمية. و عموما فالتعليم "ب" الخاص بالأهالي الجزائريين، لا يؤدي بهؤلاء إلى شيء، سوى إلى المدارس الابتدائية-الطيا، و المدارس الفرنسية، و مدارس تكوين المعلمين.

حتى بداية الخمسينيات، من هذا العصر، و حسب إحصائيات إدارة الإستعمار، فإن أقل من 20% من الأطفال الجزائريين الذين كانوا يجدون مكانا بيداغوجيا في المدارس الفرنسية، و بعد عام من اندلاع ثورة نوفمبر 1954 فإن العدد الإجمالي للأطفال الجزائريين في هذه المدارس الأخيرة، تقدره إحصائياتهم ب: 9810 تلميذ، من بينهم 1593 تلميذة. ذلك ما كان يحتاج إليه النظام الإستعماري، في الجزائر، لسد حاجياته إداريا و إجتماعيا، أما البقية الباقية، أي أكثر من 80%، فلا تهمه في شيء.

3-2: المدرسة الأهلية و الوسائل البشرية و المادية

بالنظر لخصوصية التعليم الأهلي، من وجهة نظر الإستعمار الفرنسي، فإن ذلك يتطلب ((معلمين خصوصيين)) يختلفون جنسيا عن المعلمين الآخرين الموجهين للعمل في التعليم "أ". إن الاختلاف

يكن، قبل تكوين هذين النوعين من المعلمين، في نوعية تكوينهم الأصلي، فالأوائل، تعلموا و تكونوا في مدارس التعليم "أ"، أما الآخرون فلقد تعلموا في مدارس التعليم الأهلي "ب"، و من ثم فهناك إختلاف في تكوين الفئتين علميا، و ثقافيا، و قدرة، و تأهلا أدبيا و أخلاقيا، و بيداغوجيا، و حسب منظور إدارة الإحتلال لها، فحتى شهادات الفئتين، تختلف فيما بينها، فحامل شهادة البكالوريا من النظام التعليمي "أ"، في نظرها، ليس كحامل نفس الشهادة من النظام التعليمي "ب".

منذ إلحاقهم، بمدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة، يقسم المتكونون إلى فوجين متباينين، فوج خاص بالتعليم "أ" و آخر خاص بالتعليم "ب"، و يختلف الفوج الأول عن الثاني، في كل شيء، بدءا بالمنزل الذي كان يرتديه إجباريا عند دخوله المدرسة. و هذا وجه من أوجه العنصرية الإستعمارية التي كانت تمارس في قطاع التعليم، و في وسط منظومة تعليمية يدعي أصحابها الإلتواء إلى ((حضارة إنسانية راقية تسمو عن كل تفرقة عرقية أو دينية أو إجتماعية بين الجماعات التي تمارس بينها نشاطاتها)).

قبل 1944، كل شيء كان عاديا بالنسبة لتعليم الأهالي الجزائريين، فلقد كانت هناك أعداد قليلة من الأقسام البيداغوجية يشرف على تسييرها عدد قليل من المعلمين، الذين يستقبلون عددا قليلا من التلاميذ، و لكن هذا - التوازن - وجد نفسه في إحتلال كبير عندما شرع في تطبيق برنامج نوفمبر 1944، الخاص بالتعليم الأهلي، الذي سبقت الإشارة إليه، و الذي كان تطبيقه يتطلب عددا

هاما من المدارس الجديدة و المعلمين معا. و لتطبيق برنامجها، و تحت ضغوط سياسية معينة، لجأت إدارة الاحتلال إلى توظيف الممرنين من الأهالي، و الذين كانت تسند إليهم أقسام بيداغوجية دون أي تأهيل لذلك، و لم تتوقف هذه المهزلة، إلا بعد أن إرتفعت الأصوات عالية تندد بها، على أكثر من مستوى، داعية إلى الرجوع إلى مدارس تكوين المعلمين للتزود بعناصر مؤهلة علميا و بيداغوجيا من شأنها أن تقوم بمهمتها التعليمية و التربوية على أكمل وجه ممكن. و هو الشيء الذي أرجع الأمور إلى نقطة البداية، و طرحت من جديد قضية تعليم الأعداد الهائلة من الأطفال الجزائريين الذين لم يجدوا مكانا بيداغوجيا في المدارس العمومية الفرنسية. و الجدول التالي يوضح وضعيتهم فيما بين سنتي:

1936/1921: (41)

للسنة	عدد السكان	عدد الأطفال	عدد للتلاميذ في	النسبة %
من الأهالي في سن الدراسة المدارس العمومية				
			ذكور	إناث المجموع
1921	4800000	800000	15000	4200 55200 69%
1936	6250000	1000000	86000	6500 92500 9,25%

إن هذه الأرقام، لا يمكن أن تأخذ مكائنها الحقيقية إلا إذا قدرناها بأعداد الأطفال الأوروبيين، في المدارس العمومية الفرنسية. و لتأخذ كمثال لذلك السنة الدراسية: 1954/1955: (42)

الجزائريون و الأوربيون في المدارس العمومية الفرنسية: 1955/1954

	ذكور	إناث	المجموع
الجزائريون	27%	10%	19%
الأوربيون	94%	90%	92%

و الطريف في الأمر، أنه في الوقت الذي كانت تشتكي فيه الإدارة الفرنسية من نقص المعلمين بيداغوجيا للعمل في المدارس الأهلية الجزائرية، كانت تشدد في مقاييس القبول في مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة، و هي المدرسة الوحيدة التي كان بها فرع خاص بتكوين المعلمين للمدارس الأهلية: من ذلك، أنه في السنة الدراسية 1949/1948، تقدم أكثر من 600 جزائري لمسابقة اللخول، في المدرسة المذكورة، لم يقبل منهم نهائيا سوى 20 مترشحا... (43).

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن للمعلمين الجزائريين أنه ليس لهم أي مستقبل في قطاع التعليم، بحيث كان يمكن إدارة التعليم الإستغناء عنهم متى شأعت أو تعويضهم بمعلم أجنبي متى أرادت ذلك. أما ماديا فلقد كان الفرق شاسعا، بين ما يتقاضاه معلم فرنسي و معلم جزائري، بحيث كان يتقاضى الأول، في بداية الخمسينيات

الفارطة ما مقداره 20000 فرنك، بينما لا يتقاضى الثاني إلا نصف هذا المبلغ، أي 10000 فرنك.

و من وراء ذلك، كانت إدارة الإحتلال تستهدف أساسا بهذه الإجراءات العنصرية حرمان الأهالي الجزائريين من التزود بعناصر كفاة لتعليمهم. و من وراء ذلك تريد إدارة الإحتلال القول: ((بما أنه ليس هناك كميا عناصر كفاة لتعليم الأهالي الجزائريين، فليس هناك تعليم لهؤلاء...))).

3-3: الوسائل المادية

على ما يبدو، لم تهتم سلطات الإحتلال بالتعليم، في الجزائر، لا من الناحية البشرية، و لا من الناحية المادية. و لم يكن يهمها، على ما يظهر لا أمر تعليم الأهالي، و لا أيضا تعليم الأوربيين، بحيث، إذا أخذنا برأى الصحافة الصادرة، آنذاك، فإن الحياة الجامعية مثلا، في نهاية الأربعينيات الفارطة، كانت ((حياة شؤم و تعاسة)) تحت هذا العنوان كتبت صحيفة ليبرتي Liberte تقول: ((إن مدرجات كلية الحقوق، إثنان منها من بين ثلاثة، تشبه الأقفاص، حيث يتراكم فيها 100 طالب أو أكثر. و في كليات الطب و الصيدلية، و العلوم، فإن المعدات العلمية نادرة جدا، بحيث تفتقر المخابر للضروري منها. إن سبب ذلك هو عدم توفير الأموال اللازمة لتسيير هذه المؤسسات العلمية. و أمام هذه الوضعية ناضل عدد من النواب لإيجاد بعض الحلول، و لكن الإدارة صممت على أن ميزانية الحرب أسبق على أي شيء آخر. أما أن يجد الطالب مكانا

في المكتبة الجامعية، فهو من ضروب الأحلام، بحيث لا تتسع هذه الأخيرة إلا ل: 100 طالب، و إذا علمنا أن عدد الطلبة بالجامعة هذه السنة (1948) 4000 طالب، فإن ذلك بدون شك يوضح العجز الكبير الذي تعاني منه جامعة الجزائر ماديا وعلميا و بيداغوجيا (((44).

و عموما فلقد إتخذت السلطة الفرنسية من تعليم الأهالي الجزائريين وسيلة لبلوغ مآربهم، و قد طرح بعضهم هذه القضية بإلحاح شديد، على أكثر من مستوى، و لكن عندما يتيقنون أن قوة الكلون لا تقهر، و أن الكلمة الأخيرة ترجع إليهم، فما يلبث هؤلاء أن ينسحبوا من ميدان الصراع بذكاء أو ينحازوا إلى تيار الكلون محافظة على مصالحهم و نتائج ذلك، قد تلاحظ ببساطة، في أن (2000000) مليوني طفل جزائري في بداية الموسم الدراسي 1954/1955، كانوا يتسكعون في الشوارع، لا يجدون مكانا أو أدنى فرصة ليتكئونوا تقنيا أو مهنيا.

4- التعليم الثانوي، و المهني، و التقني، و العالي

4-1: التعليم الثانوي

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن ما يلاحظ على هذا الطور من التعليم، أنه لم يكن يحتوي كثيرا من التلاميذ الجزائريين، و ذلك للأسباب التي سبق و أن أشرنا إليها، بحيث لم تتجاوز، في سنة

1954، نسبتهم 329٪، و بعد ست سنوات، أي في سنة 1960، بقيت هذه النسبة تقريبا على حالها، بحيث بلغت فقط 395٪. و عموما فالجدول التالي يعطينا فكرة عن تطور أعداد التلاميذ الجزائريين في هذه المرحلة من التعليم العمومي الفرنسي، خلال فترة الحرب التحريرية.

السنة عدد التلاميذ (45) بما في ذلك البنات نسبة البنات٪

1954	9810	1593	16,23٪
1956	7552	1689	22,36٪
1957	18709	5153	27,54٪
1960	22745	6531	28,71٪
1961	28244	8512	30,13٪

و هكذا يبقى الفارق شاسعا بين تعليم البنات و الذكور، و لم يستطع أن يوجد حل له إلا باستقلال البلاد، بحيث أخذ يتحسن شأننا فشينا إلى أن زال نهائيا في السبعينيات القارطة.

و حسب إحصاءات إدارة الاحتلال الفرنسي، و خلال السنة الدراسية 1954/1955، فإن نسبة التلاميذ الذكور الجزائريين، في المدارس العمومية، قد تقارب 20٪، و إذا أردنا أن نقف على مدى

نجاحة هذا التعليم، أو عدمه، بالنسبة للجزائريين، فإننا نلاحظ من بين مجموع التلاميذ الجزائريين، أن طفلا واحدا من بين 75 طفلا، خلال التاريخ المذكور سابقا، يجد مكانا له في المدرسة العمومية الفرنسية، و بنت واحدة من بين 400 بنت تجد مكانا لها في نفس المؤسسة. و هو ما يبين بدون شك الضعف العددي و الأثبي الذي كان يتميز به التعليم الحكومي الفرنسي في الجزائر خلال فترة الإستعمار الفرنسي للبلاد.

4-2: التعليم المهني

قبل 1944، كان التعليم المهني مهمشا، شأنه شأن أنواع التعليم الأخرى الخاصة بالأهالي الجزائريين و لكن لأسباب سياسية، و بسبب محاولة تطبيق برنامج 1944، السابق الذكر، فإن التعليم المهني شاهد بعض التطور كليا، و خاصة في بداية السنة الدراسية 1954/1955، و لكن ذلك لا يعني أنه بلغ حد التخمّة، أو الحد المطلوب، بل بقي كغيره من أنواع التعليم العمومي الفرنسي لا يستجيب لمتطلبات الجزائريين الراغبين في هذا النوع من التعليم. و هكذا، إذا أربنا المقارنة بين التّعليمين المهني و التقني مثلا، فإننا نلاحظ أن الثاني أحسن حالا، بالنسبة للجزائريين من الأول، و إنه من بين 15 تلميذا جزائريا، تلقوا تعليمهم في الطور الابتدائي، واحد منهم فقط، يلتحق بالتعليم المهني.

و يجب أن نلاحظ على التعليم المهني، في الجزائر، خلال عهد الإستعمار الفرنسي، ملاحظتين، على الأقل، أولاهما، أن هذا التعليم في مجمله كان موجها لأبناء الكولون، و ليس للجزائريين، و أنه كان تعليما خاضعا للخواص، أكثر منه للتعليم العمومي، أي أنه غير مجاني، و من ثم فالتلاميذ الجزائريون كانوا كلهم يتوجهون إلى التعليم العمومي، و يبقى التعليم المهني الخاص تقريبا مقتصرًا على أبناء المستوطنين الأوروبيين، أما ثاني ملاحظة، فأنه لأسباب سياسية معينة، فأننا نلاحظ منذ الموسم الدراسي 1956/1957، ارتفاع عدد التلاميذ الجزائريين في هذا النوع من التعليم، مقارنة بعدد التلاميذ الأوروبيين. و هو ما سنلاحظه كذلك بالنسبة للتعليم التقني في طوريه الأول و الثاني.

4-3: التعليم التقني (الطور الأول و الثاني)

إن ما يجب ملاحظته هنا، هو أن عدد التلاميذ الجزائريين في هذا النوع من التعليم قد فاق عدد التلاميذ الأوروبيين، و هو شيء عادي جدا، بالنظر للعدد الإجمالي للمجموعتين. و لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو: هل هذا العدد في حد ذاته عدد عادي، أي يمثل نسبة معقولة من التلاميذ الجزائريين في هذا النوع من التعليم، أم العكس؟ و الجواب هو بالنفي طبعا، لأن عدد المتعلمين الجزائريين في المتاقن الفرنسية، في سنة 1950، لا يمثل سوى 11,0%، و في

سنة 1955 لا يمثل إلا 071%، بالنظر للعدد الإجمالي للأطفال الجزائريين الذين هم في سن الدراسة. و ما نلاحظه على التلاميذ الذكور، نلاحظه كذلك، على الإناث، بحيث نجد عدد البنات الجزائريات يفوق عدد البنات الأوربيات، و هو كذلك شيء طبيعي، بحيث عدد الجزائريات أكثر من الأوربيات بعشرة مرات على الأقل. و نفس السؤال السابق يطرح، بلجايته على التعليم التقني للبنات.

و عموما فالإحصائيات التالية قد تعطينا فكرة عن تطور أعداد التلاميذ الجزائريين في التعليم التقني، الطور الأول، فيما بين سنتي: 1960/1950 (46)

التلاميذ	1950	1955	1957	1958	1959	1960
أوربيون	2820	4485	4719	5024	5346	5465
جزائريون	3027	5487	5096	8848	10880	14281
% جزائريين	011%	017%	045%	026%	031%	039%
المجموع	5847	9972	10625	13872	16226	19746
<u>بما في ذلك للبنات</u>						
أوربيات	1321	2195	2039	2072	2384	2370
جزائريات	1267	1751	2009	3088	3971	5064
المجموع	2588	3944	4048	5160	5355	7434

و إذا لاحظنا شيئا من تطور تعداد التلاميذ الجزائريين في الطور الأول من التعليم التقني. فبالنسبة للطور الثاني من هذا التعليم نلاحظ إنخفاضا كبيرا لعددهم، لسبب بسيط هو أن هذا التعليم يعتبر راقيا بالنسبة للطور الأول، و تبعا للقاعدة التي سنها الإستعمار لتعليم الجزائريين، ((فكلما كان نوع التعليم راقيا، كانت شروط الفوز به أقسى و أصعب، بالنسبة للأهالي الجزائريين...))، و بالضرورة يكون عدد المتحقين بهذا النوع من التعليم في إنخفاض مستمر.

و عموما فبين سنتي 1960/1950، فقد تراوحت نسبة التلاميذ الجزائريين المتحقين بالطور الثاني من التعليم التقني ما بين 001% و 003%، بالنظر للمجموع العام للتلاميذ الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة، لأن هنالك كيفية، غير علمية، لحساب نسبتهم، و التي إعتمدها المدافعون عن الإستعمار، و التي تتمثل في الإعتماد على المجموع العام للتلاميذ، لكل سنة دراسية، أي مثلا بالنسبة لسنة 1950، التي سيأتي نكرها: $(31400/2076) \times 100 = 151\%$ ، و هي عملية حسابية تضليلية لا تستند إلى المنطق، لأن رقم 2076 لا يمثل العدد الحقيقي المقسوم عليه، و الذي هو في الحقيقة، العدد الإجمالي للتلاميذ الجزائريين الذين وصلوا سن الدراسة، في سنة 1950، و الذي هو: 2600000 تلميذ. و غير هذه الكيفية لحساب نسبة التلاميذ الجزائريين المتحقين بهذا النوع من التعليم، خلال هذه الفترة، خاطئة و لا يعتد بها، و لا يعتمد عليها إطلاقا. و الجدول التالي يعطينا فكرة عن تطور أعداد التلاميذ

الجزائريين في الطور الثاني من التعليم التقني، فيما بين سنتي:
1960/1950.

التلاميذ	1950	1955	1958	1959	1960
أوربيون	1762	2553	3292	3761	4167
جزائريون	514	514	697	867	1124
% جزائريين	%001	%001	%002	%002	%003
المجموع	2076	3067	3989	4989	5291
<u>بما في ذلك البنات</u>					
أوربيات	33	283	662	892	1061
جزائريات	1	18	73	83	114
المجموع	34	301	735	975	1175

4-4: التعليم العالي

تقتصر دراستنا للتعليم العالي للأهالي الجزائريين على الطلبة الذين كانوا يدرسون بجامعة الجزائر، باعتبارها الجامعة الوحيدة التي كانت موجودة على المستوى الوطني، و ما عدا ذلك فلا يهم موضوعنا.

و الحديث عن التعليم العالي للأهالي الجزائريين خلال العهد الاستعماري يفرض علينا أولا وقبل كل شيء إعطاء صورة إحصائية للطلبة الجزائريين، في هذا النوع من التعليم. وفي ما سبق رأينا بعض الإحصاءات الرسمية لإدارة الفرنسية للطلبة الجزائريين، و التي تثبت قطعا عدم جدية الإستعمار، في إعطاء تعليم يتناسب مع طموحات و حجم التلاميذ الجزائريين في كل المستويات. و لذر الغبار في العيون، نقول إدارة الاحتلال، أنه في سنة 1954، كان عدد الطلبة الجزائريين المسجلين بجامعة الجزائر: 589 طالبا. و هو رقم إستبعده مسؤولو الطلبة الجزائريين، في تقاريرهم، و اعتبروه رقما مبالغ فيه، من قبل إدارة الاحتلال. التي أضافت إليه عدد الطلبة الذين كانوا مسجلين في بعض من المدارس العليا و المدارس العربية الفرنسية، التي لا علاقة لها بالتعليم العالي، أو الجامعة. و نفس الملاحظة يمكن التأكيد عليها بالنسبة لتعداد الطلبة الجزائريين، في جامعة الجزائر، في سنة 1956، بحيث تدعي إدارة الاحتلال أن عدد المسجلين بجامعة الجزائر، وصل عددهم إلى 267 طالبا، و هو رقم مشكوك فيه، بحيث لا يمكن أن يسجل مثل هذا العدد الهائل في ظروف إضراب، و اضطراب كبير شهنته جامعة الجزائر. و في هذه الظروف، هل يعقل أن يفكر الطلبة في التسجيل؟ ثم حتى و إن سجلوا إداريا، فإن أماكنهم في المدرجات بقيت فارغة.

و مهما يكن فالجدول التالي يعطينا صورة عن تعداد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر، فيما بين سنتي: 1961/1954.

السنة عدد الطلبة

1954	589
1956	267
1958	421
1959	814
1960	1317
1961	1372

**و من زاوية أخرى، فحسب التخصص، يتوزع الطلبة
الجزائريون، في جامعة الجزائر، فيما بين سنتي: 1955/1945،
كما يلي:**

الإختصاص	%1945	%1950	%1954	%1955	عدد الطلبة
1963/1962					
حقوق	353	388	333	282	545
أدب فرنسي	144	303	319	38	621
طب	359	101	123	13	480
علوم	144	125	139	157	638
جراحة أسنان		08	2		94
صيدلية		75	66	57	
المجموع					2378

و عموما، فإن الشيء الذي لا يختلف فيه إثنان هو أن السياسة التعليمية الإستعمارية قد فشلت في الجزائر فشلا ذريعا، بحيث لم تستطع هذه الأخيرة أن تلقن لغة المستعمر إلا بنسبة 15٪، بالنسبة للأهالي الجزائريين و ذلك في مدة 132 سنة، منهم 8٪ يتحكمون فعلا في اللغة الفرنسية و يتقونها كلاما و كتابة، و هي نسبة ضعيفة، إذا قارناها بعدد السكان الإجمالي للبلاد، أو بطول المدة التي سيطرت فرنسا خلالها على الجزائر. و في نفس التاريخ أي 1962، تذكر بعض الإحصاءات أن 4٪ من الجزائريين، الذين تعلموا في مدارس جمعية العلماء، كانوا يتحكمون في اللغة العربية الفصحى و يتقونها، و معنى ذلك أن العلماء، خلال 30 سنة من نشاطهم التعليمي و الثقافي، قد حققوا نصف النتيجة، في ميدان التعليم، التي حققتها فرنسا خلال 132 سنة.

**و قد تعطينا الجداول التالية فكرة عن تطور التعليم في الجزائر،
خلال العهد الإستعماري الفرنسي.**

- 1)- waille(v):autour des mosques
d' alger,in.(R.AF,1899,PP 5/13).
- 2)- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، 1981،
ج/1، ص 181.
- 3)- Guibert(A): Colonisation du Nord d' Afrique,P 44.
Cite par LACHERAF: Algerie et Societe, Paris, 1965, P
730.
- 4)- ibid.
- 5)- Ductot: Correspondance, T.II, Cite par LACHERAF;
op.cit; P 107.
- 6)- Archives Ministere de la Guerre. Serie H 212
- 7)- A.M.G: op.cit;
- 8)- A.M.G: op.cit;
- 9)- AMG: op.cit, Serie 228 I.
- 10)- A.M.G: Ibid
- 11)- .M.G:op.cit;
- 12)- A.M.G: Ibid.
- 13)- تخص هذه الإحصائيات السنة الدراسية: 1888/1887.
- 14)- Otan Republicain: 24/25 Avril 1949.
- 15)- A.O.M: 9H 10 (61)
- 16)-A.O.M: Ibid.
- 17)- Otan Republicain: op.cit;

18)- Ibid.

19)- LY (M): Essai de bilan general Algerien, Paris ,
1897.

20)- LY (M): op.cit;

21)- Document Algerien: 1er Juin 1946.

22)- Charles Robert AGERON: Les algeriens
musulmans et la france, rhèse, P 85.

23)- Ageron: loc;cit;

24)- أنظر عن ذلك، د/ عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان
ثورة نوفمبر 1954، الجزائر 1986.

25)- A.O.M: 9H 10, loc;cit;

26)- A.O.M: loc;cit;

27)- A.O.M: loc;cit;

28)- Algerie de demain, PUF, 1962, Cite par REMILI(A):
op;cit;

29)- إعتبارا أن عدد التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة يقدر عددهم
ب: 1500000 طفل.

30)- إعتبارا أن عدد التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة هو:
2000000 طفل خلال هذا التاريخ.

31)- إعتبارا أن عدد التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة يزداد سنويا
ب: 100000 طفل.

- 32)- REMILI (A): op.cit;**
- 33)- Archives de la wilaya d'Oran "Bulletin de presse de l'armée".**
- 34)- REMILI (A): Education et Developpement de l'Algerie Socialiste, These, Paris, VIII, 1974. P 6, et suite.**
- 35)- Entre autres, on cite: HAROY(G): Une conquete morale. l'enseignement en A.O.F. Paris, 1917, et du meme auteur aussi: l' enseignement au Senegal (these) , (1817-1854),Paris,1920. l'enseignement aux indigenes, Bruxelles,1931, et SARAULT(A): La mise en valeur des colonies Francaises,Paris,1923.**
- 36)- AGERON: op.cit; P1296.**
- 37)- AGERON: op.cit; et aussi DESAVAGE: l'enseignement des musulmans en Algerie in.(Le Mouvement Social:1/31970).**
- 38)- Discours de A,ROZET, CITE par AGERON: op.cit;**
- 39)- AGERON: op,cit;**
- 40)-AGERON:op,cit;etaussiFany Colonna: op.cit; P 72.**
- 41)- Liberte: 3/2/1944.**
- 42)-BeYoucef(A):Population du maghreb et communauté économique a quatre,Paris,1967. P 262.**

43)- Liberté: Loc;cit;

44)- Liberte:29/1/1948.

45)- Algerie de demain:op.cit; P 52.

46)- Remili(A): op.cit; P 21.

ثورة الأوراس -1916-

لقد كان الأوراس الأشم طيلة العهد الإستعماري الفرنسي للجزائر معقلا للثورات و الإنتفاضات و التمردات التي تفجرت في وجه الإحتلال الفرنسي.

و ثورة الأوراس سنة 1916، ليست الوحيدة من نوعها التي اندلعت في الأوراس بل هناك كثير من الثورات التي شهدتها المنطقة خلال سنوات 1859، 1860، 1864، 1871، 1879، و يمكن ربط كل هذه الثورات الأخيرة التي كان الأوراس معقلا لها، بثورة عام 1916، التي هي موضوع دراستنا.

و إذا كانت ثورة الأوراس عام 1916(1)، حتى الآن لم تسلط عليها الأضواء بكيفية مرضية، خاصة بأقلام وطنية فطى حد علي، ثورات 1859، 1960، 1871(2)، و 1879(3) هي الأخرى لا تزال حتى الآن غير مدروسة.

أما الأوروبيين فكثير منهم من تناول هذه الثورات، و درسها بطريقة لا تتماشى مع تطوراتها الحقيقية، و إذا علمنا أن دارسي ثورة 1916، قد

إعتمدوا في أبحاثهم بالأخص على وثائق الإدارة الفرنسية، يتضح لنا بدون شك مدى خطر هذه الدراسات الأخيرة.

و من الفرنسيين الذين درسوا ثورة 1916، الأستاذ شارل روبير أجرون(4)، الذي يقلل من أهمية هذه الثورة بل لا يعتبرها ثورة بمعنى الكلمة، إنما يعتبرها نوع من التمرد ضد فرنسا، قليل الشأن دارت أحداثه في بلزمة و بركة و ضواحيها، و لكن الأوراس نفسه لم يطلق طلقة نارياً واحدة ضد فرنسا، و هو قول قابل جداً للنقاش، و لا يتلاءم قطعاً مع التطورات التاريخية الحقيقية لثورة 1916.

أما أوكتاف ديبون(5)، فبالرغم من التحيز الصارخ التي إمتازت به كتابته، و العصبية العمياء التي طغت عليه، و هو يدرس ثورة الأوراس 1916، فإن مؤلفه يعتبر من أهم المصادر لثورة الأوراس 1916 و بغض النظر عن تحيز الكاتب و عصبية، فمخطوطه يضع في متناولنا معلومات كثيفة و هامة عن تطور الثورة.

أما عن أسباب اندلاع ثورة الأوراس 1916، فقد فسرت بعدة طرق مختلفة و متباينة، فهناك من يرى أنها نتيجة حتمية من نتائج الدعاية الألمانية في الجزائر، و هناك من يرجع أسباب اندلاعها إلى نشاط الجامعة الإسلامية الذي تكاثف في هذه الفترة، و تسرب إلى الجزائر، بينما يرى فريق آخر من الكتاب الفرنسيين أن ثورة الأوراس سنة 1916، في

حقيقتها ناتجة عن نشاط الطرقية في الجزائر، و نتيجة تمخضت عن منافسة الصوفيين لبعضهم البعض.

((كما أنه كان للعائلات الغنية الكبيرة و المؤثرة في الأحداث السياسية دور في أحداث سنة 1916 في الأوراس)).

و أخيرا هناك من يرى أنها ثورة ((بربرية))، و المقصود ((بالبربرية)) هنا سكان جبال الأوراس ((الشاوية))، الحاقدين على الإستعمار الفرنسي في الجزائر، نوي الشدة و البؤس الكبيرين، الذين لا يترددون في ارتكاب أية جريمة، مهما كانت درجتها لظعن ((الرومي)) في الجزائر (قول أوكتاف ديبون) (6).

و هذا النعت الذي نعت به ديبون سكان الأوراس، في الحقيقة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإستعمار الفرنسي و أعوانه في الجزائر ينطبق على كل جزائري و جزائرية، أي أن كل الجزائريين في حالة وقوع إنتفاضة أو ثورة ضد فرنسا في الجزائر يصبحون كلهم ((بربر)) "شاوية" حاقدين على الأوربيين، لا يترددون في القيام بأي عمل من شأنه أن يؤلم ((الرومي)) الذي طالما أخضعهم لإرادته و سلب منهم حرياتهم و أملاكهم.

لقد أتت أحداث الحرب الأولى، و سياسة الإدارة الفرنسية التصفية، بالمدافعين عن الإستعمار الفرنسي في الجزائر، أن يعزوا أسباب إندلاع

ثورة 1916، ((إلى إنتشار الدعاية الألمانية في الجزائر إبان الحرب الكونية الأولى)).

و هذا رأي الموظف السامي الفرنسي ديبون، الذي أشرنا إليه سابقا، أما الحاكم الفرنسي ليطو، فقد إعترف أن هذه الثورة كانت منتظرة من طرف ((الألمان)) و نتيجة متوقعة من طرف أعداء فرنسا و لكنه لم يطل في مختلف تقاريره للحكومة الفرنسية أسباب ذلك في حين أن ديبون حاول جمع بعض الدلائل الواهية في مجملها.

و الذي يقرأ مخطوط ديبون يجد فيه تشويهاً لا تحصى لأسباب و دوافع ثورة عام 1916، و من بين الإشاعات التي وردت في مؤلفه عن هذه الأحداث الأخيرة، ((أن لأجانب قد وقفوا إلى جانب قبيلة بني بوسلمان و ساعدوهم في حربهم ضد فرنسا)).

كما يقول المؤلف أن ((السنوسيين بقيادة ضابط من الأتراك و الألمان و النمساويين كانوا يعدون العدة للثورة ضد فرنسا في تونس و في الحدود الصحراوية الجزائرية)) كما يزعم الكاتب أن الألمان الذين فروا من صفوف الفيلق الأجنبي خاصة قد إتضموا إلى الثوار الجزائريين و ساهموا في الثورة بخبراتهم العسكرية و نصائحهم و إرشاداتهم للثوار الجزائريين(7).

و لكن الحقيقة ليست ذلك تماما ((فالأجانب)) لم يساهموا بأي شكل من الأشكال في ثورة 1916 بالأوراس، ذلك لأن الوثائق التاريخية المتوفرة

بهذه الثورة لا تشير بأية صفة كانت إلى وجود ((أجانب)) بجانب الجزائريين قبل أو أثناء الثورة، أما عن السنوسيين فحقا أن نشاطهم السياسي اتخذ شكلا مغايرا لما كان عليه من قبل و لكن في مناطق معينة، بعيدة عن الأوراس معقل الثورة آنذاك و خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، لم يكن السنوسيون كما تدعي الأقوال السابقة، يستعدون أو على أهبة إعلان الثورة ضد فرنسا إنما كل ما هناك أن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر تحاول كعادتها تفسير أحداث الأوراس لعام 1916، تفسيراً إستعماريًا قصد إخفاء حقيقة الثورة عن الرأي العام.

و لكن الدعاية الألمانية التركية هل كان لها تأثير على مجرى أحداث ثورة 1916، في الأوراس؟ هذه نقطة تستحق المعالجة لأن كثيرا من الذين درسوا ثورة 1916، من الفرنسيين طبعاً، يجعلون هذا العامل في مقدمة العوامل التي ساعدت على اندلاع الثورة.

حقا أننا لا نستطيع إنكار ((المجهود))، الألماني، التركي الكبير الذي بذل من أجل تحريض الجزائريين على الثورة ضد فرنسا، لقد حاولت تركيا بث ((الجهاد المقدس))، في نفوس الجزائريين و لكن في نفس الوقت أو قبل ذلك بقليل شجعت الهجرة الجزائرية نحو البلدان الإسلامية التي كانت تحت إدارتها، عندما أصرت إدارة الاحتلال على تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين كما بعث علي باشا ابن الأمير عبد القادر برسائل تأييد و دعم القضية الجزائرية إلى بعض الوطنيين الجزائريين (8) بإيحاء من الحكومة التركية.

و من يتابع صحائف هذه الدعاية يجد فيها عبارات مثيرة تعبر عن الواقع المؤلم الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، فقد جاء في إحدى هذه الصحائف، فيما يتعلق بقاتون التجنيد الإجباري الذي فرضته إدارة الاحتلال على الجزائريين مثلاً: أنه من الواجب على الشعب الجزائري أن لا تقتصر مواقفه على الاحتجاجات، بل عليه أن يسلك طريقاً آخر أكثر نجاعة.

و لعل الأهم من كل هذا هو أن تركيا قد وعدت الجزائريين أنها تقف إلى جانبهم و تزودهم بالإمدادات العسكرية إذا هم دخلوا في حرب مع فرنسا(9).

((إعلموا أنكم إذا أعلنتم الثورة في بلادكم ضد العدو، و في حالة استمرار مقاومتكم له، سنأتي بسرعة لنجدتكم مبعوثين من طرف أمير المؤمنين)) ، "قول السلطات العثمانية" و يستمر هذا النداء العثماني الموجه للشعب الجزائري مؤكداً على أن كل الممتلكات التي إغتصبها الإستعمار الفرنسي من الجزائريين ستوزع بعد ((النصر))، بالتساوي على جميع من شارك في تحريرها من المتغصبين الفرنسيين(10).

و من جملة هذه الدعاية العثمانية الجزائر قبيل إندلاع الحرب الأولى، نجد قصيدة شعرية موجهة للشاوية نظمت باللهجة ((الشاوية))، و لكن لسوء الحظ لم يحتفظ بها كما لم يحتفظ بالمناشير و النصوص التي كتبت

بالعربية الدارجة التي شرحت المغزى من عملية التجنيد الإجباري الذي فرض على الجزائريين.

و حسب هذه المنشير الأخيرة ففرنسا عمدت إلى فرض التجنيد على الجزائريين لتخوفها من اندلاع ثورة وطنية في وجهها و بالتالي دفعت بهم إلى الموت بعيدا عن ديارهم.

و لكن السؤال المهم في هذا المجال هو: ما هو تأثير الدعاية التركية الألمانية في الأوساط الجزائرية عامة و في المثقفين الجزائريين بشرق البلاد خاصة؟ بمعرفة درجة هذا التأثير نقف بالتالي على رد فعل المعنيين بالأمر.

ليس من السهل الإجابة عن سؤال مثل هذا، في الظروف الحالية، و لكن من المؤكد أن الجزائريين قد أطلعوا و لو جزئيا عن المنشير الدعائية العثمانية، ذلك لأنه في خريف سنة 1916 أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي منشورا عثمانيا يعلن الحرب المقدسة ضد فرنسا و في شهر سبتمبر من نفس السنة وضعت إدارة الاحتلال يدها على حوالي ثمانتي (8) صحائف دعائية ألمانية محررة باللغة العربية بينما قدرت الإدارة الفرنسية عدد هذه الصحائف الدعائية بحوالي 110 صحيفة تركية ألمانية.

و الظاهر هو أن هذه الدعاية التركية الألمانية لم تؤثر كثيرا على ثورة الأوراس عام 1916، كما أن مفعولهما في نفوس المثقفين

الجزائريين بشرق البلاد لم يكن كبيراً، مع أن القضايا التي طرحتها هذه الدعاية كانت هامة بالنسبة للجزائريين كما أن اثوار الجزائريين لم يتأثروا بالحركة التي قام بها عبد المالك الجزائري حفيد الأمير عبد القادر في الريف المغربي، أو بأية حركة أخرى مناوئة للإستعمار الفرنسي.

و قد يعود ذلك إلى أن الحركة الوطنية الجزائرية في هذا العهد لم تنضج بعد نضجا سياسيا يمكنها من إستغلال الدعاية الألمانية التركية لصالحها ثم أن إنتشار الأمية بين الأوساط الجزائرية و عدم الوعي السياسي و ندرة المثقفين الوطنيين في الجزائر، كل هذه من الأسباب التي ساهمت في فشل الدعاية الألمانية التركية هذه.

و لكن ما هي علاقة الجمعيات الدينية العاملة بالجزائر بثورة الأوراس سنة 1916؟ علما أن جل الكتاب الفرنسيين يرجعون أسباب إنتدلاع كل الثورات الجزائرية ((للمواطنين)) الشيء الذي جعل الرأي العام الفرنسي ينساق وراء هذه الإدعاءات و يحمل الجمعيات الدينية الموجودة بالجزائر مسؤولية ثورة الأوراس عام 1916..

و حسب الطريقة التقليدية التي أشرنا إليها يتهم السيد ديبون الطريقة في الجزائر و يرى أن إنتفاضة الأوراس قد أعدت في زاويا الطرق الصوفية.

يحاول ديبون و غيره تبرير إتهامه و إثباته إستنادا إلى سكان منطقة بلزمة و الأوراس بحيث يجد من بينهم الكثير الذين هم تابعون للطريقة الرحمانية أو غيرها من الطرق الصوفية. ففي خنشلة مثلا: هناك ما يقرب من: 6000 منخرط في الطريقة الرحمانية من بين: 60000 ساكن، و من هنا كما أسلفنا ردد الكثير أن التمرد الذي وقع في الأوراس مصدره الرئيسي هو الطريقة.

و لكن لم يتم التمكن من الكشف عن الرواد أو القواد المرابطين هؤلاء و الحاكم العام ((اليطو))، أحد المناوئين الكبار للطريقة في الجزائر بعد تحريات شتى كتب إلى حكومته يوم 23 نوفمبر من سنة 1916 يخبرها بأنه لحد الآن لم يستطع العثور على أي دليل يثبت له مشاركة المرابطين في الثورة.

أما ديبون فيري أن زاوية طولقة، كان لها تأثير واسع النطاق في بلزمة و أنها مع ذلك لم تفعل أي شيء للتخفيف من التمرد الذي وقع في المنطقة، و يؤكد ديبون أن التمرد الذي وقع في عين التوتة ثم إمتد إلى بركة و ضواحيها كان بإيحاء من أحد المرابطين المقيمين في بلدة سقانة المقدم بن لونيبي.

لكن هذا الشيخ حسب أجرون الذي كان عمره حينئذ (51) سنة، لم يكن له تأثير كبير في الميدان الديني و أن زاوية طولقة قد دافعت عنه عندما إتهم بتحريض سكان المنطقة ضد فرنسا. ثم أن الإدارة الفرنسية

نفسها ((الحاكم العام)) إعتبرت هذا الشيخ بعيدا عن كل نشاط سياسي و لم تتهمه بشيء.

و لكن كان هذا الشيخ غنيا (مداخيله 6000 فرنك)، دون المرتب الشهري، حج مرتين، و كانت له علاقة بشبان المنطقة فكان يجتمع بهم كثيرا و لكن ليس من الضروري أن تكون هذه الإجتماعات ذات طابع سياسي، و المهم أن خوجة نقاوس إتهمه بإحتكار خط المواصلات في المنطقة لمصلحته الشخصية، دون أن يأخذ ترخيصا من الإدارة الفرنسية فالقي عليه القبض و حكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة مع غرامة قدرها: 1000 فرنك.

و من المعروف في المنطقة أن هذا الشيخ، الذي تزعم بعض الكتابات الفرنسية أنه كان رأس الثورة في بركة و نواحيها سنة 1916، فقد كان المنافس الأول للباشاغة بن قانة، في كثير من الميادين إذن من الممكن جدا أن يكون لمنافسه يد طولي في إعتقاله ثم إدانته.

و هناك مقدم ثاني للرحماتية بمشنة خزارية، ألقى عليه القبض و يبدو أن هذا الأخير قد لعب دورا في تحريض الجماهير على الثورة ضد فرنسا، أما عن المقدم صحراوي رغم أنه أنقذ حياته الحاكم المدني لمدينة عين التوتة إثر الهجوم الذي شنه الثوار على المدينة في عين المكان ساعة وقوع الحدث الذي أدى إلى مقتل الحاكم المدني، فإنه بقي محل التهام.

و من يقرأ مخطوط ديبون بجده ينكر بعزة و إفتخار بعض العائلات و الأشخاص الجزائريين الذين ساهموا في إنقاذ كثير من الفرنسيين من الموت المحقق ، و وقفوا إلى جانب الإدارة الفرنسية بكل ما لديهم من نفوذ و قوة، و ينوه بالخصوص بالمجهودات التي بذلها سي عبد الصمد من زاوية عين الشفة، دائرة عين القصر، في هذا المجال، فضلا على أنه كان المخبر الرئيسي للحاكم المدني لعين توتة، و ليلة الحادثة كان هذا الأخير يتناول طعام العشاء مع الحاكم الفرنسي.

كما يشير ديبون إشارة واضحة إلى الدور الذي أداه سي التهامي حسوني مقدم دوار مقرة، في مساندة الفرنسيين و الوقوف إلى جانبهم و عموما فالطرقية في الجزائر إبان ثورة الأوراس سنة 1916 لا يكاد يكون لها أي دور إيجابي. إن لم نقل أنها لعبت دورا سلبيا خلال هذه الثورة و رغم ذلك لم يظمن إليها ديبون و إعتبرها مسؤولة على الحوادث التي وقعت في عين التوتة ثم إمتدت إلى بركة، و ضواحيها فيما بعد، لتشمل بلزمة ثم الأوراس بأكمله.

و حسب الحاكم المدني لمدينة خنشلة لم تبد أية شخصية دينية تدمرها إزاء فرنسا خلال حوادث 1916، بل الكثير منها قد وقعت إلى جانبها (يقصد الفرنسيين) (11).

و مع ذلك فهناك من يفسر أسباب ثورة الأوراس 1916، بمنافسة
الطرقية لبعضها البعض، و هناك من يدعي أن أسباب الثورة ترجع إلى
تأثير بعض العائلات الكبيرة في البلاد.

لكن من يتتبع تطورات ثورة 1916، و دراستها بأمعان يبدو له جليا
بطلان هذه الأقوال التي لا تستند إلى إستنتاجات علمية. و لكي نثبت علاقة
العائلات الكبيرة بثورة 1916، يجب أن نبرهن أن هذه الأخيرة كانت ذات
نفوذ سياسي، و إجتماعي، أي أنها كانت على جانب كبير من القوة المادية
و المعنوية و أن الجماهير الشعبية كانت فعلا تخضع لأوامرها و تنفذها
بإشارة منها، و أخيرا يجب أن ننفي ولاء بعض العائلات الكبيرة مثل عائلة
إبن قانة و إبن شنوف، للإستعمار الفرنسي إستنادا إلى أدلة و براهين
واضحة.

في 1888 يقول الحاكم المدني لوسياتي عن نفوذ أكبر عائلة في
بلزمة و هي عائلة الدواودة ((في بلزمة دخل الدواودة تحت ظل دامس))،
أما في بقية الأوراس فجل العائلات المتوسطة و الكبيرة كانت تظهر من
وراء عائلتي إبن قانة أو إبن شنوف و في بعض المناطق من وراء عائلة
إبن ناصر.

حقا، أن عائلة إبن قانة و إبن شنوف دخلتا في هذه الفترة
المضطربة (1916) التي كانت تعيشها المنطقة في سوء تفاهم كبير أدى
بكل منهما إلى أن تتخذ بعض الإجراءات الأمنية العسكرية كتعزيز فرق

الحراسة التابعة لهما أو الإدلاء ببعض الأقوال التي تهدد السلم بين القبيلتين و ذلك ما جعل كثيرا من الكتاب يعتقدون خطأ أن التنافس بين كل من عائلتي ابن قانة و ابن شنوف، كان من الأسباب الهامة لثورة الأوراس عام 1916.

و قد بدأ هذا التنافس، بين العائلتين إثر مقتل البشاعة سي علي بن المهوب بن شنوف في 9 أكتوبر 1915، و قد ساهم القائد محمد بن الزهاري بن ناصر في قتله بطريقة غير مباشرة، و كان هذا الأخير مولى ابن قانة و هكذا بدأت كل عائلة توجه التهم للآخرى، و إتخذت كل منهما كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بعض الإحتياطات العسكرية و بدون شك الشيء الذي يفسر عدم نية ابن قانة، في إعلان الثورة، فإن الحاكم العام ليطو الذي تنقل إلى مدينة أريس بنفسه، عندما طلب من ابن قانة تسريح فرق الحراسة التي أعدها لنفسه نفذ هذا الأخير أوامر ليطو بكل سهولة و لم يتماثل أو يظهر شيئا من عدم الإستعداد في تنفيذ ما أمره الحاكم الفرنسي به.

و تشير المصادر إلى أن أعيان العائلات التي ذكرناها قد حاولت تهدئة الثائرين على فرنسا، منذ بداية الثورة في يوم 11 نوفمبر سنة 1916، و لكن بدون جدوى و ربما ذلك ما يثبت قطعا ضعف هذه العائلات و عدم تأثيرها على الجماهير سلبا أو إيجابا، و إذا أضفنا إلى ذلك ضعفها الذي أشرنا إليه سابقا إزاء إدارة الإحتلال الفرنسي يتضح لنا بدون شك أنها لم تلعب أي دور يذكر في ثورة الأوراس سنة 1916 (12).

و إلى جانب هذه التحليلات و التفسيرات لأسباب ثورة الأوراس 1916، التي حاولنا تحليلها و شرحها هناك من يذهب إلى أنها ثورة بربرية محضة بمعنى أن سكان جبل الأوراس يسميهم بعض الكتاب الأوروبيين ((الشاوية))، هم الذين قاموا وحدهم بهذه الثورة، باعتبارهم المناوئين التقليديين ((الأوروبيين)) و تجري في عروقهم روح الثورة، ضد الفرنسيين في الجزائر؛ (قول ديون).

و واضح من هذا الكلام عنصرية الكاتب و تعصبه و ذلك ما يكون موضوع حديثنا في أوانه.

يذهب بعض الكتاب الأوروبيين (13) إلى أن سكان جبال الأوراس ((الشاوية))، هم السبب الرئيسي لثورة 1916، و لولاهم لما اشتعلت الثورة بالأوراس و إنتشرت إنتشارا كبيرا فيه، لتشمل مناطق عديدة من الوطن، من ضمنها منطقة الهقار في أقصى الجنوب الجزائري (14).

و في هذا المجال يقول أوكتاف ديون: إن الشاوية بدائرة باتنة ثاروا كلهم و بدون إستثناء ضد المستعمرين الفرنسيين، ذلك لأن الثورة تجري في عروقهم، وقد تبنت الحكومة الفرنسية تقريبا نفس الرأي، و إعتبرت ثورة 1916، ((ثورة بربرية)) محضة مع أن حوادث 1916 كانت قد بدأت في مدينة عين التوتة لتنتقل إلى مدينة بركة و ضواحيها و من هناك شملت مناطق بلزمة (قرية مروانة الحالية)، و من بلزمة إنتقلت الأحداث

إلى ضواحي باتنة (خنشلة و غيرها)، لتصل إلى قلب الأوراس أي إلى جبل الأوراس.

و رغم ذلك إعتبرت الحكومة الفرنسية، ثورة 1916، بأنها ثورة بربرية محضة و ذلك ما تثبته البرقيات التي تبادلتها الإدارة الفرنسية فيما بينها خلال هذه الأحداث. و إليك نمونجا عما جاء في هذه البرقيات بخصوص ثورة 1916، في دائرة عين مليلة المختلطة: " من بين 830 شخصا مسجلا للخدمة العسكرية تقدم منهم 646 شخصا، 89 منهم غائبين ((الشاوية))، و على عكس المناطق الأخرى رفضوا رفضا باتا الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، أما القبائل ((العربية)) الأخرى فقد إستجابت للأوامر الفرنسية بكل سهولة " (برقية مؤرخة بتاريخ 17 ديسمبر 1916)، أما في برقية أخرى مؤرخة (بتاريخ 22 ديسمبر 1916)، فيقول باعثها: (أن دوار رأس العيون قد بعث بكل مسجله للخدمة العسكرية، هذا الدوار الذي يقدر عدد سكاته ب: 8000 نسمة قد أبدى رغبته منذ اللحظة الأولى أنه سيبقى وفيا "إنه مستعربا") (15).

و هكذا كان لهذه الفكرة: أي أن الثورة كانت ((ثورة بربرية)) محضة صدى كبيرا في الأوساط السياسية الرسمية و غير الرسمية الفرنسية و قد إعتبر الفرنسيون إنطلاقا من هذه الفكرة أن سكان جبل الأوراس ((المتخلفين حضاريا و ثقافيا)) و الذي لم يكن لهم سابقا تقريبا أي إحتكاك مع المعمرين الأوروبيين، هم السبب الحقيقي للثورة و قد تأكد أكثر من مرة، خطأ بين البرلمانيين الفرنسيين، أن المناطق التي إستطاعت الإدارة

الفرنسية أن تقيم فيها المدارس الفرنسية، و أن تتشر بها ثقافتها، كانت فرنسا تجد فيها بكل سهولة المتطوعين للخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية و إن المعنيين بها في هذه المناطق يتقدمون لأدائها بدون أية صعوبة.

و لكن الواقع التاريخي يكنب هذا الإدعاء، لأن الأحداث الأولى للثورة كانت قد بدأت في غير جبل الأوراس، كما أشرنا سابقا إلى ذلك أما عن إنتشار المدارس الفرنسية و عن النتائج التي حققتها ثقافيا و سياسيا فذلك سابق لأوانه، لأنه خلال هذه الفترة (1914-1918) لم يتجاوز عدد المدارس الفرنسية في دائرة باتنة الطويلة و العريضة إحدى و عشرين (21) مدرسة فرنسية من بينها ثمان (8) مدارس في منطقة جبل الأوراس.

و مهما يكن من أمر فإن الأحداث التي شهدتها منطقة الأوراس في 1916، تبتعد كثيرا في أهدافها و تطوراتها عن كثير من الثورات التي شهدتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

فإذا كانت الثورات السابقة التي إنطلقت في البلاد تكاد أن تكون كلها بإيعاز من ((المرابطية))، في البلاد، أو ناتجة عن منافسة بعض العائلات الشهيرة لبعضها ، فإن ثورة 1916، كانت رد فعل جماعي ضد المصالح الإستعمارية الفرنسية، خاصة و إن الإدارة الفرنسية عقدت العزم على

إخضاع الجزائريين بكل الوسائل بدء بقانون التجنيد الإجباري منذ بداية
سنة 1912.

و لم يكن لثورة 1916، على غرار الثورات الجزائرية الأخرى التي
اندلعت خلال القرن الماضي، ((أبطال)) أشرفوا على تسيرها، بل البطل
الحقيقي لهذه الثورة كان هو الشعب الجزائري، إذ أن هذه الثورة لم تعرف
بأنها كانت تحت قيادة فلان أو فلان، كما جرت العادة بالنسبة للثورات
الأخرى كثورة 1845، التي كانت تحت قيادة بومعزة، أو ثورة 1832-
1847 التي قادها الأمير عبد القادر، أو ثورة 1852، التي كانت بقيادة
محمد بن عبد الله في الأغواط أو ثورة 1862 التي قادها سلمان في
توقرت، أو ثورة 1871 التي قادها المقراني بمساعدة الشيخ الحداد أو
ثورة 1881، التي أعلنها و قادها الشيخ بوعمامة إلى غير ذلك من
الثورات الأخرى.

و كما هو معروف كانت القيادة السياسية و العسكرية في هذا العهد
محصورة في العائلات الكبيرة، و في الأعيان و في الشخصيات الدينية
المؤثرة في البلاد و لكن عندما اندلعت ثورة الأوراس (1916)، كانت معظم
العائلات و المرابطية قد تورطت في إبداء وفائها للإستعمار الفرنسي في
الجزائر بل هناك كثير من العائلات الثرية و المرابطين، حرصا على
مصالحهم الشخصية و على المكانة الراقية التي إحتلوها سياسيا بين
الأوساط الفرنسية هناك من نصب نفسه مدافعا عن المصالح الفرنسية في
الجزائر و من ثم فقد كان من غير المعقول أن يتولى مرابطا من مرابطي

ذلك الوقت أو عضو عائلة من العائلات الكبيرة المعاصرة للثورة (1916)، قيادتها، ذلك لأن كلمة هؤلاء أصبحت غير مسوعة إيجابا أو سلبا، و لا تأثر لها إطلاقا على الأوساط الشعبية.

و لكن كيف إنطلقت ثورة الأوراس هذه و كيف تطورت أحداثها؟

اندلاع الثورة و تطورها:

عند نهاية سنة 1916، كانت فرنسا بعين ملأها الحذر تنظر إلى الأوضاع في الجزائر، منها سبب الإستياء الكبير الذي أبداه الجزائريون، إزاء سياستها، خاصة منها قانون التجنيد الإجباري الذي كانت في الواقع عازمة على تطبيقه على الجزائريين، ذلك لأن فرنسا كانت في أمس الحاجة إلى الرجال، و هي تخوض حربا ضارية ضد الألمان من جهة كما أن السياسة الفرنسيةين كانوا يعتقدون و خاصة منهم المتحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا، إن قانون التجنيد الإجباري يسهل إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي.

و يعترف بكل صراحة النواب الفرنسيون الثلاث، الذين كلفوا بالتحقيق في حوادث الأوراس سنة 1916، في تقويمهم النهائي أن فرنسا كانت في أمس الحاجة إلى الرجال، و كان من حقها أن تطلبهم، و حصلت عليهم (16).

لقد أظهر الجزائريون مقاومة شديدة إزاء التجنيد الإجباري و رفضوه من أسسه منذ أن كان مجرد مشروع عرض على البرلمان الفرنسي للنظر فيه سنة 1907، و أخذت هذه المقاومة لقانون التجنيد الإجباري الذي أرادت فرنسا أن تفرضه بالقوة على الجزائريين منعرجا خطيرا خلال سنة 1911، عندما وضع البرنامج للمناقشة أمام الجزائريين.

و قد قبلت البرنامج فئة ((النخبة)) الجزائرية، بإعتباره جزء من برنامجها السياسي و لكنه وجد معارضة كبيرة من طرف الشخصيات الجزائرية التي عبرت عن رفضها بصراحة لهذا القانون مثل الشيخ عبد الحليم بن سماية، و ذلك في إجتماع عام عقد في دار البلدية بالجزائر العاصمة في 25 جويلية 1911، و كان الهدف من هذا الإجتماع مناقشة قانون التجنيد الإجباري كما أشرنا سابقا، و قد حضر الإجتماع بلدية العاصمة و ممثلون سامون للإدارة الفرنسية، مدينيين و عسكريين و إنتهى(17) هذا الإجتماع بالرفض التام لقانون التجنيد الإجباري من طرف الجزائريين الذين حضروه.

و لكن رغم أن الجزائريين قد رفضوا هذا البرنامج من أساسه، فقد أصرت الإدارة الفرنسية، بدون رجعة على تطبيقه على الجزائريين، و قد كان لتطبيقه نتائج جد وخيمة بالنسبة للجزائريين، فبالإضافة إلى أنه دفع خيرة أبناء البلاد إلى الإنتحار في الحرب ليس لهم فيها ناقة و لا جمل، فإنه دفع بالآف منهم إلى هجرة البلاد و ذلك هروبا من الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية.

و يقول ديسمانتيس، عن هذه الهجرة أنها كانت فريدة من نوعها إذا قارنها بالهجرة الأخرى التي حدثت في الجزائر مثلا في سنتي 1899 أو 1910(18).

و حسب ديسمانتيس فإنه خلال شهر سبتمبر و أكتوبر من عام 1911 كان يغادر يوميا 50 إلى 80 جزائريا أرض الوطن، متوجهين عبر المغرب إلى سوريا بل بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في بعض الأوقات يوميا 120 مهاجرا.

و لكن النتيجة الهامة لقانون التجنيد الإجباري هذا الذي فرضته فرنسا على الجزائريين متحدية بذلك ما تكنه نفوسهم من كرامة و عزة نفس، كانت بدون شك ثورة الأوراس 1916 التي كانت تطوراتها و أحداثها غير منتظرة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي.

بداية الثورة:

عرف شرق الجزائر، في نهاية سنة 1916، بسبب دخول قانون التجنيد الإجباري حيز التنفيذ اضطرابات خطيرة تسببت في إغتيال الكثير من المعمرين الفرنسيين.

و الحق أن سبب هذه الإضطرابات، و التذمر الشعبي العام الذي ساد الجزائر خلال هذه الفترة لا ينحصر فقط في قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الجزائريين، إنما يضاف إلى ذلك الوضعية العامة، التي كان الشعب الجزائري يعيشها، إقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا، و قانون الأتجنينا الذي فرضته فرنسا على الأهالي الجزائريين منذ 1865، وحده كفيل بتبرير الإضطرابات التي عرفتها البلاد خلال نفس الفترة، و إذا أضفنا إلى ذلك قانون الغابات الصارم الذي فرضته فرنسا على الفلاحين الجزائريين(19) و غيره من القوانين الفرنسية التصفية تتضح لنا بدون شك الأسباب الحقيقية لثورة الأوراس سنة 1916.

و بالإضافة إلى الأوضاع السياسية المؤسفة التي كانت الجزائر تعيشها في ظل الإستعمار الفرنسي، تدهورت الأوضاع الإقتصادية في البلاد بشكل خطير، و كان لإرتفاع الأسعار، و غلاء المعيشة نتائج هامة على الوضع العام في الجزائر، خلال هذه الفترة.

و في هذا الجو الرهيب سياسيا و إقتصاديا، كان الجزائريون يستعدون للثورة ضد فرنسا، قبل 1916، حسب بعض الشهادات التي سجلها المؤرخ الفرنسي أجرون(20)، كاد الجزائريون أن يقوموا بإنتفاضات عارمة في سنتي: 1908-1909، و لكن الظروف السياسية التي كانت تعيشها البلاد لم تسمح لهم بذلك، إضافة إلى أنهم شعروا أخيرا أنهم لم يكونوا مستعدين أتم الإستعداد بالقيام بثورة ضد فرنسا و لكن الأهم أنهم خلال هاتين السنتين تكلم الناس كثيرا عن ثورة ضد الإحتلال الفرنسي و كذلك في سنة

1911، كاد الجزائريون أن يثوروا ضد فرنسا و لكن الأحداث التي عاشتها تونس و ليبيا خلال هذه السنة حالت دون ذلك.

و في سنة 1912، كتب صحفي فرنسي يقول: ((إتني على يقين أن ثورة أهلية ضد فرنسا ستندلع عما قريب في الحظنة و الزيبان... و خاصة في بركة و ضولحيها، التي يسودها جو مرعب من التذمر الشرعي بسبب القوانين الإستعمارية الفرنسية، التصفية للفلاحين الجزائريين المساكين الذين إغتصبت منهم أراضيههم و أصبحوا عرضة للجوع و المرض و الذين منعوا من الهجرة إلى الشام(سوريا)، قد فقدوا كل صبر... سيتكلم الهارد عما قريب...)).

إن هذا التنبؤ كان في محله، و صاحبه يظهر أنه مطلعاً أحسن إطلاع على الأوضاع السياسية و الإقتصادية، التي كان الجزائريون يعيشونها في وقته، بحيث إندلعت فعلا الثورة ضد الإستعمار الفرنسي بعد أقل من أربعة سنوات.

و قبل الحرب الأولى، كتب أحد الشبان المثقفين من الطولقة إلى صديق له في الجزائر العاصمة، يخبره بأنه وجد في بسكرة العقول في حالة غليان(21)، و يتمنى له أنه ينتج عن هذا الغليان ثورة كبرى نستطيع أن نطلق عليها اسم ((الثورة الجزائرية)) و نفس هذا الشخص وجه رسالة أخرى إلى أحد الشخصيات الإيطالية يشكو فيها قساوة فرنسا على الجزائريين و يقول على الأخص في رسالته ((إنها -فرنسا- تأخذ أبنائنا بالقوة و تدفع بهم إلى الموت... و كأنها تشتري ماشية من السوق لتدفعها

إلى المذبحة. لماذا نحارب الألمان؟ لأن فرنسا وضعتنا في مرتبة الحيوانات
لقتال أناس ليس لنا معهم أية علاقة عداوية، بل ليس لنا معهم أي علاقة
تذكر...)). و أخيرا يختم الشاب الجزائري رسالته، هاته بالعبارات التالية:
((... يحي السلم، يحي إفريقيا الشمالية مستقلة و متحررة من قيد
العبودية)).

و رغم أن هذه الشهادة الوطنية تكاد أن تكون فريدة من نوعها لكنها
تعبّر بدون شك عما كان يجول من شعور وطني في نفوس الجزائريين
بصفة عامة.

و إلى جانب ذلك فقد ظهر نوع من الأغاني الشعبية، كانت تنبئ
باندلاع الثورة و قد جاء في بعض هذه الأغاني: ((أن القل ستجتلحه موجة
من الخراب، و إنه سيقع كالخشب الذي شاخ، من سطيف إلى برج
بوعريرج))، و عندما وجهت فرنسا قواتها العسكرية التي كانت مرابطة
في الجزائر إلى جبهات القتال في فرنسا، ظهرت أغنية شعبية تقول:
((ذهب النصارى بعساكرهم فأكلتهم أمواج البحر))، و قد تكاثرت مثل هذه
الأغاني و وجدت رواجاً كبيراً بين الأوساط الشعبية الجزائرية خاصة، بين
سنتي: 1914-1916.

في نفس الفترة اعتقد سكان بركة و ضواحيها، أن فرنسا كانت على
وشك الهزيمة و أن الألمان سينتصرون عليها لا محالة مما جعل

الجزائريون يفكرون جيدا في الثورة ضد فرنسا، و هو ما حدث بالفعل في الحادي عشر (11) من شهر نوفمبر عام 1916.

و تشير المصادر أنه سجلت ما يقرب من عشرين حادثة في الجنوب القسنطيني، خلال أقل من أسبوعين، على إعلان الثورة، وفي بركة هاجم الثوار الجزائريون فرقة عسكرية، فرنسية كانت تريد لهم، فإضطرت إلى التقهقر و رجعت من حيث أتت.

أما في ناحية الأوراس فلم يقدم سوى دوار واحد المسجلين للخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية ، أما ما تبقى من دواوير و قرى و مدن في الأوراس فلم يقدموا أي سجل للخدمة العسكرية الفرنسية، و أمام هذا الرد العنيف للمواطنين الجزائريين في الأوراس إحتملت السلطات الفرنسية وقوع هجوم عنيف على المدينة الموجودة في قلب الأوراس بعد حوالي 30 كلم غربي مدينة أريس.

و لكن الهجوم الذي كانت السلطات الفرنسية تنتظره وقع في مدينة عين توتة، بعيدا عن المدينة، إذ هاجم الثوار في ليلة الحادي عشر من نوفمبر، برج المدينة الذي كان مقرا للدائرة (عين التوتة)، و ذلك بعد أن إنتهت به أعمال اللجنة العسكرية الفرنسية المكلفة بإحصاء الجزائريين، و دمجهم في الخدمة العسكرية الفرنسية، و قد أدى هذا الهجوم إلى حرق البرج و تدميره، و قتل عدد من الفرنسيين الذين كانوا موجودين به من بينهم نائب عام في باتنة و موظف سامي في الإدارة الفرنسية و تقدر

بعض الإحصاءات عدد الثوار الذين هاجموا برج عين التوتة بحوالي:
1500 رجل.

و في نفس الليلة أي ليلة 11 نوفمبر سنة 1916، هاجم الثوار مقر مسؤول الغابات، في الظاهر، (بين عين التوتة و باتنة)، و قتلوه. في ضواحي بركة هاجم فريق آخر من الثوار تقريبا في نفس الوقت ضيعة من ضياع المعمرين الفرنسيين و أضرموا النار فيها. و في يوم 12 نوفمبر حاصر الثوار مدينة بركة حصارا شديدا و تحكموا فيها قرابة 24 ساعة، و لم يفك الحصار عنها إلا بعد قدوم القوات العسكرية من أنقاوس و باتنة، في ليلة 12-13 نوفمبر.

أما في 14 من شهر نوفمبر فقد نصب الثوار كمينا خطيرا لفرقة من المظليين الفرنسيين قرب قرية سقانة، لم ينج منه إلا القليل من العساكر و كرد فعل على هذا الكمين، هاجمت العساكر الفرنسية دوار زلاطو القريب من سقانة و نشبت معركة بينها و بين الثوار الجزائريين، و كان ذلك في يوم 18 من شهر نوفمبر عام 1916.

و بعد أيام قلائل أعلنت كثيرا من الدواوير تأييدها للثورة في بلزمة(22) و تسليح كثير من رجال المنطقة و إتخذوا الجبال العالية و الغابات الكثيفة كماوى لهم خاصة منها، جبل مستاوة، أما جنوبا فقد إتخذ الثوار جبل متيلي كمركز لهم.

و عن أحداث ثورة 1916، في بلزمة حدثني شخصيا صهر الشيخ فوحال عجول بن حمو، و عمره الان يتجاوز المائة عام و هو من العائلة الخنافسة المعروف في المنطقة، و قد عاش هذا الشيخ أحداث 1916 و يرى أنه بعد اندلاع الثورة في المنطقة إنتشرت العساكر الفرنسية هنا و هناك، و زرعت الرعب في نفوس المواطنين و صادرت ممتلكاتهم خاصة منها المواشي. و قصد عزل الثورة عن الشعب، أقامت السلطات الفرنسية محتشدا كبيرا لسكان المنطقة بين مدينة مروانة و القصر، و بلزمة، و إحتجزت فيه كثيرا من سكان المنطقة مدة من الزمن قد تفوق العام الواحد. و قد شاهد هذا الشيخ، كما روى لي صهره، و هو مصدر موثوق به، كثيرا من المعارك التي جرت بين العساكر الفرنسية و الثوار الجزائريين في جبل مستاوة و حضر بنفسه إستشهاد عمر بن بوزيان فوحال في جبل مستاوة و كان هذا الأخير قد ألقى كثيرا العساكر الفرنسية و لم يستطيعوا النيل منه إلا بصعوبة كبرى.

و تحدثنا نفس الشهادة السابقة، عن أحد أبطال ثورة 1916، في جبل مستاوة و هو عمر بن موسى، و قد يكون هذا الأخير من القواد الرئيسيين لثورة المنطقة لأنه يروي عنه أنه قبل أن ينظم إلى صفوف الثوار في جبل مستاوة كان ثائرا ضد المتعاملين مع الإستعمار الفرنسي و خاصة منهم ((القياد)) الذين كانوا يخشونه و مما لا شك فيه أن الشهادات الشفوية لثورة 1916 تشكل مصدرا هاما لكتابة تاريخ هذه الثورة و لكن الحظ لم يسعفنا لأحقق أحداثها في عين المكان مع الأشخاص الذين عاشوا هذه الفترة التاريخية.

لم تقتصر أحداث 1916، على منطقة الأوراس، بل تغطتها لتشمل مناطق أخرى تقع إلى شماله، مثل عين مليلة و عين كرشة و غيرهما، ففي عين كرشة رفض سكانها الرضوخ إلى الأوامر الفرنسية و لم يلتحق واحد منهم بصفوف العساكر الفرنسية، و كل من رفض الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، كان أمامه حل واحد، و هو الإختفاء في الجبال و مقاومة العدو بكل الوسائل.

و هكذا إحتضن جبل غريون شمالا، و جبل قنجوج و بوعريف جنوبا، الفارين من الخدمة العسكرية الفرنسية، و في 18 ديسمبر 1916 هاجم فريق من أولاد صباح، يتكون من حوالي مائة رجل، قرية الشمرة التي كانت آهلة بالمعمرين الفرنسيين، و أحدثوا بها هولا كبيرا.

أما في جبل الأوراس فقد أعلنت قبيلة بني سليمان الثورة ضد الإستعمار الفرنسي، و نشر الثوار الرعب في نفوس المعمرين الفرنسيين، الذين تركوا ديارهم ولجأوا إلى المراكز الفرنسية المحروسة.

أما في خنشلة و ضواحيها فقد حمل أهلها الأسلحة ضد الإستعمار الفرنسي غداة الحادي عشر نوفمبر 1916، و شهدت المنطقة عدة حوادث، تمثلت في قتل بعض المعمرين و حرق ضياعهم.

و في المجموع تشكلت ثلاث مناطق رئيسية لمقاومة الإستعمار الفرنسي في الجزائر، أولاها: بلزمة و جبل متليلي، و سهل بركة الفسيح، ثانياها: الأوراس الشرقي، و جبل ششار، و ثالثها: في المرتفعات الجبلية الموجودة بين عين كرشة و خنشلة، أي جبل قنجوج و بوعريف إلخ....

و إثر اندلاع الثورة لم يكن تحت تصرف السلطات العسكرية الفرنسية سوى 6000 رجل، مهينين لخوض المعارك و كان أغلبهم من السنغاليين(23) الذين كانوا يرابطون في مدينة بسكرة، و قد رأت السلطات الفرنسية أن توزع هذه القوات على المراكز الهامة الآهلة بالمعمرين الفرنسيين كواد المساء، و مروانة(24) و لحماية بعض النقاط الإستراتيجية كإريس و تكوت و غيرهما.

و رغم قلة عدة الجيش الفرنسي، لم يهاجم الثوار المناطق التي شددت عليها الحراسة، و يبدو أن خطة الجزائريين قد تركزت خاصة على إنقاذ إخوانهم، و إطلاق سراحهم، من المحتشدات و الأماكن التي جمعهم فيها الإستعمار الفرنسي، إنتظارا لإملاجهم في صفوف العساكر الفرنسية و هو الشيء الذي أدى بالقوات الفرنسية أن تهاجم الجزائريين، بعد أن كانت في وضعية دفاع.

في 18 نوفمبر 1916، وجهت السلطات العسكرية الفرنسية الفرق السنغالية نحو جبل بوسدن، و مستاوة في بلزمة و في 5 ديسمبر يظهر أنها لم تحقق ما كان ينتظر منها من نتائج بحيث خسرت أكثر من 100

عسكري من مجموعها، فعززت السلطات الفرنسية السينيغالية بالمظليين الفرنسيين للوصول إلى نتيجة إيجابية و هكذا حاصرت القوات العسكرية الفرنسية منطقة بلزمة بأكملها حصارا شديدا خلال الفترة الواقعة ما بين 19 و 30 ديسمبر ، كما أنها عززت مراكزها في جبل الأوراس و غيره من المناطق الحساسة.

و نظرا لتحركات الثوار في الأوراس، و عدم تمكن الجيش الفرنسي من مراقبتهم، و الحيلولة دون القيام بنشاطاتهم، طلب الجنرال بونيفال الإمدادات العسكرية من فرنسا، و لكن الحاكم العام ((ليطو)) لم يأخذ المسألة بجد، إذ كان مستهينا بأحداث الأوراس، و اعتقد أنها مجرد أحداث ستزول بزوال الدعايات التي راجت في الأوساط الجزائرية، كإتهام فرنسا في الحرب، و ضعفها العسكري في الجزائر و في فرنسا نفسها و غيرها.

و لكن في مساء 30 نوفمبر 1916، تأكد له عكس ما كان يعتقد إذ هاجم الثوار قافلة عسكرية فرنسية بالقرب من واد الماء و أفنوها عن آخرها و أطلقوا سراح المعتقلين الجزائريين، و الشبان الجزائريين المتوجهين للخدمة العسكرية الفرنسية، و إثر هذا الحادث سارع ليطو يطالب من فرنسا الإمدادات العسكرية و الطائرات و غيرها من المعدات الحربية، فوافقت الحكومة الفرنسية على طلب ليطو بدون تردد و سحبت من جبهات القتال في فرنسا 6000 رجل و حولت على الفور إلى الجزائر.

وصلت الإمدادات العسكرية الفرنسية للجزائر في منتصف شهر ديسمبر 1916، و بدأت هجوماتها و بحثها على الثوار في جبل مستاوة و متليلي و ششار و الحضنة و الأوراس.

و إذا كان بعض الكتاب الفرنسيين يدعون إبان ثورة سنة 1916 قد إنتهت بحلول سنة 1917، فذلك من باب الدعاية المغرضة(25) لأن القوات الفرنسية التي قدمت لنجدة الفرق العسكرية الفرنسية التي كانت موجودة في الجزائر قبل اندلاع الثورة لم تغادر البلاد إلا في 27 أفريل من سنة 1917، و من ثم يمكن أن نحصر ثورة الأوراس 1916، ما بين التاريخين الآتيين: 1 نوفمبر 1916، و هو تاريخ بدايتها، و 27 أفريل 1917 و هو تاريخ نهايتها.

و كانت نهاية مؤلمة بالنسبة للجزائريين، إذ زهقت فيها كثيرا من الأرواح البرينة، و عن إحصائيات ثورة 1916، يدعي بونيفال أن فرنسا لم تخسر فيها سوى 15 رجلا، و أن في الصفوف الجزائرية إرتفعت الخسائر البشرية إلى 100 قتيل فقط، و هي أرقام لا يقبلها العقل إطلاقا.

و إذا أضفنا إلى ذلك التقارير الفرنسية(26) التي تؤكد على أن العساكر الفرنسية قد ذبحت الجزائريات ذبحا شنيعا، و أنها كثيرا ما أطلقت النار على الفارين، دون أن يرتكبوا أي ذنب كما أن نفس التقارير قد أدانت بشدة التقتيل الجماعي، و الإضطهاد الوحشي الذي تعرض له الجزائريون

إبان ثورة 1916 (27)، يتضح لنا بدون شك التزييف الصارخ لإحصاءات ثورة 1916، من طرف السلطات العسكرية الفرنسية.

و تشير نفس التقارير السابقة إلى سياسة الأرض المحروقة التي طبقتها فرنسا إبان هذه الثورة إذ أحرقت كثيرا من الدواوير و المشاتي و المخازن و المطامر، و القمح و الشعير، و صوبرت الحبوب و الحيوانات لتباع مرة أخرى في الأسواق، و قد تكون قد بيعت إلى أصحابها الحقيقيين.

و قد كتب الجنرال ((مولني))، نفسه يندد بالمظالم التي إرتكبتها المظليون الفرنسيون في الجزائر إبان ثورة 1916 و قد شارك هذا الأخير شخصا في تسيير العمليات العسكرية في سنة 1916 (28).

و كان الضمير الجماعي الجزائري يتذكر بالأخص الفظائع التي إرتكبتها الفرق السينيغالية، لقد زرعت الرعب في نفوس المواطنين، إذ قتلت و حرقت و إعتلت على حرمان الجزائريين بدون رحمة و لا شفقة، و بالنسبة لأهل الريف الجزائري في الأوراس كانت سنة 1916 / 1917 ((سنة الأفارقة الزوج)) سنة ((السود)).

و بعد مضي أكثر من ست سنوات على أحداث 1916، كتبت صحيفة الأقدام (29) تقول: ((... إن فظائع بلزمة لا تزال في أذهاننا و نحن نطم مدى وحشية العساكر الفرنسية التي تستجيب إلى غرائزها الحيوانية لإرضاء و إشباع رغباتها)).

و لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي أهمية ثورة 1916 عسكريا و سياسيا؟ و هل تمكنت فرنسا من القضاء على ثورة عارمة، أم على مجرد إنتفاضة شعبية لا أهمية لها؟.

و إذا رجعنا إلى التقارير العسكرية الفرنسية نجدها أنها تؤكد على أن فرنسا إستطاعت بكل نجاح أن تقضي على ثورة شعبية كبيرة و لكن هناك من المؤرخين الفرنسيين الذين لا يوافقون هذا الرأي و يذهبون إلى أن ثورة 1916، لم تكن على الأهمية، التي أعطتها لها السلطات العسكرية الفرنسية سواء في طريقة إخمادها، أو في تقاريرها الرسمية(30).

و لكن هناك من المصادر التي تتكلم عن تنسيق حقيقي بين قواد الثورة، إذ إجتمع هؤلاء في سيدي فتح الله في شهر ديسمبر و قرروا مهاجمة مدينة أريس و ذلك ما بين ليلتي 27 و 29 ديسمبر 1916، و حسب نفس المصدر يكون الثوار الجزائريون قد تراجعوا عن قرارهم للأسباب التي أشرنا إليها سابقا.

و قد تبدو لنا أهمية ثورة 1916، عسكريا في إستعمال و تنفيذ خططهم هذه، بسبب وصول الإمدادات العسكرية و الطيران الفرنسي إلى الأوراس لضرب الثوار هناك إذ حولت فرنسا ست طائرات حربية من تونس إلى الأوراس في الفاتح فبراير 1917، و قد أسقط أو دمر منها

ثلاث طائرات، و قد قُبلت الطائرات الفرنسية ضواحي خنشلة أكثر من مرة.

كما تبدو أهمية ثورة 1916، في عدد العساكر التي إستعملتها فرنسا لإخمادها، ففي الفاتح ديسمبر 1916 كان عدد العساكر 6172 رجلا و 102 ضابط، و قد إرتفع هذا العدد في الفاتح جاتفي 1917، ليصل 13892 عسكريا و 275 ضابطا.

أما عن الجانب الجزائري فقد شارك في ثورة 1916 ما يقرب من 70% من سكان الشرق الجزائري و ذلك حسب الإحصاءات الرسمية الفرنسية.

و من هنا تبدو، بدون شك، أهمية ثورة 1916 عسكريا و سياسيا.

و يذهب بعض الكتاب الفرنسيين إلى أن ثورة 1916 لم يشارك فيها سوى الفارين من الخدمة العسكرية الفرنسية، الذين فروا في أغلب الأحيان بأسلحتهم، و ما عدا ذلك فعلى المستوى الشعبي فالمشاركة في الثورة، حسب أقوال الكتاب الفرنسيين كانت ضئيلة جدا، و يرجع سبب ذلك في رأي بعضهم إلى عدم وجود الأسلحة و ندرتها آنذاك.

و لكن المصادر تشير إلى أن القوات الفرنسية قد وضعت يدها على أكثر من 4000 بندقية، و غيرها من الأسلحة الخفيفة، فكيف إذا تكون المشاركة الشعبية قليلة في هذه الثورة؟.

إنما الشيء الذي لعب دورا سلبيا بالنسبة للثوار الجزائريين هو عدم تمكنهم من إقتناء الأسلحة التي كانت مستعملة آنذاك (1914-1918) إذ أن المصادر تشير إلى أن الأسلحة التي وقعت في يد العدو بعد فشل الثورة كانت كلها بنائق صيد، و بنائق حجرية عربية عتيقة.

أما العامل الثاني الذي ساهم في إفشال ثورة 1916 هو عدم التنسيق بين الثوار الجزائريين، إذ كانت كل فئة تقوم بنشاطاتها العسكرية على حدى و لا تحاول الإتصال و التنسيق بين الجماعات الأخرى فمثلا الهجوم على برج عين التوتة، الذي حدث في 11 نوفمبر 1916، و الذي يعتبر عمليا بداية للثورة قد حدث تقريبا فجأة و أقرب المناطق لعين التوتة، لم يكن لها علم بذلك مسبقا كبريكة أو باتنة، و غيرهما.

و كان لعدم وجود قيادة عسكرية و سياسية كفاءة دور هام في إفشال ثورة 1916، كما أن عدم بروز "زعيم" أو "الزعماء"، للثورة قد وضع أركانها و جعلها عرضة للفشل.

و يضاف إلى ذلك إنكماش الثورة على نفسها داخليا و خارجيا، و نقص الدعاية بل عدم وجودها على البت إذ كانت أخبارها أن تقتصر على المناطق التي دارت فيها الأحداث.

و ليس معنى هذا أنه لم تكن لثورة 1916، أية نتيجة إيجابية بل على عكس ذلك فقد أخرجت على الأقل الزج بالشبان الجزائريين إلى الإنتحار و الموت الملحق، بوقوفها ضد التجنيد الإجباري و تسريحها لكثير من الشبان الجزائريين الذين وقعوا كرها في يد فرنسا التي كانت تعدهم للخطوط الحربية الأولية.

ثم أن ثورة 1916، قد برهنت مرة أخرى لفرنسا المتجبرة أن المقاومة الشعبية الجزائرية لم تنته بعد و أن الجزائريين يرفضون بكل ما لديهم من قوة القيود الإستعمارية التي فرضت عليهم.

و قد نستطيع القول بأن (الإصلاحات) الإجتماعية التي تكلمت عنها فرنسا في 1919، بعد إنهاء الحرب نتيجة من نتائج ثورة 1916، و لكن الأهم من كل هذا، هو أن هذه الثورة، قد ساهمت بدون شك في إيقاظ روح الوطنية بين الجزائريين، التي نتج عنها تشكيل الأحزاب السياسية الوطنية في خارج البلاد، ثم في داخلها أي أنه لثورة 1916، دخل كبير في إيقاظ الحركة الوطنية في الجزائر إبان العشرينات من هذا القرن.

و إذا كانت هذه هي بعض نتائج ثورة الأوراس 1916، فما هي جذورها و أصولها الأولى؟

جذور ثورة الأوراس 1916:

بعد مضي خمسة أيام على الأحداث الخطيرة التي شاهدها منطقة الأوراس في سنة 1916، طلب السيد ((كليماتسو)) و كان آنذاك رئيسا للجنة البرلمانية العسكرية، من وزارة الدفاع الوطنية، في الجزائر، أن تحدد له أسباب هذه الأحداث بدقة، فلجأته الوزارة الفرنسية بما يلي:

((... أحدث إندلاع الحرب "الأولى" تفاؤلا في نفوس الأهالي... و جعلهم ينبذون الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، هذا إضافة إلى أن الخسائر البشرية في صفوف "التيرايور" الجزائريين قد ساهمت في التذمر العام الذي ساد البلاد (منذ 1911، بل قبل ذلك بكثير) و إلى هذه الأسباب يضاف إنشاء مراكز الإستيطان الأروبية الجديدة: عن التوتة، مروانة، سريانة، و أدى الماء، التي وضعت يدها على لخصب الأراضي الزراعية في المناطق المذكورة)).

و هذا رأى من الآراء الفرنسية التي تعلل جذور ثورة الأوراس، و نجد كثيرا من التعليقات البرلمانية و العسكرية الفرنسية التي يكمن الإعتماد عليها للوصول إلى حقيقة جذور ثورة 1916 (31) و أهمها تقرير لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية التي قامت بتحقيق عن أحداث الأوراس في بداية سنة 1917 (32)، و تقرير المفتش العام للبلديات المختلطة،

أوكتاف ديبون الذي كتبه مباشرة بعد إندلاع ثورة الأوراس (33)
1916/11/11.

و لكن هذه النصوص الفرنسية يجب أن نتحفظ منها كل التحفظ و أن
نقرأها بكل تبصر و أمعان لنبين منها ما هو أهم من المهم ، و بين ما هو
هامشي و في طياته التضليل و الضلال، و بين ما هو مغرض و يتظاهر
"بالموضوعية" و "إنصاف" الجزائريين.

و يجب هنا التحذير من مؤلف أوكتاف ديبون، بالأخص الذي يمتاز
بعدم المنهجية العلمية ، و بعدم ترتيب الحوادث زمنيا و تاريخيا، و بركاكة
أسلوبه و بالأخطاء التاريخية التي وقع فيها الكاتب، علاوة على أن الكاتب
لم يستطع التحكم في نزعاته العنصرية، و تعصبه الشديد الذي أبداه
صراحة و هو يكتب عن ثورة الأوراس 1916، و مؤلف ديبون هذا في
حقيقته ما هو إلا تبرير للمظالم التي كانت الإدارة المدنية الفرنسية التي
ترتكبها كل يوم في حق الجزائريين. كما أن عمله هذا يدخل في إطار عمل
المتخصصين الفرنسيين الرسميين في الشؤون الجزائرية، منها الإجتماعية
و الثقافية و الدينية، و السياسية. و ديبون معروف بمناوئته للإسلام خاصة
و للعرب عامة، و يستطيع كل واحد أن يلمس ذلك في مؤلفه (34) "
الطرقية في الجزائر".

و انطلاقا من هذا الاعتبار، حمل ديبون مسؤولية إندلاع ثورة
الأوراس. "الطرقية في الجزائر" دون أي سبب و دون أن يتمعن و يبحث في
ذلك و اعتبر أحد المقدمين الجزائريين للطرقية الرحمانية مسؤولا عن

الأحداث التي شهنتها بركة و ضواحيها بعد أيام قلائل مرت عن أحداث عين التوتة (1916/11/11) و لكن شيئا لم يكن من ذلك (35) إذ أن اللجنة البرلمانية الفرنسية التي حققت في أحداث 1916، نفسها قد رفضت هذا الإستفسار الذي قدمه ديبون، و لخصت تحقيقها عن هذا الجانب كما يلي: ((... إن " العصبية الإسلامية " لم تلعب أي دور يذكر في أحداث 1916 بباتنة، بل لعبت الطريقة دورا إيجابيا بالنسبة إلينا (المقصود منها هو الفرنسيين).

و تشير بعض تقارير الإدارة الفرنسية إلى قانون 14 سبتمبر 1916 الذي نص على إحتمال دمج كل الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 45 سنة في الخدمة العسكرية الفرنسية، بما في ذلك الفلاحين و العاملين في القطاع الصناعي و غيرهم و تقول أنه كان من الأسباب الهامة لإندلاع ثورة الأوراس و قد جاء هذا القرار الأخير كنتيجة لإنتشار الدعاية الألمانية، العثمانية المناوئة لفرنسا في الجزائر، كما أنه ناتج عن تفاقم الأوضاع السياسية في البلاد قبيل إندلاع الثورة.

و هناك تضارب كبير في التقارير الرسمية الفرنسية فيما يتعلق بأهداف ثورة 1916، فبينما يعتبرها ديبون ثورة سياسية ضد فرنسا ينفي ذلك تقرير لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية الذي أشرنا إليه سابقا و يعتبر الثورة " مجرد إنتفاضة شعبية نتجت كرد فعل لقانون التجنيد الإجباري فقط و لم تستهدف المس بالسيادة الفرنسية بالجزائر " ، و هو قول ليس له أساس من الصحة.

و لكن ما هو رد فعل الصحافة في الجزائر إزاء أحداث الأوراس سنة 1916؟ كتبت جريدة الأخبار مثلا عن الوضعية السياسية في الجزائر قبل اندلاع الحرب الأولى: ((إن الفرنسيين من دعاة فصل الكنيسة عن الدولة، و المناوئين لقانون التجنيد الإجباري يدعون الناس في جنوب عمالة قسنطينة إلى عدم الإستجابة إلى " النصائح الفاسدة " (36).

و نفس الصحيفة في عددها الموالي للعدد السابق (37) تجلب إنتباه فرنسا إلى التذمر الشعبي الذي ساد دوار مركونده في ناحية بلزمة، و بالفعل ثار هذا الدوار بأكمله ضد فرنسا في 1916.

أما جريدة ((الإسلام)) (38) الجزائرية فقد كتبت تقول: ((أنه لمن الأخطاء الفاحشة أن نحاول طمس التذمر الكبير الذي ساد الأوساط الشعبية الجزائرية في هذه الآونة)).

أما جريدة ((صرخة الجزائر)) فقد كتبت في نفس الوقت تحلل الوضعية السياسية في البلاد كما يلي: (39) ((... أما بالنسبة لشهداء الجزائر فليصبروا قليلا و ليكن في علمهم أن دفعهم لإعلان الثورة أنه ليس في صالحهم، و أن ذلك أمر مدير لهزيمتهم و لمصادرة ما تبقى لديهم من ممتلكاتهم)).

و كل ما أتينا عليه للوقوف على جذور ثورة 1916، غير كاف لتفسيرها و يبقى علينا أن نرى ردود فعل الجزائريين قبل إندلاعها سياسيا و موقفهم من إدارة الاحتلال الفرنسية في وطنهم و مقاومتهم لقاتون سبتمبر 1916. و هو ما قد يتضح لنا بتتبع تطوراتها من خلال أحد مصادرها الأساسية، الذي هو مخطوط أوكتاف ديبون، الذي مهما يقال عنه يبقى مصدرا أساسيا لا مفر منه لدراسة ثورة الأوراس 1916.

ثورة الأوراس 1916 من خلال مخطوط فرنسي

تناول كثير من المؤرخين و الكتاب الأوربيين تاريخ كفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي كل حسب مقصده و نزاعته الإيديولوجية و السياسية فهناك من تناول هذا الموضوع للتنديد (بتمرد) الجزائريين على السلطة الفرنسية، و هذا الإتجاه يمثل طبعاً المؤرخون الأوربيون المدافعون عن الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

و هناك فريق آخر من الكتاب الأوربيين تناول هذا الموضوع بشيء من النزاهة و الموضوعية التاريخية و إن كنا لا نلمس هذه الظاهرة إلا في بعض الكتابات الأوربية النادرة.

أما الشيء الذي يلفت الإنتباه هو أن الثورات الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي تكاد تكون في الوقت الحاضر، بل منذ إستقلال البلاد موضوع إهتمام الباحثين الجزائريين، و كما هو معروف فهناك من الثورات التي رفع عنها الستار و سلطت الأضواء على كل جوانبها تقريباً، و هناك من الثورات التي هي الآن موضوع إهتمام بعض الشبان الجامعيين الذين يدرسون محلياً أو في خارج البلاد، و أعمال هؤلاء بدون شك ستسلط

الأضواء على جوانب هامة من تاريخ الثورات الجزائرية إبان العهد الإستعماري الفرنسي.

و لكن مهما يكن، فهناك عدة ثورات جزائرية انفجرت في وجه الإستعمار الفرنسي تكاد تكون مجهولة تماما من قبل العامة و ذلك هو الشأن بالنسبة لثورة الأوراس التي اندلعت في سنة 1916، و التي سنحاول إلقاء بعض الأضواء عليها من خلال هذا العمل، الذي نقدمه للنشر بمناسبة الإحتفال بالذكرى الأربعين لإندلاع الثورة الجزائرية.

أما عن مصادر هذه الثورة، أي ثورة الأوراس 1916، فتتمثل أولا في الأرشيف الفرنسي بالطبع و ثانيا في الكتابات الفرنسية المختلفة مع الملاحظة أنه لا يوجد هناك مرجع مطبوع إهتم بهذه الثورة و أعطاهما حقها، ما عدا المصدر الذي نعتمد عليه اليوم لننقل بعض تطورات هذه الثورة الجزائرية لمن يهمه أمرها، و هذا المصدر عبارة عن تقرير هام، قام بتأليفه السيد ((أوكتاف ديبون))، مفتش البلديات المختلطة و بغض النظر عن تعصب الكاتب، و كراهيته و حقه الشديد للجزائريين فمؤلفه هذا يعتبر من المصادر الهامة لثورة 1916.

أسباب الثورة

يرجع أوكتاف ديبون، أسباب إندلاع ثورة 1916، الى نتائج الحرب الكونية الأولى، و بعد أن حاول شرح العوامل التي ساعدت على قيام ثورة

باتنة سنة 1916، يقول=" و قد طلبنا في الخريف الأخير (1915) مضاعفة الفرق العسكرية الفرنسية في المناطق الداخلية التي لم يصل إليها الإستعمار بعد، ذلك لأن الدواوير في هذه المناطق قد حاربتنا و وقفت ضدنا ((يقصد الفرنسيين)) و رفضت أمدادنا بالجند... هذه هي الحقيقة المؤسفة".

"و لكن قبل دراستها يجدر بنا أن نلخص الأسباب التي أدت الى هذه الحوادث" ((يقصد أسباب اندلاع الثورة)).

و يرى المؤلف بعد مقدمة طويلة يصف فيها ما أسماه بمرحلة الوفاق بين الحكومة الفرنسية و الجزائريين، أن الغزو الألماني لعب دورا هاما في تمرد الجزائريين على السلطة الفرنسية، كما أن الإتجاه الديني للجزائريين المعادي للإستعمار الفرنسي في البلاد عامة و المناهض لتجنيد المسلمين الجزائريين تحت العلم الفرنسي، مهما كانت الظروف، و مهما تعددت الأسباب، كان له أيضا دور فعال في دفع الشبان الجزائريين إلى رفض الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية.

و بالاضافة إلى ذلك فإن مشروع التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الجزائريين قد رفض من أساسه و هو في المهد، فمنذ سنة 1907 عرف هذا المشروع مقاومة عنيفة و بصدور مرسوم في شهر فبراير من نفس السنة المذكورة عرفت البلاد عدة إضطرابات خطيرة. و رغم ذلك إستطاعت فرنسا أن ترجح كفة الميزان لصالحها، و أن تبدع ما

أسمته (بالقرعة) و أخيرا رغم كل الصعوبات التي واجهتها استطاعت أن تفرض الخدمة العسكرية على حوالي 25000 شاب جزائري في سنة 1915.

إن الظروف العسكرية و السياسية التي مرت بها فرنسا خلال هذه الفترة قد لعبت دورا هاما في تغيير الجزائريين من الخدمة العسكرية تحت رايتها، فأخبار الحرب كانت تأتي إلى الجزائر تباعا و بطبيعة الحال كانت العائلات و عامة الناس يتتبعونها بقلق و تلهف ذلك لأن أبناءهم يخوضون هذه الحرب و هم في خطوطها الأمامية.

و إذا كانت معركة لامارن بفرنسا، التي تفوقت فيها الجيوش الفرنسية على الجيوش الألمانية قد بعثت شرارة الإطمئنان في النفوس، فإن معركة شارل روا قد أيقظت التخوف و اليأس في نفوس الجزائريين، لقد حذر الألمان الفرنسيين، في هذه المعركة و هزموهم هزيمة نكراء و مما جاء من أخبار هذه المعركة إلى الجزائر، أن فرنسا كانت تدفع بالأهالي الجزائريين إلى الانتحار و تضحي بهم دون تردد، و ذلك مثل ما حدث في سنة 1870. فالقلة القليلة من الجزائريين الذين استطاعوا بأعجوبة الفرار بأنفسهم أمام الألمان، قد رويوا أخبار الفضائع و آلام الجزائريين خلال المعارك التي خاضوها ضد الألمان و هم في صفوف الجيش الفرنسي و كل ذلك لم يكن بطبيعة الحال ليشجع الجزائريين على الانخراط في صفوف الجيوش الفرنسية، بل بعث في نفوسهم شعور المحايدة و النهوض ضد مشروع التجنيد الإجباري الذي فرضته عليهم فرنسا بالقوة. و بإشتداد

الحرب، إزداد تخوف الجزائريين من الخطر الذي يهدد أبناءهم، فرفضت القبائل الجزائرية إمداد فرنسا بالرجال باعتبار أن هذه الحرب لا تعنيها من بعيد أو من قريب و أن ليس لها فيها لاناقة و لا جمل، و بطبيعة الحال أغضب هذا الموقف الإدارة الفرنسية و أبدت نيتها في قمع كل مخالف للقوانين التي تصدرها.

و نتيجة للمواقف المتصلبة للإستعمار الفرنسي في الجزائر نشبت عدة اشتباكات بين المواطنين الجزائريين و العساكر الفرنسية، فعرفت قرية بني شقران ((الدائرة المختلطة لمصكر)) أحداثا دامية التي نتج عنها تمرد الأهالي على مستوى هام في المحمدية (بريقو سابقا) في بداية شهر أكتوبر من سنة 1914.

و كنتيجة أولية لهذه الأحداث، أنها جعلت الإدارة الفرنسية تتراجع عن قرارها التي إتخذته بشأن دفعة 1915، و أخرت تنفيذه إلى وقت آخر و لحاجتها الملحة للرجال شرعت فرنسا في حملة واسعة النطاق مستعملة كل وسائل الإغراء و الترغيب التي كانت في متناولها، و قد إستطاعت فعلا بهذه الحملة أن تجند قرابة 15000 رجل، في نفس السنة المذكورة.

و في نفس الوقت عمدت تركيا خليفة ألمانيا إلى إصدار فتوى تتعلق بشرعية الجهاد في سبيل الدين و الوطن و قد قرىء نص هذه الفتوى في المسجد الفاتح في القسطنطينية في الرابع عشر من شهر نوفمبر سنة 1914، و في الواحد و العشرين من نفس الشهر المذكور شرعت الحكومة

العثمانية في نشر هذه الفتوى و توزيعها في كامل أنحاء العالم الإسلامي. و يعتبر أوكتاف ديبون، شأنه شأن الكاتب الفرنسيين بأن العثمانيين كان لهم دور هام في تمرد المواطنين الجزائريين، على السلطات الفرنسية في أكثر من مقام، إذ يعتبر العثمانيين و سياسيتهم المناوئة لفرنسا من أهم الأسباب التي أدت إلى ثورة الأوراس سنة 1916، و يذهب الكاتب أيضا إلى أن ((التعصب الذي عرف به العالم الإسلامي عبر العصور)) كان له دور هام كذلك في "إيقاظ الفتنة"، في الجزائر إبان الحرب الأولى. و بعد أن يحمل الكاتب الجزائريين بدون إستثناء مسؤولية هذه الثورة، يشير بالحاح إلى الدور الخطير الذي لعبه وادي ميزاب في هذه الأحداث و تعتبر المجتمعات الجزائرية في هذه المنطقة "مجتمعات غريبة" و حسب رأيه فهذه "الغربة" هي سر خطورتها ثم يشير بوضوح، قبل أن يتهم على الإباضية و يندد "بنواياها السيئة" أن المواطنين الجزائريين في منطقة وادي ميزاب، كانوا يخططون سرا و يبحثون عن وسيلة للحصول على ((استقلالهم)).

ثم يحمل الكاتب الإدارة الفرنسية في الجزائر مسؤولياتها و النتائج التي تترتبت عن سملحها للنائب العثماني سليمان الباروني، الذي يعتبر ((من المشاغبيين الكبار))، بالقيام زمنا محدد في المنطقة قبل الحرب، و حسب رأي المؤلف، فإن زيارة سليمان الباروني هذه للجزائر كانت كذلك من الأسباب الغير المباشرة للتمرد الذي واجهته فرنسا خلال هذه الفترة و من جهة أخرى يشير الكاتب إلى أن - المزابي - كثيرا ما يستخدم السياسة لإنعاش تجارته، و يعتبر المؤلف الإباضية ((كعش للنواب)) و أن

الدعاية التي تزرعها من حين لآخر ليست إطلاقاً في صالح فرنسا، و يؤكد الكاتب بأن المواطنين الجزائريين في وادي ميزاب كانوا أكثر الناس تأثراً بالدعاية العثمانية و أكثرهم إتصافاً لدعوة العثمانيين ((للجهاد في سبيل الدين و الوطن))، أما عن باقي المواطنين في كامل التراب الجزائري فلم تؤثر فيهم كثيراً الدعاية العثمانية، و لكنها خلقت جواً من عدم الإطمئنان للسلطات الفرنسية في البلاد، بل كانت سبباً في خلق عصابات من ((قطاع الطرق))، و تمرد بعض الدفعات العسكرية الجزائرية التي إختلطت في صفوف الجيش الفرنسي. بالإضافة إلى الدعاية العثمانية، تفاقمت الأوضاع عندما صممت الحكومة الفرنسية تطبيق القانون الإجباري لإخراط الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسية في سنة 1916.

و لنلقي الآن نظرة على أسباب هذا الإستياء الذي خلق جواً مضطرباً في كامل القطر الجزائري و الذي أدى بالخصوص إلى ثورة عارمة في باتنة و ضواحيها.

هذا و في 1915 شهدت مناطق جرجرة و تيزي وزو و غابة إضطرابات خطيرة و في شهر جوان من السنة نفسها إنعدم الأمن تماماً في نراع الميزان و أزفون و غيرها من المناطق بتيزي وزو و سادت القوضى المنطقة بأكملها.

و قد زرعت الجماعات المسلحة، ((الخارجة عن القانون)) الرعب في نفوس المواطنين مدة من الزمن إلى أن إستطاعت القوات البولسية

الفرنسية المدعمة بفرق عسكرية من المظليين بصعوبة أن تضع حدا نهائيا لنشاط هذه ((العصابات)) في شهر نوفمبر من سنة 1915، حبس ما يزيد عن 42 شخصا مشبوه في أمره و بعد مدة زمنية قصيرة سجن قرابة 100 شخص من ((الخارجين عن القانون))، أو الذين رفضوا إعلان تبعيتهم و خضوعهم للإحتلال الفرنسي في البلاد و هذه العمليات الناجحة وضعت حدا نهائيا للتمرد في المناطق المذكورة سلفا، ((أوكتاف ديبون هو الذي يتكلم)).

أما في منطقة عنابة فقد وجدت في نفس الفترة التاريخية المذكورة ((جماعات متمردة))، كان يقودها بعض الجزائريين الذين فروا من صفوف الجيوش الفرنسية و بعض السجناء الذين فروا من سجونهم. و قد ضمت هذه ((التجمعات)) أشخاصا كثيرين منهم من أتى من القالة أو الساقية أو سوق آهراس، و غيرها من المدن المجاورة لعنابة، و قد إمتازت هذه الجماعات المسلحة بجرأة كبيرة، و بأسلحتها المتطورة، التي لا تختلف في شيء عن أسلحة الجيوش الفرنسية نفسها، و لم تقتصر الأحداث على مدينة عنابة و ضواحيها بل إمتدت إلى مدينة بجاية و غيرها من المناطق المجاورة لها، و شهدت المنطقة بأكملها إضطرابات خطيرة، و عموما فقد تحرك تقريبا الشرق الجزائري كله و وصلت الإضطرابات إلى أقصى مناطق الشرق الجزائري، أي إلى الحدود التونسية، فشهدت مناطق تبسة حوادث خطيرة، و قد ردت الإدارة الفرنسية على هذه الأحداث ردا عنيفا، فأعلنت حالة الطوارئ في الشرق الجزائري و تمركزت قوات العسكرية في مدينة القالة، التي شهدت حملات عسكرية مكثفة منذ بداية شهر نوفمبر من سنة

1915، و استمرت هذه الحملات العسكرية بدون إنقطاع حتى شهر ماي من السنة الموالية، و حسب المؤلف فقد استطاعت القوات الفرنسية أن تحدث تغيرات في صفوف الثوار الجزائريين شيئا فشيئا ((حتى تم لها القضاء على كل المتمردين و إخضاعهم لإرادتها، و ذلك بعد إلقاء القبض على آخر مسؤول للثورة)).

و ليس المجال هنا لنتكلم عن الوضعية السائدة في منطقة الجنوب الجزائري، حيث يسودها جو مضطرب، تغذيه السنوسية و حركة الجامعة الإسلامية، و عموما فقد بدأت الإضطرابات في المنطقة بحوادث جنات و إنتهت بمقتل القسيس الفرنسي الأب بوفوكو)) و قد تركزت نشاطات هذه الجماعات في المناطق الجبلية الوعرة، التي سهلت لها طويلا ضرب القوات الفرنسية ثم الإنسحاب عبر الأشجار الكثيفة دون أن تتمكن الجيوش الفرنسية من القبض عليها، و قد استطاعت هذه الجماعات بفضل معرفتها الدقيقة للمناطق التي تمارس فيها نشاطاتها العسكرية، أن تضلل طويلا القوات العسكرية الفرنسية التي كانت تطاردها باستمرار.

و بمساعدة سكان الدواوير و بعض المسؤولين الجزائريين المحليين، استطاعت هذه الجماعات أن تهاجم ضياع و منازل المستوطنين الأوربيين خاصة منها المعزولة و تلحق بها أضرارا هامة كما أن سائقي السيارات لم ينجوا من هذه الجماعات المسلحة، لم تبق الإدارة الفرنسية مكتوفة الأيدي أمام هذه الأحداث بل ردت عليها بعنف شديد، ففي شهر جويلية سنة 1915، قامت بحملة عسكرية هامة في منطقة عنابة و

ضواحيها، أوكل لها القضاء على كل متمرّد في المنطقة، لكن سرعان ما أبدت هذه الحملة عجزها، و كل ما حققته هو اعتقال قرابة 177 شخصا، من الثوار و لم تستطع الوصول إلى قادة الثورة، و معاونيهم و استمرت الثورة و اشتدّ عنفها أكثر من أي وقت مضى.

و باستمرار الثورة أصبحت مدينة عنابة نفسها مهددة حيث سادها الرعب و إنعدام الأمن خاصة بعد أن أوشكت خزائنها للمياه على الإنهيار التام، فنقصت المياه و إنعدمت الكهرباء في بعض أحياء المدينة.

إن الحوادث التي شهدتها منطقة الهوقار لم تنتج من عدم إنما كانت نتيجة لتحرك الثورة الجزائرية في شرق البلاد و في غيرها و كان لهذه الأحداث التي وقعت في الجنوب الجزائري صدى عميق كاد أن يشعل الثورة في كامل القطر الجزائري، و يعزل بعض الباحثين تفاقم الأوضاع في التل الجزائري بشدة و تصاعد الأحداث العسكرية في الجنوب.

أما عن منطقتي الجزائر و وهران فقد شهدت كذلك نفس الإضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الجزائري و يلج المؤلف على خطورة هذه الأحداث و تجددتها من حين إلى آخر، الشيء الذي أدى إلى إنعدام الأمن و إنتشار الفوضى و يشير الكاتب بالأخص إلى مدينة الأصنام و مستغاثم اللتين شهدتا إضطرابات من نوع خاص، و لم تستطع الإدارة الفرنسية القضاء بسهولة على هذه الإضطرابات، إلا بعد أن لجأت إلى الإرهاب الشديد و العنف الكبير، و إذا كان القمع قد نجح نسبيا في مناطق الغرب الجزائري

فإنه تولدت عنه مقاومة شعبية هامة في مناطق أخرى من البلاد و من هذه المناطق خاصة الأوراس، ففي مدينة باتنة و ضواحيها تصاعدت بقوة عمليات الثورة من جديد التي ستفتح مجالات و آفاق بعيدة للمقاومة الشعبية في الجزائر، و يجدر بنا أن نشير هنا إلى الدور الهام الذي لعبه الجزائريون الذين فروا من صفوف الجيوش الفرنسية و أعطوا نفسا جديدا للثورة في الأوراس و كذلك إلى الروح النضالية للوطنيين الجزائريين الذين صمموا على عدم الخضوع إلى الإستعمار الفرنسي مهما كانت النتائج و الظروف و مهما كلفهم كفاحهم من تضحيات و مآسي. إن سياسة الإرهاب و الإضطهاد، و إعتبار كل فرد مسؤولا عن الآخر و الجماعة مسؤولة عن الكل، هي التي ستطبقها فرنسا في منطقة باتنة التي، كانت الثورة بها على أشدها آنذاك و إذا كانت الأحداث السياسية و العسكرية في المناطق الأخرى من الوطن خطيرة بالنسبة للإستعمار الفرنسي، ففي منطقة باتنة كانت أخطر، و قد شعرت الإدارة الفرنسية بذلك و حاولت إخماد إنتفاضة عين التوتة و هي في المهد.

و إذا كنا قد وقفنا طويلا عند إنعدام الأمن الذي ساد الجزائر خلال فترة الحرب الأولى فلأننا نعرف أنه هو المحرك الأول لكل الثورات التي اندلعت قبل سنة 1916 سواء في الجزائر أو في غيرها من المستعمرات الفرنسية حيثما وجدت، و الغريب في الأمر هو أن الكاتب يقسم الجزائر إلى فئتين مختلفتين، أو جهتين هامتين إحداهما الصحراء و الثانية التل و يرجع أسباب إنتشار الثورة في المناطق الصحراوية الجزائرية التي إنتشرت بها المذاهب الصوفية بينما يحصر أسباب الثورة في التل

الجزائري في عوامل إجتماعية و إقتصادية و سياسية، و لم يشر و لو "خطأ" مرة واحدة إلى العامل الإستعماري و ما نتج عنه من مضار إقتصادية و سياسية و إجتماعية بالنسبة للجزائريين ككل دون أي تفرقة "جوهرية". و فيما يتعلق بالانتفاضة عين التوتة فقد بدأت بقطع خطوط التلغراف و الهاتف و الكهرباء ثم إغتيال بعض المعمرين الأوربيين و انتهت بتصادم الثوار الجزائريين بالصاكر الفرنسية في أكثر من موقعة و هنا يشير الكاتب، إلى أن فرنسا لم تقمع كما كان يجب عليها أن تفعل، هذه الإنتفاضة، الشيء الذي جعل الحوادث في باتنة تتخذ منعرجا أخطر بكثير عما كان عليه الحال بالنسبة لعين التوتة و ضواحيها.

و قد نتج عن الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها مدينة باريكة و ضواحيها حركة تمردية في بلزمة ((في ضواحي مروانة)) و مناطق الحضنة المجاورة لها مرورا بتييمقاد و خنشلة و عين البيضاء شرقا و بتازولت و بوحمار إلى مدينة أريس في الجنوب الشرقي الجزائري أي أن الأوراس كله قد ثار ضد فرنسا. و يحمل الكاتب على سكان الأوراس حملة شنعاء، "واصفا إياهم بأبشع الصفات الأخلاقية البدائية"، مدعيا أنهم "بعيدون كل البعد عن أي تمدن و تحضر"، و أن ليس لهم أي علاقة بالحضارة الفرنسية، و أن الكثير منهم لم يسبق له مثيل حتى لهذا التاريخ أن رأى أوربيا واحدا، و هكذا إلتفتت كل الأنظار إلى الثورة التي إشتعلت في الأوراس بعد أن كانت تتبع أخبارها المدوية من مختلف مناطق الجزائر.

و الجدير بالذكر أن الكاتب الفرنسي هذا يعترف صراحة بوجود جيش جزائري، و قوة عسكرية جزائرية مضكدة للقوات العسكرية الفرنسية، و أن هذه الأخيرة قد حاولت إيقاف النشاط العسكري الجزائري و لكن بدون جدوى، حتى أنه في وقت ما سادت الجماهير فكرة غريبة مفادها ((أن بناتق الرومي "يقصد بناتق العساكر الفرنسية" لا تتكلم، و أصيبت بالصمت و أصبحت مشلولة لا تقوم بأية حركة)).

و قد بعثت الثورة الخوف و الحذر بين الجزائريين و الموظفين في الإدارة الفرنسية و خاصة منهم أولئك الذين يتقلدون مسؤوليات إدارية مختلفة، و إذا أضفنا إلى ذلك الضعف العام الذي كانت عليه الإدارة الفرنسية في القرى و المناطق النائية من الوطن يتضح لنا الموقف المحرج الذي كان عليه عملاؤها و المتعاونون معها و في هذا الصدد يشير الكاتب إلى أن الأوامر التي كانت تصدر إليهم لا تنفذ، و إن فعلوا، نفذوها، بكل حذر، أما تلك التي تتعلق مباشرة بضرب الثورة فقل ما كانوا ينفذونها و الذي يقدم فعلا على تنفيذها يصبح وضعه ((خاصا)).

و هنا يؤكد الكاتب على الدور السلبي الذي لعبه "سواء رؤساء القبائل الموالين للإستعمار الفرنسي أو الأشخاص الجزائريين الموظفين في الإدارة الفرنسية على جميع مستوياتهم و أصنافهم، في دعم الإستعمار و الوقوف إلى جانبه ضد ثورة الأوراس سنة 1916، بل يذهب إلى أبعد من ذلك و يعتبر الجزائريين المتعاملين مع الإدارة الفرنسية في شتى المجالات غير صالحين لهذه الظروف الحربية المحلية، و قد يكون هؤلاء ((الكاتب

هو الذي يتكلم)) لخطر من أي كان بالنسبة إلينا، يقصد الفرنسيين و على سلطتنا في الجزائر و أخيرا يكشف على الأسباب التي جعلت بعض الجزائريين يتعاملون مع الإدارة الفرنسية و يصفها بالمادية الجشعة التي تسيطر عليهم و إذا ما إختفى هذا العامل المادي، يختفي معه بالضرورة كل تعاون "جزائري فرنسي"، و يحذر الكاتب حكومته من الأخطار التي قد تنجم عن الطرقية في الجزائر و يعتبر شيوخها حتى أولئك الذين برهنوا على ((وفائهم)) لفرنسا في فترات السلم من أخطر ما يكون بالنسبة للإستعمار الفرنسي في البلاد و يعتبرهم ((خونة)) محرضين، مشوشين، و أصحاب دعايات و بلبلة، و سنرى الدور الذي لعبته الجمعيات الإسلامية في إشعال الثورة خاصة في منطقة بلزمة ((بين السبت بن غزال و سريانة)) و سنقف قليلا عند مدينة سقانة، ((في الطريق المؤدية من باتنة إلى باريكة)) التي كان يعيش بها شيخ مقدم لأحدى الطرق الصوفية الذي وقف ضد الإستعمار الفرنسي، و يرمي الكاتب مسؤولية الثورة في عين التوتة على رئيس الجمعية الإسلامية التي كانت موجودة بها و في نظره فهو الشخص الأول المحرك لها و لولاه، لما حدثت هذه الثورة و لكن المرء يتساءل هنا ماذا فعل الكاتب بالأسباب و العوامل المباشرة الأخرى، التي ساعدت على اندلاع الثورة، كالعامل الإقتصادي، و الإجتماعي، و السياسي، و غيرها من العوامل الهامة التي أشعلت الثورة في الأوراس سنة 1916، و قبيل اندلاع الثورة، شهدت عين التوتة عدة تجمعات، هنا و هناك، تحولت إلى إجتماعات منظمة طرح خلالها بالأخص مشكل التجنيد الإجباري الذي فرض على الجزائريين من طرف الإدارة الفرنسية.

و يميز الكاتب بين فئتين من رؤساء الجمعيات الإسلامية، فئة منهم ناهضت الإستعمار الفرنسي و أبدت له إستياءها بكل الوسائل التي كانت لديها.

أما الثانية فتتقسم إلى قسمين قسم منها بقي محايدا و لم يتدخل سلبا أو إيجابا علما منه شعوريا أو لا شعوريا، أن ليس له في هذه الثورة لاناقة و لا جمل، أما القسم الثاني من رؤساء الجمعيات الإسلامية الفئة الثانية، فقد حاولوا كثيرا تهدئة الأمور بين الطرفين المتصارعين و لكن الأحداث تجاوزتهم، و كان سعيهم بدون جدوى، أما عن الفئة الأولى من رؤساء الجمعيات الإسلامية فقد حدا الظن بها أحيانا، أن ساعة الخلاص من الإستعمار الفرنسي بالجزائر قد دقت و دون أن تجلب إليها الإنتباه حرصت الجزائريين على الثورة ضده و عملت سرا على ضعفة أركانه مستعملة في ذلك كله التأثير الديني، الذي تتمتع به و نلمس ذلك ((الكاتب الفرنسي هو الذي يتكلم))، في المبادرة التي قامت بها الطريقة الرحمانية، إنطلاقا من مركزها الرئيسي الذي كان يوجد بمدينة طولقا، بالجنوب الجزائري، و يشبه الكاتب تطورات ثورة الأوراس 1916، بتطور أحداث ثورة 1871، ففي كليهما ((المرابط و الخارج عن القانون))، يتعاملان معا بتنسيق كبير فيما بينهما، منذ شهر أكتوبر سنة 1916، حتى الثاني عشر من الشهر الموالي. عاشت منطقة الأوراس فترة تاهب و إنتظار لإندلاع الثورة، و كان الإستعمار الفرنسي قد شعر بهذا السكون الرهيب الذي خيم على المنطقة بأكملها و بينما كان كل شيء ينذر بإندلاع الثورة، انفجرت أخبارها الأولى من قلب الأوراس موطن الثورات و داحر الإستعمار عبر العصور، و عن

ذلك يقول الكاتب الفرنسي هذا= "الأوراس معروف بمشاعباته و بلبلته عبر العصور التاريخية و هو الحارق لتيمقاد"، ((عاصمة الرومان قديما))، و مهما يكن فقد عمت الثورة منطقة الأوراس بأكملها بعد أن كانت قد انطلقت تقريبا في نفس الوقت من كل جهاتها، ففي غرب المنطقة انطلقت الثورة من منطقة بلزمة، التي كانت معقلا لمقاومة شعبية، هامة حدثت قبل اندلاع ثورة 1916، بسنتين أي في 1914، و هي السنة التي شهدت خلالها بلزمة مظاهرات شديدة الإستياء من التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي و قد أوقعت هذه الإنتفاضات القلق و الرعب بين المستوطنين الأوربيين، و على ما يبدو فهذه الإنتفاضة لم تكن شاملة للمنطقة كلها، إنما إقتصرت على قسم منها بينما القسم الآخر لآزم الحياء و هو ما جعلها تخدم بسهولة بسطة لون أن تحدث أي نتيجة إيجابية.

و بين 25 أكتوبر و الثامن من الشهر الموالي له، أي نوفمبر سنة 1916، حدث في مدينة باتنة ما يزيد عن 17 إغتيالا، زرعت الرعب بين المستوطنين الأوربيين، و في "قرية دينة"، بقلب الأوراس هوجمت الضيعة الوحيدة للقريبة و قتل من كان فيها، و ذلك في 25 من شهر أكتوبر، و في 27 من نفس الشهر شهدت بلزمة عدة إغتيالات من بينها إغتيال معلم مدرستها كما شهدت خنشلة و عين البيضاء حوادث مماثلة إستهدفت الخونة من الأهالي و المعمرين الأوربيين و ممتلكاتهم، و من بين الثوار الجزائريين الذين إنتشرت أخبارهم خلال ثورة 1916 و سببوا قلقا كبيرا للإستعمار الفرنسي، البطل بن علي محمد بن النوى الذي إتخذ جبل متليلي، ((عين التوتة)) كمركزه و كحصن منيع، يلجأ إليه كلما طارده الإستعمار

الفرنسي، و قد قام هذا الأخير، بعدة عمليات عسكرية، أدهشت الإستعمار الفرنسي، الذي حاول مرارا القضاء عليه، و لكن بدون جدوى، و قد إستمرت نشاطات ابن علي هذه طيلة سنة 1916 و غطت الجزء الأكبر من السنة الموالية، و كانت منطقة عين التوتة بأكملها تهتز لذكر اسمه، الذي بعث الرعب و الفرع في نفوس المعمرين الأوربيين، و يقول الكاتب أن ابن علي في حقيقته لم يكن سوى آلة في يد شيخ سقانة، الذي كان يسيره و يفعل به ما يشاء و أن كل ما يقوم به ابن علي كان بوحى من شيخ سقانة و بعد موت شيخ سقانة ((رئيس الجمعية الإسلامية التي كانت هناك)). كان ابن علي يتردد كثيرا على منزله، بل كان ينوي أن يتخذه كمركز له و لكن السلطات الإستعمارية الفرنسية تطلعت لذلك و طاردته، فاتجه إلى دوار سفيان، بالقرب من سقانة، وهناك ألقى عليه القبض، ثم سجن و أعدم.

و في نفس الوقت تضاعفت الأحداث و كثرت الإضطرابات في منطقة الأوراس بأكملها و في 8 نوفمبر 1916، شهدت قرية لمدينة الأوراس تجمع قبائل بني أبوسليمان التي حملت السلاح و صممت على كفاح الإستعمار الفرنسي الذي وجه إليها فرقا عديدة من المظليين، التي إستقرت في المنطقة مدة طويلة تحاول تفريق الثوار، و لكن بدون جدوى، و في نفس الوقت حملت دواوير بلزمة الأسلحة و رفضت الخضوع لأوامر الإدارة الفرنسية، و شهدت منهم جماعات مسلحة في الجبال المتاخمة لمدينة مروانة، و لكن رغم هذه الأحداث يبدو أن المسؤولين الفرنسيين لم يفكروا جيدا، أن الأهالي سيثورون ضدهم، و تصل الأمور إلى ما وصلت إليه، و لكن الأمور تعقدت أكثر فأكثر و أصبح كل شيء ينهى بالخطر، خاصة و

أن حوادث باريكة أصبحت مترددة على السنة خاصة و أن العساكر الفرنسية كانت أعدادها قليلة جدا في الجزائر، و لم تتجرا للتصدي للثورة. و عموما فقد إحتضن ثورة الأوراس سنة 1916، منطقتان أو جبلان هامن، في المنطقة و هما جبل بلزمة، و الأوراس، و كان الثوار يجوبون هذه المناطق الفاصلة بين الجبلين ليلا و نهارا، دون أن يتصدى لهم أحد و هم يحملون راية النبي ((صلى الله عليه و سلم))، و يدعون الناس للجهاد، و الملاحظ هو أن فرنسا كانت تشكو عجزا كبيرا من الناحية البشرية في هذا الوقت مما أدى بها إلى إصدار قانون خاص، تطبق بتجنيد كل الأهالي الجزائريين البالغ عمرهم 20 سنة و أكثر، بل كل من كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20 و 45 عاما أي كل من كان قادرا على حمل السلاح. و هذا القانون نفسه زاد في حدة التوتر في الجزائر كما زاد في عزيمة الجزائريين على الإستمرار في الكفاح ضد الإستعمار الفرنسي، و قد أكد الثوار نيتهم في الوقوف ضد كل المشاريع الإستعمارية التي تستهدف النيل من حرياتهم و تسخيرهم للمآرب الإمبريالية الإستعمارية.

و أدرك الجزائريون بكل بساطة المرامي الإستعمارية الفرنسية، خاصة منها تلك التي كانت تستهدف التجنيد الإجباري للفلاحين و العمال و اعتبروا أن ذلك إذا تم، سيحدث فراغا هاما في المجتمع و ستكون له عواقب و خيمة على الفلاحة التي تشكل حجر الزاوية، بالنسبة للإقتصاد الوطني. و من عين التوتة إنتشرت الثورة إلى المناطق المجاورة لها و شهدت دائرة أولاد سيد أصغير، ((على بعد 50 كلم جنوبا من عين التوتة))، حوادث خطيرة كانت بدايتها كما أشرنا إلى ذلك من عين التوتة.

و كانت البداية الحقيقية لأحداث ثورة الأوراس 1916، في 11 نوفمبر من نفس السنة و تشاء الأقدار أن تحدث نفس الحوادث في نفس الشهر بعد أقل من أربعين سنة و في نفس المنطقة لتعلن عن ثورة حاسمة و فاصلة بين الجزائريين و فرنسا و هي ثورة 1954، الخالدة، و لكن الشيء الذي يلفت الإنتباه هو أن ثورة 11 نوفمبر 1916 إنطلقت بعد إعلانها ((الجمهورية الجزائرية)) ذلك هو الشعور الذي كان سائدا في الأوساط الإجتماعية و منتشرا بين الطبقات الكاسحة من فلاحين و عمال، لأن هؤلاء هم الذين أعلنوا قيام ((الجمهورية)) التي طالما إنتظروها.

إعلان الجمهورية في بومغرار

في 11 نوفمبر من سنة 1911، حدث تجمع هائل لسكان المناطق المتاخمة لمدينتي عين التوتة و بركة، و في قرية بومغرار، التي تبعد ببضع كيلومترات عن عين التوتة قدم هؤلاء من غريان و بركة و سقانة و غيرها، بعضهم مترجلين و آخرون يركبون العربات و الخيول، و تم هذا اللقاء الكبير في قرية بومغرار، و كان ذلك حوالي الساعة الرابعة و نصف بعد الظهر، و بعد أخذ و رد إتفق الجميع على إعلان ((الجمهورية)) و معنى الجمهورية هنا واضح بالنسبة للمجتمعين، هؤلاء، أي أنه يعني التخلص من رقبة الإستعمار الفرنسي و الانفصال التام عن فرنسا سياسيا و إقتصاديا، أي أنهم وضعوا حدا نهائيا للإستعمار الفرنسي في الجزائر، و بمجرد إعلان ((الجمهورية)) إنطلق الفرسان في كل إتجاهات المنطقة

ينشرون الخبر و يهللون بقيام ((الجمهورية)) يحرضون الناس في نفس الوقت بمقاومة الإستعمار، و على طرده من البلاد بالقوة، و لحماية ((قيام الجمهورية))، قام الثوار بعمل أولي اعتبر ضروريا الذي تمثل في قطع الجسور و تخريب التلغراف و الهاتف و ذلك ليصعب على العساكر الفرنسية إقتحام المنطقة، و لكن رغم كل شيء تسربت الأخبار إلى الإدارة الفرنسية و سارعت جندرمة مدينة أنقاوس إلى بعث فرقة لها إلى عين المكان، أي إلى بومغار، و كان التصادم الذي وقع بينها و بين الثوار الجزائريين هو البداية الفعلية لثورة الأوراس سنة 1916، و لكن في الوقت الحاضر لا نعلم من هم المسيررون الحقيقيون لهذا التجمع الهائل الذي وقع في بومغار، و لكن المؤكد هو أن التجمع لم يتم عن طريق الصدفة و ذلك يحتاج إلى بحث طويل، ثم أن الأحداث التي شهدتها عين التوتة في اليوم الموالي 12 نوفمبر 1916 على الساعة السادسة مساء، لا بد، حسب اعتقادي أن يكون هناك رأس مفكر، رسم هذه الأحداث، و خطط لها قبل وقوعها بكثير.

كيف بدأت الثورة في عين التوتة؟

قبل أن نوضح كيف بدأت الثورة في عين التوتة، نريد أن نشير إلى نقطة هامة تتعلق بالوضعية الإجتماعية و الإقتصادية التي كانت تعيشها المنطقة بأكملها قبيل اندلاع الثورة و قد تكون هذه الوضعية السيئة إقتصاديا و إجتماعيا التي كانت الطبقات الشعبية تعيشها و تكن تحت وطأتها من أهم الأسباب المساعدة على اندلاع الثورة، إذ تعتبر المنطقة من

أفقر المناطق الجزائرية بحيث تحتوي على مساحات أرضية شاسعة، و لكن تفتقر كثيرا إلى الماء الذي ينعدم في بعض جهاتها تماما، و تقدر المساحات الأرضية المسقية آنذاك بحوالي 4% من مجموع المساحة العامة للدائرة، التي تقدر مساحتها ب=852،283 هكتارا، و تنحصر هذه المساحة القليلة بالأخص في منطقتين صغيرتين هما= الأوطاية (الوطاية) و القنطرة، و ما عدا ذلك فمناطق دائرة عين التوتة شبه صحراوية قلحلة لا تساهم بأي حال من الأحوال في بعث الحياة الإقتصادية و إنعاشها.

و حسب الإحصائيات الرسمية للإدارة الفرنسية لسنة 1911، فقد وصل مجموع السكان الجزائريين في المنطقة إلى ما يقرب من=34066 نسمة، موزعين على 14 دائرة، ((كومين))، و بالنظر إلى هذا العدد الهائل من المواطنين الجزائريين، فهناك فئة قليلة منهم تساهم في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي للمنطقة تتمثل في الموظفين في الإدارة الفرنسية و بعض التجار، و لكن المسيطر الحقيقي على النشاط الإقتصادي في المنطقة هم المستوطنون الأوروبيون، الذين يتوزعون كالتالي في المنطقة=

• 143 فرنسا الأصلا.

• 16 يهوديا.

• 16 أوربيا من جنسيات مختلفة.

و كل واحد من هؤلاء يملك على الأقل مساحة أرضية خصبة لا تقل عن 24 هكتارا ثلثها مسقي، أما عن الأغلبية الساحقة من الأهالي فيعيشون من

تربية الماشية و الصناعة التقليدية، التجارة المحلية، التي في أغلب الأحيان لا تجلب لهم الشيء الكثير.

و زيادة عن هذه الوضعية المزرية² إقتصاديا و سياسيا التي كان الجزائريون يتخبطون فيها، فرضت عليهم سلطات الاحتلال الخدمة العسكرية و كانت اللجنة العسكرية الفرنسية المكلفة بهذه المهام قد استدعت كل القبائل لتقديم أفرادها المعنيين بالخدمة العسكرية فاستجابت إليها كل القبائل مرغمة، و تم فحص و تسجيل الكثير منها باستثناء قبيلة أولاد عوف التي رفضت الاستجابة للطلب الفرنسي، و امتنعت عن تقديم أفرادها للخدمة العسكرية الفرنسية، و ما كان على نائب العمالة ((السوبريفي)) إلا أن يبلغ الإدارة المركزية الفرنسية بهذا التحدي الصارخ الذي رفعته ضدها قبائل أولاد عوف و بينما كانت الإدارة الفرنسية تستعد إلى إتخاذ إجراءات تأديبية قاسية ضد المتمردين، هاجمت قبائل أولاد عوف عين التونة، و ركزت ضرباتها على البرج الإداري الذي كان يقيم فيه عدد من الإداريين الفرنسيين و قتلوا نائب عمالة باتنة الذي كان يشارك و يرأس اللجنة المكلفة بتسجيل المجندين من الجزائريين، و غيره من أعوانه.

و بعد البرج الإداري توجهوا نحو محطة القطار و أطلقوا النار على الأوربيين الذين كانوا هناك ثم هاجموا عدا هاما من منازل الأوربيين في وسط المدينة، و في هذه الأثناء وصلت فرقة عسكرية من المظليين الفرنسيين من باتنة فاشتبكوا معها مدة من الزمن ثم انسحبوا و كانت

قبائل أولاد عوف قد إستعدت لهذا الهجوم و نصبت كمائن في الطريق المؤدي بين باتنة و عين التوتة، و ذلك لإعاقة العساكر الفرنسية التي قد تتبعهم، إنطلاقا من باتنة مركزها الرئيسي.

و يشير الكاتب إلى أن هجوم قبائل أولاد عوف كان مدعما بخروج الأهالي نساء و رجالا، من بيوتهم ليلا و كأنهم كانوا ينتظرون هذه الخطوة، مما صعب كثيرا مهمة الجندرية التي حاولت الإلتحاق بالمظليين لدعمهم و مساعدتهم، و هو الشيء الذي يؤكد على تضامن الشعب الجزائري في المحن التي تحل به. و خلال هذا الزحم الكبير لم يفرق الفرنسيون بين الثائر و غير الثائر عليهم، و سادت الفوضى كل المدينة، و دامت المعارك حتى طلوع الفجر و كانت النتيجة أنه مرة أخرى، يعطن الشعب الجزائري عن عدم إستعداده للإستعمار و العبودية، و يعبر عن إرأته الكبيرة في الحرية و الإستقلال، و ما إعلان ((الجمهورية)) في بومغار إلا دليل قاطع على ذلك.

حصار مدينة بركة

رأينا كيف هاجم الثوار الجزائريون عين التوتة في ليلة 12/11 نوفمبر و هزوا أركانها، و في 13 نوفمبر أي في اليوم التالي، ضربوا حصارا شديدا على مدينة بركة، بعد أن عزلوها عن باقي مدن المنطقة و قطعوا الخطوط الهاتفية و التلغرافية التي تربطها بباقي المدن الأخرى في الأوراس و غيره و الظاهر أن هذا الحصار كان يريد منه الثوار

الجزائريون التظاهر أمام الناس ليقتنعوا بالثورة و ينضموا إليها ذلك لأنه رغم قوة القوات العسكرية التي كانت مرابطة بالمدينة لم يهجمها الثوار و إنما إكتفوا فقط بالتظاهر أمام الناس، بل أمام العساكر الفرنسية، و الإدارة الفرنسية التي كانت هناك و بعد ساعات قليلة فكوا الحصار عن المدينة و إتصرفوا دون أن يطلقوا طلقة نارية واحدة، كما أن العساكر الفرنسية التي كانت هناك إمتنعت عن إطلاق النار و ذلك بأمر من قائدها العسكري السامي و هو الشيء الذي أثار سخط بعض الكتاب الفرنسيين فيما بعد، و منهم بيبون الذي يلوم القائد العسكري، عن إعطائه أمر عدم إطلاق النار على الثوار، للعساكر الفرنسية يومها. و في 14 من شهر نوفمبر تصدى الثوار الجزائريون إلى قافلة عسكرية هامة، بين التوتة و بركة. و كانت القافلة تحمل كثيرا من الأسلحة و المواد الغذائية لتزويد هذه المدينة الأخيرة، و بغية فلجأها الثوار من كل صوب و حدب، و قتلوا كثيرا من العساكر الفرنسية و إستولوا على كمية هامة من الأسلحة و المواد الغذائية و هو ما أثار غضب السلطات الفرنسية في المنطقة و إعتبرت ذلك عملا جريئا و تحديا كبيرا للسلطة الفرنسية في البلاد و بمرور الأيام، على ثورة 1916، تأكدت للسلطات الفرنسية أنها تختلف عن سابقتها ليس فحسب من حيث الهدف و لكن أيضا من حيث الشكل و التكتيك، ذلك لأن الحاكم الفرنسي ليطو- حتى هذه الآونة لم يأخذ مأخذ الجد، أحداث نوفمبر سنة 1916، و لم يطلب الإمدادات العسكرية من فرنسا، رغم إلحاح بعض معاونيه على ذلك إلحاحا شديدا، و لكن متى سيقنع السياسيون بقوة هذه الثورة؟ عندما بدأت الثورة في عين التوتة ثم إمتدت ناراها إلى بركة و ضواحيها لم يحسب لها السياسيون أي حساب و ذلك

رغم قلة عساكرهم في المنطقة و لم يكتثروا للأحداث التي جرت، و لكن عندما امتدت الثورة إلى منطقة بلزمة و تصدى الثوار الجزائريون في وادي الماء إلى قافلة عسكرية فرنسية هامة أبادوها عن آخرها و إستولوا على ما كانت تحمله هذه القافلة من أسلحة و أمتعة عسكرية بق ليطو ناقوس الخطر و طلب من حكومته أن تدعمه بالأسلحة و الرجال في أقرب وقت ممكن نظرا للوضع الخطير الذي ساد الشرق الجزائري عسكريا و سياسيا، و بعد أيام قليلة سحبت القيادة العسكرية الفرنسية 6000 عسكري من جبهات القتال في فرنسا و بعثت بهم إلى الجزائر، و من تونس وجهت الطائرات العسكرية التي كانت مرابطة هناك نحو الشرق الجزائري، و قنبلت هذه الطائرات جبال الأوراس و شنت عليها هجمة جوية شديدة، و زرعت الرعب في قلوب الناس خاصة و أن الجزائريين لم يشاهدوا من قبل الطائرات هذه، و لم تكن لهم أية فكرة عن فعاليتها الحربية و العسكرية.

و بالإضافة إلى العساكر الفرنسية التي جاءت إلى الجزائر من فرنسا لتدعم الإستعمار الفرنسي في البلاد و الطائرات العسكرية التي حولتها فرنسا من تونس إلى الجزائر لضرب الثوار الجزائريين إستخدمت فرنسا العساكر السنغاليين، الذين إرتكبوا أفضع الجرائم، و إلى يومنا هذا هناك الكثير من سكان الأوراس الذين يتذكرون ما أقدمت عليه الفرق السنغالية في بلادهم من قتل وحشي و تعدي على الحرمات و سلب و نهب لممتلكاتهم، و غيرها من الأعمال الفظيعة التي تتنافى مع أبسط الأخلاق الإنسانية، و إذا كانت التقارير العسكرية الفرنسية تؤكد على أنه لم يقتل خلال الثورة 1916 سوى 15 عسكريا فرنسيا، و من الجانب الجزائري لم

يستشهد سوى 100 مجاهد فذلك من باب التضليل و التفتيص من شأن الثورة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تقارير اللجنة البرلمانية الفرنسية التي حققت في ثورة 1916 و نددت بقوة بالمذابح الوحشية و التقتيل الجماعي للذين أقدمت عليهما العساكر الفرنسية في الشرق الجزائري خلال الثورة، و تشير تقارير هذه اللجنة إلى أن العساكر الفرنسيين أطلقوا النيران أكثر من مرة على الجزائريين العزل و هم يفرون أمامهم، و أخيرا تندد نفس التقارير بشدة ((بسياسة الأرض المحروقة)) التي طبقتها القيادة العسكرية الفرنسية إبان ثورة 1916، إذ أحرقت المشاتي و صادرت مواشي المواطنين الجزائريين و محاصيلهم الزراعية، و كل الأشياء الثمينة التي كانوا يمتلكونها، و إذا كان هذا هو رأي الفرنسيين أنفسهم، في السياسة القمعية التي طبقتها فرنسا في الجزائر فلا يسعنا أن نقول أن هذه السياسة الهمجية، هي التي أيقظت الألباب و كشفت عن الوجه الحقيقي، للإستعمار الفرنسي البغيض بحيث لم يتأخر سكان الأوراس من أقصاه إلى أقصاه لحظة واحدة في دعم الثورة ضده.

و في 1922، كتبت جريدة الإقدام نقول= "إننا لم ننس حوادث 1916-1917، التي ذهبت ضحيتها آلاف من الشهداء الجزائريين ... أن فضائع بلزمة لا تزال راسخة في أذهانتنا و نحن نعرف ما أقدم عليه العساكر-الفرنسيين لإشباع رغباتهم الحيوانية".

أسباب فشل الثورة

و لكن ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل ثورة 1916؟
رغم تعدد الأسباب و تضافرها نستطيع أن نحصرها فيما يلي=

أولاً= لم تهيأ الثورة من قبل و لم يوضع لها أي تخطيط كان، سواء قبل
إندلاعها أو بعده، و من ثمة سادها عدم التنظيم و التنسيق بين قادتها،
أنفسهم من جهة، و بين هؤلاء و الجماهير الشعبية من جهة أخرى.

ثانياً= رغم أن الجزائريين قد مروا بتجارب عديدة عسكرية و سياسية
مع فرنسا، و يعترفون مسبقا بغناها و وحشيتها فلم يحسبوا لذلك أي
حساب و لم يجتمعوا حول كلمة واحدة، ثم أنه من خلال حوادث الثورة،
كثيرا ما كانت الفرص مواتية للجزائريين لنحر العساكر الفرنسية و لكنهم
ترددوا تلك كحصار بركة مثلا التي كانت بها بعض الفرق العسكرية القليلة
و قد كان الجزائريون في مركز أقوى إستراتيجيا و عسكريا، و لكنهم لم
يستغلوه.

ثالثاً= عدم بروز قيادة عسكرية جزائرية لتحزم الأمر، و تجتمع حولها
الجماهير الشعبية، و قد يرجع ذلك إلى العائلات الكبيرة و الأشراف في
الجزائر الذين فقدوا مكانتهم السياسية و الإجتماعية منذ تحالف بعض هذه
العائلات الكبيرة مع الإستعمار الفرنسي.

رابعاً= إنكماش الثورة على نفسها و عدم تناقل أخبارها داخليا و
خارجيا. بل كثيرا ما كانت أخبار الحوادث المحلية لا تصل المناطق الأخرى

إلا بعد مدة طويلة نسبيا، فمثلا= حادثة الهجوم على برج عين التوتة لم تصل إلى ورقة إلا بعد أيام من وقوعها.

خامسا= لم تلق ثورة 1916، أية مساعدة من خارج البلاد و حتى العثمانيين الذين قاموا بدعاية كبيرة في الجزائر لحمل أهل البلاد على الثورة ضد فرنسا لم يقدموا للجزائريين أية مساعدة تذكر، مادية أو عسكرية، قبل أو بعد اندلاع الثورة، علما أنهم وعدوا الجزائريين أنهم سيقفون إلى جانبهم إذا أعلنوا الثورة ضد فرنسا و كذلك الشأن بالنسبة للألمان الذين طالما حرضوا الجزائريين ضد فرنسا و قاموا بدعاية هائلة في هذا المجال و لكن عندما بدأت بوادر الثورة لم ير الجزائريون شيئا من قبل الألمان.

و مهما كانت أسباب فشل ثورة 1916، فإن الجزائريين قد عبروا عن رفضهم و عدم التزامهم بتنفيذ القرارات الإستعمارية الفرنسية و بذلك يكون الجزائريون قد برهنوا مرة أخرى للعالم أجمع و لفرنسا خاصة أنها أمام إرادة شعبية لا تقهر.

إذا كنا قد تكلمنا عن الأسباب الظاهرية لثورة الأوراس إستنادا إلى المخطوط الفرنسي الذي نعالج من خلاله نقطتين هامتين و هما= أولا= التعتت الإستعماري الفرنسي و إضطهاده للشعب الجزائري.

ثانيا- الظروف التي مرت بها الجزائر خلال الحرب الأولى، و فرض الإستعمار الفرنسي التجنيد الإجباري على الجزائريين، فإتينا نحاول الرجوع إلى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشعب الجزائري إلى الثورة ضد الإستعمار الفرنسي سنة 1916.

تدهورت ظروف الجزائريين خلال الحرب الأولى، إذ توفقت تقريبا كل النشاطات الإقتصادية و الصناعية بسبب الحرب ، و حتى سنة 1916، و بعدها لم يستفد الجزائريون قط من ((التنظيمات)) الإقتصادية التي برمجها الإستعمار الفرنسي أساسا من أجل المعمرين الأوربيين كما أن الخدمات في ((المصانع)) أي في القطاع الإقتصادي قد تقلصت و عمد أصحابها إلى الطرد الجماعي للعمال الجزائريين و ذلك بإيحاء من إدارة الإحتلال الفرنسي، التي كانت تخطط لنقل هؤلاء العمال الجزائريين إلى مصانعها في فرنسا و عندما شعر الجزائريون بالمخطط الإستعماري الفرنسي الذي من دون شك سيعرض عائلاتهم بالدرجة الأولى إلى الفقر و الحرمان، تظاهروا أمام مقر الحاكم الفرنسي في برج بوعريريج، (سطيف)، سلميا و إنتدبوا من بينهم ممثلين تكلموا باسمهم و شرحوا للحاكم الفرنسي الأسباب التي تمنعهم من الذهاب إلى فرنسا، و ترك ديارهم و عائلاتهم، و لكن الحاكم الفرنسي لم يحاول تفهم مطالب الجزائريين ورد عليهم، ((أنهم بإمكانهم تجنب النقل الإجباري إذا إتفقوا فيما بينهم و قدموا إلى فرنسا عددا من المتطوعين ليحلوا محل العمال الفرنسيين الذين يذهبون إلى جبهات القتال...)) و هكذا تحولت المظاهرة السلمية التي أقامها الجزائريون لشرح وجهة نظرهم، و للدفاع عن حقوقهم إلى مشادات عنيفة

بينهم و بين الشرطة و الجندرمة، و قد شار المتظاهرون في مدينة برج بوعريريج و هددوا الكولون و كسروا بعض النوافذ و السيارات و لم يتفرق المتظاهرون إلا بعد تدخل الصاكر الفرنسية، التي ردت بعنف كبيرا على المتظاهرين و إعتقلت العديد منهم و سلطت عليهم أشد أساليب التعذيب و الاضطهاد.

و لكن ذلك لم يمنع المتظاهرين من قطع خيوط التليفراف و التليفون و عزل بعض مدن الشرق الجزائري بعضها من بعض، و في عين الفكرون قامت جماعة أخرى بعد مضي بضعة أيام على أحداث برج بوعريريج، بنفس العمليات في المنطقة، بعد أن تظاهروا كلبخوانهم في البرج أمام مقر الحاكم الفرنسي، و لكن في منطقة عين مليلة بلغ العنف أقصاه، حيث قتل المتظاهرون عدة معمرين و أحرقوا منازلهم ثم نصبوا كمينا للحاكم الفرنسي في عشية الأحداث و كادوا أن يقضوا عليه لولا أنه إلتبه في آخر لحظة لذلك و إمتنع من مغادرة عين الفكرون و لسوء حظ الثوار الجزائريين لم يجدوا في السيارة التي من المفروض أن تنقل الحاكم الفرنسي من عين الفكرون إلى عين مليلة سوى سائقها و هو جزائري كان في خدمته و خدمة الإدارة الفرنسية، و معروف بتراجعه و خيائته للقضية الجزائرية فطلق عليه أحدهم رصاصة في رجله تأديبا له، الشيء الذي كلفه أن يعيش بقية أيامه أعرجا.

أما عن البدايات الأولى لثورة 1916، فقد كانت في جبال بلزمة كما سيأتي بعد حين، إلا أن دوار عوف في ضواحي عين التوتة بالأخص، قد أبدى تشاوما غير عادي إزاء مشروع التجنيد الإجباري الذي كانت فرنسا

تنوي تطبيقه على الجزائريين و ذلك منذ بداية سنة 1912 و تلاحظ السلطات الفرنسية بهذا الشأن أن دوار أولاد عوف قد أبدى منذ السنة المذكورة سابقا مقاومة عنيفة إزاء مشروعها أفلقت السلطات الفرنسية و جعلها تفكر قبل أن تتطور الأحداث في كيفية إخضاع ((التمرد)) الذي أبداه أولاد عوف إذ من بين 402 شاب الذين ((كانوا معنيين بالخدمة العسكرية الفرنسية في نظر فرنسا طبعاً- سجل منهم إكراها بصفة رسمية، 317 شاباً)) و معنى ذلك أن القلة القليلة (81 شخصاً) فقط من المعنيين بالخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية إمتثلت للأوامر الفرنسية و إستجابت لإسداءاتها و إتصلت بالمكتب المعني بالتجنيد الذي كان مقره في عين التوتة للفحص الطبي و لغيره من إجراءات التجنيد في صفوف العساكر الفرنسية. و رداً على القرار الفرنسي، الذي يجند إجبارياً الجزائريين تظاهر المواطنون يوم إجراء القرعة، (30 ماي 1913)، أمام مقر الحاكم الفرنسي بعين التوتة، و أبدوا تشاؤمهم إزاء هذا المشروع أو الإجراء التعسفي الذي إتخنته فرنسا ضدهم، و صرخوا بأعلى أصواتهم معنيين عن رفضهم البات لقرار التجنيد الإجباري، و عن عدم نيتهم في الإلتحاق بصفوف العساكر الفرنسية، و يصف أوكتاف دييون صاحب المخطوط الذي نعتمد عليه لدراسة ثورة 1916، هذه المظاهرة بأنها كانت خطيرة للغاية و كادت أن تتحول إلى تمرد جماعي خطير في عين التوتة و لم تستطع السلطات الفرنسية الإستعمارية القضاء على هذه المظاهرة الجماعية إلا بعد إستعمال العنف الشديد إذ إعتقلت العشرات من المواطنين و نقلت المحرضين منهم فوراً إلى الجزائر العاصمة، لينظر في شأنهم و من نتائج هذه المظاهرة العارمة التي قام بها الأهالي في عين التوتة (30 ماي

1913)، للتدبير بالمظالم الفرنسية في البلاد، و الإحتجاج ضد مشروع قرار التجنيد الإجباري أن السلطات الفرنسية قد إمتنعت مؤقتا عن تطبيق هذا المشروع، و هكذا حالت هذه المظاهرة دون تحقيق الأهداف الإستعمارية، و لم تتم عملية التجنيد الإجباري في الوقت الذي حددت لها فرنسا، أي 30 ماي 1913، و في شهر سبتمبر 1914، إستأنفت الإدارة الفرنسية عملية التجنيد الإجباري هذه و إستطاعت بإستعمال أبشع الطرق أن تلخذ من دوار أولاد شليح ((في ضواحي باتنة على بعد 6،7 كلم شمالا))، حوالي 27 شابا و عزمت على نقلهم من باتنة، و لكن خلال نقلهم فر البعض منهم من الشاحنات الفرنسية و إعتصموا بالجبال المجاورة، و من هؤلاء تكونت البذور الأولى لثورة 1916.

و ظاهرة الفرار هذه من صفوف العساكر الفرنسية بعد و قبل أن يلتحق ((المعنيون)) بالخدمة العسكرية، كانت شائعة و ضمت الوطن الجزائري بأكمله و بالأخص الجزء الشرقي من البلاد، في أكتوبر 1914 شاهدت مرواة تقريبا نفس الأحداث التي جرت بعين التوتة، بحيث هاجم المواطنون في غضب و عنف على ((برج مرواة)) مقر الحاكم الفرنسي و هددوه ثم إتصرفوا . مباشرة بعد هذه الأحداث جابت العساكر الفرنسية جبال بلزمة طولا و عرضا بحثا عن المتمردين و لكن بدون جدوى و في (خنزارة بالقرب من دوار أولاد عوف) التي كانت مقر المقاومة الجزائرية في 1916، يشير المصدر إلى إجتماعات تنسيقية و تنظيمية للجزائريين كان يحضرها أشخاص من أولاد عوف و آخرون من دواوير بلزمة و كانت هذه الإجتماعات حقا خصبا و ميدانا هاما لتبادل الآراء و دراسة وضعية

الجزائر خلال فترة الحرب الأولى . و يشير المصدر إلى الشجاعة و الجرأة التي تحلى بهما بعض أفراد المقاومة الجزائرية، منهم = أحمد بن يحي من مروانة الذي تصدى للكابتان كايون رئيس مكتب الشؤون الأهلية بقسنطينة الذي قدم بنفسه إلى المدينة لضبط إجراءات التجنيد بالنسبة للجزائريين. و مما قاله الشيخ بن يحي بكل جرأة و شجاعة لكايون ما يلي=

((... تستطيع فرنسا أن تزيد في نسبة الضرائب المفروضة علينا أو تستولي على ممتلكاتنا و لكن لا نعطيها أبناءنا)) و قد أيدت جماعة مروانة و أولاد عوف الذين حضروا المقابلة، آراء الشيخ بن يحي، و وقفوا في صفه. و الحق أن هذا الموقف لم يكن إرتجاليا، و إنما درس خلال إجتماعات كثيرة كانت تعقد في نواحي أولاد عوف وغيرها، و في سجل الممثل الفرنسي آراء الأهالي في مروانة و قد سجلها بتشاؤم كبير، و إعتبر موقفهم إهانة و خروجا عن طاعة فرنسا، و لم تكثر السلطات الفرنسية و إعتبرت ذلك غضبا زائلا و مواقف غير محددة إتخذها أصحابها من الإستعمار الفرنسي ((السوء تفهمهم إلى ما تهدف إليه فرنسا من خلال عملية التجنيد الإجباري)) و في الحقيقة كانت هذه المواقف عبارة عن رفض علني للتواجد الإستعماري الفرنسي في الجزائر عامة و بمثابة البذور الأولى لثورة 1916، التي إنتلعت في الأوراس. حتى أكتوبر 1915، يبدو من خلال المصادر الفرنسية ((أرشيف أكس أنمبروفاتس و كتاب أجرون ، الجزائر الجزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول، و مخطوط أوكتاف ديبون)) يبدو أن عملية التجنيد الإجباري التي شرعت فيها فرنسا منذ سنة 1907 لم تحقق أي نجاح يذكر و حتى هذا التاريخ لم يجند من الجزائريين سوى عدد قليل يكاد لا يذكر بالنسبة لمنطقة الأوراس بالأخص

و نحن نشك في ذلك لأنه من جهة أخرى نفس المصادر تذكر أنه في بداية الحرب الأولى فزع الأهالي و قلقوا قلقا شديدا على أبنائهم الذين كانوا في جبهات القتال بفرنسا و خاصة منهم أولئك الذين شاركوا في معركة لامارن 1917 التي كانت كارثة عسكرية بالنسبة لفرنسا حقا، أن الإحصاءات الفرنسية الرسمية (أرشيف آكس) التي إستند عليها الكتاب الفرنسيون لرواية أحداث سنة 1916 تذكر أعداد قليلة من الجزائريين الذين كانوا في صفوف العساكر الفرنسية عشية الحرب الأولى و لكن الكل يعرف أهداف الإدارة الفرنسية من ذلك، و لسنا في حاجة للتعلق عنها. في سنة 1915 إستمرت فرنسا في إحصاء "الجزائريين المعنيين بالخدمة العسكرية" و شملت هذه العملية عدة مناطق في الشرق الجزائري، و قد تمت عملية الإحصاء هذه حسب أوكتاف ديبون في 13 دوارا بدون أية صعوبة تذكر و لكن في دوار عوف، و خاصة منه دوار الخنزريلة إمتنع الأهالي عن الإستجابة إلى إستدعاءات الإدارة الفرنسية من دواوير الخنزريلة و تيزنزارت بحيث فر منهم حوالي 20 شخصا إلى الغابات في شهر أوكتوبر من سنة 1915، و تشير التقارير الفرنسية كذلك إلى فرار عشرات "الجزائريين المعنيين بالخدمة العسكرية" من دوار أولاد عوف و من دوار أولاد شليح، و تؤكد هذه التقارير على "مدى خطورة هذا التصرف و على النتائج الوخيمة التي ستترتب عنه بالنسبة للأمن و النظام العام كذلك بالنسبة لسمعة فرنسا، في الجزائر، و المعروف أن فرنسا خلال الحرب الأولى قد أبدت عجزا واضحا بشريا و لم تستطع مواجهة ظروف الحرب التي داهمتها فوجدت في الجزائر و في غيرها من مستعمراتها الإفريقية خير خزينة لتزويدها بالرجال، فبالإضافة إلى التجنيد الإجباري الذي فرضته

على الجزائريين عمدت إلى طريقة أخرى أكثر خبثا و مكرا لـ جلب
الجزائريين إلى صفوف عساكرها و هي ((التطوع الحر))، أي الإخراط بكل
حرية في صفوف العساكر، الفرنسية و قد خططت فرنسا لهذه العملية و
وفرت لها كل سبل النجاح، من دعاية إلى أموال ضخمة، و وعود مغرية و
غير ذلك من المناورات الإستعمارية المعروفة كضمان التقاعد للمنخرطين
مثلا، علما أن كل المنخرطين في صفوف العساكر الفرنسية بهذه الكيفية
يلتحقون فوراً بجبهات القتال، و شاركوا في بعض المعارك القاسية، دارت
رحاها في بيئة غريبة عنهم طبيعيا و بشريا، و بالتالي لقي معظمهم حتفه
و مات غريبا بعيدا عن دياره و ذويه، و لم يستفد من التقاعد الذي وعدت
به فرنسا هؤلاء المنخرطين الأحرار، إلا القلة القليلة منهم التي استطاعت
بأعجوبة أن تفوز بحياتها و أن تفلت من مخالب الموت المحقق الذي كان
ينتظرها في جبهات القتال في أوروبا.

و رغم ما أبداه الجزائريون من تشاؤم إزاء التجنيد الإجباري عشية
الحرب الأولى تشير التقارير الفرنسية أن الإدارة الفرنسية بواسطة
الدعائيات المسمومة و الإغراعت المادية استطاعت أن تجند أعدادا لا بأس
بها من الجزائريين و خاصة منهم الريفيين المحرومين، حتى إنتشر بين
الجزائريين، خلال هذه الظروف التاريخية مثل شعبي يندد ((بالتطوع الحر))
في صفوف العساكر الفرنسية، (قاسي تزوج و وير قم ذهب)، و ما أبلغ
الأمثال الشعبية تعبيرا عن الواقع الإجتماعي و الثقافي و السياسي الذي
كانت تعيشه الجزائر خلال العهد الإستعماري فهذا المثل الشعبي وحده
يعطينا صورة مصغرة عن الأوضاع المزريّة التي كان الشعب يئن تحت

وطأتها، نتيجة تسلط الإستعمار الفرنسي عليه، ثم أنه من جهة أخرى يفسر بوضوح أن التطوع الحر للجزائريين قد إقتصر على فئة معينة من الشعب الجزائري و هي فئة الفلاحين و الكاichen و المحرومين، من أي نوع من الحياة و بيدولي بدل أن نسميه ((تطوعا حرا)) يستحق أن نسميه ((إنتحارا حرا)) ذلك لأن معظم الجزائريين بل كلهم، من الذين إتخرطوا في صفوف العساكر الفرنسية بهذه الكيفية قدموا على ذلك لأسباب إجتماعية قاهرة دفعت بهم إلى الإنتحار و إلى التضحية بالنفس لإنقاذ عائلاتهم و ذويهم من الجوع و الفقر المدقع.

و ما يهمنا أكثر من هذه القضية أن الذين إلتحقوا بصفوف العساكر الفرنسية بهذه الكيفية و ماتوا بعيدا عن أهلهم و وطنهم قدكانوا سببا من الأسباب المهمة التي فتحت جلها عيون الجزائريين على المكائد التي كانت فرنسا تتربصها بالشعب الجزائري من جهة ،و من جهة أخرى فإن فقدان العائلات الجزائرية لأبنائها في الحرب عمق شعورها برغبة الإنتقام من الإستعمار الفرنسي و كان هذا أيضا جذرا عميقا من جذور ثورة الأوراس 1916 أي ظاهرة ((التطوع الحر))، إذ كانت سببا مباشرا في دفع آلاف الجزائريين الذين ضحوا بأرواحهم و سقطوا في الفخ الذي نصبه لهم الإستعمار الفرنسي لا شيء و لكن مقابل ما يسد رمق عائلاتهم و حسب التقارير الفرنسية ((تقرير السيد مارساي، مسؤول في الإدارة الفرنسية بعين التوتة الذي لقي حتفه عشية إندلاع الثورة، و قتل في مكتبه و هو يدافع عنه، كما أن زوجته لقيت مصرعها في نفس الليلة)) فقد إستطاعت فرنسا بمضاعفة منحة، ((التطوع الحر))، أن تجلب كثيرا من الريفيين

الجزائريين إلى التطوع في صفوف عساكرها و على ما يبدو فقد ساعدت على ذلك، بالأخص الأخبار التي كانت تأتي من جبهات القتال في أوروبا، و التي تنقلها رسائل الجزائريين المشاركين في الحرب، و حسب مارساي فقد كانت هذه الأخبار في صالح فرنسا (1915) بحيث حزمت العساكر الفرنسية الموقف و عززت مواقعها و أصبحت ((سيدة المبادرة)).

و حسب نفس المصدر (أوكتاف ديبيون، ص 97) فقد ظن الجزائريون، نظرا لارتفاع ((أعداد المتطوعين منهم في الحرب))، أن فرنسا قد عدلت عن مشروع التجنيد الإجباري الذي فرضته عليهم بالقوة، و لكن على عكس ذلك، إستأنفت الإدارة الفرنسية عملية التجنيد الإجباري في سبتمبر 1915 و جندت لذلك كل الوسائل المادية و الأدبية للوصول إلى غرضها و بين سنتي = 1916-1917، توصلت السلطات الفرنسية بالقوة و الإكراه إلى فرض إرادتها على عشرات الآلاف من الجزائريين و جلبهم إلى صفوف عساكرها، و كما فشلت كل المقاومات المسلحة و السياسية و الأدبية التي قام بها الجزائريون رفضا للإستعمار الفرنسي لبلادهم خلال القرن التاسع عشر فشلت مقاومتهم لمشروع التجنيد الإجباري الذي أصبح في نهاية سنة 1917، حسبالتقارير العسكرية الفرنسية حقيقة لا يختلف فيها إثنان.

تدهور الأمن قبيل اندلاع الثورة

كان لإندلاع الحرب الأولى آثار عميقة في نفوس الجزائريين الذين أصبحوا يتساءلون عن مصيرهم خاصة منهم أولئك الذين دخلوا في الأعباء فرنسا التي هي طرف في هذه الحرب، و تبعاً لظروف الحرب التي مرت بها فرنسا، تخوف الجزائريون و شاعت بينهم كثير من الأقوال المقلقة المتضاربة منها ((أنه في حالة إتهزام فرنسا في الحرب سيحل محلها (جنس)، آخر تكون قساوته و جبروته أكثر مما عرفت بها فرنسا منذ إحتلالها للبلاد و يصف أوكتاف ديبون الفوضى التي سادت الأوساط الأوربية في الجزائر، خلال هذه الفترة بتلك التي عرفها الكلون إبان ثورة 1871....، والشعور بثقل ذكريات 1871 في نفوس الفرنسيين المقيمين بالجزائر)). (أوكتاف ديبون هو الذي يتكلم، ص 102)، و كجائتها عمدت فرنسا إلى استعمال العنف و القوة و الإضطهاد لإخماد الأحداث التي شاهدها قريتا وادي الماء و مروانة، فبعد أن عاثت عساكرها فسادا كبيرا في القريتين إعتقلت ((المسؤولين)) على هذه الأحداث و سجنتهم بعيدا عن ديارهم لكي تقطع كل صلة بينهم و بين ذويهم و أهلهم، و نقلتهم إلى مدينة توقرت.

أما أسباب هذه الإضطرابات التي شهدتها بلزمة خلال الفترة المذكورة فقد تضاربت في شأنها التقارير الفرنسية فمنها من لا يكثر إطلاقا لها و وصفها بحالة عابرة إنتابت الأهالي... و منها من يرجع مصدرها إلى الألمان و أخيرا منها من يرجع مصدرها إلى أسبابها الحقيقية و ((يتأسف لعدم معرفة هذه الأسباب)) التي أدت إلى تجمع الأهالي بالمكانات بل بالآلاف، و قيامهم بعمل تخريبي مشترك ضد المنشآت الفرنسية و

تهديدهم للأمن العام في بلزمة. أما الكلون فقد إعتبروا هذه الأحداث موجهة أساسا ضدهم و أنها إستهدفت ((ضباعهم وممتلكاتهم و أرواحهم)) و طالبوا الإدارة الفرنسية بتشديد الحراسة العسكرية في المنطقة و هددوها بإخلاء المنطقة و إستقالة أعضاء المكتب البلدي إذا أقدمت الإدارة الفرنسية على سحب عساكرها المرابطة هنا وهناك لحمايتهم . ففي بلزمة كانت لهم الكلمة الأخيرة و مهما يكن من أمر حول ما توصلت إليه الوثائق الفرنسية من أسباب للأحداث التي شهدتها منطقة بلزمة في نهاية سنة 1914 فإن تلك الأحداث تعتبر بمثابة المرحلة الأولى لثورة 11 نوفمبر 1916، التي أشعلت في الأوراس إذ تشهد الوثائق الرسمية الفرنسية ((تقرير أ. ديبون، ص 102/103)) أنه خلافا للسنة التي سبقتها أبدى الأهالي مقاومة عنيفة للمشاريع الإستعمارية الفرنسية كما أنهم أبدوا إزاء تواجد إدارة الإحتلال الفرنسي في البلاد تشاؤما لم يسبق له مثيل.

و على ما يبدو فإن الإدارة الفرنسية في مجال تجنيد الجزائريين في صفوف عساكرها قد حققت نتائج لابأس بها في سنة 1913 في منطقة بلزمة و هي أول سنة تطبق فيها مشروعها في المنطقة. فخلال هذه السنة الأخيرة إستطاعت فرنسا أن تحصل على 86 ((متطوعا)) "مقاجي" و لكن بآية طريقة. و ماذا دفعت فرنسا من (جهتها) للحصول على هذا العدد من الجزائريين (86) لتسخيرهم لمآربها بل ليموتوا من أجلها و من أجل أهدافها؟ و الطريف في الأمر أن فرنسا لم تدفع شيئا من (جهتها) و كل ما قامت به هو= (أنها باعت الريح و قبضت الصحيح) حسب المثل الشعبي، ذلك لأنها قد إعتبرت حسب إحصاءاتها الرسمية في بلزمة، أن 800

شخص (معنى بالخدمة العسكرية الإجبارية) و على هؤلاء أن يتقدموا لها أو يدفع كل واحد منهم مبلغ -50- فرنكا فرنسيا مقابل إعفائه. و في نفس الوقت تضغط على شيوخ القبائل و رؤساء الدواوير ليقدموا لها على الأقل عشر مسجلين رسميا في قائمة الخدمة العسكرية، الذين تدفع لكل واحد منهم مبالغ مالية ((معتبرة)) تقدر قيمتها حسب ما جنته، أو جمعه من الذين دفعوا ضريبة الإعفاء، أي أنها بما تجمعته من مبالغ مالية من المعفيين تجند به ((المتطوعين)) و ذلك ما حصل في بلزمة مثلا في سنة 1913، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، أن الإدارة الفرنسية إعتبرت أن 800 شخص مسجل رسميا للخدمة العسكرية يدفع كل واحد منهم -50- فرنكا فرنسيا و بمجموع ما جمعه الإدارة الفرنسية استطاعت أن تحصل على 86((متطوعا)) دفعت لكل واحد منهم 500 فرنكا فرنسيا مقابل ((تطوعه)). و لكن ما تسميه الوثائق الفرنسية ((بالمطوعين)) فالحقيقة هم أبناء الفلاحين و الكاحين المسيرين و ليس المخيرين ((فالتطوع)) هذا في الحقيقة فرض عليهم فرضا من قبل القائد أو الباشاغا أو الإقطاعي الذي يعمل عنده الفلاح، فهؤلاء لتجنب غضب أسيادهم في الإدارة الفرنسية، الذين نصبوهم هنا و هناك لخدمة المصالح الفرنسية، يعملون دوما على إيجاد "حلول مرضية بالنسبة للجميع" فجل الذين قدموهم للخدمة الفرنسية كانوا ينتمون إلى طبقة الفلاحين و الكاحين و لم يتطوع واحد منهم من تلقاء نفسه، إنما فرضت عليه الخدمة العسكرية الفرنسية بالقوة و الإكراه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما حكاية ((القرعة)) التي يتكلم عنها بعض المؤرخين أو الأوربيين فهي في نظري طريقة تضليلية و ستار مكشوف يختبئ وراءه الإستعمار الفرنسي في الجزائر و أعوانه لدفع أبناء الكاسحين للموت المحقق دفاعا عن قضية ليس لهم فيها لا ناقة و لا جمل، و ليس المجال هنا للتكلم عنها على الإطلاق و الشيء الذي يدعم أقوالنا، هو أن مقاومة الجزائريين و مواقفهم من قضية التجنيد الإجباري قد تصلبت بإضطراد منذ أن شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في تطبيق هذا المشروع و نحن نعلم أنه في سنة 1913 بداية تطبيق القانون الإجباري لتجنيد الجزائريين في صفوف العساكر الفرنسية لم تحصل فرنسا على جزائري واحد بواسطة القانون الذي سنته-، أما في سنوات 1914 و 1915 و 1916، فلم تستطع فرنسا أن تجند في الشرق الجزائري و لو رجلا واحدا في صفوف عساكرها و ذلك لإزدياد مقاومة الجزائريين بكل الطرق و الوسائل لقانون التجنيد الإجباري، و هذه المقاومة نفسها ما هي في الحقيقة سوى البذور الأولى و الجذور العميقة لثورة 1916. و قد تطورت مقاومة الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري الفرنسي خلال سنوات = 1914/1915/1916، لتفجير الثورة في وجه الإستعمار الفرنسي في نهاية سنة 1916 بالأوراس.

كنا رأينا فيما سبق، و وقفنا عند بعض الأسباب المباشرة و غير المباشرة لثورة الأوراس سنة 1916، و كيفية إتدلاعها، و تاريخ نشوبها (1916/11/11) و تطورها، أما في الصفحات التي ستأتي أريد أن أركز بالأخص عن طبيعة هذه الثورة و عن بعض الرجال الذين لعبوا دورا هاما عسكريا و سياسيا إبان تطور أحداثها.

و السؤال الذي يطرح نفسه هو= هل كانت لثورة الأوراس قيادة سياسية معينة؟ و في حالة وجودها أو إنعدامها ما هي أسباب ذلك؟

يجيب المؤرخون الفرنسيون عن ذلك بأنها ليست ثورة حقيقية ((إنما هي مجرد أحداث سياسية عابرة لم تؤثر في الكيان الإستعماري الفرنسي بأي حال من الأحوال)) و من ثمة فموقفهم من خشية وجود أو إنعدام قيادة سياسية واضح، و لكن الذي يتتبع تطور الأحداث يقف بنفسه على الدور الذي لعبه بعض شيوخ المداشر و القرى في بلزمة بالأخص و بريقة و نواحيها إذ باءر هؤلاء بلخذ المسؤولية على عاتقهم عندما شعروا بالخطر الإستعماري الذي كان يهددهم، في أبنائهم بالأخص، و كونوا وفودا و تجمعات أهلية و ذهبوا إلى الحكام الفرنسيين في مقراتهم و شرحوا لهم وجهة نظرهم و موافقهم من قضية التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الجزائريين، بون خوف أو تردد و قد رأينا فيما سبق ما حدث ببرج بوعرييج، و مروانة، و جراءة ممثل الأهالي و هو يعرض على الحاكم الفرنسي أسباب إمتناع أهل مروانة عن تسليم أبنائهم لفرنسا، كما كنا قد تعرضنا إلى نفس الأحداث التي جرت بعين الفكرون، و خلاصة القول، أن الجزائريين عندما شعروا بتصميم فرنسا على أخذ أبنائهم للحرب بأي طريقة كانت كونوا وفودا، بعد أن درسوا الخطر الفرنسي الذي كان يهددهم من جميع نواحيه في جمعيات كانت تعقد في بيوت شيوخ القرى، و المداشر، أو في الساحات العمومية لهذه القرى و الدواوير و هناك ما يدل على تسرب أخبار هذه الإجتماعات و ما إنبثقت عنها من نتائج فيما يخص

التجنيد الإجباري الذي فرض على الجزائريين من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إذ نلاحظ تتابع تكوين الوفود و التجمعات الأهلية أمام مقرات الحكام الفرنسيين زمنيا و ليس هناك ما يبعد ((فكرة التنسيق)) بين هذه التجمعات و الوفود التي تكونت للدفاع عن حقوق الجزائريين الشرعية و على سبيل المثال= فالوفود التي تكونت في مروانة و واد الماء و سقانة، و عين الفكرون، و عين مليلة تكونت تباعا و كان هناك، ((جدول زمني)) حدد مواعيد إتجاهها نحو مقرات الحكام الفرنسيين للتعبير عن رفضها المطلق لما أسمته فرنسا بالتجنيد الإجباري للجزائريين.

ثم أن هناك -بالإضافة إلى تكون الوفود و التجمعات- إجتماعات سياسية، جمعت رؤساء القرى و المداشر من مناطق بعيدة، عن بعضها البعض نسبيا و ذلك ما حدث بين بلزمة و بركة، (و هو ما يؤكد، ديبون نفسه). أكثر من مرة و درس خلال هذه الإجتماعات رؤساء و شيوخ المناطق الأوضاع السياسية و الإجتماعية التي كانت تمر بها البلاد، و في هذه الإجتماعات حدد الحاضرون مواقفهم من إدارة الاحتلال الفرنسي عامة و من قضية التجنيد الإجباري خاصة و لكن الملاحظ هو أن هذه الإجتماعات لم تتوسع، و شملت حسب التقارير الفرنسية إلا بعض المناطق و لو حدثت هذه الإجتماعات على نطاق أوسع و شملت كل مناطق الشرق الجزائري لتمخضت عن ذلك نتائج هامة تكون في مقدمتها تكوين قيادة سياسية للثورة ضد فرنسا، لأن الحالة السياسية التي مرت بها الجزائر قبل و خلال و بعد الحرب الكونية الأولى كانت مساعدة جدا و قابلة للثورة ضد الإستعمار الفرنسي ، و لو توفرت بعض الشروط المادية و البشرية لكنت

نتائج هذه الثورة أكبر بما إنتهت إليه، و مهما يكن، فرغم عدم التنسيق و الإرتجال الذي إمتازت بها ثورة 1916 فقد أفزعت الكلون في الجزائر، و سادت بينهم فوضى وصفها بعضهم بتلك التي سادت أوساطهم خلال الثورة الكبرى لسنة 1871، و اضطرت فرنسا مرارا أمام تآزم الوضع في الجزائر ما بين سنتي= 1916/1917، أن تنقل فرقا عسكرية فرنسية من جبهات القتال من فرنسا، إلى الجزائر، لقمع الجزائريين النافرين عليها و ذلك رغم حاجتها الهامة لهذه القوات الفرنسية على جبهات القتال في فرنسا نفسها، و هذا ما يطل في نظري حجة الفرنسيين الذين لا يعتبرون ثورة 1916، مجرد أحداث سياسية لا شأن لها و أن فرنسا إستطاعت أن تقضي عليها بكل سهولة، (خلال شهر أو شهرين)، بل هناك من يقول (أسبوع أو أسبوعين) و الغريب أنه خلال كلامي مع أحد المهتمين بالأرشيف الجزائري قال لي= "أن ثورة 1916 دامت قرابة أسبوعين لا أكثر..." و بطبيعة الحال فالغرض من هذه الدراسة حول ثورة 1916 هو إثارة إهتمام الشبان الجزائريين و توجيههم للبحث و التعرق في هذه الحادثة التاريخية الهامة. و وسائل العمل، من مصادر و مراجع موجودة و لكن فيما وراء البحر، (في أكس آذ.بروفانس و الأرشيف الوطني الفرنسي، و المكتبة الوطنية بباريس، و غيرها من المصادر الفرنسية التي تزخر بالوثائق المتعلقة بثورة 1916. و دون أن تغيب عنا المجهودات التي تبذلها الجامعة الجزائرية في ميدان توفير بعض الشروط المادية للباحثين الجزائريين في الخارج. فإن الجامعة وحدها. لا تستطيع الإستجابة لكل الطلبات المتعددة في ميدان البحث، إذن فعلى الهيئات المعنية لإعادة كتابة التاريخ الوطني الإهتمام بهذا الجانب التاريخي لبلادنا كما عليها أن تهتم بالبحث عن

مصادر الثورات التي اندلعت في وجه الإستعمار الفرنسي، من سنة 1830 إلى 1954، علما أن هناك من يقول= إن الثورات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر درست بما فيه الكفاية كثورة 1864، 1871، 1884، وغيرها، ولكن الحقيقة غير ذلك تماما إذ في كل يوم تكشف الأبحاث التاريخية عن شيء بل أشياء جديدة تتعلق بهذه الثورات (أنظر المجلة التاريخية المغربية، أعداد خاصة في البحث عن الوثائق المتعلقة بتاريخ المغرب العربي الكبير= الجزائر/ تونس/ ليبيا، (1871/1816)). و نظرا لعملية السلب و النهب التي تعرضت لها الوثائق التاريخية الجزائرية بعد إستعادة إستقلال البلاد، و تمركزها الآن في فرنسا. فالقضية قد تتطلب إرادة سياسية فلاذية لا نقاذ ما يمكن إنقاذه...

على الرغم من أن ثورة 1916، لم تعرف قيادة سياسية معينة فقد ظهر إبان غليانها بعض الرجال الذين ألقوا كثيرا الإستعمار الفرنسي و ذلك ما يؤكد عليه .أديبون، و الوثائق الفرنسية برمتها . و ربما الشيء الذي حال دون تزعم هؤلاء الرجال طليعة الثورة هو أنهم كانوا أميين و أحسنهم تعلما و ثقافة، كان ربما قد ذهب إلى الكتاب في القرية، مدة زمنية معينة ثم انقطع عن التعليم و إتجه نحو الزراعة أو التجارة، يضاف إلى ذلك إعدام رؤية سياسية واضحة، و تقصد بذلك أن الدافع الذي جعلهم يحاربون فرنسا يكاد يكون شخصا أو دفاعا عن مصالح خاصة، و لكن رغم ذلك فنحن نعتبر هؤلاء الرجال رغم النعوت التي ينعتها بهم الإستعمار الفرنسي و المدافعون عنه من المحركين الأساسيين لثورة 1916، ((أنظر أوكتاف ديبون، ص 46-47-48-49 و 50)).

و يذكر أوكتاف دييون كثيرا من أسماء الجزائريين الذين شاركوا في ثورة 1916 مشاركة تثير الانتباه، و إعتبر هؤلاء ((الصوصا))، و ((قطاع طرق)) و ((خارجين عن القانون)) و غيرها من الصفات و النعوت التي يحاول الكاتب أن يمس بواسطتها سمعة الثوار الجزائريين و لضيق المجال هنا نحاول أن نشير إشارة بسيطة فقط، إلى بعض الأتوار التي قام بها بعض الجزائريين في ثورة 1916، و من هؤلاء نذكر بن علي محمد بن نوي، الذي ولد سنة 1877 بمشقة متليلي (دوار تيلاتو) و تعلم قليلا بكتاب القرية ((نقاوس))، ثم انقطع عن التعليم و إتصرف إلى كسب عيشه بعمل خماسا عند الإقطاعيين و مستأجرا باليوم عند الكلون، و سائقا لعربات نقل المسافرين و البضائع بين القنطرة و عين التوتة، و إذا ما قل العمل أو إنعدم في الناحية التي يسكن بها كان ينتقل عبر الأوراس يبحث عن عمل حتى يجده، فعمل في عين القصرة و باتنة و عين التوتة و القنطرة و غيرها من مدن الشرق الجزائري، و منذ سنة 1906 بدأت أخباره تصل إلى إدارة الاحتلال الفرنسي فمرة يتمرد على القائد أو شيخ القرية، فلا يمثل للقرارات التي تصدر من الإدارة الفرنسية، و يريد شيخ القرية ((المنصب من قبلها))، نقلها إلى المواطنين و تطبيقا في المجال الواقعي، و لكن في 1913 إثر محاولة تطبيق قرار التجنيد الإجباري على الجزائريين و منهم هو نفسه أعلن هذا الأخير صراحة عصيانه لفرنسا، و فر من منزله و معه رفيقان له و هما= لوصيف محمد بن علي و لوصيف جاء بالله بن علي، و مع الأخوين لوصيف بدأ يقلق الإستعمار الفرنسي متخذا جبل متليلي، كمقل حصين له و تشير التقارير الفرنسية إلى أن نشاطه قد تضاعف خاصة بين سنتي= 1914/1915.

و في بداية سنة 1916، إلتحق به كثير من الفارين من الخدمة العسكرية من أولاد سحنون و سقانة، و بركة، و غيرها، فلأخذت عمليات بن علي تزداد ضد الكلون و المراكز الفرنسية، الشيء الذي جعل الحاكم الفرنسي في عين التوتة ((مارساي)) يفكر في شل حركته ضد الفرنسيين بإختطاف كل عائلته و إعتقالها في عين التوتة، معتقدا أن ابن علي سيستسلم له بهذه السهولة. و لكن هذا الأخير رد على مارساي، بمحاولة إختطاف عائلته فشن مارساي بالخطر الذي كان يهدد عائلته فطلق سراح عائلته، بن علي، و منذ ليلة 12/11 نوفمبر 1916، أي ليلة إندلاع الثورة يظهر الدور الهام الذي لعبه، بن علي في تحريك الثورة في منطقة بركة إذ هاجم برج عين التوتة، و لقي مارساي و زوجته حتفهما، على يدي بن علي و منذ هذا التاريخ إعتبر كعدو لدود للفرنسيين و عملت الإدارة الفرنسية كل ما في وسعها للقضاء عليه و أخيرا تمكنت منه بواسطة الخيانة و الخداع فسلم بعض الخونة بن علي إلى الإستعمار الفرنسي بعد أن نصبوا له كمينا في 9 فيفري 1917، لم ينج منه و بقرار 10 مارس. 1917، حكم على بن علي و على إثنين من رفقائه بالإعدام، و بعد أقل من شهر نفذ فيهم هذا القرار.

و هناك شخص آخر يؤكد عليه أوكتاف ديبون (ص 48)، و ينعتة بكل "الأسماء الرذيلة" و هو ما يؤكد لنا مساهمته الفعلية في ثورة 1916 و هو كبحال إبراهيم الذي عمل مع فرقة الصباحية بعين التوتة مدة من الزمن ثم بعد أن شغل منصب شيخ دوار طيلاطو بموت هذا الأخير رشح

نفسه لهذا المنصب و لكن الحاكم الفرنسي رفض طلبه فاستقال من منصبه سنة 1912. و رغم أن كبحال كان أميا لا يقرأ و لا يكتب فقد كان ذا ذكاء و بعد نظر، و هو الشيء الذي جعله يكون المساعد بل الذراع الأيمن لابن علي الذي تكلمنا عنه سابقا و هو الذي كان يخطط و يرسم له جميع عملياته و لم تستطع الإدارة الفرنسية أن تكشفه إلا بعد إلقاء القبض عليه في ليلة 1916/12/11 و هو يشارك في المعارك في عين التوتة و بقي مسجوناً في باتنة أكثر من شهر، ثم إغتناله أيادي الخيانة و الغدر بطريقة غريبة و هو مسجون في باتنة في 9 ديسمبر 1916، و أدعت الإدارة الفرنسية أنه مات ((ميتة طبيعية)). أما عن الشخص الثالث و الأخير الذي نذكره في هذه الدراسة و الذي يركز عليه أوكتاف ديبون (ص49) كغيره من الذين أدرجهم في قائمة الإتهام، و هو جاء بالله أحمد الأخضر، و حسب ديبون فهذا الأخير هو لخطر كل الذين ذكرهم في تقريره بحيث كان يتمتع بسمعة طيبة بين أهل مشنة متليلي، و نواحيها و رغم أنه لم يكن متعلما فقد عرف بسداد رأيه فكان الناس يحتكمون إليه في نزاعاتهم و ربما الشيء الذي زاد من سمعته هو أنه كان صهر بن علي و هو ما جعل كلمته نافذة بين الناس في طيلاطو ونواحيه، و قد كان حسب التقارير الفرنسية على علم بكل ما كان يقوم به صهره بن علي كما أنه كان عينه المتقدمة و تفكيره الناضج الذي ألقى كثيرا الإستعمار الفرنسي و قد بقي جاء بالله يساند صهره و يعمل كل ما في وسعه ماديا و أدبيا لإعانتته فيزوده بالمواد الغذائية و بقليل من السلاح و غيرها و إتفق الإثنين على أن وجود جاء بالله في طيلاطو قد يخدم أحسن مصالح الثورة ذلك أنه كان بإستطاعته أن يلتحق بالثورة في جبل متليلي خاصة و أنه كان معروفا لدى

الناس بشجاعته و بفروسيته و بكيفية و حسن إستعماله للسلاح و لم يشارك في القتال مع بن علي إلا في ليلة الإندلاع الثورة أي في ليلة الهجوم على برج عين التوتة، و قد شهد لجاء بالله بإقدامه و شجاعته الكثير من المشاركين في الهجوم و لكن الحظ لم يسعفه فأصابته رصاصة قاتلة في نفس الوقت الذي أصابت فيه رصاصة أخرى حصانة فاستشهد تحت جواده. و ختاماً لهذه الدراسة أريد أن أشير إلى أن مشاركة الأهالي في ثورة 1916، كانت عظيمة و ذلك خلافاً لما يذهب إليه بعض الكتاب الفرنسيين إذ يعتبرون أن معظم النواحي في الأوراس نفسه ((لم تشارك في الثورة، بل و كان دورها سلبياً للغاية))، أنظر شارل روبير أجون-((الجزائر الجزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول، ص (121/120/119)).

و إذا كانت هذه هي مشاركة الجزائريين الأولية في ثورة 1916، فماذا ستكون بعد إنتشارها و تدعيم ركائزها في البلاد؟ و رغم عظمتها، فإنها لم تحظ بأي نوع من الإهتمام من طرف الباحثين الجزائريين، عدا بعض الإشارات الخفيفة في كتاباتهم و كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فالغرض الأساسي من هذه الدراسة هو إثارة الإنتباه إلى هذه الثورة الهامة في تاريخ الجزائر المعاصر و نأمل مستقبلاً أن يلبي الشبان الجزائريون المهتمون ندائنا و أن يكشفوا حقائق ثورة 1916 و النتائج التي تمخضت عن إندلاعها، بتفاصيل أخرى غير التي ذكرناها، أما أننا نكرر و بطريقة غير عملية نكية (شأن دبلوم الدراسات المعمقة) المشهود له الذي إتخذته كعنوان: ((ثورة الأوراس ...)) فإنه لا يشرف لأصاحبه ولا المشرف عليه بل ليس له مشرف إطلاقاً ، لأن المشرف الحقيقي ، لا يسمح إطلاقاً

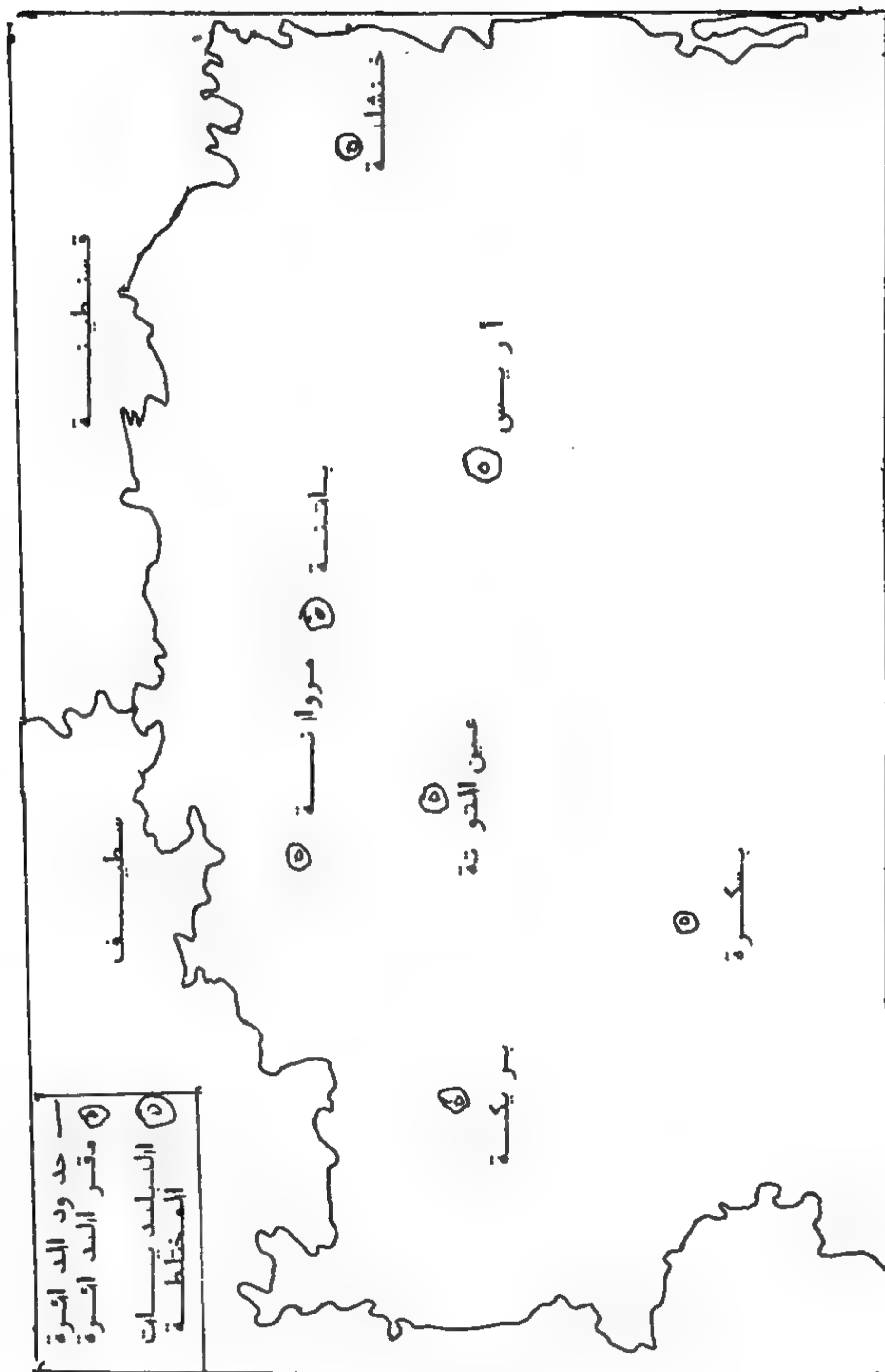
للطالب الذي يوجهه و يشرف عليه أن ((يطرق)) موضوعا قد طرق و
صاحبه معروف. و هو ما وقع كذلك: ((للهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام
(1847-1918). و نحن نتساءل ما الهدف من هذا كله؟ و ما هي نتائجه
لننا و مستقبليا على البحث العلمي الجاد و الهادف؟

اسم القبيلة	اسم الدوائر التي شارك فيها	التبعية الادارية	ملاحظات
	أوجزانيا في الثورة	للحوالير	
الأخضر حلفاوية	بريكة	عين التوتة	
	طبلاطو		
	مسقة	بريكة	
أولاد سلطان	أولاد هوما	عين التوتة	
	مركونده	بلزمة	
	أولاد سي سليمان	بريكة	
	مقيان	"	
	نقلوس	"	
أولاد بو عون	أولاد فاطمة	بلزمة	
	مروانة	"	
	وادي الماء	"	
أولاد شليح	أولاد شليح	عين التوتة	
الحضنة الشرقية	حجار	بريكة	
	بريكة	"	
	متكواك	"	
	مقرة	"	
	عين كلبة	"	
الصحاري	بيطلم	"	
جبل مشمار	لولة	خنشلة	
بني بوسليمان	زلاطو	الأوراس	عمالة قسنطينة

الغنية	أولاد مبيع	عين مليلة	عملة الصنطينة
	أولاد محمد	"	"
	أولاد مشور	"	"
	أولاد القاسم	"	"
لمعاليظ	لمعاليظ	لمعاليظ	من كلمة سطيف

جدول عن عدد النافرين في الاوراس 1916

البلديات المختلفة	عدد الدواوير	مجموعة سكان البلدية	سكان الدواوير	عدد الثور الدواوير التي
المعتبرة ثائرة	المختلفة	الثائرة	انتقلت الطوى	
بريكة	8من جملة 13	48139	29207	2463 —
بلزمة	3من جملة 14	41288	8448	142 1
عين ثولة	3من جملة 15	31337	8450	؟ 3
عين القصر	10من جملة 18	27671	—	— بين 4و5
خنشلة	2من جملة 17	65345	8267	— ؟
أريس	1من جملة 15	34326	6437	290 ؟
مجموع البلديات	17من جملة 92	248106	68889	— بين 2904 و2956
6تاجملاذرقماتة				
عين مليلة	بين 4و5من 21	؟	13899	— ؟
المجموع	21و22من 113	74708	—	— 8و9



(1)- ترجمت مؤخرًا مخطوط أوكتاف ديبيون الذي تناول ثورة الأوراس 1916، و قد أقدمه للنشر في الأيام المقبلة.

(2)- ثورة 1871، درسها د/ يحي بوعزيز.

(3)- يبدو أنها أنيا مجال إهتمام أحد الباحثين الجزائريين من جامعة الجزائر.

4)- Charles r;AGERON: L'ALgerie Algérienne...Paris, 1961, P122 et suite.

5)- Ibid.

(6)- أجرون المرجع السابق، ص 113-114.

(7)- عمار هلال: ثورة الأوراس 1916، المجاهد الأسبوعي، عدد 1164، 1982/11/26. ص 39.

(8)- عمار هلال: ثورة الأوراس 1916، المجاهد الأسبوعي، عدد 1165، ص 42، و أنظر كذلك للمؤلف نفسه: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، الجزائر 1986.

(9)- عمار هلال: ثورة الأوراس 1916، المجاهد الأسبوعي، عدد 1162، ص 41.

(10)- عمار هلال: دور الألب الشعبي في المعركة، الجيش، عدد 226، جاتفي 1983، ص 52.

(11)- عمار هلال: ثورة الأوراس 1916، المجاهد الأسبوعي، عدد 1164، ص 34 و كذلك عدد 1166، ص 40.

(12)- المرجع نفسه، ص 116.

(13)- أجرون: المرجع السابق، ص 119.

(14)- عن حوادث الهقار، أنظر مقالة أبو عبدالي في مجلة الجغرافيا لوهراي 1976.

(15)- أجرون: المرجع السابق، ص 119، هامش رقم:2.

(16)- أجرون: المرجع السابق، ص 122.

(17)- أنظر الكلمة التي ألقاها بن سماية في الاجتماع، عبد الرحمان الجيلالي في مجلة الأصالة، أفريل 1973، رقم ص 199-200، أنظر كذلك سعد الله: الحركة الوطنية، ج 19002-1930، القاهرة 1977، ص 163-164/163.

(18)- عمار هلال، ثورة الأوراس 1916، المجاهد الأسبوعي، عدد 1167، ص 47، أنظر كذلك لنفس المؤلف: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، الجزائر 1986.

(19)- أجرون: المرجع السابق، ص 110.

(20)- ديبون، ص 241.

(21)- المصدر نفسه.

(22)- مناطق مروانة، وادي الماء، و سريانة، و تمتد شمالا في السهل الفسيح الفاصل بين سطيف و باتنة و حتى الحدود الفاصلة بين الولايتين.

(23)- أنظر مقالتي عن كيفية تأسيس هذا الجيش، في مجلة تاريخ العرب و العالم، تصدر ببيروت، لبنان عدد 22 ديسمبر 1980.

(24)- واد الماء، مروانة، سريانة، هي أهم مراكز الإستيطان الأوربي في بلزمة.

(25)- أجرون: المرجع السابق، ص 100.

(26)- تقرير لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية التي أتت إلى عين المكان وحققت في أحداث 1916، و كانت مكونة من عدة نواب من البرلمان الفرنسي.

(27)- التقرير السابق نفسه.

(28)- أجرون: المرجع السابق.

(29)- الأقدام: سبتمبر 1922.

(30)- أجرون: ص 101، بينما يرى أ. ديبون عكس ذلك، المرجع السابق.

(31)- من الوثائق التي يمكن الإعتماد عليها في هذا الصدد تقرير النائب الفرنسي فلاندان للجنة العسكرية 1917/11/16، و تقارير وزارة الداخلية الفرنسية 1916/12/23.

(32)- أجرون: المرجع السابق، ص 103.

(33)- ديبون: المرجع السابق، ص 454.

(34)- ديبون: الجمعيات الإسلامية في الجزائر 1884، الجزائر.

(35)- عمار هلال: المرجع السابق.

(36)- الأخبار بالفرنسية، 1910/12/4.

(37)- المرجع السابق، 1910/12/11.

(38)- الإسلام، 1912/1/7.

(39)- صرخة الجزائر، 1912/3/12.

النوادي الثقافية الجزائرية التي كانت تنشط قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية

إرتأينا في هذا الظرف التاريخي المتميز التي تمر به البلاد، أن نلقي نظرة خاطفة على دور النوادي الثقافية التي وجدت في الجزائر إبان الثلاثينات من هذا القرن، و عن مدى إنتشارها في البلاد و الرسالة الموكولة لها، خاصة و أن قضية الثقافة مطروحة بإلحاح، في هذا القرن بالذات، لأسباب عدة: أهمها تسييس الثقافة و إتخاذها ذريعة للوصول إلى أغراض معينة، و تسييس الجامعة في آن واحد. و جميل أن تتسييس الجامعة و تعرض سياستها على المحيط الخارجي، و لكن أن تكون لعبة في يد السياسة و المتسييسين، فذلك أمر غير طبيعي بالمرّة.

حقا أنه من وجهة نظر أخرى، فالكلام عن حياد الثقافة قد لا يفهمه البعض، بل هناك منهم من لا يفرق بين النشاط الثقافي و السياسي البحث، و هي ظاهرة عاشتها الجزائر خلال الفترة الإستعمارية الفرنسية. و الخلط بين الثقافة و السياسة خلال هذه الفترة بالذات كانت له مبررات أهمها مغالطة الإستعمار الفرنسي و إتخاذ الجانب الثقافي من قبل الجمعيات و

النوادي ستارا واقيا يحميها من قمع و إضطهاد المستعمر لها و الحيلولة دون حلها و متاعبها و التكنيل بأعضائها و المشرفين عليها.

و لكن اليوم، و نحن نعيش التعددية السياسية، و نخوض التجربة الديمقراطية، فما هي مبررات الخلط بين الثقافة و السياسية؟ سؤال يطرح نفسه بإلحاح شديد... فمن السذاجة إعتبار بعض الأطراف التي في نيتها إحتراف السياسة لا شيء، و لكن لتوظيفها في تحقيق مآربها الخاصة، أو للإستحواذ على السلطة، و لو كان ذلك على حساب المبادئ و المثل العليا الوطنية، أو حتى و لو كان ذلك على حساب وحدة شعب بأكمله، بل المشكلة أعمق من ذلك بكثير. :::

و من السذاجة أيضا أن نطل و نرد كل الأمراض الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية، و بخاصة منها المعضلة الحضارية التي نتخبط فيها إلى العواصف الهيجاء التي تأتينا من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، و أنه كلما تحرك ساكن بيننا، نرد تحركه إلى تعامله مع الأيادي الأجنبية، و أنه لولها لما تحرك و بقي ملازما الصمت إلى ما لا نهاية.

حقا أن كل تحرك، مهما كانت طبيعته، لابد و أن يكون له مبرر، إما شخصي أو غير ذلك، يستهدف مثلا تحطيم جدران الصمت، و التعبير عما يجول في كيان صاحبه من أفكار إزاء وضعية مزرية، يعيشها أولا و قبل كل شيء المعني بالأمر، و كم هم كثيرون، الذين يريدون الصراخ و لكن لا يجدون سبيلا إلى ذلك، و على عكس ذلك، فهناك من يستطيع تناول الكلمة

متى شاء، و أن يوصلها إلى من يحب، و بالوسائل التي يريد، و لكنه لا يفعل...و هناك من ينتهز الفرص و لا يفوت عليه أدناها للظهور أمام الجماهير لكي لا يقول شيئا، حتى و أن فعل.

و الحق أن الذين ((يقولون)) في وقتنا هذا، و الذين ((يفعلون)) مجهولون لا يظهرون بأي شكل من الأشكال أمام العامة و لكنهم معروفون لدى الخواص فردا فردا.

إنن نحن أمام المرأي و المخفي، قوتان متفاعلتان فيما بينهما، الأخير يوحى للأول مواقفه و تصرفاته، و في آخر المطاف، إن فعلت شيئا هذه القوة المخربة، فإن فعلتها تتمثل في تطوير الجهود المخلصة و نسف كل ما من شأنه أن يقدم أبسط الخدمات للصالح العام. و ذلك هو المرض بعينه.

و الأخطر من هذا كله، أننا نعيش في أيامنا هذه، ظاهرة خطيرة ديماغوجية نفعية، قاعدتها: ((شراء الصمت بالدفع أو بدونه، إلى أن تلعب اللعبة و يظهر الخاسر و الرابح))، ذلك لأن القضية قضية محافظة على مكاسب و امتيازات، بالنسبة لأهلها، فهي قضية موت أو حياة، فويل لمن خولت له نفسه المساس بها أو تهديدها في وقت من الأوقات.

في هذا السياق تلعب لعبة الثقافة، و بإسم الثقافة، و بإسم العلم و المعرفة، فكلما ((ثار ثائر)) إلا و أن تلبط يسرة مذهب أو إيديولوجيته و

بمئة الثقافة المسكينة ليقدّمها ضحية و يتخذها ذريعة للوصول إلى ما يصبو إليه.

هل ذلك يعني غياب قاعدة ثقافية أصيلة للجزائر؟ بالطبع لا. أم ذلك مرده إلى تصارع ثقافات مختلفة تأصلت في الوطن؟ و الجواب هنا كذلك بالنفي. ثم أن هذه التيارات الثقافية التي تدعي أن لها الحق في العيش على أرض المليون و نصف المليون شهيد، هل تساءلت يوما ما، على ما ينجر عن ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لمستقبل البلاد، حضاريا و سياسيا؟

و الباحث في البيئة الثقافية للجزائر المعاصرة ما عليه إلا أن يرجع لعقد الثلاثينات الفارطة، و هو العقد الذي يبرهن بدون شك على إثبات الهوية الثقافية العربية الإسلامية للجزائر و ذلك بانتشار النوادي الثقافية العربية في كامل مناطق الوطن. و منها ما كان معروفا لدى الباحثين و الدارسين لهذه الفترة، و منها من لم يكن يمثل شيئا، لا بالنسبة للوطنيين و لكن أيضا بالنسبة للأجانب المهتمين بتاريخ الجزائر.

و الملاحظ أننا خلال هذه الفترة، لم نجد سوى النوادي ذات الطابع العربي الإسلامي، حتى تلك التي كان يشرف عليها و يسيرها جزائريون مثقفون، أو متعلمون بغير اللغة الوطنية، و بالتالي فقضية اللغة المستعملة آنذاك لم تشكل حاجزا أمام توحيد الرؤية الثقافية و من ثم توحيد الجهود لبحر الإستعمار الفرنسي. فكيف، و نحن في هذه الحال نتخبط، لا نرجع قليلا إلى الوراء لتصحيح رؤيتنا و مواقفنا من هذه القضية أو تلك؟

إن فيديريالية المسلمين الجزائريين المنتخبين نفسها قد أسهمت في إنشاء نوادي ثقافية في بعض أنحاء الوطن و لم تعط هذه النوادي صبغة أخرى غير الصبغة العربية الإسلامية، و لم توجه المتوافدين عليها توجيهها آخر سوى التوجيه العربي الإسلامي، و ذلك ما نفهمه نحن بفصل السياسة عن الثقافة عمليا. فسياسة هذه الفئة معروفة بموالاتها و سيرها في فلك السياسة الإستعمارية، و لكن ذلك لم يمنع أعضائها من إيجاد نوادي عربية إسلامية، بعضها كان يدرس مساء اللغة العربية و يخصص دروسا للوعظ و الإرشاد للشباب الذي كان يتردد عليها، و الجدول المرفق لهذه الدراسة يبين ذلك بطريقة لا غبار عليها.

إن هذه الفئة لم تر تناقضا بين عروبتها و إسلامها و اللغة التي تستعملها في حياتها اليومية، فكل ذلك بالنسبة إليها يذوب في بوتقة واحدة هي جزائريتها، على الأقل فيما يتعلق بالجانب الثقافي البحت، أما فيما يخص جوانب أخرى فذلك شأن آخر. و قد إلتقى هؤلاء فيما يخص هذا الصدد في كثير من الأحيان بالعلماء المصلحين الجزائريين، و المثال على ذلك هو إلتقاء الدكتور سعدان بالشيخ محمد خير الدين في بسكرة، حيث جمعت بينهما كثير من القضايا ذات الإهتمام العام. و بخاصة القضية الثقافية التي لم تكن محل خلاف بينهما، في أي وقت من الأوقات. و في الوقت ذاته قرب الشيخ عبد الحميد بن باديس الأمين العمودي، و لم ير مانعا أنه كان متضلعا في اللغة الفرنسية، بل حبذ ذلك و إستغله في عدة

مناسبات خاصة في إتصالاته المباشرة مع الإدارة الفرنسية على مختلف مستوياتها. ذلك ما نفسره نحن بوضع القضية الوطنية فوق كل اعتبار.

و في نفس السياق، أسس قداماء تلاميذ المدارس الأهلية، سنة 1937، جمعية، في الميلية، و لم تخف تعاطفها مع جمعية الطماء و مبادئها الحضارية و إنتمائها العربي الإسلامي، على الرغم من أن هؤلاء ((التلاميذ)) لم يتلقوا تعليما آخر سوى التعليم الإستعماري، غير أن متكاهم كان صلبا لا يلين، و لا يتأثر إلا بغير الثقافة التي تغدوا بها و هم في المهد.

إن الرجوع للتاريخ و الإصغاء إليه أمر ضروري لفهم أنفسنا و إدراك ذواتنا، و لكن الأشكال هنا، خطابنا هذا، إذا قرئ، من سيقراه؟ هل يقرأه المقتنع أم غيره؟ و كيف الوصول إلى هذا الأخير؟ و إفتراضا أننا وصلنا إليه، فإذا تعنت و بقي مصرا على مواقفه، فما هو العمل في هذه الحالة؟ ثم أن التعنت هذا، ماهي خلفياته الحقيقة؟ ألا يكون سببه الرئيسي الحفاظ على مصالح خاصة، و الإحتفاظ بالسلطة و الهيمنة على تسيير دواليب الإدارة الجزائرية حسبما تقتضيه مصلحة المتعنتين هؤلاء؟

و قد تبلورت مظاهر التعنت هذه، و تمخضت عنها نتائج قد تضرب الوحدة الوطنية في الصميم عاجلا أم آجلا إن لم ننتبه إليها في وقتها و نتصدى لها جميعا كرجل واحد، قولا و عملا.

و ما يتوجب على كل وطني غيور على وطنه، في الوقت الحالي، هو الرفض القاطع و عدم الإستجابة للكيفية المائعة التي تطرح بها بعض القضايا التي تتعلق بالشخصية الجزائرية، كالهوية الوطنية مثلا، التي هي في نظرنا أمر مفروغ منه، و مثله قضية التعريب، و الدين، و هي قضايا، قانونا و شرعا، لا يمكن لأي كان، أن يطرحها إلا في إطار مواثيق الجمهورية الجزائرية، علما أن هذه المواثيق تعبر في حد ذاتها على إرادة الشعب الجزائري، و كيانه و صيرورته. فليس بالإمكان أن تبت فيها جماعة من الجماعات أو جهة من الجهات بل الشعب الجزائري كاملا، دون نقصان.

و الحق أن الشعب الجزائري قد عبر عن إرادته هذه خلال الفترة الإستعمارية، أكثر من مرة متمسكا بشخصيته العربية الإسلامية، و ما يثبت ذلك بدون جدال تأسيسه لمؤسسات روحية و ثقافية تستجيب لإشباع رغباته و التعبير عن هويته، و كيانه.

خلال فترة الصحوة الثقافية التي عرفتھا الجزائر في الثلاثينات الفارطة، حسب وثائق إدارة الإحتلال الفرنسي نفسها، أحصينا في باتنة و مناطقها، أي ولاية الأوراس حاليا، ما يزيد عن أربعة و ثلاثين (34) ناديا و جمعية دينية و ثقافية صرحت بنشاطها لإدارة الإحتلال فيما بين سنتي: 1934-1937، إحتضنت منها جبال الأوراس تسعة (9) نوادي ثقافية و أربع جمعيات تربوية دينية، و في نفس الفترة التاريخية نجد في الفترة، قرية صغيرة، توجد في الطريق المؤدي من باتنة إلى بسكرة، في الجنوب

الغربي من المدينة الأولى ثلاثة نوادي ثقافية، حلت منها إدارة الإحتلال في سنة 1937، ناديا واحدا، و هو نادي السعادة، الذي عوضه نادي الشبات، الذي أسس في نفس السنة و الشهر الذي حل فيه الأول (أنظر الجدول المرفوق لهذه الدراسة).

و بالنظر إلى فكرة الإصلاح التي كان منبعها الشرق الجزائري، و لأن رواد الإصلاح و على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس أصلا من شرق أو جنوب الجزائر، نلاحظ، مقارنة بمناطق الوسط و الغرب، تزايد عدد النوادي الثقافية و الجمعيات التهذيبية التربوية بالنسبة للشرق الجزائري، بحيث نجد دوارا مثل دوار لقرن (عين التوتة)، و جمورة، و عين زعطوط، بنفس المنطقة تحتضن نوادي ثقافية حملت مشعل الثقافة العربية الإسلامية و بلغته بكل أمانة لأجيال متتالية.

و في قلب الأوراس، حسب تعداد إدارة الإحتلال للنوادي الثقافية الجزائرية، نجد قرى صغيرة نائية، آنذاك، مثل حدوسة، بوزينة دوار شير، تاغوست، تغفل، منعة، غسيراه، تحتضن كل منها ناديا ثقافيا.

و قد نشطت هذه النوادي الثقافية قبيل و بعد الحرب الكونية الثانية و أدت أدوارها الثقافية حسب ظروفها المعنوية و المالية و البشرية، ففي بوزينة، أين كان يقوم الشيخ عمر دردوري و هو عضو نشيط في جمعية العلماء، نشط نادي الإصلاح، نشاطا يكاد يضاهي نشاط نادي الإصلاح لمدينة باتنة، الشيء الذي أفلق إدارة الإحتلال الفرنسي التي سارعت إلى

حله في سنة 1937، و لكن ذلك لم يمنع الشيخ عمر دردوري في نفس السنة من تأسيس نادي ثقافي آخر، أطلق عليه اسم نادي الإرشاد، الذي كان إمتداد، من حيث نشاطه و مبادئه لنادي الإصلاح الذي أسس في سنة 1935.

و هكذا نلاحظ إنتشار الجمعيات و النوادي الثقافية في الجزائر إبان الثلاثينات الفارطة، من أقصاها إلى أقصاها، عدا مناطق الجنوب التي كانت لها وضعية خاصة، خصها بها نظام الإحتلال، بحيث كانت موضوعة تحت رقابة النظام العسكري الفرنسي، الذي كان يتحكم فيها بيد من حديد، و قلما يسمح بوجود مؤسسات ثقافية أو سياسية قد يكون نشاطها مناوئا له، لذلك نلاحظ، حسب الجدول المرفوق لهذه الدراسة ندرة النوادي و الجمعيات الثقافية في هذا الجزء من الوطن، بحيث إقتصروا وجودها على ثلاث مدن و هي: الأغواط، و غرداية، و بسكرة، و ما عدا ذلك، خلال الفترة الزمنية لدراستنا، وثائق الأرشيف الفرنسي لا تشير لأي نادي أو جمعية ثقافية أخرى كانت تنشط في الجنوب الجزائري.

و مهما يكن، فالعبرة ليست بالكم، إنما بالكيف، بحيث كان نادي الشباب لمدينة بسكرة، حاملا لمشعل الثقافة العربية الإسلامية، و بذلك كان محطة تستوقف عندها كل أبناء الجنوب في ذهابهم أو إيابهم نحو مناطق الشمال الجزائري.

أما عن وسط الجزائر، فقد استطعنا، حسب وثائق الأرشيف إحصاء قرابة ثلاثة عشرة ناديا ثقافيا، أهمها نادي الترقى و نادي الإصلاح بالجزائر العاصمة، و نادي السلام بتزي وزو و نادي السعادة بدلس، و النهضة و التقدم بالبليدة، و نادي التقدم ببوفاريك، و غيرها.(أنظر الجدول المرفوق لهذه الدراسة).

و إذا كان نادي الترقى، في وسط العاصمة، حاملا لمشعل الثقافة العربية الإسلامية و لواء الإصلاح، و مركزا سياسيا هاما، ولدت و ترعرعت فيه بعض الشعارات و الأفكار الوطنية المخلصة، ففي شرق العاصمة كان نادي الإصلاح يكمل نشاط الأول و يعمل معه بتنسيق تام في أكثر من مجال.

أما في غرب الوطن، فقد تميزت تلمسان، باعتبارها مركزا ثقافيا قديما، بإحتضان أكبر عدد من النوادي الثقافية بحيث تمكننا من إحصاء أربعة نوادي ثقافية و جمعية للتربية و التهذيب التي كانت تنشط خلال الثلاثينات، الفارطة بنفس المدينة المذكورة سابقا.

و قد إحتضنت مدن الغرب الجزائري: ندرومة، و وهران و معسكر، و مستغانم، و بني صاف، نوادي ثقافية محلية تميزت بجمعها للنشاطات الثقافية، و السياسية معا، بل كان البعض منها مقرا دائما لنشاط حزب الشعب الجزائري، و ذلك مثل نادي الرجاء بتلمسان، و نادي الإتحاد الأدبي الإسلامي بمستغانم.

و مقارنة بشرق الوطن فإن النوادي الثقافية في غربه، من حيث تعدادها قليلة جدا، يكاد يقتصر وجودها على أهم المدن المعروفة خلال الثلاثينات الفارطة، و بذلك إرتبط تواجدها و عدمه بأهمية المنطقة ديمغرافيا و إقتصاديا و إجتماعيا، و ثقافيا، وذلك مثل منطقة الأوراس، في الشرق الجزائري، التي يفوق عدد نواديها بكثير عدد الجهة الغربية للوطن(أنظر الجدول المرفوق لهذه الدراسة).

و عموما، فخلال الثلاثينات و بعدها، إنتشرت النوادي الثقافية العربية الإسلامية في كامل أرجاء الوطن، بعضها أدى أكثر مما عليه، و لكن البعض الآخر إكتفى حسب ظروفه، بأداء ما عليه فقط، أو دون ذلك بقليل، و السؤال الكبير هنا هو: ما هو مدى إنعكاس تأثير هذه النوادي الثقافية على الساحتين: السياسية و الفكرية في الجزائر ماضيا و حاضرا؟

أما عن المجال الأول فلقد مثلت، بدون شك، النوادي الثقافية ملجأ للشبيبة الجزائرية، وجدت فيه ضالتها لإشباع رغباتها ثقافيا و روحيا، في وقت كاد الإستعمار الفرنسي أن يقضي فيه على كل مظاهر الحياة في الجزائر، بما في ذلك المظهرين الثقافي و الروحي، بحيث لم يسمح إلا بانتشار لغته و ثقافته و ذلك على حساب اللغة الوطنية و الثقافية الجزائرية و ذلك شيء ثابت لا يمكن تغييره بأي حال من الأحوال، أما الذي يمكننا النظر فيه و معالجته، بالنظر للمعطيات التاريخية هو الحاضر و المستقبل. في ضوء ما سبقت الإشارة إليه يتضح جليا أن النوادي الثقافية

التي وجدت في الجزائر، و التي كانت تنشط خلال الفترة المدروسة كان لها تأثير كبير على أكثر من مجال، من ذلك المجال التعليمي، و الروحي، و السياسي، و لم يقتصر تأثيرها على الجزائريين المتعلمين باللغة العربية، بل من كذلك بعض الفئات الأخرى التي تعلمت بغير اللغة العربية، بحيث تم صهرها في بوتقة الثقافية العربية الإسلامية نهائيا، فتحوّلت هذه الفئات و غيرت موقفها السابق، الذي كان إما موقفا غير مبال، أو غير مقتنع، إلى مواقف محسوسة ثابتة لم تتغير حتى شهر أوت 1960، و هو تاريخ انعقاد مؤتمر الطلبة الجزائريين في تونس. و قد مثل هذا الإتحاد، على وجه الخصوص، جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، فعلى الرغم من أن تعليمهم كان فرنسيا محضا، فتفكيرهم كان عربيا إسلاميا خالصا، لا غبار عليه. و قد رأى هؤلاء مع التنظيمات الواعية و غيرها من التنظيمات الأخرى، غير السياسية، إن وحدة الجزائر تكمن في وحدة لغتها و حضاراتها العريقة، و أنه لا مجال لتحقيق أدنى شيء سياسيا إلا بتكاتف الجهود و وحدة التصور لمصير البلاد. و اليوم ونحن على هذه الحال، ففي ماذا تفكر ((تنظيماتنا السياسية))؟ و ما هي أولوياتها؟ و ما هو دورها الحقيقي؟ أهو دور موحد؟ أم مفرق للأمة؟ و لماذا؟ بل أصلا هل لها دور؟ أسئلة لا يسمح لنا المجال هنا للإجابة عنها، و نترك ذلك إلى مناسبة قريبة إن شاء الله.

ملحقة الدراسة(*)

النوادي الثقافية الجزائرية و أهم الجمعيات التي كانت تتنشط في وسط البلاد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية

إسم النادي أو الجمعية تاريخ المقر ملاحظات
التأسيس

الجزائر و مناطقها

1.1/الجزائر العاصمة

نادي الترقى 1927 الجزائر من أهم النوادي المعروفة

في الجزائر، اتخذته جمعية

العلماء، التي تأسست

فيه، مقرا لنشاطها.

نادي الإصلاح 1934 الجزائر كان مقره في شارع إيمون

روستمان بلكور، حاضر فيه

العقبي، و هلال بتأسيسه

الشاعر محمد العيد.

2.1/دلس

نادي السعادة

دلس أسسه حمزة بوكوشة، نادي
ثقافي إصلاحي.

3.1/تيزي وزو

نادي السلام

1933 تيزي وزو حاضر فيه ابن باديس سنة
1934 و العقبى سنة 1937.
نادي ثقافي إصلاحي.

4.1/بوسعادة

نادي الإخاء

1935 بوسعادة نادي ثقافي إصلاحي.

5.1/المدية

نادي المولودية

1932 المدية حلته الإدارة الإستعمارية سنة
1934.

نادي الشبيبة
الإسلامية

1934 المدية حل محل النادي السابق.

6.1/البليدة

نادي النهضة

1932 البليدة إصلاحي، ثم قلت من أيدي
الإصلاحيين ليسيتر عليه
الشيوعيون المنتخبون، بعد
بضع سنوات من تأسيسه.

نادي التقدم 1935 البليدة نادي ثقافي إصلاحي، جاء
تعويضاً للسابق الذكر.

جمعية الشبيبة الإسلامية البلدية	1937	البلدية	جمعية ثقافية من مهامها المحافظة على التربية الإسلامية للشبيبة الجزائرية.
------------------------------------	------	---------	--

7.1/بوفاريك

نادي بوفاريك	1933	بوفاريك	نادي ثقافي إصلاحي.
--------------	------	---------	--------------------

8.1/مليانة

نادي الاتحاد	1936	مليانة	نادي ثقافي إصلاحي.
--------------	------	--------	--------------------

9.1/الشلف

نادي الإصلاح	1935	الشلف	نادي ثقافي إصلاحي.
--------------	------	-------	--------------------

10.1/شرشال

نادي الإخوة	1936	شرشال	نادي ثقافي إصلاحي.
-------------	------	-------	--------------------

11.1/تنس

نادي السلامة	1936	تنس	مقر إجتماعات شعبية جمعية العطاء و الكشافة.
--------------	------	-----	---

النوادي الثقافية و أهم الجمعيات التي كانت تنشط في شرق البلاد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية

إسم النادي أو الجمعية تاريخ المقر ملاحظات التأسيس

1.1/باتنة

نادي الإصلاح	1933	باتنة حاضر فيه الشيخ ابن باديس نفسه عدة مرات.
الجمعية الإسلامية	1937	باتنة أصلا جمعية للتربية و التعليم، مقرها في المسجد الجامع.

2.1/بسكرة

جمعية إعانة الفقراء	1936	بسكرة كان يسيرها كل من الدكتور سعدان و الشيخ محمد خير الدين.
نادي الشباب	1936	بسكرة مقر إجتماعات "ف.م.ج.م"، "و"، "ج.ت.ت".
فرع الكشافة الجزائرية	1936	بسكرة كان يشرف عليه الطماء و سعدان معا.

فرع الشبيبة الإسلامية 1937 بسكرة تشرف عليه شعبة العلماء المسلمين الجزائريين.

الجمعية الإسلامية 1934 بسكرة هي أصلا جمعية للتربية والتعليم.

بجاية و مناطقها

1.2/ قرقور

نادي الشباب 1937 قنرات مواليا لحزب الشعب الجزائري علنا.

2.2/ جيجل

جمعية ت.ت 1933- جيجل بعض أعضائها مشتركون في "ق.م.ج.م".

الشبيبة الرياضية الجيجلية 1936 جيجل متعاطفة مع الجمعية سرا و علانية.

جمعية المسلمين 1936 جيجل

3.2/ بجاية

جمعية الإصلاح 1930 بجاية متعاطفة مع "ق.م.ج.م".

جمعية الإصلاح 1937 بجاية جمعية أنشأها تلاميذ المدارس العربية الحرة.

الشباب الفني 1937 بجاية جمعية موسيقية متعاطفة مع

العلماء علنا.

4.2/سيدي عيش

جمعية الاتحاد	1937	فناي جمعية للتربية و التهذيب.
ودادية بني ورغليس	1937	بنواورغليس

5.2/سكيدة

نادي الأمل	1936	سكيدة إهتم النادي كذلك بالتعليم له مدرسة عربية.
------------	------	---

قسنطينة و مناطقها

1.3/تبسة

الأوتار الجزائرية	1937	تبسة جمعية موسيقية متعاطفة مع العلماء علنا.
نادي الشبان المسلمين	1930	تبسة أشرف عليه الشيخ العربي التبسي.

2.3/أم البواقي

نادي التهذيب	1937	أم البواقي محل إجتماعات و تنسيق شعبة العلماء.
--------------	------	---

3.3/وادي أزناي

نادي الثقافة الإسلامية	1936	وادي أزناي
------------------------	------	------------

4.3/ميلية

جمعية قداماء تلاميذ 1937 ميلية متعاطفة سرا و علانية مع
المدارس الأهلية جمعية العلماء.

5.3/عين مليلة

الجمعية الإسلامية 1937 عين مليلة نشاطها ديني إصلاحي.
الجمعية الإسلامية 1934 عين مليلة تهتم بالتربية و التعليم أساسا.
نادي الأخوة 1933 عين مليلة

6.3/قسنطينة

فرع كشافة الرجاء 1936 قسنطينة علاقة وطيدة مع العلماء.
الشباب الفني 1937 قسنطينة جمعية موسيقية متعاطفة مع
العلماء.

نادي صالح باي قسنطينة

7.3/ميلة

النادي الإسلامي 1935 ميلة أشرف عليه و سيره الشيخ مبارك
الميلي.
يحي الشباب 1934 ميلة
الجمعية الإسلامية 1936 ميلة تهتم بالتربية و التعليم أساسا.

8.3/وادي سقين

الجمعية الدينية 1936 وادي سقين

قائمة و مناطقها

4.1/سوق أهراس

نادي الشباب
الإسلامي 1934 سوق أهراس

2.4/قائمة

جمعية العنلاب 1931 قائمة جمعية موسقية متعاطفة مع العلماء.

نادي الترقى 1936 قائمة يخصص دروسا بالعربية للمنخرطين
فيه و غيرهم.

نادي الشبيبة
الإسلامية 1936 قائمة

سطيف و مناطقها

1.5/سطيف

نادي الإرشاد 1935 سطيف يرأسه فرحات عباس.دروس وعظ
و إرشاد كل مساء.

2.5/الطمة

نادي الثقافة
الإسلامية
1932 الطمة

3.5/العروسية

نادي الاتحاد
العروسية
1936 توجد به مكتبة على جانب كبير
من الأهمية.

4.5/عين عبيسة

نادي الإصلاح
عين عبيسة
1937

5.5/برج بو عريرج

جمعية الإصلاح
برج بو عريرج
1932

غابة و مناطقها

جمعية مزهر البوني
غابة
1931 جمعية ثقافية إهتمت أيضا بالتعليم
و التربية.

الجمعية الإسلامية
غابة
1935 جمعية نوميول سياسية تلتقي مع
"ف.م.ج.م"

((الإعتدال))

النوادي الثقافية الجزائرية و أهم الجمعيات التي كانت
تنشط في غرب البلاد قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية

إسم النادي أو الجمعية تاريخ المقر ملاحظات
التأسيس

1.1/ تلمسان

نادي الشبيبة الإسلامية	تلمسان	أقدم نادي في تلمسان لا نعرف تاريخ تأسيسه.
نادي السعادة	تلمسان	منذ إستقراره في تلمسان، كان الإبراهيمي من أهم منشطيه.
نادي الرجاء	تلمسان	نوميول وطنية (ح.ش.ج) واضحة، حديث العهد.
نادي "ش.م.س.ج"	تلمسان	حديث العهد نوميول إصلاحية سلفية.
الجمعية الإسلامية	تلمسان	1937 "ج.ت.ت" كان يرأسها السيد طالب عبد السلام.

2.1/بلعباس

نادي

1934

بلعباس

لا نعرف بالضبط اسم هذا
اسم هذا النادي. ولكن نعرف
أن الإبراهيمي هو الذي نشنه
سنة 1934.

3.1/ندرومة

نادي ثقافي

ندرومة

ثقافي، إصلاحي، أسس بعد
الفترة التي ندرسها، أي حوالي
1950، كان يشرف عليه محمد
بن رحال.

ندرومة

"ج.ت.ت" حديثة العهد.

الجمعية الإسلامية

4.1/وهران

نادي الفلاح

1938

وهران

مقر إجتماعات الإصلاحيين و
الوطنيين على السواء.

5.1/معسكر

نادي الشبيبة

الإسلامية

قبل

1930

وهران

عندما حل الشيخ زموشي
محمد بمعسكر إتخذ النادي
كمقر لنشاطه الإصلاحي.

6.1/مستغانم

الإتحاد الأدبي الإسلامي	قبل 1930	مستغانم نادي ثقافي، ثم إصلاح، ثم جمع بين الثقافة و الإصلاح و السياسة تحت تأثير "ح.ش.ج"
----------------------------	-------------	--

7.1/بني صاف

نادي التحدي	1937	بني صاف نفس الميول للنادي السابق الذكر.
-------------	------	---

النوادي الثقافية و أهم الجمعيات التي كانت تنشط في الجنوب قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية

إسم النادي أو الجمعية تاريخ المقر ملاحظات
التأسيس

1.1/الأغواط

نادي الألب 1937 الأغواط أول رئيس له هو الشيخ
الحاج عيسى بوبكر.

2.1/غرداية

نادي الإصلاح غرداية كان يشرف عليه الشيخ
بوبكر صالح بلقاسم.
جمعية الإصلاح غرداية تابعة لنادي الإصلاح.

2.2/القرارة

نادي الحياة 1935 لقرارة مؤسسه هو الشيخ بيوض.
جمعية الحياة 1935 لقرارة تابعة لنادي الحياة.

1.3/بمسكرة

كانت تابعة إداريا إلى باتنة،
أنظر الفصل الخاص بمناطق
باتنة.

الإستنزاف الإقتصادي و البشري للبلدان المغاربية خلال الفترة الإستعمارية (1916-1920)

لم يتفق المؤرخون و المهتمون بالدراسات التاريخية إلى يومنا هذا، على مفهوم مصطلح يعتبر في نظرنا من أخطر المصطلحات تناولاً، ليس فحسب من قبل الخواص، و لكن أيضاً من قبل العوام، بمختلف مراتبهم و أوضاعهم الإجتماعية، بل هو متناول أيضاً يومياً من قبل تلاميذ مدارسنا بدء من السنة الخامسة ((الطور الثاني)) إلى السنة النهائية من التعليم الثانوي، فضلاً عن مرحلة التعليم العالي بشقيه: التدرج و ما بعده.

فقد أصبح من قبيل البديهيات بالنسبة إلينا، نحن المستعمرين أن هذا الإصطلاح، ليس له من معنى، سوى أنه يعني: القمع، الإضطهاد، الجهل، المرض، الجوع، إغتصاب أبسط حقوقنا السياسية و الإجتماعية و المدنية، إنتهاك لحرماننا، تصدع لشخصيتنا، و إعتداء فاحش على عاداتنا و تقاليدنا العريقة، أي بكلمة واحدة: إسترقاق و إستعباد و تسخير للشعب الجزائري لخدمة مآرب فرنسا الإستعمارية.

أما بالنسبة للطرف الآخر أي المستعمر "فالإستعمار إن وجد فإتما وجد أولاً و قبل كل شيء للأخذ بيد الضعفاء و غير المتحضرين ليلقنهم

مبادئ الحضارة العالمية و يغذي عقولهم المتجددة بثقافته المتطورة"،
أي أن الإستعمار في نظرهم له "رسالة مقدسة تنحصر أساسا في إخراج
الشعوب المختلفة من طور الهمجية إلى طور التحضر و التمدن، الذي
يترتب عنه بالضرورة تقدم و رقي هذه الشعوب الأخيرة إقتصاديا و
إجتماعيا و ثقافيا."

و أخيرا ذهب أحد غلاة الإستعمار الفرنسي إلى أن صرح للصحافة
الفرنسية بتأسف كبير أنه لمن قبل كرامة وجود الإستعمار الفرنسي في
الجزائر، أنه زود مدينة الجزائر قبل مدينة روان الفرنسية بقتوات صرف
المياه...! و أطنب في الحديث عن المنشآت الإستعمارية في الجزائر: شق
الطرق، مد الخطوط الحديدية، تزويد المدن بالكهرباء، بناء المدن، و غير
ذلك، غير أن المتحدث في كل هذا نسي شيئا واحدا، و هو أساس كل
كلامه، و هو: لمن كل هذا؟ و ما هي مصادر تمويله؟ و بسواعد من أقيمت
هذه المنشآت؟ و هناك فريق ثالث يمثل المتنورون الفرنسيون، و الذي
يفرقون جيدا بين عبارتي "كولونياليزم"، التي تغذي المفهوم الأول الذي
سبق و أن تكلمنا عنه، و عبارة: "كولونياليسم"، التي هي تصغير
للكلمة الأولى و فيها من التنديد بالسياسة الإستعمارية ما يجعل هذا الفريق
شديد الحرص على عدم استعمالها في كتاباته أو حتى الإدلاء بها شفويا. و
هذا الفريق معروف عند الخواص بمدى مدافعتة عن الإستعمار الفرنسي و
لكن بطرق غير مباشرة، تتمثل أحيانا في النقد الذاتي الذي يعمد إليه و
تحليل و تركيب الأحداث التاريخية بطريقة تجعل غير العارف بالتاريخ يقف
موقف المتشكك في تلك الحادثة التاريخية و يحتار في الأخذ أو عدم الأخذ

بما عرفه سابقا و إن كانت الدلائل و البراهين قد لمسها بنفسه، و أحيانا أخرى يقف هذا الفريق موقف المبرر للإستعمار بإلتماس الحجج و الثبوتات. و في كلتا الحالتين، و الحقيقة التاريخية بازغة أمامه بزوغ الشمس، يعمد هذا الفريق من الكتاب الفرنسيين، إلى تغطيتها بالغربال.

و هناك فريق رابع يمثل المتعاطفون مع الإستعمار الفرنسي في الجزائر، فهؤلاء عادة ما يكونون من الطبقة التي تربت و تغنت بلبان ثقافته فانبهرت به و إسترخت إليه و سقطت في أحضانه و نامت نوما عميقا، فويل للذي يفيقها من سباتها العميق...!

و إذا عرفنا أن الإستعمار أولا و قبل كل شيء إيديولوجية و نظام من أهدافه الإستحواذ على أراضي و أملاك الغير لترقيتها و إستغلالها لصالح البلد المستعمر خصيصا، فضلا عن النتائج الوخيمة التي ترتبت عن ذلك بالنسبة للبلد المستعمر فكيف يمكننا إقناع غيرنا بفساد هذا النظام؟ أو على الأقل إيجاد نوع من الإجماع بين علماء التاريخ للتدديد به و حصره في إطار المظالم التي إرتكبت في حق الشعوب؟

في سنة 1886 صرح السيد تيرمان (TIRMAN) الحاكم العام للجزائر للمجلس الأعلى للدولة الفرنسية: ((أنه في أقل من قرن من الزمن، و بعد إتمام عملية الإستعمار، أصبحت الجزائر إقتصاديا، ليس فحسب تكفي نفسها بنفسها و لكن أيضا بإمكانها المساهمة في الأعباء المالية للوطن الأم .. ! (أنظر: لا نين: إفريقيا، باريس، 1889، ص 274).

و إذا إقتصر كلامنا على الميدان الإقتصادي، ففي 1920، مثلا، و حسب الإحصاءات الرسمية لإدارة الإحتلال، فإن الجزائر صدرت إلى فرنسا ما قيمته 1597000 فرنك، و في الوقت نفسه إستوردت من فرنسا ما قيمته 3361851000 فرنك،(البيرصارو: تقييم المستثمرات الفرنسية، باريس 1923، ص 128). و نلاحظ هنا إختلال التوازن في التبادل التجاري بين الجزائر و فرنسا، خلال هذه الفترة، بحيث فاقت قيمة الواردات بنسبة 100٪ نسبة الصادرات.

و لم يبق إختلال التوازن هذا في المبادلات بين البلدين على هذه الحالة بل إزداد تفاقم لصالح فرنسا في الثلاثينات و الأربعينات الفارطة، ليصل إلى أوجه قبيل إندلاع ثورة نوفمبر 1954.

و لنن دلك على شيء فإتما يدل على التطبيق ميدانيا للإيديولوجية الإستعمارية الفرنسية، التي من أهدافها إستنزاف ثروات البلاد بطريقة منهجية و جعلها تدور في فلكها إقتصاديا و سياسيا.

و لم تقتصر الإيديولوجية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر على إستنزاف ثروات البلاد، بل شملت خططها، مما شملته إستنزاف العباد.

فبين سنتي 1916-1918، إستطاعت فرنسا أن تنقل عدا هائلا من الجزائريين إليها ليعوضوا العمال الفرنسيين الذين كانوا يواجهون ألمانيا

على عدة جبهات. و نقل العمال هذا واكبه تجنيد إجباري للجزائريين الذين نقلوا إلى أوروبا هم أيضا، و وزعوا على عدة جبهات قتالية، حيث زهقت أرواحهم في حرب لا ناقة و لا جمل لهم فيها.

و الأرقام التالية تثبت بالقطع الإستنزاف البشري الذي تعرضت إليه البلاد من قبل الإحتلال الفرنسي في الفترة المذكورة سابقا:

تطور عدد العمال الجزائريين الذين نقلوا إلى فرنسا إكراها
فيما بين سنتي (1916-1918)

1916	1917	1918	المجموع
28896	26996	19972	75864

عدد المجندين تحت العلم الفرنسي

(1916-1918)

العدد الإجمالي عدد الذين ماتوا عدد المفقودين المجموع العام
من أجل فرنسا عمال + جنود

172000 84600 23100 248664

النسبة | 3.31% 48.95% 13.36% 4.76%

عدد السكان الجزائريين عدا

المستوطنين: 5220000

إحصاء فرنسا 1920

المصدر: أ. صارو، المصدر السابق،

ص 44 و 134.

و ما قلناه عن الجزائر إقتصاديا و بشريا قد يطبق في كثير من الحالات على البلدان المغاربية الأخرى التي خضعت للإستعمار الفرنسي، أي تونس و المغرب و إن نتائج ذلك قد أثرت سلبا و بنفس المفعول على جميع أقطار المغرب العربي، و لندع الأرقام تتحدث:

**جدول مقارنة الاستنزاف الإقتصادي الذي تعرضت له بلدان المغرب العربي
فقط 1920**

البلد	عدد السكان	الواردات من فرنسا (فرنك)	الصادرات نحو فرنسا (فرنك)
الجزائر	5806090	3361851000	1597976000
تونس	2093939	635562552	337057400
المغرب	5400000	1000474464	26887557
المجموع	13300029	4997888016	2203928545

ما يمكن ملاحظته هنا هو أن البلدان المغاربية قد تعرضت لإستنزاف إقتصادي من قبل الإحتلال الفرنسي لها كل حسب قدراته الإقتصادية و أهميته البشرية، فالإستنزاف الذي تعرضت له تونس مثلا أقل بكثير من الإستنزاف الذي تعرضت له الجزائر، و كذلك الشأن بالنسبة للمغرب الأقصى الذي لا تفوقه الجزائر بكثير ديموغرافيا، فإستنزاف هذه الأخيرة كان أكثر من المغرب بثلاث مرات، و ذلك راجع إلى الأهمية الإقتصادية للجزائر و توفر مواد الخام فيها كالحديد و النحاس و الزنك و الفضة و غيرها، كما كانت متوفرة و بكثرة، الصوف، الزيت، الزيتون، الحبوب خاصة منها القمح و الشعير، الخمور، الجلود بمختلف أنواعها، الخشب، فواكه المائدة، السمك بمختلف أنواعه، الدخان، الماشية من غنم و معز و أبقار، على أن النوع الثاني لا يهم الفرنسيين بالطبع، و مختلف الخضر.

كل هذه المواد كان أبائنا و أجداننا ينتجونها، ثم يتفرجون عليها و لا يأكلونها، بل كانت من حظ المستعمر، الذي يستلذ طعامها و يأكلها.

و من الناحية البشرية فلقد تعرضت البلدان المغاربية: الجزائر، تونس و المغرب، إلى إستنزاف لا يضاهيه إلا ذلك الإستنزاف الذي كان ضحيته إقتصادنا، و لندع الأرقام تعبر عن نفسها:

تطور الإستنزاف البشري للبلدان المغاربية
خلال فترة الإحتلال (1916-1918)
((العمال الذين نقلوا إلى فرنسا إكراها))

البلد	عدد العمال	1916	1917	1918	المجموع
	النسبة %				

الجزائر	1.45%	28.896	26.996	16.972	75.864
تونس	0.88%	4.822	8.799	4.917	18.535
المغرب	0.64%	2.366	14.922	14.922	35.010

هذا فيما يتعلق بالعمال المغاربة الذين نقلوا إكراها إلى فرنسا خلال الحرب الكونية الأولى، و ذلك عندما أصبحت المعامل الفرنسية

مشلولة بسبب مغادرة العمال لها وإلحاقهم بجبهات القتال في أوروبا عامة وفرنسا خاصة.

فلقد ترتب عن هذا الإجراء التصفي الذي إتخذته فرنسا الإستعمارية أكثر من نتيجة إجتماعيا و إقتصاديا و سياسيا.

فبالنسبة إلى الميدان الأول ترك المنقولون عائلاتهم و ذريهم، الذين هم أحوج إليهم من أي كان الشيء الذي ترتب عنه فراغ بشري في العائلات التي نقل بعض أفرادها إكراها، و هو ما يسوقنا إلى الميدان الثاني، أي الإقتصادي، الذي تأثر كثيرا، بحيث بقيت كثير من الأراضي بورا و لم تزرع، بسبب مغادرة أصحابها لها، و عموما من وجهة نظر إقتصادية محضة، فإن فقدان بلد كالجزائر، لنسبة تقدر ب: 1.45% من عدد سكانها الإجمالي بين عشية و ضحاها ليس بالأمر الهين إقتصاديا و بشريا، و إذا أضفنا إلى ذلك عدد المجندين قهرا تتضح مدى خطورة الوضعية التي كانت تعانيها مجموعة البلدان المغاربية إقتصاديا و بشريا.

جدول عدد المجندين المغاربة تحت الراية الفرنسية
(1916-1918)

البلد	عدد المجندين	عدد الذين ماتوا	عدد المفقودين	النسبة/
الجزائر	172800	84600	23100	/3.31
تونس	60000	28200	7700	/0.02
المغرب	37150	21200	2775	/0.68
المجموع	269950	134000	42575	/4.01

إن الاستنزاف البشري و الإقتصادي الذي فرضته فرنسا الإستعمارية على البلدان المغربية خلال فترة الحرب الكونية لا يمكن إدارجه في أي إطار كان، سوى أنه في إطار تفريغ البلدان المغربية الثلاثة من خيرة أبنائها و نقلهم إلى فرنسا لإسناد إقتصادها و خدمته، و بالتالي فهو إجراء تصفي يدخل في مضمون الإيديولوجية الإستعمارية و الأوروبية.

بالإضافة إلى النتائج الجزئية التي سبق و أن أشرنا إليها فقد ترتب عن ذلك ظواهر إجتماعية و سياسية و إقتصادية لم تكن في مالوف المغاربة سابقا، من ذلك أن فرنسا فتحت أمام الريفيين باب الهجرة و التنقل إليها باستمرار سواء لفترة مؤقتة، أو غير مؤقتة، الشيء الذي ترتب عنه عدم استقرار الكثير من هؤلاء و جر المحيطين بهم إلى نفس

السلوك، خاصة و أن هؤلاء كانوا ينتقلون بمفردهم إلى فرنسا و يتركون وراءهم عائلاتهم و هو كثيرا ما تسبب في إقترانهم بفرنسيات هنالك و تركوا نهائيا أرضهم و عائلاتهم.

إن نقل العمال و المجندين هذا بهذه الأعداد الهامة إلى فرنسا و إستقرار نسبة هامة منهم هنالك قد مكن المغاربة من التكتل و جمع الشمل، و لو لفترة مؤقتة، ليكونوا أحزابا سياسية خاصة بهم، بعد إحتكاكهم بالجمعيات و الأحزاب السياسية هنالك، و بالأخص منها الحزب الشيوعي الفرنسي و منظمته العمالية التي كان لها تأثير هام على الساحة السياسية.

و خلاصة القول هل توقف الإستنزاف البشري و الإقتصادي للبلدان المغاربية من قبل القوى الإمبريالية في أيامنا هذه، و رايات البلدان الثلاثة ترفرف في سمائها، كلما حركتها الرياح و حاولت طيها أبت و تحررت من قبضتها و كاتي بها تقول لها: " أنت أقوى، أم فرنسا الإستعمارية ببنادقها و طائراتها و مدافعها و جيوشها الجرارة...؟ " إذن أتركيني و حالي، فمهما حاولت فلن تستطعي طي، أما قلعي فذلك أمر آخر، يحتاج إلى تفكير... نسيت نفسي لحظة، فتحولت من مؤرخ يبحث عن جزء من الحقيقة التاريخية إلى قصاص "مدرن" فمطرة للقارئ.

و لكن في طيلة هذا الوصف الأنيب أشياء يجب أن تكون دوما
صوب أعيننا إذا أردنا فعلا أن ننهض ببلادنا و بمغربنا الذي يجب وضعه
فوق كل اعتبار.

محمد بن الأعرج السليماني
مؤرخ مغربي - جزائري عاش ما بين سنتي 1869-1926
بين الإصلاح السلفي و الوحدة المغاربية و
الوطنية (1911-1926)

إذا اعتبرنا أن المبادرة الجادة نوع من المغامرة و أن المسؤولية هي الأخرى ((مغامرة))، لأن الشعور بالمسؤولية يؤدي حتما بصاحبها أن يتخذ مواقف ما قد تعجب فئة قليلة جدا من الناس، و هذه الفئة نفسها المقدرة للمسؤولية و ما يترتب عنها من نتائج لا أمام الناس، بل حتى أمام نفسها تعتبر في نظرنا مسؤولة، و اللا شعور بالمسؤولية لا يعني شيئا سوى ((العدم)) و ((الذوبان)) لأن المسؤولية في حقيقتها إدراك أولا و قبل كل شيء للذات واجباتها و حقوقها و مالها و ما عليها. و العواقب التي تترتب عن إتخاذ هذا القرار أو ذاك أو تبني هذا الموقف أو غيره من قضية ما، سواء كانت إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية أو علمية، و كل هذه القضايا لها إرتباط ببعضها ، و من هنا يمكن القول أن للكتابة مسؤولية، و بما أن المسؤولية ((مغامرة)) فالتاريخ أيضا نوع من ((المخاطرة))، بل المعارف بأنواعها و أشكالها المختلفة مخاطرة. و من البديهي أن المخاطر قد يصيب أو يخطيء مرماه، و لكن إذا كان هذا المخاطر مسبقا عالما بالأوضاع و الظروف التي ستجري فيها مخاطرته

فحظوظه في سداد ضربته نحو مرماه تكون أكثر بكثير من الذي يخطر
دون معرفة للأوضاع و كذا الظروف المحيطة بمخاطرته.

و لأسباب إجتماعية محضة، ((علميا)) كثر في أيامنا هذه عدد
المخاطرين و المغامرين و ذوي الضمائر الميتة، بشكل ملحوظ، همهم
الوحيد الوصول إلى إشباع رغباتهم المادية و الحصول على شهادة تمكنهم
من "أكل الخبز" و الإرتقاء إلى مرتبة علمية ليس من حقهم إحتلالها أو
الوصول إليها إلا بعد جهد جهيد، و ذلك بتواطؤ مع بعض الجهات لأسباب
متعددة. و ليس هناك مجال لمناقشة هذا الموضوع الشائك، الذي سنسلط
عليه الضوء ريثما تكتمل لدينا عنه كل المعطيات و الثوابت و الشهود
المادية، إنما الذي يهمنا في موضوعنا هذا، و نحن نقدم للقارئ مؤرخا
جزائريا إعتبار لأصليه و مغربيا بالنظر لمولده و نشأته و جنسيته
المكتسبة، و لولا حنينه لوطنه الأصلي و إهتمامه، في وقته بقضايا و
الدفاع عنها و عرضها و تبنيها لما كان لنا كلام عنه، و هذه الشخصية
التي نريد تقديمها اليوم للقارئ العام و الخاص هي شخصية أبي عبد الله
محمد بن أحمد السليماني المعروف لدى معاصريه بإسم: ابن الأعرج، و
لعل نسبته هذه إلى والده أحمد الذي كان أعرجا. و بالنظر إلى أن مؤلفات
إبن الأعرج السليماني التي تتطرق إلى تاريخ الجزائر المعاصر، تعتبر
مصادر، أي مؤلفات قديمة، فكيف يمكننا تقديم أو إستغلال ((القديم)) هذا
منهجيا و علميا، و تقنيا، و نحن نوظفه في كتاباتنا التاريخية الآنية؟ و
ماذا يفرض المنطق على التعامل مع هذا النوع من الكتابات؟ هل يفرض
تقديمها كما هي؟ أم يفرض غير ذلك؟

إن الشيء الذي لا يختلف فيه إثنان، أن المعرفة تفقد صبغتها كمعرفة، و طابعها المعرفي، إذا لم تأت بجديد، هذا من زاوية، أما من زاوية أخرى، فإذا لم تكن المعرفة جديدة كل الجدة، فطبيها على الأقل أن تأتي مستندة إلى بعض عناصر الجدة، كملاءمتها مع ظروف العصر الراهن و تكيفها مع الأوضاع السياسية و الثقافية التي تسود العصر علما أن الأفكار مهما كانت قيمتها العلمية أو الفلسفية أو السياسية لا يقدر لها البقاء طويلا إذا لم تستند إلى الواقع المعاش، و من هذه الناحية يمكن تشبيهها بالأسماك التي تفقد حياتها بمجرد خروجها من مياه البحر. فما هي الطريقة إذن، التي بواسطتها يمكن الاحتفاظ بأفكارنا مدة طويلة من الزمن، ونحن نتعامل مع القديم، أو مع مصدر تاريخي كالذي نقدمه اليوم للقارئ؟ إذا سلمنا بأن المفكر الحقيقي هو الذي يصوغ فكرته انطلاقا من الواقع المعاش للأمة، بالنظر لماضيها و مستقبلها، فإنه لا مناص لنا حينما نكون إزاء معرفة من نوع ((القديم))، أن نعرضها للقارئ بطريقة جديدة حسبما يتطلبه المنهاج العلمي الحديث، و كأننا إكتشفناها الساعة، ذلك كما أسلفنا، لأن المعرفة لا تكون معرفة إذا لم يتوفر فيها عامل الجدة، و الجديد لا يكون جديدا، إذا إتسم بالرتابة و التكرار و التقليد الأعمى.

و من هذا المنطق فالنظر إلى ((القديم)) أو ((التراث)) على أنه شيء مقدس لا يجوز مسه، ضرب من ضروب الجمود الفكري و التخلف الثقافي، و منطق العصر يقتضي إستنطاق و إستخراج ما يحتويه ((القديم)) من عناصر حية يمكن تحويلها إلى أفكار معاصرة تنبض بالحياة من شأنها

المساهمة في بعث الحركة العلمية و الثقافية. و بعبارة أخرى فإن عناصر قديمنا، إذا لم نتوصل إلى استخراج الأهم منها و توظيفها كدروس نستعين بها في حاضرنا، فلا جدوى منها، و من ثم فالدراسات التاريخية التي لا تربط بين الماضي و الحاضر و المستقبل لا فائدة منها. ففي هذا الإطار نحاول اليوم التعريف بمؤرخ جزائري، عاصر أحداثا تاريخية هامة مغربية و عربية، منها: المد الإستعماري الفرنسي في الجزائر، بإعتبار أن الإحتلال الكامل للجزائر جغرافيا، من قبل فرنسا، لم يتم فعليا إلا في بداية هذا القرن، كما عاصر ابن الأعرج إحتلال كل من تونس و المغرب، و ليبيا، و ما ترتب من نتائج عن حركة تركيا الفتاة، و إندلاع الحرب العالمية الأولى و تطوراتها و نتائجها، و الثورة العربية ضد الحكم العثماني، و حرب الريف، و في كل هذه القضايا رأي لابن الأعرج السليماني في سطور مؤلفاته.

و محمد بن الأعرج السليماني، من أسرة جزائرية عريقة موطنها بلاد غريس، في نواحي معسكر بالغرب الجزائري، و هو الشيء الذي جعله يخصص حيزا هاما في كتاباته التاريخية لمقاومة الأمير عبد القادر الإستعمار الفرنسي و علاقته بالمغرب أخذا و ردا، و كذلك إتخاذه لتلمسان كإقامة له في مستهل هذا القرن، حيث كلن له نشاط هام في ميدان الإصلاح و الثقافة و الفكر.

و مما يدل على أن أسرة السليماني كان لها ضلع يذكر علميا و سياسيا ببلاد غريس أن صاحب: " الجمان النفيس في ذكر الأعيان من

أشراف غريس " قد ترجم لبعض أعضائها الذين كان لهم شأن في الميدانين المذكورين سابقا.

و بسبب المد الإستعماري الفرنسي في الجزائر، و الوضعية المتدهورة التي فرضها على سكان الغرب الجزائري، فضلت أسرته مغادرة ديارها نحو المغرب سنة 1983، و إستقرت بمدينة فاس حيث ولد محمد السليماني سنة 1869، و بفاس تربى و ترعرع و درس القرآن و الحديث و الفقه و التوحيد و علوم اللغة العربية، و قد غذى تكوينه التقليدي هذا بتكوين عصري يتماشى مع متطلبات عصره، بحيث درس علم التاريخ، و الفلسفة، و علم الاجتماع، كما كان كثير الإطلاع على ما ينشر في جرائد و مجلات عصره، و لم يكن السليماني قارنا لها فقط، بل أيضا مراسلا و كاتباً في معظمها الشيء الذي جعل شهرته تطير بين معاصريه ككاتب و شاعر و مؤرخ و مفكر. و قد أثنى عليه و ترجم له و تناول كتاباته و شعره بالدراسة و التحليل عدد من كتاب عصره في المغرب.

و قد يكون حنينه إلى وطنه الأم هو الذي جعله يستقر في مستهل هذا القرن في تلمسان، حيث أسس صحيفة ثلة من المثقفين نادي الشبيبة الجزائرية، الذي يعتبر من أوائل النوادي الثقافية في الغرب الجزائري و قد حمل السليماني على عاتقه بواسطة هذا النادي الذي أسسه مهمة إصلاح أمور الجزائريين بل المغاربة كافة، و ذلك بوضع النواة الأولى لحركة نهضوية و فكرية بإعلانه الحرب ضد التخلف الثقافي و الحضاري، و الجمود الفكري، فحاول تنوير العقول و محاربة الجهل و الكسل و روح

الإتكال، معتمدا على الحجة الدامغة و البرهان العلمي. و لم يجد السليماني من وسيلة يوظفها لإيصال أفكاره إلى الشبيبة الجزائرية سوى علم التاريخ، الذي اعتبره المقوم الأول لبراعم الوطن فكانت الدروس و المحاضرات التي ينظمها في نادي الشبيبة تدور أساسا حول فكرة إحياء أمجاد الماضي و إتخاذ السلف الصالح قدوة للخروج من مظلة التخلف الفكري و الحضاري الذي كان ينهش أركان المجتمع المغربي فمن هذه الزاوية كان ابن الأعرج مصلحا سلفيا، تزامن نشاطه في تلمسان، مع نشاط بعض أعضاء النخبة الجزائرية المحافظة التي تبنت فكرة الإصلاح و شرعت في بثها بين الأهالي، أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي و تلميذه الملوذ بن الموهوب و عمر راسم و عمر بن قنور، على أن الأخيرين يلتقيان بالأوليين حول فكرة الإصلاح كما صاغها و وضعها محمد عبده، لكن سياسيا فذلك أمر آخر، و حتى بالنسبة للمحافظة فعبد القادر المجاوي و المولود بن الموهوب و غيرهما من أعضاء النخبة كانت تعني لديهم الجانب السياسي أما الجانب الحضاري الثقافي فلم يكن الأمر كذلك.

و تبدو واضحة الأفكار الإصلاحية، و الوطنية، و النزعة الوحدوية المغربية و الإسلامية من خلال ما كتبه ابن الأعرج ما بين سنتي: 1911-1926، بحيث فطت في نفسه الأوضاع المغربية المتدهورة فطها فحمل على التقهقر و الضعف، و الخمول، و الكسل، و الجهل، و الجمود الفكري و الحضاري، و الخرافات التي سالت المجتمعات المغربية، و الشعوذة التي إنتشرت بشكل مخيف، و حلت محل العلم و المعرفة، بحيث

جعلت العلامة تتساق وراءها لتصبح أداة طيعة في يدها تعمل بها ما تشاء و تحب.

و من الناحية السياسية فلقد كان إبن الأعرج رد عنيف على الأطماع الإستعمارية الفرنسية في البلدان المغاربية، و الإستغلال البشع الذي عمدت إليه فرنسا الإستعمارية في المنطقة، و من هنا جاءت مؤلفاته التاريخية شاملة لأقطار المغرب العربي: الجزائر، و تونس، و المغرب، و أهمهما: " اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب " - مخطوط الخزانة الحسينية بالرباط - طبع و نشر جزئيا سنة 1971، دون شرح أو تعليق، أي تقريبا مادة خام، لا بالنسبة للجزائر و لكن أيضا بالنسبة للأقطار المغاربية الأخرى، و من ثم ننوي مستقبلا دراسته و تقديمه في غير الوجه الذي هو عليه الآن. و مؤلف إبن الأعرج هذا، في الحقيقة إمتداد لمؤلفه الذي إنتهى من كتابة أجزائه الأربعة سنة 1926، و هي سنة وفاته، و الذي هو: " زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ " - مخطوط الخزانة الحسينية الرباط - لم يطبع، و تحت أيدينا نسخة من الجزء الذي يخص تاريخ الجزائر المعاصر، أي بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر و ما تلاها من أحداث هامة، و إذا كان الكثير قد كتب عن هذه الفترة، فما هو الجديد في كتابات إبن الأعرج فيما يخص التي تهمنا؟ و ما هو منهجه التاريخي؟ و بمن يلتقي إبن الأعرج من المؤرخين الجزائريين الذين عاصروه منهاجا تاريخيا؟ سنحاول الإجابة عن كل هذه الأسئلة في وقت لاحق، أما الذي لا يجوز تلجيئه هو أن إبن الأعرج لم يرتح للتواجد الأجنبي في وطنه و لا لكيفية إستعباد أهله و إستغلال خيراته لغير صالحهم، فقد نبه و حذر إلى

ما يحاك من دساتير ضد البلدان المغربية نثرا و شعرا، بأسلوب يفيض حماسا و وطنية مخلصة عبر من خلالها عما يجيش في نفسه من آلام و آمال، و فرنسا الإستعمارية تبتلع شيئا فشيئا الأراضي المغربية و تستنزفها إقتصاديا و ثقافيا و بشريا.

و لإيصال أفكاره، لم يكتفِ ابن الأعرج السليماني، بعلم التاريخ، بل عمد إلى توظيف الأدب و الشعر، و علم الاجتماع، و علم الإقتصاد، و الفلسفة، و السياسة. و في كل هذه الميادين يلمس المتنبي لكتاباته آراءه الإصلاحية و الوحدوية و الوطنية.

مساهمة الخالدي صالح بن عمار(+) في التعريف بالقضية الجزائرية مغاربية و عربية و إسلاميا فيما بين سنتي: (1903-1906)

(1)- بداية الحركة السياسية

من المعروف أن سنة 1912 تمثل بداية نشاط سياسي منظم، قامت به نخبة من الشبان الجزائريين الذين تعلموا في المدارس الإستعمارية بالجزائر(1)، و كان جل هؤلاء الشبان يتعلمون مهنة التعليم في المدارس الإستعمارية، و من ثم فمن الناحية العلمية يمكن إعتبار هؤلاء على أغلبيتهم مثقفين من الدرجة الثانية عدا القلة القليلة منهم التي تزوت بثقافة إستعمارية عالية، و مبررنا لذلك، هو أن الجامعة الفرنسية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي: 1830-1914، لم تكون سوى 12 طبيب جزائري، إهتم ثلاثة منهم بالميدان السياسي، بينما لم يهتم الآخرون إلا بتمية معارفهم العلمية في ميدان تخصصاتهم المختلفة، و أوضاعهم الإجتماعية التي وضعوها فوق كل إعتبار، و بما أننا أخذنا الأطباء الجزائريين كعينة للوقوف على مدى مساهمة المثقفين الجزائريين في إرساء حركة سياسية وطنية جزائرية، ففي بداية ظهور هذه الحركة لا نعرف على حد علمنا سوى الطبيب بن التهامي، المختص في

أمراض العيون، الذي قاد وفدا جزائريا للتحدث مع البرلمانيين الفرنسيين في باريس، و بعض الساسة الفرنسيين بخصوص التجنيد الإجباري، الذي فرض على الجزائريين من طرف الإحتلال الفرنسي في شهر فيفري من سنة 1912.

و قد إتقى الوفد الذي كان يقوده ابن التهامي في باريس بوفد جزائري آخر كان يقوده أمحمد بن رحال، الذي إنتقل إلى باريس لنفس الغرض الذي إنتقل من أجله ابن التهامي.

و على الرغم من التباين الواضح فيما يخص سلوك و تعلم و تربية كل من التهامي و ابن رحال فقد تطابقت أراؤهما، و وجهتا نظريهما بشكل ملحوظ حول الأوضاع المأساوية التي كان الشعب الجزائري يعيشها تحت وطأة الإحتلال الفرنسي(2)، و قد دارت مطالب كلا الوفدين حول محور واحد، و هو الدفاع عن الحقوق المدنية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية للجزائريين في ظل الحكم الإستعماري الفرنسي.

و قبل ذلك بسنوات قلائل حاول كل من عمر راسم و عمر بن قدور الجزائريين بواسطة كتابتهما في الجرائد المحلية و العربية، إثارة بعض القضايا التي تهم الجزائريين، و قد يعتبر الأول من الوطنيين الأوائل الذين إعتنقوا فكرة الإصلاح و حاولوا بالوسائل البسيطة التي توفرت لديهم إرساء أركانها في المجتمع الجزائري، كما حدد عمر راسم مواقفه من عدة قضايا فرضت نفسها آنذاك على

الساحة السياسية، " كالفرنسية " ((سياسة الإدماج)) " التجنيد الإجباري " ((الصهيونية)) و غيرها من القضايا الأخرى، أما عمر بن قنور الجزائري فقد يرجع إليه الفضل في استعمال كلمة ((الوطنية)) في كتاباته المنشورة بجريدة الأخبار، و تحديد معانيها و أهدافها البعيدة.

(2) - أوضاع الجزائر و الحركة السياسية

و ما يهمنا من هذه المقدمة كلها، أن هؤلاء جميعا، إنطلقوا من فكرة واحدة إرتكزت عليها آراؤهم الإصلاحية و السياسية، و هي: الأوضاع المأساوية التي كان الشعب الجزائري يعيشها قبيل اندلاع الحرب الأولى، سياسيا، و إقتصاديا، و إجتماعيا، و ثقافيا، و دينيا، و في هذه الحقبة التاريخية المتقدمة بالنسبة لتطور الحركة الوطنية الجزائرية عمل كل فريق سياسي، كما عمل كل فرد إعتق نوعا ما من الأفكار السياسية أو الإجتماعية أو الإصلاحية بوسائله الخاصة، و على الرغم من محدودية الإمكانيات المادية و البشرية لم يقترب فريق من الآخر عمليا، و لم يلتحم فرد بآخر مصيريا، إلا في بعض الحالات الشاذة، و ذلك مثل تعاون كل من عمر راسم و عمر بن قنور في إصدار صحيفة ((الفاروق))، في شهر فيفري سنة 1913 (3)، و لكن هذا التقارب بينهما لم يعمر طويلا، و إنتفضت ((الشركة)) بينهما قبل قيامها.

ففي هذا الإطار، أي المجهود الفردي، الذي غالبا لا يأتي بثمرته و تتشتت نتائجه و تتبعثر قبل أن تجد لها أرضية صلبة تغرس فيها نبتتها لتثمر و تأتي بأكلتها ناضجة مفيدة، عمل السيد

الخالدي صالح بن عمار، و قد يعتبر هذا الأخير، من الناحية العلمية من الشخصيات الجزائرية الأولى التي قاومت السياسة الإستعمارية في الجزائر، بحيث شن على إدارة الإحتلال عدة حملات قلمية، في الداخل و في الخارج، ألققتها كثيرا و راحت تحسب لها ألف حساب، و تعمل لإحباطها بكل الوسائل و الطرق، و كان من السهل على إدارة الإحتلال الفرنسي في الجزائر أن تضع حدا فاصلا للنشاط السياسي الوطني الذي قام به صالح بن عمار الخالدي فيما بين سنتي: 1903-1906، لو إستقر هذا الأخير في مكان ما، و لكن تنقلاته العديدة و عدم إستقراره سواء في داخل البلاد أو في البلدان العربية العديدة، التي إنتقل إليها مبشرا بالقضية الجزائرية و منددا بالمظالم التي يرتكبها يوميا الإحتلال الفرنسي في البلاد، كل ذلك جعل إدارة الإحتلال تخفق المرة تلو الأخرى، في محاولاتها لإيقاف نشاطه السياسي المناهض لها.

(3) - حياة خالدي

ولد صالح بن عمار في قرية بني مزلين على بعد حوالي 20 كلم، شرقي قالمة في حدود سنة 1879، حيث إتحق بلحدي المدارس القرآنية في سن مبكرة و حفظ بها ما تيسر له من القرآن الكريم. و عندما بلغ السن الدراسية القانونية أدخله أبوه الشيخ الصالح مدرسة التعليم الإستعماري الوحيدة من نوعها في قالمة حينئذ.

أ- تعليم الخالدي

منذ بداية تعلمه أنكب الشاب صالح بن عمار على الدراسة بشغف كبير مبدئاً بمقدرته الفائقة على الاستيعاب والفهم والتحصيل، الشيء الذي جعله يحتل الصدارة و يبرز بين زملائه الجزائريين منهم وأبناء الكولون على السواء بل تفوق عليهم تفوقاً ملحوظاً من حيث إحتلال المراتب الأولى، في الإمتحانات الفصلية و المسابقات للإنتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى، مما جعله يتقدم في دراسته بشكل عادي ليلتحق أخيراً بالمرحلة الثانوية للتعليم الإستعماري.

و ذلك في وقت - أي في نهاية القرن الماضي -، كان يستحيل فيه تقريباً على الجزائريين الإرتقاء إلى هذه المرحلة التعليمية الإستعمارية، التي حتى وقت قريب منا كانت تعتبر في نظر الأهالي، من أرقى مراحل التعليم الإستعماري في الجزائر. بعد إتمام دراسته الابتدائية و الإعدادية في قالمة، إنتقل حوالي سنة 1895، و عمره آنذاك يناهز 16 سنة، إلى قسنطينة لمزاولة دراسته، حيث وجد مجالاً رحباً لتثقيف نفسه، فبالإضافة إلى متابعة دروسه في الثانوية الفرنسية، كان يتردد على المدرسة الكتانية لمتابعة بعض دروس التي تهتم به، كما كان يحضر باستمرار الحلقات الدراسية التي تنظم في بعض مساجد و زوايا المدينة، و من هنا اختلف صالح بن عمار عن باقي زملائه الوطنيين، الذين يطلق عنهم عادة اسم ((الشبان الجزائريين))، في إطار بروز و تطور الحركة الوطنية الجزائرية (4) و الذين عادة ما كانوا يكتفون بتعلم

اللغة الفرنسية و يهملون تماما تعلم اللغة العربية، و ما ينجر عنه من منافع تثقيفية، و فكرية، و حضارية.

ب- بعض أفكار الخالدي

و قد شهد له أعداؤه، قبل أصدقائه، بنبوغه الفكري، و بذكائه الحاد و بمدى إهتمامه بالعلم و السياسة في آن واحد، بحيث لم يفرق بينهما قط، و جعلهما مكملين لبعضهما البعض، بحيث كان يرى أنه ليس هناك علم بدون سياسة و العكس صحيح، و له في هذا الشأن بعض الآراء، و قد عرف عمار كيف يستخدم ثقافته العالية التي إكتسب بواسطتها مهارة سياسة لمواجهة الإدارة الإستعمارية في بلده، مستغلا في ذلك، حتى بعض الأوساط السياسية الفرنسية، و بعض الشخصيات البرلمانية الفرنسية، فكان يقترب من الذين يشتم فيهم رائحة تنبؤ بعدم الإطمئنان للإستعمار سواء كان ذلك عن طبع، و سليقة و صدق أو رياء، و منجاة، فالذي كان يهمله هو المساندة المعنوية التي يمكن أن يقدمها له هذا أو ذاك، لكي يستطيع التعبير عن آرائه السياسية في المناسبات و المجالات التي يمكن إستغلالها... و هكذا، و بواسطة السيد: الباون روني إحدى الشخصيات الفرنسية البارزة في وقته، إستطاع صالح ابن عمار أن ينال ثقة الحكومة العامة.

ج- خطة الخالدي العملية

و قد تمكن صالح بن عمار أن يوهمها أنه مكلف من طرف وزارة المستعمرات الفرنسية بمهمة خاصة في الجزائر، دون أن

يكشف لها عن فحوى هذه المهمة، و قد نجحت فعلا الخطة الجريئة هذه، التي إستعملها مع الحكومة العامة، بحيث فتحت أمامه أبواب إدارتها و مكاتب العاملين فيها على مختلف طبقاتهم و درجات مسؤولياتهم.

و قد إستغل هذه الوضعية ليتصل بشخصيات فرنسية عديدة، و بعض مديري الصحف الفرنسية، و كل من كانت له علاقة بالشؤون الأهلية الجزائرية كما إستطاع تحت إشراف الجمعية الجغرافية لمدينة الجزائر، أن يلقي محاضرة علمية هامة حول الرحلة التي قام بها نحو الوادي و بحر الغزال و تعتبر هذه المحاضرة تمهيدا لخطوات سياسية هامة، كان صالح بن عمار الخالدي ينوي القيام بها في أوانها و لكن الزمن داهمه، و إكتشفت الحكومة العامة أمره، في أوائل شهر أوت من سنة 1903 فإعتقلته، و سجنته، ثم أحالته على محاكم الردع، الخاصة بالأهالي الجزائريين، فحكمت عليه بالسجن لمدة 15 يوما، و بغرامة مالية مقدارها 50 فرنك، و ذلك بعد تدخل عدة شخصيات سياسية لصالحه.

د- إعتقاله و نشاطه في تونس

بعد إطلاق صراحه، سافر إلى تونس، حيث قضى حوالي ثلاث سنوات، و لا نعرف بالضبط كيف قضى هذه المدة الزمنية هناك، و ما هو نوع النشاط الذي كان يقوم به، و لكن في الفاتح من جاتفي سنة 1906 هرعت الإدارة الفرنسية ((لنداء إلى الثورة)) وجهه أحد الجزائريين من تونس إلى بني جلدته في الجزائر، يدعى خوالدية

صالح بن عمار و قد أمضى صالح بن عمار هذا البيان، بصفتة رئيسا مفوضا للجنة المركزية لهيئة سياسية تدعى: ((الاتحاد الإسلامي)) (5).

و قد أكد خوالدية صالح في هذا البيان على أن أوروبا تستمر بطريقة مدروسة في خططها التي تهدف إلى تدمير ركائز الإسلام، و هو الشيء الذي حسب رأيه قد يدفع العرب مستقبلا إلى تكوين كتلة واحدة لتقف ضدها، و يختم خوالدية صالح هذا النداء للشورة ضد الإحتلال الفرنسي في الجزائر بما يلي:

((و عندما يحين وقت الجهاد الأكبر سنحتل الصدارة المركزية للاتحاد الإسلامي، لقيادة المعارك و سنقودكم نحن إلى النصر المحق...)).

ه- نشاطه في مصر

بعد أيام قلائل من نشر هذا البيان تفاديا لبطش الإستعمار الفرنسي غادر الخالدي صالح تونس نحو مصر و قبل وصوله إلى القاهرة توقف بضعة أيام في ليبيا حيث إتصل هنالك بالسفوسيين في أجدي زواياهم الهامة ببنغازي، و قد رحب به السفوسيون و إعتبروه من عظام رجال العصر و إتفقوا معه على المضي قدما في تنفيذ خطة هيئة ((الاتحاد الإسلامي)).

و بعد إستقراره في القاهرة، نشر الخالدي صالح بن عمار عدة مقالات سياسية في بعض الصحف المصرية، عالج فيها الوضع

المأساوي الذي كانت تعيشه الأمة الإسلامية، و من مقالاته هذه نخص بالذكر مقالا هاما نشره في صحيفة مصرية ناطقة بغير العربية تحت عنوان ((الإسلام))، وقعه بإسمه الكامل صالح بن عمار الخالدي الحسين، و قد جلب هذا المقال أنظار كثير من المثقفين العرب منهم أحد الكتاب المصريين المدعو خليل أفندي الذي أراقه كثيرا فقدم صاحبه إلى القراء العرب في مقال نشره في صحيفة المؤيد (6) بتقدير و إحترام كبيرين مشيرا إلى أن صالح بن عمار الخالدي هو شاب في مقتبل العمر لا يعرف الكلل و الملل، يزخر حيوية و نشاطا، تتمثل فيه كل صفات الرجولة و المروءة العربية، تجول في أوروبا طولا و عرضا، و زار كثيرا من البلدان الإسلامية، مخترقا الصحاري الإفريقية و العربية، و إعترافا بما بذله من جهود لنصرة الإسلام و المسلمين خصص السلطان العثماني لضيافته إقامة دامت عدة أشهر.

و قد يضاهي كره صالح بن عمار الخالدي للإستعمار بصفة عامة و الفرنسي بصفة خاصة، تعاطفه مع العثمانيين و تمسكه بفكرة الخلافة الإسلامية، و هو ما يفصح عنه في مقاله السابق الذكر بحيث يرى أن سياسة الدول الكبرى الأوروبية لا تهدف إلا لتفرقة المسلمين و بالتالي إلى إضعافهم دينيا و دنيويا مشيرا إلى أنه ليس هناك من عدو للإسلام و المسلمين سوى فرنسا و بريطانيا اللتان تستغلان قوتهما و نفوذهما السياسي و العسكري لإستزاع الخلافة من الباب العالي و حصرها في أمير أو سلطان عربي يكون أداة طيعة في أيديهما تفعالن به ما تريدان... و لا يرى من حل

للمسلمين للخروج من المأزق الذي يتخبطون فيه سوى النهوض من سباتهم العميق و الوقوف كرجل واحد ضد المحتلين الغاصبين.

و تأثرا بفكرة الجامعة الإسلامية يرى صالح بن عمار أنه لا مجال لتقدم المسلمين أو لإنتعاشهم حضاريا و ثقافيا و إقتصاديا إلا في الابتعاد عن الحزازات الهامشية و توحيد صفوفهم ماديا و معنويا فبذلك يمكن إنقاذ ما تقدم من حضارة و ثقافة و مفاخر الإسلام الشهيرة. و يمثل التاريخ بالنسبة إليه المصدر الأساسي الذي يجب على الأمة الإسلامية الرجوع إليه لاستقاء مواقفها منه.

و لشحذ الهمم و دغدغة روح المبادرة في بني قومه يأخذ الخالدي اليابان كمثال للتقدم و الإزدهار بحيث يقول عنه، أنه بعد أقل من قرن من هذا التاريخ (1906) كان اليابان منغمسا في بربرية البربرية و لكن بفضل أبنائه المخلصين استطاع في وقت وجيز أن يضع حدا فاصلا بينه و بين الفترة المظلمة التي كان يعيشها و صد عنها لون رجعة.

و ما يلاحظ عنه هنا أنه خلافا للنداء السابق الذي وجهه للشعب الجزائري من تونس لينفض عنه نهائيا غبار الإستعمار الفرنسي بالثورة ضده، لم يحرض الخالدي و هو في القاهرة المسلمين الذين بنون تحت وطأة الإستعمار عامة، و الجزائريين خاصة على استعمال السلاح ضده للحصول على إستقلالهم سياسيا

و إقتصاديا، و لكن يقف مطولا على ضرورة إدراك الأوضاع
المأساوية التي يعيشونها جملة و تفصيلا.

و- نشاطه في المغرب

و في بداية صائفة سنة 1906 نقل الخالدي نشاطه المعادي
للإستعمار الفرنسي من القاهرة إلى المغرب بحيث سعى في طنجة
إلى تأسيس جريدة مناهضة له و ذلك في نفس الوقت الذي كان يعقد
فيه تجمعات مع الوطنيين المغاربة يحرضهم خلالها على الثورة
ضده، مستهينا به إلى حد بعيد يثير الضحك تارة و التألم و الحزن
تارة أخرى.

وفور وصوله إلى طنجة إتصل الخالدي بالسيد كسيمناس الذي
كان يدير حينئذ صحيفة ((إفريقيا إسبانيوللا)) و هي صحيفة ذات
نزعة عدائية للإستعمار كيفما كان و حيثما وجد على سطح
المعمورة و حسب منهاجها هذا سعت هذه الصحيفة جاهدة لربط
صلات وثيقة بينها و بين بعض الجرائد المماثلة لها في أوروبا و
البلدان العربية كما حاولت الإقترب من جميع الوطنيين المناهضين
للإستعمار الفرنسي في أكثر من مناسبة، و لتمكين الخالدي من
ممارسة نشاطه السياسي ضد فرنسا الإستعمارية قدمه السيد
كسيمناس إلى كثير من الشخصيات السياسية في طنجة واضعا
صحيفته تحت خدمة الجميع و لكن الحظ لم يسعف الخالدي هذه
المرة فسواء شعر أو لم يشعر فقد كان الإستعمار الفرنسي يراقب

خطواته خطوة خطوة و لم يغب عنه شيء مما قام به من تنديد و تشهير به و بالمظالم التي كان يرتكبها في مستعمراته في إفريقيا، و ألقى بوليسه القبض عليه يوم 06 أوت 1906، و نقله مكبلا إلى وهران حيث سجن لمدة ما، ثم أحيل على محاكم الردع الإستعمارية الخاصة بالأهالي الجزائريين التي حكمت عليه بالنفي المؤبد من الجزائر. و يبدو أنه إختار مدينة دمشق كمنفى له و ذلك عشية بداية تحرك موجة من أهم موجات الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (7)، و منذ هذا التاريخ تنقطع أخباره و لا نعرف كيف و أين إنتهت حياته (8).

و خلاصة القول أن الخالدي صالح بن عمار وعيا لذاته و للدور المتوجب على المثقف تأديته، ضحى بربيع شبابه متنقلا عبر العواصم الإسلامية و العربية حاملا تحت أبطه القضية الجزائرية عارضا إياها على الحكام العرب و الصحافة العربية، و في التاريخ المعاصر للجزائر، أي في بداية هذا العصر لا نعرف قبله شخصية قامت بهذا النوع من النشاط، أي المقاومة السياسية، و من ثمة فالقول القائل: ((أن حركة الشبان الجزائريين قد بدأت في سنة 1912 قابل جدا للنقاش و هو بدون شك محتاج إلى مراجعة)).

ملحق البحث:

شجرة نسب الخالدي صالح بن عمار

عيسى أوراسي أصلا، كان مستقرا بقرية باريس

خالد نزح إلى نواحي قلعة في بداية إحتلال الجزائر
إستقر في بني مزلين

لعلي أسس زاوية مزلين على بعد حوالي: 20 كلم
شرقي قلعة

عمار ((قايد))

الفضيل	محمد	السعيد	بضياف	صالح
((مقدم	((مقدم	((قايد))	((ترجمان	1879
زاوية عمارة	زاوية الحفناوي	الإدارة))		
بن يعلى ببني	بالناظور))			
مازلين))				

الهوامش

(+) - أصلا أوراسي من قبيلة أتوابة، التي كانت تقطن أريس و بعض نواحيه.

- إسمه الحقيقي صالح بن عمار خوالدية، لكن نسبة إلى جده الثاني حسب تسلسل شجرة نسبه ((خالد))، عرف أيضا تحت إسم ((الخالدي)) و فضلنا أخذ هذه التسمية الأخيرة.

- من ناحية والدته، فهي عشية نسبة إلى أولاد لعشاش، و موطن سكناهم في نواحي سدراته.

- قبل أن يلتحق بالمدرسة الإستعمارية، تعلم القرآن في زاوية عمارة بن يعلى ببني مزلين، ثم بزاوية بديار الحفناوي الرحمانية بالناظور.

(1) - طوال عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) لم يكن التعليم الفرنسي بالنسبة للجزائريين ((حكوميا)) بحيث إقتصر على فئة معينة من الجزائريين، لذلك نفضل أن نطلق عليه إسم ((التعليم الإستعماري)) و ليس التعليم الفرنسي، و لا كذلك ((التعليم الحكومي)).

(2) - أنظر عن ذلك عمار هلال: نشاط الطلاب الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، الجزائر سنة 1986.

(3) - أنظر عن ذلك: محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية (1830-1847) الجزائر، 1980.

(4) - لمزيد من التفاصيل أنظر الدكتور أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية.

(5) - و في الحقيقة فإن مقر هذه الهيئة كان يوجد آنذاك بباريس و ليس في تونس، و لقد تؤكد الوثائق على أن نداء مماثلا كان قد وجه للجزائريين من باريس بتاريخ 28 ديسمبر 1905 من طرف الهيئة المذكورة و وزع على نطاق واسع بالأخص في القرى و الأرياف الجزائرية.

(6) - المؤيد: 4 أفريل 1906.

(7) - نقصد بذلك هجرة 1907، أنظر عن ذلك عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918) الجزائر، 1986.

(8) - يقال أنه توفي قبل إنتهاء الحرب الأولى أو بعدها بدمشق.

من الشخصيات الجزائرية التي لم ينفض عنها القبار بعد الشيخ عبد العزيز بن محمد بلهاشمي

مواقفه السياسية من الإستعمار و حركة الإصلاح بمناطق وادي سوف (1898-1962)

من الإعتقادات السائدة خطأ، بين فئة معينة من المثقفين الجزائريين، أنه ((لم تكن للمثقفين باللغة الوطنية أية مساهمة، من أي نوع كان، في الأطوار المختلفة للحركة الوطنية الجزائرية)). و لو كانت هذه الفكرة المتخلفة منتشرة بين عامة الناس، لوجدنا لها أكثر من تبرير، و لكنها مع أسفنا الشديد، متفشاة بين أوساط نوع معين من مثقفينا. و ما يقال عن هذه الفكرة، التي لا صلة لها بالواقع التاريخي التي مرت به الحركة الوطنية الجزائرية، يقال كذلك عن فكرة ((الإسلام الإفريقي))، أو ((الإسلام الأسود)) و((الإسلام الآسيوي)) وغيرها من ((أنواع الإسلام ...)).

و كم يخرج المرء، و يتألم، عندما يسمع هذه التعابير من أفواه المثقفين الجزائريين، الذين يدركون بدون شك في قرارة أنفسهم، أن لا ماضي لهم، و لا حاضر و لا مستقبل بدون الإسلام، و هو الشيء الذي أدركه و وقف عليه طلاب الجامعات العربية في المغرب و المشرق

العربيين، جاعلين منه الركيزة الأساسية التي إعتمدت عليها نشاطاتهم المختلفة، العلمية و الثقافية و السياسية.

ففي هذا الإطار، و ليس في غيره، نريد اليوم التعريف بشخصية الشيخ عبد العزيز بن محمد الهاشمي.

إسمه الكامل هو: عبد العزيز بن محمد الهاشمي بن إبراهيم بن أحمد الشريف النفطي، و هو الإبن الثالث للشيخ محمد الهاشمي بن إبراهيم(1). و تتحدر أصلا عائلة الشيخ عبد العزيز من قبيلة الأبوازيد(البازيد)، التي كانت تقطن المناطق الممتدة بين فغالة و بسكرة.

و في فترة زمنية، ما، هاجر الشيخ إبراهيم، جد عبد العزيز إلى نفطة بتونس، أين أسس الزاوية القادرية التي إمتد نفوذها من نفطة إلى بعض مناطق ليبيا، و بعض مناطق الجنوب الجزائري المتاخمة لتونس، و بالأخص منها مناطق وادي سوف و طولقة(2).

و قد أنجب الشيخ الإبراهيم عدة أطفال في نفطة، من بينهم الهاشمي، الذي ولد في سنة 1853(3). و قبل وفاته، يبدو أن أباه قد نصحه بالعودة إلى ديارهم الأصلية الجزائر، فرجع الشيخ الهاشمي إلى أرض الوطن في الثمانينات من القرن الماضي، و جاب مناطق الجنوب الجزائري طولا و عرضا إلى أن إستقر به المقام في وادي سوف في حدود سنة 1892، أين أسس زاوية في البيضاء، و بالضبط في قرية عميش،

على بعد حوالي 10 كلم من الوادي. و بهذه القرية ولد الشيخ عبد العزيز في سنة 1898، و بها نشأ و تربى و ترعرع(4).

و منذ إستقراره بعميش، واجه الشيخ الهاشمي منافسيه التجانيين بكل قوة(5)، مما أدى بالطرفين إلى إستعمال كل الوسائل و الطرق للنيل من بعضهما، و هو الشيء الذي إستغلته سلطات الإحتلال في تثبيت نفوذها في مناطق الجنوب الجزائري بتأييدها لطرف على حساب الآخر، لتخذه و تتخلى عنه، إذا تيقنت أن الظروف لا تخدم مصلحتها الخاصة. و هو ما تأكد منه الشيخ الهاشمي، و وقف عليه بنفسه قبيل الحرب الكونية الأولى، فقاطع إدارة الإحتلال نهائيا، و شرع في العمل ضد تواجدتها في مناطق الجنوب الجزائري(6).

و خلال فترة الحرب، جاءت القوانين الإستثنائية التي أصدرتها فرنسا لتوتر العلاقات أكثر، مما كانت عليه، بين الشيخ الهاشمي و إدارة الإحتلال، و بالأخص منها قانون شهر جويلية 1917، الذي نخل فيه قانون التجنيد الإجباري حيز التطبيق على الأهالي في الجنوب، و الأوامر الصارمة التي أعطتها فرنسا إلى عساكرها لتفرض رقابة مشددة على كل ما يهب و يدب على مناطق الحدود الجزائرية - الليبية.

و منذ بداية الحرب الأولى، حسب بعض تقارير الإدارة الفرنسية(7)، كان الشيخ الهاشمي ينوي القيام بتمرد ضد فرنسا، للأسباب التي سبق و أن ذكرناها، فانتقل هنا و هناك بين القبائل الصحراوية يحرضها ضد إدارة

الإحتلال، و ضمن ولاءها له (8)، غير أنه يبدو، أن نوع ((الحركة)) التي كان الشيخ الهاشمي يريد القيام بها ضد سلطات الإحتلال في وادي سوف، لم تكن واضحة لديه، بحيث حرص الناس ضدها، بأيام قلائل، بعد إنتهاء الحرب الأولى (9)، بينما بقي هو نائما في زاويته. فأحدث المتظاهرون هولا كبيرا بالوادي و أحرقوا بها دار قائد الناحية، بعد أن دمروا كل ما كان يوجد بها. و عوض أن تواجه السلطات العسكرية الفرنسية المتظاهرين، إتجهت فور نشوب الأحداث بالوادي إلى مسكن الشيخ الهاشمي، لتطلب منه، التدخل شخصيا لوضع حد لتمرد الأهالي ضدها فتظاهر الشيخ الهاشمي بعدم معرفته لما حدث، و قبل التدخل لتهدئة الجماهير، شترط أن تقدم السلطات العسكرية الحاكمة في وادي سوف مطالبها (10) إلى الحكومة الفرنسية للنظر فيها. فقبل الحاكم الفرنسي شرطه. و بعد ان هدأ المتظاهرون و إنصرفوا إلى أعمالهم، وجه الحاكم الفرنسي إلى الشيخ الهاشمي تهمة الإخلال بالأمن العام و إعتقله، في نفس اليوم الذي وقعت فيه هذه الحادثة، أي 15 نوفمبر 1918 لينقل في اليوم التالي إلى سجن بسكرة، و منه إلى سجن الكدية بقسنطينة، لتصدر بشأنه محكمتها العسكرية أمرا بنفيه من الوادي لمدة سنتين . قد قضى الشيخ الهاشمي هذه المدة متنقلا بين كل من سيدي عمران . بقرب من تقرت)، و سكيكدة و الجزائر العاصمة (11)، ليعود إلى الوادي في شهر جويلية سنة 1920. و منذ هذا التاريخ الأخير، حتى وفاته، يبدو أن الشيخ الهاشمي لم يفعل شيئا ذا بال، سوى أنه حاول أن يقرب وجهات النظر بين الطريقتين، القادرية و التجانية.

و قبيل وفاته التي كانت في 23 سبتمبر 1923 أوصى أولاده أن يوطدوا علاقاتهم بالتجانيين مستقبلا(12).

و في حياته كان الشيخ الهاشمي قد حبس زاوية عميش و فروعها على أولاده الثلاثة، و إشرط في من يخلفه على رأس الزاوية و إدارة أملاك العائلة أن يكون حائزا على شهادة التطويع من جامعة الزيتونة(13). و عند وفاته تصادف أن هذا الشرط الأخير لم يتوفر إلا في عبد العزيز، ابنه الأصغر، و كان عمره آنذاك حوالي 25 سنة، و هو الشيء الذي جعل الشيخ الهاشمي يقوم بالإجراءات القانونية اللازمة لتمكين عبد العزيز من تولي مشيخة زاوية عميش، قبل وفاته بشهرين.

و على الرغم من أن مشيخة زاوية عميش قد آلت قانونا إلى عبد العزيز، فقد تخلى عنها هذا الأخير لصالح أخيه الأكبر عبد الرزاق(14)، الذي كانت حالته الصحية متدهورة، فتوفي بعد ثلاثة أشهر، تقريبا، من تنصيبه على رأس الزاوية، مما جعل مشيخة هذه الزاوية تعود مرة ثانية إلى عبد العزيز.

و على ما يبدو لم يرتح عبد العزيز كل الإرتياح لوضعيته الجديدة كشيخ للطريقة القادرية في سوف، بحيث تؤكد الوثائق(15)، أنه أبدى صراحة، في سنة 1929، نيته في التخلي عن مشيختها و صرح لأتباعه: ((أنه لم يعد يرغب في البقاء على رأس الزاوية... (16))) و لكن

أتباعه و مريدوه لم يرضوا بهذا القرار الذي إتخذه الشيخ، و ضغطوا عليه إلى أن تراجع عنه.

و لكن الشيء الذي لا شك فيه، هو أن الشيخ عبد العزيز، طوال الفترة التي تولى فيها، إدارة شؤون زاوية عميش، و فروعها في سيدي عمران، و سكيكدة، و الأغواط و الجزائر العاصمة، لم يقم بأي نشاط، إستهدف من خلاله تطوير هذه الزاوية أدبيا و ماديا، بل إنصرف الشيخ عبد العزيز إلى إستثمار أموال عائلته، و كللت مساعيه، في هذا الباب، بنجاح كبير، إلى أن أضحي يعرف بين الناس في مناطق الجنوب ب: ((ملك التمور)).

في 1936 أدى الشيخ عبد العزيز فريضة الحج، فوجد في الحجاز ما جعله يمدد إقامته به لمدة بضعة أشهر دارسا و مستفسرا عن أحوال البلدان الإسلامية قاطبة. و هنا نفتح القوس لتتساعل، هل يمكن أن إقامة الشيخ عبد العزيز هذه، في الحجاز، كانت سببا من أسباب إتقلابه من الطرقية إلى السلفية، أم انه كان محضرا سلفا لهذا الأمر الأخير؟

مهما كانت الإجابة عن هذا السؤال، فالشيء الذي لا شك فيه، أن كثيرا من العلامات و المميزات البارزة لحياة الشيخ عبد العزيز تدل على أن الموقف الإيجابي الذي إتخذه من الحركة الإصلاحية في الجزائر، كان امرا عاديا، إستوجبته عليه:

أولاً: ثقافته العربية الإسلامية التي تلقاها في جامع الزيتونة.

ثانياً: إحتكاك الشيخ المباشر بقيادة الحركة الوطنية التونسية، الذين لم يقطع صلته بهم، بعد تخرجه من الزيتونة، بل بقي طوال سنوات يرأسهم و يتعاطف معهم في محنتهم.

ثالثاً: إحتكاك الشيخ عبد العزيز بكثير من زملائه الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في الزيتونة، و ربط علاقات مودة و صداقة مع البعض منهم، الذين أصبحوا في الثلاثينات، من هذا القرن، أقطاباً للحركة الإصلاحية في الجزائر، و ذلك مثل الشيخ مبارك الميلي الذي ربطت بينه و بين عبد العزيز علاقات حميمة، أدت إلى إنتقال الأول إلى الأغواط بوحي من الثاني، ليعمل فيها مدة زمنية ما، مدرسا، و مرشدا، و داعية إلى إصلاح أمور المسلمين.

رابعاً: قد يكون الغليان السياسي الذي ساد مناطق الجنوب الجزائري بعد إنعقاد المؤتمر الإسلامي سببا من الأسباب التي جعلت الشيخ عبد العزيز يترك أمرا ليحتضن آخر.

و على ما يبدو، تأثر عبد العزيز تأثرا بالغا لإغتيال الشيخ كحول، و إعتبر هذه الحادثة كنتيجة حتمية ((للإخلاص إلى الإدارة الإستعمارية، و التفاني في خدمتها)) (17). و عندما سئل عن هذه الحادثة، أجاب بإختصار: ((هذه عظة لمن أراد أن يتعظ)) (18).

و عموما فقد حدد الشيخ عبد العزيز موافقه واضحة من جمعية العلماء و حركتهم الإصلاحية السلفية، في شهر أكتوبر سنة 1937، في برقية وجهها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، يبدي له فيها إعجابه و تعاطفه مع أهداف جمعية العلماء(19). و على الفور رد عليه ابن باديس بالمثل معينا إياه كعضو نشيط في مكتب الجمعية، مكلف بمناطق الوادي و ما جاورها.

و كان بإمكان الشيخ عبد العزيز أن يبدي تعاطفه مع جمعية العلماء بطريقة أخرى، غير التي أقدم عليها. و كإني به، عمد إلى هذه الطريقة لاستفزاز الإدارة الفرنسية، التي إهتمت بهذا الخبر إهتماما كبيرا، و إعتبرته من الأمور الخطيرة التي تهدد ((الأمن في مناطق الجنوب الجزائري قاطبة)) (20).

و مهما يكن، فمن النتائج التي يمكن إستخلاصها بسرعة من هذا الموقف الإيجابي الذي إتخذه عبد العزيز من حركة العلماء، أنه مكنهم من الدخول إلى مناطق سوف معززين مكرمين، و ذلك في شهر ديسمبر 1937، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر، عن إعلان الشيخ عبد العزيز على مساندته المادية و المعنوية لحركة الإصلاح في الجزائر.

و قد تكون أول وفد لجمعية العلماء، الذي زار أول مرة الوادي و بعض مناطقه، بصفة رسمية، بإسم جمعية العلماء، من السادة: عبد الحميد

بن باديس، و محمد خير الدين(21)، و العربي التبسي، و مبارك الميلي، و حمزة بوكوشة(22).

و خلال إحتكاكهم، الأول هذا، بالمواطنين بسوف، أبدى العلماء تحفظا كبيرا عند مخاطبتهم للناس، فدارت الكلمات التي ألقاها بعضهم حول بعض الأمور الدينية و الأخلاقية، لا غير، بينما هاجم الشيخ عبد العزيز عند تناوله الكلمة في الوادي، الطريقة و أعوان الإدارة الإستعمارية بدون تحفظ(23).

و قد إنتهز وفد جمعية العلماء فرصة وجوده في سوف لتأسيس شعبتين للجمعية في كل من أزقوم و قمار. و كانت أول شعبة للجمعية في مناطق سوف، قد تأسست بالوادي، في شهر مارس سنة 1937(24). أي قبل قدوم العلماء إليها لأول مرة بصفة رسمية، بحوالي تسعة أشهر، و لكن نشاطها بقي محدودا، و كاد أن يكون سريا، بسبب خضوع هذه المناطق للحكم الإستعماري العسكري المباشر. أما بعد تبني الشيخ عبد العزيز بن الهاشمي فكرة الإصلاح، في شهر أكتوبر سنة 1937، فقد تغيرت أوضاع هذه الشعبة جذريا، و غيرها من الشعب الأخرى، التي تأسست بسوف بعد هذا التاريخ الأخير.

و بإختصار شديد: يمكننا الإشارة إلى المساندة الهامة التي لقيها العلماء من طرف الشيخ عبد العزيز الهاشمي، ماديا و معنويا، في مناطق سوف، في النقاط التالية:

* خلال الزيارة التي قام بها وفد جمعية العلماء إلى الوادي، تبرع الشيخ من ماله الخاص لصندوق الجمعية بمبلغ 25000 فرنك، و هو مبلغ لا يستهان به آنذاك.

* خلال الاجتماع العام لمكتب جمعية العلماء، الذي انعقد بنادي الترقى، بتاريخ 3 فيفري 1938، أعلن الشيخ عبد العزيز بلهاشمي إستعداداه للمساهمة ماديا، بمقدار 300000 فرنك، على الأقل، في مشروع بناء ((جامعة إسلامية)) أو ((معهد إسلامي)) يكون مقره مدينة بسكرة. و قد لقيت هذه الفكرة أصداء طيبة ليس بين العلماء فحسب، بل أيضا من طرف بعض الصحف الوطنية، كما نجد لها كذلك بعض الآثار في وثائق الإدارة الإستعمارية، التي لم ترتج إليها بطبيعة الحال(25).

* في أواخر جاتفي 1938، و على الرغم من معارضة الحاكم العسكري الفرنسي للوادي، هيا الشيخ عبد العزيز بلهاشمي زيارة ثقافية و علمية للشيخ فضيل الورتلاني، المعروف لدى الإدارة الفرنسية بتصلب آرائه و مواقفه الثابتة منها.

* في شهر مارس من سنة 1938، أنشأ الشيخ عبد العزيز بزاوية عميش، و حول جزءا منها إلى مدرسة للتربية و التعليم، سارت حسب المناهج و البرامج الدراسية لمدارس جمعية العلماء. و قد إختار الشيخ للتدريس فيها أساتذة أكفاء، نذكر من بينهم خرن بن ساعد(26) و

الياجوري عبد القادر(27)، اللذين تنعتهما الإدارة الفرنسية في تقاريرها الرسمية بالمناهضين لسياستها(28).

و على الرغم من الملاحظات المتكررة التي كان الحاكم العسكري يوجهها إما كتابيا أو شفويا، من حين إلى آخر، إلى عبد العزيز لتسوية وضعية المدرسة التي فتحها، إداريا، إمتنع الشيخ عن الإمتثال لأوامره، و تجاوز عمدا القانون الإستعماري، و لم يطلب رخصة رسمية من الإدارة الإستعمارية لفتحها. و بقيت هذه المدرسة تعمل بدون ترخيص من قبل إدارة الإحتلال حتى إلقاء القبض على الشيخ عبد العزيز، في الظروف التي سيأتي ذكرها.

بعض مواقف الشيخ عبد العزيز بلهاشمي من سياسة فرنسا الإستعمارية في الجزائر

من الناحية السياسية، تعتبر الفترة الممتدة، ما بين شهري: أكتوبر، أفريل(1937-1938)، من أخصب فترات النشاط السياسي للشيخ عبد العزيز بلهاشمي، بحيث جلب إليه أنظار بعض المسؤولين على مستويات مختلفة في حزب الشعب، الذين فكروا في ضمه إلى صفوفهم، لولا مداومة الأحداث له، و ظروف الحرب الكونية الثانية، التي أدت كما هو معروف إلى حل حزب الشعب و تشتيت مسيريه. و على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي نشط فيها عبد العزيز سياسيا، حظي بإعجاب بعض المناضلين في حزب الشعب، ففكر بعضهم في تزويده بالمحاميين و الحقوقيين للدفاع

عنه، و عن رفاقه (29)، المعتقلين معه في سجن قسنطينة و لأسباب نجهلها لم تنفذ هذه الفكرة (30).

و من جهتها، لم تتخل جمعية العلماء، عن الشيخ عبد العزيز، كما يعتقد البعض، بل ساندته ماديا و معنويا طيلة الفترة التي كان محبوسا فيها في سجن قسنطينة (31)، و لكن ليس بالقدر الكافي الذي كان ينتظره منها الشيخ عبد العزيز.

و إجمالا فقد كان للشيخ عبد العزيز نشاط سياسي مكثف خلال الفترة التي سبق ذكرها، إستهله بتاريخ 26 فيفري 1938 ببعث برقية إلى السلطات العليا الفرنسية يحتج فيها بكل شدة ضد أي مساس مباشر، أو غير مباشر بالأحوال الشخصية للجزائريين (32). و في الشهر الموالي أعلن حملة سياسية هامة ضد القياد و أعوان الإدارة الفرنسية من الأهالي، و بدون إذن من هذه الأخيرة إنتقل إلى المناطق المجاورة لوادي سوف، منددا بمواقف هؤلاء من الأهالي الجزائريين و بالمظالم التي كانوا يسلطونها يوميا عليهم (33).

و لأسباب صحية عزم الشيخ عبد العزيز بلهاشمي، في شهر أفريل 1938 على السفر إلى باريس، و بينما هو في الجزائر العاصمة بلغه أن المدير العام للشؤون الأهلية و مناطق الجنوب الجزائري، يزعم القيام بزيارة إلى مناطق سوف، فولى عن طريقه عازما على الاحتجاج بشدة أمام هذا الأخير، و ذلك بتنظيم مظاهرة شعبية عارمة (34).

و على الرغم من التحذيرات التي وجهها له الحاكم العسكري للوادي: شفويا و كتابيا، من عواقب الأمر الذي هو قائم عليه، أجابه الشيخ عبد العزيز: ((أن المظاهرة ستقام، في الموعد المحدد لها، رغم كل شيء)) (35).

و بالفعل تمكن الشيخ عبد العزيز، في مساء 12 أبريل 1938، في غضون سويغات قلائل، أن يجمع حوالي 12000 متظاهرا أمام مقر الحاكم العسكري بالوادي، ليعبروا عن إستيائهم و تذرهم للموظف السامي الفرنسي الذي قدم إلى بلدهم مما إضطر هذا الأخير أن يستقبل الشيخ عبد العزيز على أفراد، لمدة ثلاث ساعات كاملة قدم له إثرها الشيخ عبد العزيز كراسة ضمنها عدة مطالب، دارت أساسا حول (36) :

- تدخل الإدارة الفرنسية في الشؤون الدينية للأهالي الجزائريين.
- غلق المساجد، و المدارس العربية الحرة، بدون مبرر.
- الإضطهاد الإستعماري الذي ينن الأهالي تحت وطأته.
- مراعاة البعثات التبشيرية من قبل الحكومة الفرنسية، و تسهيل مهامها، التي تهدف إلى تنصير الشبان المسلمين. مما أدى بالشيخ عبد العزيز إلى ملاحظة عدم الحرية الدينية و العقائدية، و بالأخص في ورقلة و مناطق القبائل.
- عدم التكافؤ بين أجور الأئمة و الأهالي الموظفين في السلك الديني، و أجور الأباء البيض و القساوسة الذين يعملون في الجزائر.

أما القسم الثاني من مطالب الشيخ عبد العزيز بلهاشمي هذه، فقد تمحور حول سلوك القياد، و أعوان الإدارة الفرنسية، و مدى تأثير هؤلاء على الأهالي، بالأخص من الناحية الاقتصادية و الإجتماعية.

و دار القسم الثالث و الأخير، من مطالبه هذه، حول الحالة الاقتصادية المتدهورة للمواطنين في سوف، ملاحظا البؤس الشديد الذي كان يعاني منه المواطنون الجزائريون بصفة عامة و أهل مناطق الجنوب بصفة خاصة.

و تحت ضغط الشيخ عبد العزيز، أبدى الموظف السامي الفرنسي استعدادا لتقديم مطالب الشيخ عبد العزيز، إلى حكومته للنظر فيها.

و لتهدئة الأصوات التي تعالت منددة بالسياسة الإستعمارية الفرنسية، في الجزائر، وعد الموظف الفرنسي، بإرساله فور وصوله إلى العاصمة سبعة آلاف قنطار، من الحبوب ((كإعانة من حكومته للمحتاجين و الفقراء في سوف)) (37). فلاحظ له الشيخ ((أن هذه الكمية من الحبوب، غير كافية، و أنها تكاد تعادل كمية الحبوب، التي يوفرها من ماله الخاص لزاوية عميش سنويا..)) (38) و طلب منه رفع كمية الحبوب هذه، إلى عشرة آلاف قنطار، فوافق على ذلك الموظف السامي الفرنسي.

و بحضور السلطات الإستعمارية، خرج الشيخ عبد العزيز إلى الأهالي المكتظين أمام مدخل مكتب الحاكم العسكري للوادي و مناطقها، و أعلن لهم عن محتوى ما جرى بينه و بين ممثل إدارة الاحتلال من محادثات، و ما توصلت إليه هذه المحادثات.

و هكذا ظن ممثلو الإدارة الفرنسية، أن كل شيء قد إنتهى، غير أنهم فوجئوا في اليوم الثاني، أي 13 أفريل 1938، بإكتظاظ المواطنين مرة ثانية أمام مقر الحاكم العسكري للوادي، و ذلك في الوقت (39) الذي عزم فيه المدير العام للشؤون الأهلية على مغادرة البلاد. و خلال تجمعهم الثاني هذا، المفاجيء بالنسبة لممثلي إدارة الاحتلال، لم يكتف الأهالي بإستعمال أصواتهم، و لكن عمدوا، على ما يبدو، إلى إستعمال بعض العنف ضد أعوان الإدارة الإستعمارية، و هاجموا بناءاتها بالحجارة و العصي. فتدخلت قواتها لتشتت جموع المتظاهرين، و إعتقلت حوالي 32 شخصا أودعهم في زنزاناتها. و دخلت مرة أخرى في تفاوض جديد مع وفد يمثل الأهالي، قاده الشيخ عبد العزيز. و قدم، هذا الوفد مرة ثانية للمسؤول السامي الفرنسي كراسة مطالب كانت تدور حول النقاط التي سبق للشيخ عبد العزيز، و أن تطرق إليها في محادثاته معه، في اليم السابق. فقبلها ممثل الإدارة الفرنسية، و وعد الأهالي، أنه سيقدمها في أقرب الآجال إلى حكومته للنظر فيها.

و لعل الشيء الذي يؤخذ عليه الشيخ عبد العزيز، هو أن جرأته قد طغت عليه و هو يتحدث مع ممثلي الإدارة الفرنسية، (40) فبدون أن يخفي

و بحضور السلطات الإستعمارية، خرج الشيخ عبد العزيز إلى الأهالي المكتظين أمام مدخل مكتب الحاكم العسكري للوادي و مناطقها، و أعلن لهم عن محتوى ما جرى بينه و بين ممثل إدارة الاحتلال من محادثات، و ما توصلت إليه هذه المحادثات.

و هكذا ظن ممثلو الإدارة الفرنسية، أن كل شيء قد إنتهى، غير أنهم فوجئوا في اليوم الثاني، أي 13 أفريل 1938، بإكتظاظ المواطنين مرة ثانية أمام مقر الحاكم العسكري للوادي، و ذلك في الوقت (39) الذي عزم فيه المدير العام للشؤون الأهلية على مغادرة البلاد. و خلال تجمعهم الثاني هذا، المفاجيء بالنسبة لممثلي إدارة الاحتلال، لم يكتف الأهالي باستعمال أصواتهم، و لكن عمدوا، على ما يبدو، إلى استعمال بعض العنف ضد أعوان الإدارة الإستعمارية، و هاجموا بناءاتها بالحجارة و العصي. فتدخلت قواتها لتشتت جموع المتظاهرين، و إعتقلت حوالي 32 شخصا أودعهم في زنزاناتها. و دخلت مرة أخرى في تفاوض جديد مع وفد يمثل الأهالي، قاده الشيخ عبد العزيز. و قدم، هذا الوفد مرة ثانية للمسؤول السامي الفرنسي كراسة مطالب كانت تدور حول النقاط التي سبق للشيخ عبد العزيز، و أن تطرق إليها في محادثاته معه، في اليم السابق. فقبلها ممثل الإدارة الفرنسية، و وعد الأهالي، أنه سيقدمها في أقرب الآجال إلى حكومته للنظر فيها.

و لعل الشيء الذي يؤخذ عليه الشيخ عبد العزيز، هو أن جراته قد طغت عليه و هو يتحدث مع ممثلي الإدارة الفرنسية،(40) فبدون أن يخفي

مبادئه السياسية و الوطنية صرح لهم بالمظالم التي ترتكب يوميا في حق المواطنين، من قبل أعوانهم، على مرأى و مسمع الجميع. و أطلعهم أنه سيشعر في المستقبل القريب كل حكام الدول الإسلامية ((ليكون ال420 مليوناً من المسلمين في العالم، على علم بما يرتكب من مظالم و إجحاف في الوطن من قبل الفرنسيين..)) (41).

و من نتائج الحملة السياسية التي أعلنها الشيخ عبد العزيز بلهاشمي، ضد إدارة الاحتلال، أنها أنكت بين المواطنين في سوف، و بعض المناطق المجاورة لها، الشعور بالمذلة و المهانة، الشيء الذي نتج عنه رغبة حادة في التمرد ضدها.

و قد استهان الشيخ عبد العزيز بمكر و خداع المحتلين، و ظن خطأ أنه ((انتصر)) عليهم بحشد آلاف المتظاهرين أمام مقر الحاكم العسكري الفرنسي للوادي. و استغل هذا ((النصر)) إلى أقصى الحدود لترجيح كفة الميزان لصالحه، في الحوادث التي ستتشب فيما بعد في وادي سوف.

و في نفس اليوم، أي 13 أفريل السابق الذكر، بعد تفرق المتظاهرين و رجوع الهدوء نسبياً إلى الوادي، بعث الشيخ عبد العزيز برقية ثانية إلى السلطات العليا الفرنسية في كل من الجزائر و باريس بحتج فيها ضد الإجراءات التصفية التي إتخذت ضد الدين الإسلامي، و المؤسسات التعليمية العربية في الجزائر، و ذلك في نفس الوقت الذي وجه

فيه برقية إلى زعماء الحزب الدستوري التونسي، تضامنا معهم في كفاحهم ضد الإستعمار الفرنسي في بلادهم.(42).

و تصادف أن وضعت سلطات الاحتلال، في نفس اليوم، يدها على نصين لقصيدتين شعريتين تقلحان قلحا لأذعا في سياسة الإستعمار الفرنسي بالجزائر، إعتبرتهما: ((دعوة للثورة ضد فرنسا في الجزائر)) (43)، و هو ما زاد من مخاوف ممثلي الإدارة الفرنسية في الوادي، فإتخذ هؤلاء كل الإجراءات اللازمة تحسبا لأي طاريء جديد.

و قد نتج عن تدمير المواطنين في وادي سوف، أنهم تصدوا، خلال أسبوع كامل، أي بين 13 و 18 أفريل سنة 1938، إلى سيارات الكولون في الطريق الرابط بين بسكرة و الوادي، بالحجارة و العصي و رذوها على أعقابها، بما في ذلك السيارات الخاصة لبعض العساكر الفرنسيين، الذين كانوا يمرون من هنالك. و خلال نفس الفترة الزمنية وجد وادي سوف نفسه معزولا. بسبب تخريب بعض الأعمدة الهاتفية التي تربط بينه و بين تقرت من جهة و بينه و بين بسكرة من جهة أخرى.

و في 17 أفريل 1938 أعاد الشيخ عبد العزيز الكرة مرة أخرى، على سياسة فرنسا الإستعمارية، مصمما على تنظيم مظاهرة شعبية كبيرة. و لهذا الغرض إنتقل، في نفس اليوم، بين الواحات المحيطة بالوادي: تاكسيبت، كوينين، قمار، رقيبة، سيدي عون، دريمي، و غيرها، يدعو الناس إلى الالتحاق به، في الوادي، في اليوم التالي.

إتخذت الإجراءات العسكرية اللازمة، و منعت المظاهرة التي كان الشيخ عبد العزيز بلهاشمي يزعم القيام بها، و ألقى القبض عليه، و على رفيقيه خرن علي بن ساعد و عبد القادر الياجوري، و سيق الجميع إلى سجن بسكرة، و منه إلى سجن باتنة، و من هناك نقلوا إلى سجن الكدية بقسنطينة.

و بعد مدة قضاها في السجن، أحيل الشيخ عبد العزيز على محكمة عسكرية، في قسنطينة، التي حكمت عليه بالسجن لمدة (44) أربع سنوات.

أطلق سراح الشيخ عبد العزيز في أوائل سنة 1942، و قد صاحب إطلاق سراحه قرار يأمر بنفيه إلى مدينة سكيكدة، التي أقام بها مدة و بنى بها مدرسة لتعليم البنين و البنات، و منها نفاه الإستعمار مرة ثانية إلى مدينة شرشال، التي بنى بها مدرسة و مسجدا، أشرف على تسييرهما بنفسه، و من هنالك نفي مرة ثالثة إلى أزفون، التي بنى بها مسجدا. و من أزفون نفي للمرة الرابعة إلى مدينة الجزائر العاصمة، التي بنى بها مدرسة للتعليم العربي في حي المدنية، ساهمت بما أمكن لها في نشر الثقافة العربية بين أبناء الوطن.

و في سنة 1953 أبعد الشيخ عبد العزيز بلهاشمي نهائيا عن التراب الوطني، بحيث أصدرت سلطات الاحتلال بشأنه أمرا يقضي بنفيه إلى تونس.

حاول الشيخ مرارا الدخول إلى التراب الوطني، و لكن بدون جدوى، و أخيرا استطاع، أن يغالط مراقبيه، فاستيقظت سلطات الاحتلال في الوادي يوما ما على رنين صوته القوي، فاعتقلته و هو يخطب في الناس. و سجن مدة ما في مدينة بسكرة، و مرض هناك، فقررت السلطات الإستعمارية الفرنسية إرجاعه إلى منفاه القديم، تونس، التي توفي بها في سنة 1965.

و لا ادعي في كلمة قصيرة كهذه، أنني قلت كل شيء عن الشيخ عبد العزيز بلهاشمي، بل هناك كثير من الجوانب الهامة من حياته الإصلاحية و السياسية لم أتطرق إليها، و لكي يكون الكلام شاملا للحركة السياسية و الإصلاحية التي شهدتها مناطق سوف و ما جاورها يجب قرن هذه الشخصية بشخصيات أخرى كان لها دور هام، في المجالين المذكورين، و نخص بالذكر منها: عبد الكامل النجعي، و خرن علي بن ساعد، و عبد القادر الياجوري.

و إلى أن تسمح لنا الظروف بذلك ، نختم هذه الكلمة الوجيزة بالمراحل الهامة لحياة الشيخ عبد العزيز بن محمد بلهاشمي السياسية و الإصلاحية، لعل القاريء يجد فيها، ما لم نتطرق إليه في سياق كلامنا عن

هذه الشخصية الجزائرية، التي بقيت زمنا طويلا مجهولة، ليس من قبل العام فحسب و لكن أيضا من قبل الخاص.

المراحل الهامة لحياة الشيخ عبد العزيز بن محمد بلهاشمي السياسية، و الإصلاحية

* ولد في سنة 1898 في ناحية البياضة، على بعد حوالي 10 كلم من الوادي و بالضبط في قرية عميش.

* في 1913، التحق بجامعة الزيتونة، التي درس بها مدة عشر سنوات تحصل إثرها على شهادة التطويع.

* بعد وفاة والده، في شهر ديسمبر 1923، طبقا للشروط التي وضعها هذا الأخير لرئاسة زاوية العائلة(عميش) و إدارة أملاكها، تولى الشيخ عبد العزيز إدارة شؤون الزاوية و أملاك العائلة.

* في سنة 1929 أبدى رغبته في التنازل عن حقه كشيخ للقادرية بمناطق الوادي.

* بين سنتي: 1923-1936، عمليا، لم يبد إهتماما كبيرا لتطوير الزاوية التي كان يرأسها، أدبيا أو ماديا.

* في سنة 1936 أدى فريضة الحج، و إنتهز الفرصة ليطلع على أحوال الحجاز فأقام به بضعة أشهر دارسا و مستفسرا عن أحواله و أحوال البلاد الإسلامية قاطبة.

* في شهر أكتوبر سنة 1937 أعلن عبد العزيز جهرا إنتماءه إلى حركة الإصلاح و مبادئ جمعية العلماء.

* في شهر ديسمبر 1937 مهد الطريق لزيارة وفد من جمعية العلماء برئاسة عبد الحميد بن باديس، لبعض مناطق الجنوب الجزائري.

* في شهر جانفي 1938، حضر زيارة ثقافية و علمية للشيخ فضيل الورثاني الذي ألقى عدة محاضرات و دروسا في الوعظ و الإرشاد في المسجد الجامع بالوادي.

* في نهاية الشهر نفسه، أعلن الشيخ عبد العزيز حملة ضد الطرقية، و عملاء إدارة الإحتلال، منددا جهرا بمواقفهم السلبية من الأهالي الجزائريين.

* في 26 فيفري، سنة 1938، إحتج الشيخ عبد العزيز لدى السلطات الفرنسية ضد أي مساس سيحدث من قبلها للأحوال الشخصية للجزائريين.

* في شهر مارس 1938، حول الشيخ عبد العزيز زاوية عميش التي كان يشرف على تسيير شؤونها، إلى مدرسة للتربية و التعليم، إعتمدت نفس البرامج و المناهج الدراسية لمدارس جمعية العلماء، و إستدعى للتدريس فيها أساتذة أكفاء، نذكر منهم علي وجه الخصوص، الياجوري عبد القادر، و خرن علي بن ساعد.

* في نفس الوقت إنتقل إلى مقران ساعيا إلى تحسين العلاقات بينه و بين منافسيه التقليديين التّجانيين.

* في 12 أفريل 1938، بمناسبة وصول المدير العام للشؤون الأهلية و مناطق الجنوب إلى الوادي إنتهز عبد العزيز الفرصة لتنظيم مظاهرة شعبية كبيرة، تعبيرا عن تدمير و إستياء سكان المنطقة من السياسة الإستعمارية الفرنسية، مما سمح له بتقديم مذكرة، إلى المسؤول الفرنسي، ضمنها بعض المطالب الأساسية لسكان المنطقة.

* و في اليوم التالي أي 13 أفريل من نفس السنة السابقة جدد احتجاجاته لدى السلطات الفرنسية العليا في كل من الجزائر و باريس ضد بعض الإجراءات التعسفية التي إتخذت ضد الدين الإسلامي في الجزائر، و مؤسسات التعليم العربي الحر.

* و في نفس اليوم، تضامنا منه مع بعض زعماء الحزب الدستوري التونسي، المعتقلين في سجون الإستعمار الفرنسي بتونس، وجه لهم برقية تشجيع و صمود أمام الإضطهاد الإستعماري للشعب التونسي.

* في 17 أفريل 1938 إحتجاجا منه على غلق بعض المساجد و المدارس العربية الحرة، إنتقل الشيخ عبد العزيز عبر واحات تكسيبت كوينين، قمار، رقبية، سيدي عون، دريمي، ليعود في مساء نفس اليوم إلى عميش، و قد عبا الجماهير الشعبية، و أشعرها بخطورة الأمر... فكانت هذه الأخيرة تنتظر منه الإشارة الخضراء لإعلان تمردا ضد سلطات الإحتلال.

* في 18 أفريل 1938 باغتت سلطات الإحتلال الشيخ عبد العزيز، و هو في منزله، و ألقت القبض عليه صحبة مساعديه المقربين له، و نقلتهم في نفس اليوم إلى سجن مدينة بسكرة، ثم إلى قسنطينة، أين أحيل على المحكمة العسكرية التي أصدرت فيه حكما بأربع سنوات سجنًا.

* و بعد مغادرته سجن قسنطينة حوالي منتصف سنة 1942، نفي إلى سكيكدة، ثم إلى شرشال ثم إلى أزفون، ثم إلى العاصمة لتنفيه السلطات الإستعمارية نهائيا إلى تونس، التي بقي بها إلى غاية سنة 1953.

* في 1953 حاول مرارا الدخول إلى التراب الوطني، و لكن بدون جدوى و أخيرا إستطاع، في أواخر السنة السابقة الذكر أن يضلل مراقبيه، و فجأة إستيقظت سلطات الإحتلال في يوم ما على أصداء صوته الرنان و هو يخطب في الناس، فإعتقلته على الفور، و سجنته مدة ما في مدينة بسكرة فمرض هناك فأعادته سلطات الإحتلال إلى منفاه السابق أي إلى تونس التي بقي بها إلى أن وافته المنية في سنة 1965.

* و يقال عن الشيخ عبد العزيز بن محمد الهاشمي، أنه عند إندلاع الثورة التحريرية الوطنية أيدها أدبيا و ماليا، بحيث وضع تحت تصرف الجبهة شيئا من أمواله و بعض المحلات و الدكاكين في تونس إستغلها المسؤولون لإيواء المرضى و الجرحى و بعض أبناء الشهداء.

(*) نص المحاضرة التي ألقيناها في طولقة بمناسبة: ((الأيام الدراسية الأولى للشخصيات العلمية و النضالية بدائرة طولقة من 2 إلى 4 أفريل 1986))، أنظر خلاصة المحاضرة في صحيفة النصر، 6 أفريل 1986. نشرت هذه المحاضرة في مجلة الثقافة، عدد 85، ماي-جوان، 1986.

(1)- Archives outre-mer, Aix-en-provence, 9 H 24, notice concernant le Marabout de la Zaouia d'Amiche.

(2)- Archives outre-mer, 9 H 11, "Surveillance des indigènes".

(3)- Archives outre*mer, 9 H 23, "Marabout de Amiche".

(4)- A.O.M. 9 H 24, "Développement de la Kadiria.."

(5)- A.O.M., 9 H 24, Ibid.

(6)- A.O.M., 9 H 24, Note sur la confrérie des Kadarria, dans le Souf, 19-04-1938.

(7)- أرشيف ما وراء البحار: المصدر نفسه.

(8)- أرشيف ما وراء البحار: المصدر نفسه.

(9)- أرشيف ما وراء البحار: 9 هـ 11، المصدر السابق.

(10)- إرتكزت مطالب المتظاهرين بالأخص على قضية التجنيد الإجباري، و القوانين الإستثنائية المفروضة على الأهالي الجزائريين، و الحكم العسكري الإستثنائي لمناطق الجنوب.

(11)- أرشيف ما وراء البحار، آكس آن فروفنس: 9 هـ 24، المصدر السابق.

(12)- و هو ما تؤكد عليه وثائق الأرشيف و بعض الإخوان من وادي سوف الذين عاصروا الشيخ الهاشمي.

(13)- أرشيف ما وراء البحار آكس آن فروفنس: 9 هـ 23، المصدر السابق.

(14)- كان عبد الرزاق يدرس بجامع الزيتونة، و على وشك التحصل على شهادة التطويع، بحيث شارك في إمتحان الدورة العادية، و لكنه أجل إلى الدورة الثانية (أكتوبر 1932).. ((و بقيت مشيخة الزاوية معلقة، حتى وفاته)) و هو ما أكدها لي شخصيا حفيذ الشيخ الهاشمي، السيد عبد المجيد الشريف، الكاتب العام لوزارة الشؤون الدينية.

(15)- أرشيف ما وراء البحار: 9 هـ 24، المصدر السابق.

(16)- المصدر نفسه.

(17)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°89/S, du 28-04-1938.

(18)- A.O.M: 9 H 24, Ibid.

(19)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°75/S, du 14-04-1938.

(20)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°58/S, du 15-03-1938.

(21)- أنظر عن ذلك مذكرات الشيخ محمد خير الدين، الجزء الأول، الجزائر 1985، ص 280 و 281. ((على الرغم من أهمية هذا الحادث، لم يخصص له الشيخ محمد خير الدين، سوى بضعة أسطر.. و في تفاصيله أكثر من موقف للشيخ عبد العزيز من حركة الإصلاح، و الإدارة الإستعمارية و أعوانها..)).

(22)-- أنظر عن ذلك البصائر: رقم 92، 1937/12/24.

(23)- A.O.M: 9 H 24; op.cit;

(24)- ((تكون مكتب هذه الشعبة من السادة: الشيخ الأخضر شابهو، رئيسا. الهاشمي بن دراجي نائب رئيس. محمد بن عيسى، كاتب عام. عبد القادر بن طاهر، نائبا للكاتب العام. عبد الكامل النجعي، أمين مال. قدور الأخضر، نائب أمين مال..)) أنظر عن ذلك البصائر: 1937/03/19.

(25)-- أرشيف ما وراء البحار: 9 هـ 24، و 23.

(26)- خرن علي بن ساعد: قماري أصلا، نال شهادة التطويع في سنة 1932 من الزيتونة. رجع إلى مسقط رأسه في السنة الموالية قصد فتح مدرسة هنالك، فواجهت الإدارة الإستعمارية طلبه بالرفض فانتقل إلى مناطق تيزي وزو لنفس الغرض، ففتح مدرسة هناك، و بعد مدة زمنية ما أغلقها الإستعمار محرما عليه الإقامة هنالك.. فأتجه نحو الصحافة و أنشأ صحيفة: ((الليالي))، التي وجدت في أحد أعدادها (10 جاتفي 1937) مقالا لاذعا بخصوص السياسة الإستعمارية التي كانت فرنسا تنتجها في الجزائر. و كانت هذه الصحيفة ظاهريا، صحيفة ((هزلية)) لكن بالضبط فهي غير ذلك. و تستحق شخصية خرن علي بن ساعد، دراسة مستقلة. و هو ما ننوي القيام به في مناسبة أخرى.

(27)- اليلجوري عبد القادر: قماري أصلا، درس بجامعة الزيتونة، و نال شهادة التطويع في سنة 1934. عمل في قمار كمدرس حر، ثم إنتقل إلى الجزائر في سنة 1935. و منذ هذا التاريخ الأخير تشير التقارير الرسمية الفرنسية إلى ((التحول)) و ((النهج الجديد الذي سلكه، إزاءها)). كان يعمل بمديرية الشؤون الدينية بوهران، إلى أن وافاه أجله في سنة 1988 بها.

(28) تحت يدي تقرير مفصل عن نشاطهما المناوئ للسياسة الإستعمارية في مناطق سوف و غيرها.

(29) - المقصود برفاقه هنا: خرن علي بن ساعد، و الياجوري عبد القادر.

(30) - حدثني عن ذلك شخصيا أحد المناضلين القدامى في حزب الشعب.

(31) أنظر عن ذلك، مذكرات محمد خير الدين، المرجع السابق، ص 181.

(32)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°75/S, du 14-04-1938.

(33)- A.O.M: 9 H 24, Ibid.

(34) - أنظر عن ذلك مذكرات الشيخ محمد خير الدين، المرجع السابق، ص 281.

(35)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°75/S, du 14-04-1938.

(36)- A.O.M: 9 H 24, Ibid.

(37)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n°89/S, du 28-04-1938.

(38)- A.O.M: 9 H 24, Ibid.

(39) - على الخامسة و النصف صباحا، من اليوم المذكور.

(40) - أنظر عن ذلك مذكرات الشيخ محمد خير الدين، المرجع السابق، ص 281.

(41)- A.O.M: 9 H 24, Rapport n° 76/S, du 14-04-1938.

(42) و هو راجع من الجزائر العاصمة، إلى الوادي، توقف الشيخ عبد العزيز في مدينة بسكرة، يوم 10 أفريل سنة 1938، و ألقى بها محاضرة، كانت في مجملها مساندة للوطنيين التونسيين، و أيد بصراحة، أهملت الحاضرين، موقف الوطنيين التونسيين من الإستعمار الفرنسي في بلادهم.

و قبل ذلك بقليل كان بورقيبة قد مر بالوادي، و توقف ببسكرة صحبة بعض رفاقه، و إتصل هناك بالدكتور سعدان.. و كان لكل من خرن علي بن ساعد و اليلجزي عبد القادر، و هما يدرسان في الزيتونة علاقات بالدستوريين التونسيين.. كما كانت للوطني الجزائري محمد العيد جباري علاقات وطيدة بهؤلاء..

(43)- A.O.M: 9 H 23, op.cit;

(44)- يحدد الشيخ محمد خير الدين مدة سجنه بعام واحد (ص 281)، غير أن هناك أكثر من واحد من الأصدقاء القدامى للشيخ عبد العزيز الذي أكد لي شخصيا أن مدة سجنه تفوق ذلك بكثير.

من الشخصيات الجزائرية التي لم ينفض عنها الغبار بعد: محمد العيد جباري

قد يكون محمد العيد جباري، من الدعاة الأساسيين لفكرة وحدة المغرب العربي الكبير، لذلك إرتبط نشاطه بهذا الجانب الهام من تاريخ المنطقة، فعاش و مات من أجل ذلك. وقبل التطرق لنشاطه في هذا الإتجاه، نحب أن نعطي فكرة موجزة عن تطور فكرة المغرب العربي عند الطلاب الجزائريين عامة و عند مترجمنا خاصة.

فكرة وحدة المغرب العربي عند الطلاب الجزائريين

مما تجدر ملاحظته، أن الطلاب الجزائريين في نضالهم المستديم ضد الإستعمار لم يفصلوا بين الأقطار المغربية الثلاثة: تونس، المغرب، و الجزائر، و ذلك منذ تأسيسهم لأول منظمة طلابية بالجزائر العاصمة، في شهر مارس سنة 1919، و التي عرفت في مرحلتها الأولى تحت إسم: ((ودادية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا)) (Amicale des Etudiants Musulmans Nord-Africains)، و بعد سنتين أو ثلاثة حدث تغيير في تسميتها، بحيث إستبدلت كلمة ((ودادية)) بكلمة ((جمعية))، و ذلك ما لحظناه في وثائقها الرسمية (1).

و منذ تأسيسها حددت هذه المنظمة الطلابية كهدف لها: ((جمع شمل طلاب شمال إفريقيا و تسهيل الاحتكاك و التقارب بينهم، و بذل كل ما في وسعها لمساعدتهم ماديا و أدبيا لمواصلة دراستهم...)) (2).

و كان بإمكان الطلبة الجزائريين أن يجدوا لأنفسهم منظمة طلابية تقتصر على إيواء الجزائريين، دون غيرهم من الطلاب الآخرين، و لكنهم لم يفعلوا لسبب بسيط هو، أن إتجاههم المغربي الإسلامي كان أقوى عندهم، من إتجاههم المحلي الضيق. و إذا علمنا أن تأسيس هذه المنظمة الطلابية، قد كان بمبادرة من الطلاب الجزائريين، و لم يشارك فيه و لا طالب واحد من الأقطار المغربية الأخرى، ندرك مدى ميولهم إلى: ((فكرة المغرب العربي الموحد))، إذ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان بإمكانهم أن يطلقوا على منظماتهم هذه، إسم: ((واديّة الطلبة الجزائريين)) مثلا، أو ((جمعية الطلبة الجزائريين المسلمين))، لكنهم فضلوا، منذ البداية، أن تكون شاملة لأقطار المغرب كافة، و إن تعذر في مرحلة ما، على الطلاب المغربية للأقطار الأخرى أن يشاركوا في تنشيطها مشاركة فعالة (3).

و لئن كانت ((فكرة المغرب العربي الموحد))، قد ظهرت قبل تأسيس هذه المنظمة المغربية، في الجزائر، بشهور قليلة، فربما نلمسها عند الطلاب الجزائريين قبل غيرهم من طلاب أقطار المغرب الأخرى.

و قد وجدت بذور هذه الفكرة الوحدوية عند الطلاب الجزائريين، كما هو واضح من تأسيس هذه الجمعية الطلابية المغربية، في الجزائر، في

سنة 1919، لإحساس هؤلاء الطلاب و شعورهم العميق بالروابط و الأواصر المتينة التي وجدت على مر العصور و الأزمان بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، و المغرب، و الجزائر.

و ليس هناك من مجال آخر للبحث عن ((فكرة المغرب العربي الموحد)) سوى أننا نجدها كامنة في طيات تاريخه العريق و قد تكون دوافعها بالنسبة للأقطار المغربية كثيرة، لكن قيام الدولة الموحدية (1147-1269)، التي استطاعت بنجاح أن تجمع شمل هذه الأقطار، و توحيدها تحت نظام إداري و سياسي واحد، لفترة زمنية معينة، يبقى المرجع الأساسي للبحث عن جذور فكرة المغرب العربي الموحد.

أما في عصرنا الراهن فقد نلمس هذه الفكرة غداة إنتهاء الحرب العالمية الأولى، عند المهاجرين المغاربة في جنيف، بقيادة الزعيم المغربي باش حمبة. و قد أسس هؤلاء ((اللجنة التونسية - الجزائرية)). و أوجدوا لحركتهم هذه مجلة عرفت تحت اسم: ((المغرب))، التي تعتبر مصدرا أساسا للبحث عن فكرة المغرب العربي الموحد. و قد قدمت اللجنة التونسية - الجزائرية (4)، في مستهل سنة 1919، إلى مؤتمر الصلح، الذي انعقد في فارساي، لائحة سياسية تطالب فيها بإستقلال الشعب الجزائري - التونسي. و في ذلك دلالة واضحة على نزوع كل من الجزائريين و التونسيين، و عتبروا أبناء البلدين الشقيقين شعبا واحدا لا شيء يفرق بينهم، بل كل شيء يجمع و يوحد بينهم، يقرب و لا يبعد.

و في إطار آخر نلمس فكرة المغرب العربي الموحد في كل خطوة خطاها حزب ((نجم شمال إفريقيا))، منذ تأسيسه في باريس سنة 1926 من طرف الأمير خالد. و نلمس في صحيفة ((الأمة))، لسان حال النجم هذه الفكرة بكل معانيها السياسية و الثقافية و الإيديولوجية، التي عملت جاهدة على نشرها في أقطار المغرب العربي، متخدة إياها كبرنامج عمل لها و كهدف أساسي من أهدافها.

و هناك تجمع مغربي آخر قدر له أن يلعب أيضا دورا هاما في بعث فكرة المغرب العربي الموحد، ليس فحسب في فرنسا و لكن أيضا في جميع أقطار المغرب العربي، و هو : ((جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا)) (5)، التي تأسست في مطلع السنة الدراسية 1927-1928، بباريس، و قد عقدت هذه المنظمة الطلابية المغربية عدة مؤتمرات ثقافية و سياسية و إيديولوجية و حضارية بقيت خالدة في تاريخ نشاطها، و ذلك مثل مؤتمر باريس 1930، و مؤتمر الجزائر 1931، و مؤتمر تونس 1934، و مؤتمر تلمسان 1935، و غيرها من المؤتمرات الأخرى.

و ما يثبت الدور السياسي و الإيديولوجي الذي لعبته هذه المنظمة الطلابية المغربية، و محاولات تجسيدها لفكرة المغرب العربي الموحد، أنها استطاعت بتاريخ 22 فيفري 1937 أن تجمع في مقرها الرئيسي بباريس، بحضور الأمير شكيب أرسلان، الزعماء المغاربة: الحبيب بورقيبة ممثلا لتونس، و مصالي الحاج ممثلا للجزائر، السيد خلطي ممثلا للمغرب. و لم يكن هذا اللقاء التاريخي بمعزل عن النضال السياسي التضامني الذي خاضه

الوطنيون المغاربة ضد عدوهم المشترك، الإستعمار الفرنسي في كل من تونس و المغرب و الجزائر. و حتى بداية الخمسينات الماضية، كان هذا هو إتجاه الحركة السياسية المغربية، التي سعت بكل ما لديها من إمكانيات مادية و أدبية لتجسيد فكرة المغرب العربي الموحد و جعلها تبرز إلى الوجود. و لئن اختلفت ظروف الخمسينات، عن ظروف الحقبات التاريخية التي سبقتها لتحقيق وحدة المغرب العربي، فالظروف الحالية التي تمر بها المنطقة متقاربة جدا، إقتصاديا، و إجتماعيا، و ثقافيا، و سياسيا لا تباين يذكر فيما بينها. و إذا توفرت الارادة، و النية الحسنة، و روح النضال الحق، و التضحية بالمصالح الشخصية في سبيل الصالح العام، فلن يبقى هناك من مبرر يحول دون قيام وحدة سياسية بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، المغرب، و الجزائر.

و في الوقت الذي عزم فيه الطلبة الجزائريون بتونس على تجديد منظماتهم الطلابية(6) ((جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين)) و إعطائها نفسا جديدا يتلاءم مع التطورات الخطيرة التي شاهدها الساحة السياسية في الجزائر، طرحت فكرة ((توحيد الشبيبة المغربية)) بكل معانيها: السياسية، و الإجتماعية، و الثقافية.

و قد طرح هذه الفكرة محمد العيد جباري و هو أحد الطلبة المتخرجين من جامع الزيتونة، و تحمس لها بقوة حتى نقلها من الميدان النظري البحت إلى ميدان الواقع الملموس، بحيث تمكن، في شهر ديسمبر 1936، من إنشاء منظمة طلابية مغربية جمعت شمل طلاب أقطار المغرب

الثلاث: تونس، المغرب، و الجزائر(7). و قد عرفت هذه المنظمة، في وقتها تحت اسم: ((شبيبة شمال إفريقيا الموحدة)).

و نستطيع إلتماس أهداف هذه المنظمة، من خلال شعائرها و برنامج عملها الذي دار أساسا حول النقاط التالية(8):

- * العمل بكل الوسائل و الطرق على توحيد شمال إفريقيا، بالنظر إلى أن شمال إفريقيا وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة.
- * تقطن أقطار شمال إفريقيا الثلاثة: تونس، و المغرب، و الجزائر، أمة واحدة، و يجب أن تبقى على ما كانت عليه منذ الأزل.
- * إن شعب شمال إفريقيا شعب واحد، و لغته واحدة، و تربيته واحدة، و عاداته و تقاليدته واحدة.
- * إن شمال إفريقيا وطن واحد، غير قابل للتجزئة، و للدفاع عنه، يجب على أبنائه أن يتحدوا تحت لواء جبهة واحدة، لا غير.

و بعد مضي أقل من شهر على تأسيس هذه الجمعية الطلابية المغربية وصل عدد المنخرطين فيها إلى ما يناهز 100 منخرط، من بينهم 40 منخرطا من جامع الزيتونة وحده(9). و كان هؤلاء يعتقدون إجتماعاتهم دوريا في مقر الجمعية(10).

و من باب الدعاية إلى ((فكرة المغرب العربي الموحد)) ألف محمد العيد جباري، مؤسس جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة، و رئيسها،

قصيدا شعريا، تحت عنوان: ((أيها الشعب)) (11) و قام بتوزيعه على نطاق واسع، بين الأوساط الطلابية في تونس، كما راسل الوطنيين المغاربة، و رؤساء الأحزاب السياسية المغربية أمثال علال الفاسي و مصالي الحاج و عبد القادر طوراس، داعيا أياهم إلى تأييد جمعية الشبيبة المغربية التي يرعسها. فلقى نداءه عند الوطنيين المغاربة كافة التأييد و المساندة المادية و الأدبية، بحيث وضع هؤلاء، في مقرات أحزابهم، تحت تصرف العامة، بطاقات الإنخراط في جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة.

و من باب الدعاية إلى هذه الجمعية، و جلب أكثر عدد ممكن من المنخرطين إليها، إنتقل رئيسها محمد العيد جباري إلى الجزائر، في نهاية سنة 1937، حيث أسس لها في وقت وجيز ثلاثة فروع في كل من عنابة و سوق أهراس و قالمة. و قد تظن الإستعمار الفرنسي لنشاطه بسرعة و إعتقله في مدينة قالمة، و هو يخطب في الناس، في مقر فرع جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة.

و بعد إطلاق سراحه، في 15 جانفي 1938، عاد محمد العيد جباري إلى تونس عازما كل العزم على بذل كل ما في وسعه لجعل ((فكرة وحدة المغرب العربي)) على رأس إتشغالاته و إهتماماته. و قد بلغ عدد المنخرطين في الجمعية التي أسسها لبلوغ الهدف الذي كان يصبو إليه، في التاريخ المذكور سابقا أكثر من 150 منخرطا من جامع الزيتونة فقط، كان جلهم من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم هناك (12).

و لأهمية و نبل الغرض الذي سعى محمد العيد جباري من أجله،
نريد أن نعطي نبذة تاريخية، عن حياته.

* إسمه الكامل هو: محمد العيد بن خليفة بن محمد لحسانة،
المعروف أكثر تحت إسم: محمد العيد جباري، ولد في 10 ديسمبر 1911
بعين عبيد(قسنطينة).

* في سن مبكرة أحقه والده بكتاب القرية، أين تعلم اللغة العربية، و
حفظ القرآن، و في عنفوان شبابه إنتقل إلى تونس بحثا عن العلم و
المعرفة، فالتحق بجامع الزيتونة، أين زاول دراسته، و تحصل منه على
شهادة التطويع، في سنة 1929.

* ناضل في صفوف الدستور التونسي و هو شاب طالب، و عمل ككاتب
خاص لبعض قاداته، أمثال أحمد الصافي و الطاهر صفر و غيرهما. و في
صفوف الدستور التونسي تميزت نشاطاته، في سنة 1934 بالأخص بنشر
عدة قصائد نقد فيها الإستعمار الفرنسي نقدا لاذعا، الشيء الذي ترتب عنه
نفيه من تونس في الثالث من شهر سبتمبر 1934، إلى الجنوب التونسي،
و لم يعد إلى تونس، إلا بعد سنة، قضاها في المنفى، موضوعا تحت
الإقامة الإجبارية.

* بعد رجوعه إلى تونس إستأنف من جديد محمد العيد جباري نشاطه
في صفوف الدستور التونسي، دون كلل أو ملل، بل تضاعفت تنديداته
للإستعمار الفرنسي في المغرب العربي و الحملات التي كان ينظمها ضده
من حين إلى آخر، الشيء الذي جعل الإستعمار الفرنسي يعمد مرة ثانية
إلى إبعاده عن تونس.

* بعد رجوعه إلى تونس للمرة الثانية، من منفاه، في 4 جوان 1936،
انتخب محمد العيد جباري كنائب لرئيس جمعية ((الشبيبة الحرة للدستور
الجديد)) (13)، و هو المنصب الذي سيتخلى عنه بعد شهر قليل ليتفرغ
لتأسيس جمعية ((شبيبة شمال إفريقيا الموحدة))، في شهر ديسمبر 1936.

* و يبدو أنه كان لمحمد العيد جباري بعض التأثير في أوساط الطلبة
الزيتونيين، ذلك ما تشير إليه التقارير الفرنسية التي تعتبره مسؤولا عن
إضرابهم عن الدروس، في أواخر السنة الدراسية 1936-1937، الذي دام
مدة طويلة نسبيا، تقدرها التقارير الأخيرة بحوالي سنة أشهر (14).

* و في شهر سبتمبر من سنة 1937، عندما ظهرت الخلافات الحادة
بين قادة الدستور الجديد و الشيخ الثعالبي، ساند جباري هذا الأخير و وقف
في صفه مدافعا عن مبادئ الدستور القديم، و هو ما كانت له بالطبع
تأثيرات سلبية على مكانته السياسية ضمن الحركة الوطنية التونسية، بعد
إنتصار الدستوريين على معارضيه و تثبيت دورهم السياسي داخليا و
خارجيا (15).

* و في أواخر سنة 1937، بعد أن أسس ((جمعية شبيبة شمال إفريقيا
الموحدة))، إنتقل محمد العيد جباري إلى الجزائر قصد التعريف بهذه
الجمعية الأخيرة، ففتح لها ثلاثة فروع في كل من عنابة و سوق آهراس و
قالمة، و كان في نيته التوجه إلى أهم مراكز الشرق الجزائري ليفتح بها
فروع مماثلة، و لكن عين الإستعمار الفرنسي لم تغفل عنه، بحيث ألقى
عليه القبض في قالمة و هو مجتمع بالناس يخطب فيهم. بعد إطلاق سراحه
رجع جباري فورا إلى تونس، و كرس كل جهوده لجمعية شبيبة إفريقيا
الموحدة، التي دخلت في بداية سنة 1938 مرحلة هامة من تاريخها، قد

تكون أزهى مرحلة عاشها، و هي تحاول تجسيد فكرة المغرب العربي الموحد في ذهن و قلب كل مغربي و مغربية.

و لمحمد العيد جباري عدة أعمال علمية و ثقافية و أدبية نشر البعض منها في عدة جرائد و مجلات تونسية(16)، كالعمل(17)، و الإدارة(18)، و تونس(19)، جاءت كلها تنديدا بالإستعمار الفرنسي في المغرب العربي.

- (1) - أرشيف ولاية الجزائر العاصمة.
- (2) - القانون الأساسي للجمعية، الأول و غيره... أدخلت عليه عدة تغييرات أهمها تغيير سنة 1927، و 1935، و 1945، و 1954.
- (3) - قبل الثلاثينات من هذا القرن لا نجد من أعضاء نشيطين إداريا في هذه المنظمة الطلابية من كل من تونس و المغرب إلا نادرا.
- (4) - تشكلت هذه اللجنة من الشخصيات الآتية أسماؤها، بالنسبة لتونس: الشيخ صالح الشريف التونسي، أستاذ في جامع الزيتونة بتونس، الشيخ محمد الأخضر حسين، أستاذ في جامع الزيتونة، الشيخ محمد الشبي التونسي و محمد بلش حمبة، بالنسبة للجزائر: الشيخ محمد مزيان التلمساني، أستاذ في تلمسان، و أحمد بيراز الجزائري، و حمدان بن علي الجزائري. أنظر عن ذلك " رشيد دريس، مكتب المغرب العربي في القاهرة، كراسات ((س.ن.ر.س)) رقم 6/11/1981. ص 137".
- (5) - أنظر عن ذلك، عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، الجزائر 1986
- (6) - تجدد مكتب جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتاريخ 6 نوفمبر 1936. أنظر عن ذلك البصائر 20/11/1936.
- (7) - أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس: 15 هـ 67.
- (8) - القانون الأساسي لجمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة.
- (9) - أرشيف ما وراء البحار، ملف 14 هـ 41 (42).
- (10) - 5 شارع الوادي، تونس.
- (11) - نشره أيضا في صحيفة تونس، 10 ديسمبر 1936.
- (12) - أرشيف ما وراء البحار، المصدر السابق.

(13)- Archives Outre-mer. AIX.1 5 H 41 (42)

"Jeunesse Liberale Neo-Destourienne".

(14)- المصدر نفسه.

(15)- أخبرني شخصيا الدكتور عبد الجليل التميمي أن ((مشكل)) الحركة الوطنية التونسية قد حل أساسا منذ سنوات، و ذلك في إطار مشاريع الأبحاث الجامعية، بحيث يصدر في هذا الموضوع في كل سنة مجلد واحد على الأقل، و كان المجلد أو الكتاب التاسع قد صدر في سنة 1984.

(16)- ما بين سنتي 1924-1936. نشر أكثر من 20 مقالا في الجرائد و المجلات التونسية.

(17)- نشر فيها جل أعماله الأدبية، في سنة 1934، (12 مقالا)، و هو يناضل في صفوف الدستور، التي كانت سببا في نفيه الأول إلى الجنوب التونسي. أنظر عن ذلك الجابري محمد الصالح، المرجع السابق، ص 375.

(18)- نشر فيها مقالين بعنوان: ((التفنن في الإرهاب))، 1934/9/24، و بعده بقليل نفي من تونس إلى الجنوب منها، و كان أمر نفيه قد صدر بتاريخ 1934/9/3.

(19)- نشر فيها قصيدتين، أهمها ((أيها الشعب)) التي سبقت الإشارة إليها.

الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل

الثوري

(1947-1954)

بعد حوادث 8 ماي الرهيبة، التي ذهب ضحيتها أكثر من 45000 جزائري و جزائرية، لا لذنوب ارتكبوها، و لكن لأنهم نادوا بأصوات عالية: لا للعبودية، لا للسخرية، نعم للحرية و الإستقلال: خيم صمت رهيب على المجتمع الجزائري، و شعرت العامة أن آمالها و أحلامها قد ذهبت أدراج الرياح، و أن فرنسا المتجبرة أثبتت مرة أخرى تعنتها: أنها لن تترك الجزائر لأهلها بسهولة، كما كان يعتقد البعض، كما أنها أبرزت عضلاتها و حصدت مرة واحدة في سطيف و قالمة و خراطة أكثر من 45000 من الأرواح البرينة.

في جو ملأه الحذر و عدم الطمأنينة، لاحت بوادر عهد عمل سياسي، بالنسبة للإصلاحيين خاصة، أعدت له فرنسا العدة، و رسمت خطوطه العريضة عماها أن تغلح في إستيعاب ما يمكن إستيعابه من قوى وطنية حية، و جعلها تدور في فلكها، و ذلك بواسطة الإجراءات التي إتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين و توسيع

دائرة الانتخابات بالنسبة للأهالي، و إعداد مشروع ما عرف بقانون
الجزائر الأساسي.

شأنه شأن المعتقلين السياسيين الآخرين، عاد مصالي الحاج إلى
الجزائر، في الثلاثي الأخير من سنة 1946، و في جعبته برنامج سياسي
طموح، كان ينوي تطبيقه ميدانيا. و تصادفت عودته مع تنظيم الانتخابات
التشريعية، فاجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسة، في شهر
أكتوبر من عام 1946(1) للنظر في قضية المشاركة في هذه الانتخابات أو
عدمها. و خلال الاجتماع برز رأيان متباينان تماما، رأي دعى إلى
المشاركة، و تبناه مصالي و أتباعه، و رأي آخر تبناه السيد لحول، و الذي
دعى إلى مقاطعة الانتخابات. برر مصالي موقفه، أن الانتخابات وسيلة من
وسائل الدعاية و النضال السياسي، و من ثم فهي ضرورية بالنسبة
للتعريف بالحزب و التأكيد على برنامجه، أما الرأي المعارض، فقد وصل
إلى أن المشاركة في الانتخابات و الإعداد لها شيء ليس بالأمر الهين، و
سيأخذ من الحزب وقتا كبيرا سيُنهيهِ عن التفرغ للإعداد للعمل المسلح،
الذي هو الغاية العليا لنشاط الحزب، كما ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن
الدخول في العمل السياسي الإستعماري قد يؤثر على المنتخبين تدريجيا، و
ذلك بحكم إحتكاكهم بالسلطات الإستعمارية و مدرستها، و من ثم سيتأثرون
سلبيا، و قد يتركون أمرا ليتبنوا آخر، و عموما في كل ذلك ستكون الروح
الوطنية الثورية التي إكتسبوها هي بيت القصيد. و أخيرا أبدوا تخوفهم أن
ينقلب هؤلاء من وطنيين ثوريين إلى إصلاحيين يدورون في فلك السياسة
الإستعمارية الفرنسية(2).

و بعد نقاش طويل، لم يتمكن مصالي إلا بصعوبة كبيرة من إقناع الجناح المضاد له بتبني فكرته، و هي أول مرة يجد فيها مصالي نفسه أمام كتلة من الشبان الجزائريين، الذين دافعوا عن أفكارهم بكل ما يملكون من قوة، و لم يتبنوا بسهولة ما ذهب إليه زعيم الحزب، الذي عادة كانت كلمته لا ترد، و ما يقترحه يمر تقريبا بدون مناقشة. و مهما كان، و حتى و إن استطاع مصالي تمرير فكرته، فإن معارضيها الأساسيين يبدو أنهم إنصرفوا، و هم غير مقتنعين بالموقف النهائي الذي تبناه الاجتماع، تحت تأثير مصالي، حتى و إن كان هذا الأخير قد وعد أن يكون العمل المسلح من أولويات الحزب و أنه سيأخذ حصة الأسد من نشاط الحزب، الشيء الذي أدى بالمجتمعين على التأكيد على الفكرة الثورية، و إعداد العدة لها، فأثيرت فكرة إنشاء منظمة شبه عسكرية مهمتها الإعداد للثورة.(3)

هكذا نلاحظ تطور العمل السياسي الوطني، من فكرة النضال بالكلمة، و التصدي للمظالم الإستعمارية الفرنسية لفظا أو كتابة، إلى عمل مسلح، بعد أن يأس من كل ما سيأتي من السياسة الإستعمارية الفرنسية، علما أن هذا الخط، ليس بخط غريب عن حزب الشعب، الذي منذ قيامه، في مارس 1937، لم يخف نواياه في القيام بعمل مسلح ضد فرنسا إذا تعنتت و أصرت على مواقفها المجحفة و لم تستجب لمطالب الشعب الجزائري المشروعة، المتمثلة في حريته و إقامة دولته المستقلة، على غرار جميع البلدان الأخرى ذات السيادة في العالم.

إنشاء المنظمة السرية الخاصة

بعد التجربة المريرة التي خاضها حزب الشعب بخصوص الانتخابات التشريعية و كيفية إجرائها و ما إتسمت به من إبهام و غموض من قبل الإدارة الإستعمارية، كان على الحزب أن يعقد إجتماعا تقييما للتجربة التي خاضها و تسيطر خطة عمل للمدى القريب، على الأقل. لهذا الغرض إجتمع سرىا أعضاء حزب الشعب، تحت التسمية الجديدة: حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (4)، (MTLD)، يومي 15/16 فبراير 1947. و خلال الإجتماع طرحت عدة قضايا، منها على وجه الخصوص تحديد نشاط الحزب و عمله السياسي المعلن و غير المعلن، و لكن يبدو أن أهم ما خرج به هذا الإجتماع هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة، (L'OS)، و التي تنحصر مهمتها في الإعداد للثورة المسلحة، و قد وضع على رأسها المناضل محمد بلوزداد.

و قد أقرز هذا الإجتماع عدة مؤشرات و توجهات جديدة هامة، لم تكن مألوفة لدى ح/ش/ح.ن.ح.د، منها، أن الإنقسام داخله بدا واضحا، بحيث تشكلت خلال هذا الإجتماع فئتان متعارضتان، فئة بزعامة مصالي، و أخرى تحت قيادة و تأثيرا لأمين دباغين، و مما يضيف أهمية خاصة على ذلك، أنه خلال عملية التصويت على قضية الانتخابات، و الدخول فيها، أم لا، أحرز المعارضون على 24 صوتا من بين مجموع الأصوات، الذي هو : 55 صوتا، بينما تحصل مصالي و أتباعه على 29 صوتا، و هو ما ينبىء بمدى قوة المعارضة التي لقيها مصالي و أتباعه أمامهم داخل

الحزب. و مما سيزيد المعارضة قوة، أنها رفضت أن توكل مهمة تعيين اللجنة المركزية لمصالي، و فصل في الأمر، بعد نقاش طويل، بتكوين لجنة تتولى هذه المهمة، تتكون من السادة: مصالي الحاج، و الأمين دباغين، أحمد بودة، حسين لحول، أحمد مزغنة. و قد رجحت الكفة إلى الأمين دباغين و أنصاره، بحكم أنه كان على رأس الحزب في الجزائر، في الفترة ما بين سنتي: 1939-1947، الشيء الذي يسمح له بمعرفة العناصر المناضلة الجديدة التي إنخرطت في الحزب خلال هذه الفترة، و ذلك في الوقت الذي كان كل من مصالي و لحول و مزغنة لا يعرفون عن ذلك شيئا، بسبب إبعاد فرنسا لهم عن الساحة السياسية، إعتقالا و نفيًا.

و عموما فقد مر العمل السياسي و الإعداد للفعل الثوري بمراحل أهمها:

1)- مرحلة العمل السياسي الوطني في مواجهة برنامج الإدارة الإستعمارية الفرنسية

تتخصر هذه المرحلة، حسب تصورنا، فيما بين سنتي: 1947-1949، فالتاريخ الأول يرمز إلى محاولة الإدارة الإستعمارية تطبيق برنامج سياسي، من وضعها، إعتبره واضعوه برنامجا طموحا، و خطوة عملاقة حطتها الإدارة الفرنسية في سياستها الإملجية المعروفة للجزائر منذ ما يقارب من ثلاثة أرباع القرن، و تمثل ذلك كما هو معروف فيما عرف ((بالقانون الأساسي للجزائر))، و ما تمخضت عنه من نتائج، لا بالنسبة

لتطور العمل السياسي للحركة الوطنية، و لكن أيضا بالنسبة لتطور النضال بين صفوف مناضلي الحركة الوطنية و تعبئة الرأي العام الجزائري، أما التاريخ الثاني أي 1949، و هو يرمز إلى فشل برنامج الإدارة الفرنسية تحت ضغوط المستوطنين أساسا، و إحياء حكومة باريس، إلى صفهم بإتباعها أساليب غامضة، و مناورات سياسية فلكلورية، مكشوفة، برهنت مرة أخرى عن عدم نية فرنسا في إيجاد حلول ناجعة للمشكل الجزائري.

في الوقت الذي شرع فيه المجلس الوطني الفرنسي، في مناقشة مشروع ((القانون الأساسي الجزائري))، عرفت الجزائر إرتفاعا هاما في عدد سكانها، بحيث وصل عددهم في 1946 إلى 7350000 نسمة مقابل 272229 مستوطن أوروبي، و بقي هذا العدد في التزايد باستمرار إلى أن يقارب 10000000 نسمة من الأهالي مقابل مليون نسمة من المستوطنين عشية إعلان ثورة نوفمبر 1954(5). و إرتفاع عدد السكان هذا صاحبه إرتفاع فظيع في عدد البطالين بين الأهالي، و تدهور خطير للأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية، و هو الشيء الذي جعل الحركة الوطنية تحدد موقفها و برنامجها السياسي، الذي كان يهدف إلى تحقيق الإستقلال الوطني، كحل جذري لمشاكل الجزائريين، ثم العمل على التنمية الوطنية كمعالجة للأوضاع المتدهورة إقتصاديا و إجتماعيا. و قد تجاهلت حكومة باريس مشاكل الفقر و المرض و الجهل التي تنخر أسس المجتمع الجزائري، و تصور واضعو المشروع المذكور سابقا، مجلسا جزائريا منتخبا بالتساوي بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، علما أن هذه أول مرة في تاريخ العهد الإستعماري الفرنسي بالجزائر، ترد فيها كلمة

((التساوي))، ((الفطلي))، بين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين ((مدنيا و سياسيا)). و لكن كل ذلك، كما سنرى سيبقى حبرا على ورق، و لم يطبق شيء من قانون فرنسا المزعوم.

و مهما يكن، فاهم ما جاء في هذا القانون، الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي، و أمضاه رئيس الجمهورية الفرنسي بتاريخ 20 سبتمبر 1947، ((أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، و أن المجلس الجزائري المزمع إنشاؤه يتكون من 120 عضوا، 60 عضوا لكل فئة، من الفئتين الجزائرية و الكولون، مدة عمله ست سنوات، و يجدد نصفه كل ثلاث سنوات... و مهما يكن، فالقانون هذا، أعطى إستقلا لا ماليا للمستوطنين بالجزائر، جعلهم يتحكمون في زمام الأمور بيد حديدية، و يوجهون إقتصاد البلاد لصالحهم، لا غير. و في عمومته فإن هذا القانون شكلا و مضمونا يعتبر ضربا من ضروب الخداع الإستعماري الفرنسي في الجزائر، ليس بعده و لا قبله نموذج يضاهيه خبثا و خداعا للجزائريين، بحيث يلاحظ المتتبع له، بسهولة تامة، تناقض مواده بعضها ببعض الآخر، بكيفية تجعل المادة الثانية منه تلغي المادة السابقة لها!!!

أما عن موقف الحركة الوطنية، من هذا المشروع، فقد كان موقفا صارما، لا غبار عليه، بحيث إعتبرته هذه الأخيرة، غير وارد إطلاقا، و تصدى أعضاؤها الأساسيين له بكل شجاعة و نددوا به في كل المناسبات، و رفضوا كل شيء متأتي من قبل الإدارة الفرنسية، و ذلك في إطار ذر الغبار في عيون الجزائريين بواسطة مشاريعها التي لا تخدم سوى

مصالحها الخاصة في الجزائر. من أجل ذلك شنوا حملة واسعة النطاق تحت شعار: ((رفض كل دستور ممنوح))، ((الكلمة للشعب))، ((ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة))، ((الحرية لا تمنح، بل تؤخذ))، إلى غيرها من الشعارات الوطنية الهادفة المنبثقة عن برنامج الحركة الوطنية الجزائرية.

و مهما يكن، ففي أقل من شهر، بعد إمضاء المشروع هذا، من قبل رئيس الجمهورية الفرنسي، أي خلال الإنتخابات البلدية، التي جرت في شهر أكتوبر 1947، طرح ح/ش.ح.ن.ح.د. الموضوع على الشعب الجزائري، في عدة تساؤلات، أهمها: مع أو ضد النظام الإستعماري، مع أو ضد الأمة الجزائرية، مع أو ضد قانون الجزائر، مع أو ضد إنشاء مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة وطنية. فكانت النتيجة أن أحرز الحزب على نجاح باهر، و على كل أصوات الجزائريين، في الإتجاه المسطر لبرنامجهم.

و من نتائج ذلك، إستقالة الحاكم العام للجزائر، السيد شاتنيو، (Chategneau)، و خلفه نيجلان، (Marcel Edmond Naigelen)، المعروف بدسائسه و أخلاقه المتواضعة و شخصيته المريبة.

فقد وجد المستوطنون في شخص نيجلان كل ما يحقق أهدافهم الإستعمارية و أغراضهم الشخصية على حساب جموع الأهالي الجزائريين، فاستعد نيجلان و إدارته لسد الطريق أمام الحركة الوطنية، بكل الطرق و الوسائل المشروعة و غير المشروعة، لإبعادها و النيل منها في إنتخابات

المجلس الجزائري، التي حدد إجراؤها في شهر أفريل من عام 1948، فكانت عوائدا للغش و التزوير و اختراق أبسط قوانين الجمهورية والديموقراطية التي كانت فرنسا تتغنى بهما.

عشية إجراء الإنتخابات(6)، هدد نيجلان ح/ش-ح.ن.ح.د، بمصادرة صحيفة المغرب العربي، و ذلك في الوقت الذي شن فيه حملة إعتقالات واسعة ضد المترشحين الجزائريين للإنتخابات، و إعتقل من بين 59 مترشحا، 33 مترشحا، كما أصدر أمرا منع المترشحين الآخرين من كل إتصال بالشعب. أما يوم التصويت، فقد سجل الملاحظون تزيفا، لا بعده و لا قبله تزيف، فقد أحضرت الصناديق مملوءة مسبقا بأوراق التصويت، كما لوحظ عدم وجود سجلات التصويت الخاصة بالجزائريين، و من ثم تعذر عليهم التصويت.

و قد أدت سياسة الإرهاب و العنف هذه، التي تبنتها الإدارة الفرنسية إلى إخفاق الحركة الوطنية في الإنتخابات المذكورة، بحيث تحصلت على تسعة مقاعد فقط من بين المجموع الذي هو 120 مقعدا.

و في يوم إفتتاح المجلس، لم يحضر الجلسة سوى خمسة نواب منتخبين من ح/ش-ح.ن.ح.د، أما الأربعة الآخرون فلم يحضروا الجلسة لأنهم إعتقلوا عشية إفتتاحها، لا لسبب و لكن مضايقة و إستهانة بالحركة الوطنية و بأبسط مبادئ الجمهورية و الديمقراطية التي كانت فرنسا

تدعي قيامها في مؤسساتها و تمسكها بها كمبدأ و كحق دستوري لكل
الأفراد الذين يعيشون تحت ظل العلم الفرنسي!!!

و مرة أخرى يكشف الستار ، و تظهر جلية النوايا الحقيقية للإدارة
الإستعمارية الفرنسية، التي صممت على عزل الحركة الوطنية و إبعادها
عن المشاركة من قريب أو بعيد في تسيير شؤون البلاد، و بذلك أدرك
مناضلوا ح.ش/ح.ن.ح. عدم جدوى العمل السياسي في ظل الحكم
الفرنسي، أي ما يسمى بالطريق الشرعي، فلم يبق أمامهم إذن سوى
النشاط السري لتدعيم الفعل الثوري.

(2) -- مرحلة الفعل الثوري بعد حل المنظمة السرية الخاصة (1950-1952)

منذ نشأتها تعرضت الحركة الوطنية إلى لردود فعل إستعمارية
عنيفة، كادت في بعض الأحيان أن تأتي على ما تبقى لديها من عناصر
حية تشكل عمودها الفقري، و أن تخمد أنفاسها نهائيا، و لكن عزيمة و
إيمان مناضليها، بجدوى قضيتهم جعلاهم في كل مرة يسترجعون أنفاسهم
و يعيدون الكرة ثانية واقفين في وجه الصف الإستعماري الفرنسي، و
الإضطهاد، و المظالم التي كانت تسلط على الشعب الجزائري. و لكن هناك
بعض القضايا، التي تعتبر، في نظرنا نكبات في تاريخ تطور الحركة
الوطنية، و التي كانت لها آثار عميقة، كادت أن تهزها، من ذلك إكتشاف
البوليس الفرنسي، في سنة 1950، وجود المنظمة السرية الخاصة، و

النفوذ إلى هيئاتها، و إعتقال عدد كبير من أعضائها، و من نتائج التمزيق هذا الذي تعرضت له الحركة الوطنية أن تأخر العمل الثوري لعدة سنوات، فكان على الحركة الثورية أن تعيد النظر في كل حساباتها، و أن تجدد هيئاتها لتتطلق من جديد حسب خطة مدروسة لبلوغ أهدافها المنشودة، و ذلك في ظل ظروف خاصة و أزمة سياسية خانقة، شاملة، مست تقرّيبا كل المنظمات و الهيئات الوطنية، و لكن بدرجات متفاوتة.

و إذا كانت الأزمة السياسية التي هزت أركان ح.ش/ح.ن.ح.د، تكاد تكون معروفة اليوم، فإن الأزمة التي مر بها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، - إ.د.ب.ج -، غير معروفة و غير مدروسة، و كذلك الشأن بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي هي أيضا دخلت في أزمة حادة، كان طرفاها الأساسيان العقبي و أنصاره، من جهة، و البشير الإبراهيمي و أنصاره، من جهة، و دون أن أخل في التفاصيل، فهجرة البشير الإبراهيمي إلى المشرق، منذ مارس 1952، و بقاؤه هناك حتى إسترجاع السيادة الوطنية، في 5 جويلية 1962، ليس له من سبب سوى الأزمة المذكورة، بحيث هاجمه أنصار العقبي، و تمادوا في إنتقاده، حتى خرج من الجزائر، نحو مصر، التي مكث بها نهائيا، تفاديا لكل المشاكل، و لا نعرف ماذا كان يحدث في صفوف الحزب الشيوعي؟

و مهما يكن، فقد كان للسياسة الإستعمارية ضلع في تفاقم الأزمة التي مست الحركة الوطنية، فلما قدم موعد تجديد المجلس الجزائري، عن طريق ((الإقتراع الحر))، و ذلك في 17 جوان 1952، برهنت الإدارة

الفرنسية، مرة أخرى على مدى تقنتها في التزوير و القمع و الإرهاب، و الغش، و الدس، فكانت النتيجة أسوء من تلك التي تحصل عليها ح.ش/ح.ن.ح.د، في إنتخاب 1948، بحيث فقد الحزب المقاعد الخمسة التي كان يحتلها في المجلس.

هكذا تأكد، مرة أخرى، للحركة الوطنية فكرة: لا جدوى من العمل السياسي، في ظل الحكم الإستعماري الفرنسي، و ما يتبع ذلك من شعارات سبقت الإشارة إليها، و إذا أضفنا إلى ذلك النكبة التي أصيبت بها الحركة الوطنية في 1950، و إنهزامها، بالطرق الملتوية، في إنتخابات 1952، يتضح لنا المازق الكبير الذي كانت تتخبط فيه. لذلك كان لا بد لها من البحث عن مخرج. في هذا الإطار، سبق لحزب ح.ش/ح.ن.ح.د، أن بحث عن إتحاد يجمعه بالمنظمات و الأحزاب الجزائرية الأخرى، كرد فعل إزاء السياسة الإستعمارية التعسفية، فأنشأت: ((الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و إحترامها))، و التي وقع على بيانها كل من الطمءاء، و الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، و الحزب الشيوعي و ح.ن.ح.د(7)، و مثل هذه اللجان، كانت موجودة من قبل، ذلك مثل ((لجنة إغاثة ضحايا القمع، التي أسست سنة 1948، و لجنة الدفاع عن حرية التعبير، التي أنشئت سنة 1950)) و لكن بقي عملها غير مجد، و لم يأت بأي حل من الحلول لمشاكل الحركة الوطنية، و عملها السياسي، إن كان له عمل، إقتصر على التنديد بالمظالم الإستعمارية و الإضطهاد الذي يتعرض لها الجزائريون من قبل الكلون و إدارتهم الإستعمارية، لا غير، و لم يؤثروا قط في توجه

السياسة الإستعمارية في الجزائر. فما العمل إذن؟ و هو السؤال الذي سيبقى مطروحا على الحركة الوطنية، حتى الفاتح من نوفمبر 1954.

في هذه الظروف خرج مصالي لأداء فريضة الحج، و العمل على إيصال القضية الجزائرية إلى البلدان العربية، لمعرفة مدى مساهمتها ماديا للجزائر، و لكن الأهم من ذلك هو تحريض الدول العربية على محاولة تقديم القضية الجزائرية لهيئة الأمم المتحدة، و جعل الجامعة العربية تضغط على المغاربة لتكوين جبهة كفاح واحدة.

و لكن اللغز، في قضية سفر مصالي للمشرق، هو أنه قطع هذه الزيارة فجأة، و في الوقت الذي كانت تأتي فيه بثمارها طازجة ناضجة، بدعوى حضور دورة الأمم المتحدة التي ستعقد في باريس...؟

مهما يكن، فعلى الرغم من قصر المدة التي قضاها مصالي بالمشرق، فإنه على ما يبدو حقق الكثير هناك، بحيث إستقبل من طرف العديد من الشخصيات السياسية الرسمية في الدول العربية (8)، و تبادل معهم الآراء، حول قضايا المغرب العربي تفصيلا و جملة، و وعدوه بالوقوف إلى جانبه ماديا و سياسيا، و كان ذلك في سنة 1951.

و من باريس عاد مصالي الحاج إلى الجزائر، و في مناسبة جمعيته، في الثلاثي الأخير من سنة 1951، باللجنة المركزية أصر على إرسال بعض المناضلين من الحزب للتدريب في المدرسة العسكرية بالقاهرة، و لكن

يبدو أن اللجنة المركزية لم تهتم بالموضوع و أغفلته تماما، فشر مصالي
بإهتزاز مكانته كقائد للحزب، لذلك قرر القيام بجولة عبر التراب الوطني
ينزل فيها إلى القاعدة الشعبية معبرا لها عن عدم ثقته في المكتب
السياسي!!! فكان ذلك بداية الخلاف الذي جمع بينه و بين أعضاء اللجنة
المركزية، و الذي لا يفصل فيه قرار أو طرف سوى إندلاع ثورة نوفمبر
1954.

(3) - مرحلة تفاقم الأزمة السياسية و نتائجها (1953-1954)

خلال السنة الأخيرة التي سبقت إندلاع الثورة، تدهورت الأوضاع
الاقتصادية و الإجتماعية في الجزائر بشكل ملحوظ، نتيجة للنظام
الاقتصادي و السياسي الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي
الجزائريين، بحيث أفرز هذا النظام نتائج جد عقيمة أهمها أن دخل الفرد
الجزائري، في سنة 1948، لم يتعد 29000 (9) فرنك سنويا، بينما وصل
دخل الأوربي في الجزائر إلى 360000 فرنك.

و قد استقطبت الزراعة، بإمكانياتها الضئيلة، و قدراتها المحدودة،
أكثر من ثلثي سكان الجزائر، أي 6500000 فلاح، و ذلك من المجموع
العام لسكان البلاد، الذي هو: 10000000. و كان العامل الفلاحي لا
يتقاضى سوى مائتي فرنك (10)، (200 فرنك) يوميا مقابل 12 ساعة من
العمل، دون أن يتمتع بأي حق إجتماعي. أما عن المستوطنين

الزراعيين، فقد تجاوز عددهم نصف المليون، كانوا يشتغلون، في أحسن الظروف، ثلاثة أشهر في السنة، و يبقون عاطلين عن العمل ما تبقى من السنة.

و لم يكن العامل الجزائري، في القطاع الإقتصادي، بأحسن حالا، من العامل الفلاحي، فمن مجموع أكثر من نصف مليون عامل، كانوا يتقاضون شهريا، حوالي ربع ما يتقاضاه العامل الأوربي، نلاحظ نسبة ضئيلة منهم تحتفظ بمناصبها بطريقة دائمة، تؤدي بهم إلى الحصول على التقاعد و ضمان عيشهم في الأيام الصعبة من حياتهم. و كان المتقاعد الجزائري، بسبب ندرته، إجتماعيا يحتل مكانة مرموقة، و يتكلم عنه الناس بإحترام، و إذا ذكر اسمه يردف ب: سي "فلان"، إحتراما و تقديرا له.

و نلاحظ، في هذا القطاع كذلك الفوارق الكبيرة بين أجور الجزائريين و المستوطنين الأوربيين، بحيث كان العامل الجزائري يتقاضى سنويا تقريبا 150000 فرنك، بينما كان المستوطن الأوربي يتقاضى 600000 فرنك. و الأرقام هذه تعبر عن نفسها في كل الحالات و الظروف... ذلك في الوقت الذي ضربت فيه البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري، و فرضت نفسها على أكثر من مليوني عامل جزائري.

و لم تكن حالة الأرياف الجزائرية بأحسن حالا من حالة المدن، بحيث فطت البطالة فيها فعلها، كما أن الظروف الطبيعية، في أكثر الأحيان، لم تكن مساعدة، على بقاء الفلاح في أراضيه، لإستغلالها و الإستقرار بها.

و نتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفيين نحو المدن و إقامة الأحياء القصديرية فيما حولها.

إلى هذه الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المتدهورة التي كان الشعب الجزائري يعيشها عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954، يضاف الوضع السياسي الغامض، الذي ميزته الأزمة السياسية التي كانت الجمعيات السياسية الجزائرية تمر بها. ففيما يتعلق ب: ح.ش/ح.ن.ح.د، فقد وصل الصراع السياسي بين مناضليه إلى حد الإقتتال و المواجهة العنيفة في الشوارع على مرئ و مسمع الجميع. و تفتت في الشارع أسرار تخص الحزب و مناضليه من قبل مسؤولين سابقين فيه. كل ذلك لم يزد الأزمة إلا تعقيدا و تفاقما. و لمعالجة الأوضاع تعددت اللقاءات و الندوات و المؤتمرات، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، منها ما هو حاول إيجاد حلول لها و إرجاع المياه إلى مجاريها الطبيعية، و منها ما عقد الأمور و أخلط الأوراق و حاول تفجير الأوضاع بطريقة أو بآخرى.

و لكن ما ميز الميدان السياسي، هو انعقاد المؤتمر الثاني ل: ح.ش/ح.ن.ح.د، في الفاتح من شهر أفريل 1953. و خلاصة المؤتمر هذا، دون الدخول في تفاصيله، تعبر عن موقف الحزب، و عن نهج جديد له، تمثل في توجهه الشرعي و إنتهاجه الطريق الإصلاحية. و هو موقف غريب، من حزب عتيق ناضل أكثر من ربع قرن، ليصل أخيرا إلى ((الشرعية)) الإستعمارية الفرنسية، و ((الإصلاحية)) الإمبريالية!!! لم يزد انعقاد المؤتمر هذا، الأزمة السياسية التي كانت الحركة الوطنية تتخبط فيها

إلا تعقيدا، لذلك وجهت ح.ن.ح.د، في 10 ديسمبر 1953 نداء لعقد مؤتمر وطني عاجل للنظر في الأزمة و إيجاد حلول لها. و إلى ذلك يضاف إنعقاد عدة لقاءات و مؤتمرات وطنية كانت في مجملها رد فعل على مواقف اتخذت في لقاءات و مؤتمرات أخرى، أهمها مؤتمر بلجيكا الاستثنائي الذي نظمه و دعى إليه مصالي الحاج، و الذي يعتبر منعرجا خطيرا في تاريخ الحركة الوطنية، بحيث إنتهى الملتقى إلى إعادة هيكلة الحزب، حسب نظرة مصالي إليه، فطرد من طرد من المسيرين و ثبت من أراد منهم، فما كان من المركزيين إلا أن ردوا عليه، في مؤتمرهم، الذي إنعقد في الجزائر، بالغاء منصب رئيس الحزب، أي بطرد مصالي من الحزب.

ولد الصراع العنيف هذا، داخل الحزب، فئة من المناضلين الشبان الذين لآزموا الحياد، و إمتنعوا عن عدم الإنضمام إلى أي طرف، من طرفي الصراع، إقتناعهم الوحيد أن علاج كل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب بل البلاد. هو التعجيل بإعلان الثورة، التي ستكون لها الكلمة الأولى و الأخيرة في كل صغيرة و كبيرة.

هكذا، بعد عمل سياسي، في ظل الشرعية الإستعمارية، دام قرابة ثلث القرن، لم تتمكن الحركة الوطنية من تحقيق أية نتيجة كانت، و لم تستطع إقتناع الإدارة الفرنسية لتتنازل عن أنى شيء للجزائريين، و إستمرت في تعنتها و غطرستها، إلى أن تقرر العدول عن العمل السياسي و الشروع الفوري في الفعل الثوري ضد المحتلين، عملا بالمثل القائل: ((ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة)).

- (1) عقد هذا الاجتماع في بوزريعة.
- (2) - عبد الرحمان العقون: الكفاح القومي السياسي، م.و.ك، ج/ك..، ج/3/ص 13 و ما بعدها.
- (3) - أنظر مثلا عن هذا الموضوع:
- علي أحمد نبيل بلاسي: جبهة التحرير الوطني الجزائرية و دورها في حرب الإستقلال، شهادة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 1976.
- خرنان مسعود: العراق و الثورة الجزائرية (1954-1962)، ماجستير، بغداد، 1983.
- (4) - في الحقيقة لم يتخل حزب الشعب عن التسمية الأصلية، إنما اتخذ هذه التسمية الجديدة كستار لدخول الإنتخابات، بعد أن إعتبرت الإدارة الفرنسية ترشيحه غير قانوني و هو منحل. لذلك سنشير إلى الحزب هكذا:
حش/ح.ن.ح.د. - PPA/MTLD -
- (5)- Voir a ce sujet :
- * KADDACHE Mahfoud : Histoire du nationalisme algérien, 1919-1951. T.2.
- * ARON (R) : Les origines de la guerre d'Algérie, Paris, 1962
- * Youcef Ben-Khedda : Les origines du 1er Novembre 1954, Alger, 1989
- (6) - أجريت هذه الإنتخابات يوم 4.11.1948.
- (7) - أنظر عن ذلك:

- يوسف بن خدة: المرجع السابق ص 39 و ما بعدها.
- عبد الرحمان العفون: المرجع السابق، ص 11/10 و ما بعدها.
- صحيفة المنار: أعداد: 4، و 6، و 9، السنة الأولى.
- البصائر: عدد 167، 13/8/1951، السنة الرابعة.
- (8)- أنظر بعض ما صرح به في صحيفة المنار، العدد 10، السنة الأولى،
1951/10/22.

العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين العاشر و

العشرين الميلاديين

(20/10 م) ، (4/14 هـ)

يذهب جل الباحثين و المهتمين بحركة الثقافية و العلمية في الجزائر إلى أن رحلة علماء الجزائر و طلاب العلم رحلتان، إحداهما مشرقية و أخرى مغربية(1)، غير أن التعمق في البحث قد يثبت غير ذلك إثباتا قاطعا، ذلك لأننا ولقنا على علماء جزائريين رحلوا إلى الأندلس(2) في فترات متتالية من دخول الإسلام إلى إفريقيا(3) قبل أن يرحلوا إلى المشرق العربي، و أن بعضهم قبل أن يقصد هذا الجزء الأخير من الوطن العربي، توجه إلى العاصمة الأولى العلمية و الثقافية، التي هي القيروان(4)، و في فترة متأخرة نسبيا (ق 6هـ-، ق 12هـ)، أضحت فاس محطة أخرى لعلماء الجزائر و طلابها، فقصدها البعض منهم للتفقه في دينه و دنياه، علما أن حركة العلماء الجزائريين في هذه الاتجاهات الأربعة(5): الأندلس، و تونس، و المغرب، و المشرق، غير مدروسة على البتة، على الرغم من وفرة مآثرها و يسر الوصول إليها.

و الكلام عن حركة العلماء الجزائريين نحو المشرق تفصيلا و تحديدا، يفرض على الباحث في الموضوع الفصل بين أمرين هامين، و هما

الفرضان الأساسيان لحركة العلماء نحو الشرق العربي، و اللذان يتمثلان
طورا في البحث عن التحصيل و التفقه في الدين و طوراً آخر في أداء
فريضة الحج فقط، ثم الرجوع إلى أرض الوطن. و من علماء الجزائر،
خلال هذه الفترة المتقدمة من علاقاتهم بالشرق العربي من يخلط بين
الرحلتين (العلمية و الدينية)، و منهم من يفصل بينهما، أو يجعل الجانب
العلمي يتغلب على الجانب الآخر، و منهم من اقتصر، كما أسلفنا على
جانب واحد فقط.

و المشرق بالنسبة لعلماء الجزائر، خلال هذه الفترة، يمثل محطات
علم و تثقيف كانوا يقفون عندها أو يتوجهون إليها و هي: الإسكندرية و
القاهرة و القدس و مكة و المدينة و بغداد، و لكل إتجاه من إتجاهات
الجزائريين عبر العصور أسباب و مبررات يصعب حصرها، و إن كان
الطابع الذي يغلب عليه هو الطابع الديني - العلمي، و قد يتقدم العامل
الديني في العصور الأولى لدخول الإسلام أرض إفريقيا العامل العلمي. و
قد استمر الوضع هكذا مدة قرون، بل إلى وقت قريب منا، لسبب بسيط هو
عدم فصل الجزائريين عامة بين الدين و العلم، ففي نظرهم، فإن الأول
يكمل الثاني، و العكس صحيح، فالعالم الحق، حسب معيار العصر، كان
عليه أن يكون عالماً و فقيهاً في دينه قبل أن ينصرف إلى الدراسة و
التحصيل في أمور دنياه و ما يحيط به من ظواهر مادية و ما يتعلق بها
فلسفة و سياسة و إجتماعاً و إقتصاداً و ثقافة.

و دراسة الارتباط العضوي بين الدين و العلم، و تغلب الأول على الثاني، دراسة موضوعية قد تسلط الأضواء على كثير من الحقائق التاريخية لتطور المجتمع لا الجزائري فحسب و لكن أيضا المغاربي و العربي على السواء، بل الإسلامي برمته على إختلاف نزعاته و مشاريعه.

و إلى وقت قريب منالـم يفرق الجزائريون بين عروبيتهم و إسلامهم، و لم يميزوا بينهم و بين غيرهم إلا على هذا الأساس الذي أثبتوا بواسطته شخصيتهم و هويتهم، فبالنسبة لرجل الشارع، و إلى يومنا هذا، يصعب عليه الفصل بين ((العروبة و الإسلام و الجزائري)) فالعناصر الثلاثة بالنسبة إليه تكون وحدة واحدة و هي الفرد الجزائري، فالعربي عنده بالضرورة مسلم، و المسلم حتميا عربي، و لا شيء غير ذلك.

و قد ترسخت هذه الفكرة بين أجيال من الجزائريين و بقيت سائدة بين الجماعات إلى بداية السبعينات الفارطة حينما استفحلت النزعة البربرية المتطرفة محاولة التمييز بين الجزائري كجزائري و العروبة كعنصر أو كعرق و الإسلام كعقيدة و دين.

و أن يبدو هذا التفكير سانجا في حد ذاته في أيامنا هذه، فإنه استطاع لمدة قرون خلت أن يحافظ على تراس الشعب الجزائري و وحدته السياسية و الإجتماعية و العقائدية و الحضارية، فعلى هذا الأساس و وفقا له سعى علماء الجزائر منذ العهود الأولى لأعتناقهم الدين الإسلامي إلى توثيق الصلات و ربطها بينهم و بين إخوانهم في الدين مغربا و مشرقا و

بما أن موضوعنا هذا يخص البلدان المغاربية، فياترى كيف تطورت علاقة النخبة المثقفة بهذه البلدان و ما هي مميزاتها و مراحلها الهامة؟

و إذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الزمني، و للأسباب التي ذكرناها آنفا تأتي تونس في المقدمة لحركة العلماء الجزائريين، بحيث جلبت القيروان كمركز حضاري و سياسي و إجتماعي أنظار هؤلاء إليها و إستهوت الكثير منهم فألفوا سماءها و هواءها و عاشوا بين أحضانها ربحا من الزمن و لم ينتقلوا منها إلا مجبرين.

1- تونس

المراحل الهامة لحركة العلماء الجزائريين نحو تونس

حسب تتبعنا لحركة العلماء الجزائريين، و إنتقائنا لعينة منهم، في تونس عبر عشرة قرون، أي فيما بين القرنين العاشر و العشرين الميلاديين، تبين لنا أن حركتهم هذه، مرت بأربع مراحل هامة، و هي : المرحلة الأولى و التي تمتد بين القرنين التاسع و الثالث عشر الميلاديين، الثالث و السابع الهجريين، أما المرحلة الثانية فتمتد بين القرنين الرابع عشر و الخامس عشر الميلاديين، الثامن و التاسع الهجريين، أما المرحلة الثالثة فتمتد بين القرن الخامس عشر و الثامن عشر الميلاديين، التاسع و الثاني عشر الهجريين، و المرحلة الرابعة و الأخيرة فهي التي تقع بين القرنين التاسع عشر و العشرين الميلاديين، الثالث عشر و الرابع عشر

الهجريين، و لكل مرحلة من المراحل السابقة الذكر علاماتها و مميزاتها الخاصة بها.

1.1/ المرحلة الأولى (ق 9/13 م) ، (ق 3/7 هـ)

إن هذه المرحلة نفسها يمكن تقسيمها إلى مرحلتين هامتين، أولاهما و هي المرحلة التي تمتد بين القرن التاسع و الثاني عشر الميلاديين، (3/6 هـ)، و على الرغم من طولها زمنيا، بحيث تمتد على مدى أربعة قرون تقريبا فإننا نلاحظ العدد القليل من العلماء الجزائريين الذين شدوا رحالهم نحو تونس طلبا للعلم و العمل معا، بحيث إحتك هؤلاء بنظراتهم هنالك و أخذ البعض عن البعض الآخر، و منهم من طالت به الإقامة في تونس إلى حد أنه اتصهر في بوتقة مجتمعتها و صفوفها العلمية و تأقلم مع بيئتها الثقافية و السياسة الشيء الذي جعله شيئا فشيئا يفقد ((جزائريته)) لينتحل صفة الوسط العلمي و الثقافي الذي كان يعيش فيه، و ذلك مثل ابن رشيق الحسن أبو علي (6) الشهير بالقيرواني (385-463 هـ) ، (995-1071 م)، و ذلك لطول مكوثه بمدينة القيروان خادما ملوكها. و ابن رشيق أصلا من المسيلة بالشرق الجزائري، حيث تعلم و أخذ عن علمائها معارف عصره، و عن والده أخذ صناعة الصياغة و لكنه ما لبث أن مال إلى علوم الأئب و التاريخ و الشعر و البحث العلمي، و قد يكون ابن رشيق أول واضع لأسس فن النقد الأدبي، و النقد عامة في إفريقيا قديما. و من خلال متابعتنا و تصنيفنا لعلماء الجزائر و إختصاصاتهم و ميادين نشاطهم العلمي و الثقافي في الأندلس و البلدان المغاربية لم نعر

القيروان مضطرا، في ظروف أمنية خطيرة، و إستقر بصقلية آملا في العودة إليها، و لكن الموت كان أسرع من آمانيه و آماله، فوافته المنية هنالك عن عمر يناهز سبعة و سبعين عاما(7).

و إذا كان ابن رشيق "المسيلي" أرقى و أشهر علماء الجزائر، خلال الفترة التي أشرنا إليها، بدون منازع، فهناك من سبقه زمنيا إلى القيروان، و كان له ضلع، و غبار يذكران في ميدان العلم و التحصيل، و نقصد بذلك العالم الجزائري "البسكري" إسحاق ابن أبي عبد الله عبد الملك المشونى(8)، المتوفى حوالي (226هـ) ، (841م)، و المشونى نسبة إلى قرية صغيرة متاخمة لبسكرة، عاصمة الزاب و بوابة الصحراء، و قد برع المشونى في عدة علوم من علوم عصره من بينها علم التاريخ و الفقه المالكي، مما جعله محل إهتمام الخاص و العام، بحيث جالس الإمام سحنون التونسي، عالم إفرقية في وقته، و أخذ كل منهما عن الآخر، كما قربه الأمير محمد بن الأغلب (206-242هـ)، إليه و خصه بمكانة مرموقة في بلاطه لعلمه الوافر و إطلاعه الواسع.

و من العلماء الجزائريين المعاصرين لابن رشيق، ابن الزبيب الحسن بن محمد التميمي التاهرتي(9)، نسبة إلى تاهرت مسقط رأسه. و قد عاش ابن الزبيب و نشأ و مات في القيروان (340-420هـ) ، (951-1029م)، و ابن الزبيب شأنه شأن ابن رشيق و المشونى السابق الذكر من العارفين بالتاريخ، بل نسبة شهير، شاعر، أديب، و نحوي متفقه في

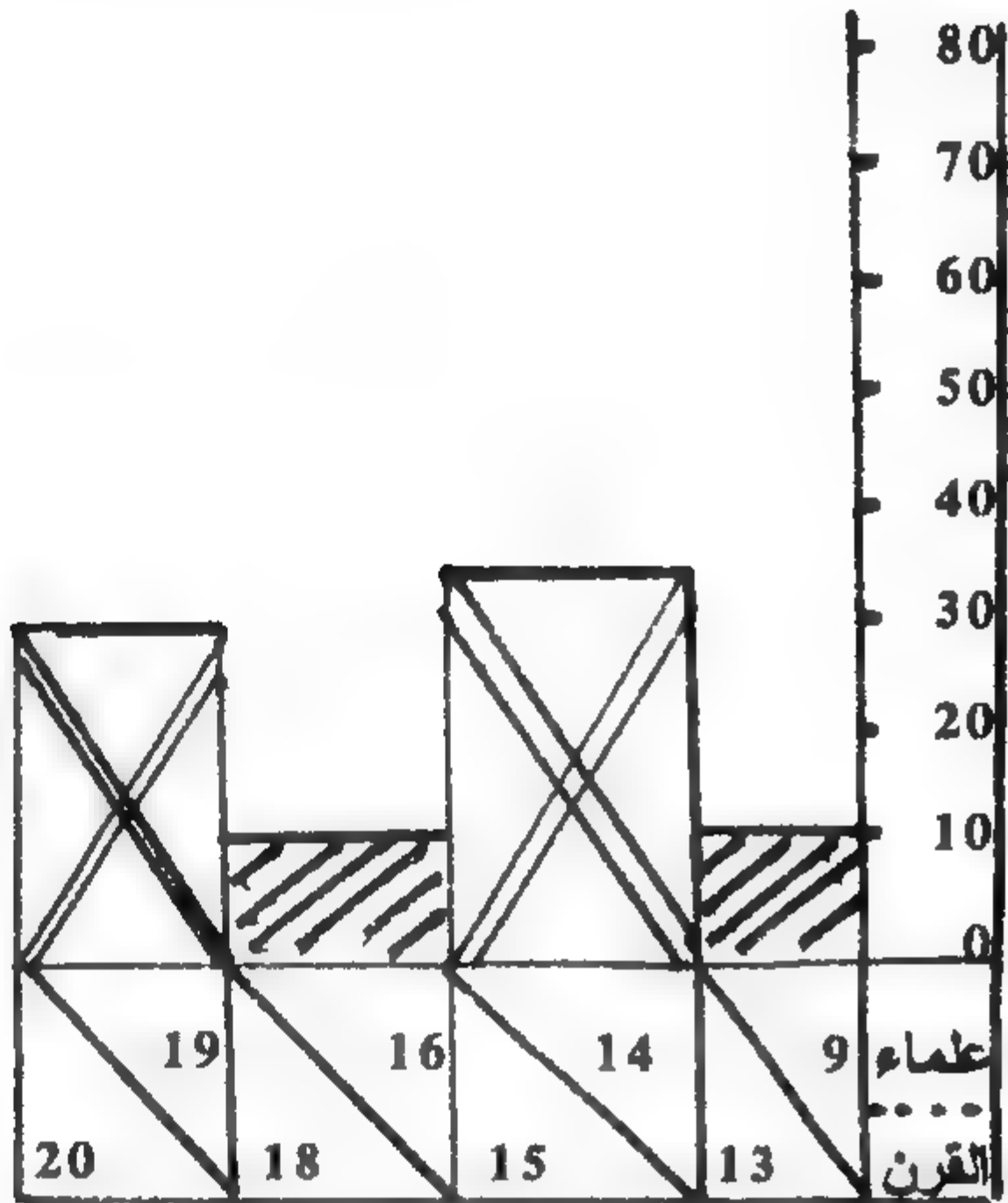
علوم اللغة العربية، احتل الصدارة في قول الشعر بين معاصريه القيروانيين. و كما نلاحظ فهو ثالث علماء القرنين التاسع و العاشر الميلاديين المتزودين بثقافة تاريخية عالية، و لعل ذلك ما جعلهم جميعا يتمكنون من معارف عصرهم و يحتلون مراتب علمية مرموقة في وقتهم.

و من أشهر علماء الجزائر(10)، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، الغبريني أحمد بن أحمد(11) (644-704هـ)، (1246-1304م)، فهو قاض، مؤرخ(12)، عالم بالحديث و التفسير و اللغة العربية و المنطق، من كبار فقهاء المالكية في عصره. و كما هو واضح من إسمه، فهو من بني غبري، بطن من بطون القبائل الكبرى. ولد و تعلم و نشأ ببجاية، و مكث مدة في تونس طالبا للعلم، و يقال أنه أخذ على نحو سبعين شيخا من شيوخ و أعلام المغرب الكبير و الأندلس.؟ قال النباهي: ((ولي القضاء بمواضع عدة، آخرها مدينة بجاية، فكان في حكمه شديدا، مهيبا، ذا معرفة بأصول الفقه، و حفظ لفروعه، و قيام على النوازل، و تحقيق للمسائل...)) (13).

و قد أدرك الغبريني مطلع القرن الرابع عشر الميلادي، الثامن الهجري، و هو القرن الفاصل، بالنسبة لحركة العلماء الجزائريين نحو تونس، بين عهدين مختلفين كما و كيفا بالنسبة للعناصر الجزائرية الطالبة للعلم و التفقه في أمور دنياها و دينها. و عموما قلن إسمت هذه المرحلة الأولى من حركة العلماء الجزائريين نحو تونس بالعدد القليل من العلماء الذين ربطوا الصلة بينهم و بين تونس بالرحيل إليها طورا للتحصل و

الإستزادة و الرجوع إلى وطنهم الأصلي طورا آخرأ، و منهم من مكث مدة طويلة و رجع، و منهم من إستقر نهائيا إلى أن وفاه أجله هناك، فقد يلمس المرء فوائد الرحلة هذه في أنها شكلت همزة وصل بين الجزائر و تونس و فتحت الطريق واسعا نحو تواصل حضاري و بشري لا تزال أصوله إلى يومنا هذا تشكل منبعأ خصبا للأخذ و العطاء بين الشقيقتين تونس و الجزائر، و في العصور التي تلي سنلاحظ التآزر تتوثق عراه تقريبا بشكل يجعلها صعبة التفكك بعد ذلك، و بغض النظر عن الأوضاع السياسية و ما نتج عنها من تطورات، فإنه يبدو لنا أن العوامل الحضارية و اللغوية و الدينية و الإجتماعية كانت أقوى في تثبيت العلاقات و تطورها إيجابا بين الشعبين الجزائري و التونسي عبر العصور، و الرسم البياني التالي يبين لنا ذلك بطريقة لا غبار عليها.

رسم بياني لحركة العلماء الجزائريين نحو تونس فيما بين القرنين التاسع
و العشرين الميلاديين (3/14هـ).



2.1 / المرحلة الثانية (ق14/15م) ، (ق8/9هـ)

تعتبر هذه المرحلة الممتدة ما بين القرنين الرابع عشر و الخامس عشر الميلاديين، الموافق للثامن و التاسع الهجريين، في حركة العلماء الجزائريين نحو تونس، من أزهى الفترات و أغناها تواجدا بين القطرين

الشقيقتين، و ذلك بواسطة صفوتها المثقفة، بحيث نلاحظ ما يربو عن عشرين عالما جزائريا خلال قرن واحد (14م) قد ربطتهم صلة ما بالقطر التونسي الشقيق. و خلال القرن الذي يليه، و بسبب الإضطرابات السياسية التي سادت المنطقة و الحوادث العسكرية و إنعدام الأمن نزل هذا العدد للنصف تقريبا، و بالضبط أحصينا إحدى عشر عالما شدوا رحالهم إلى تونس إما لطلب العلم لمدة معينة أو الإستقرار نهائيا هنالك.

و لعل أقوى مثل على ذلك هو ابن الإمام عبد الرحمان بن محمد ابن عبد الله أبوزيد، المعروف بابن الإمام المتوفى (741هـ)، (1340م)، عالم كبير، و فقيه معتبر، من فقهاء المالكية ((بحيث أجمع كتاب التراجم و السير بالمغرب الكبير على أنه كان من أشهر علماء عصره و لم يكن فيه أعظم رتبة و لا أعلم منه)) (15).

ولد ابن الإمام و تعلم و نشأ في برشك ثم رحل إلى تونس حيث واصل تعليمه و أخذ عن كبار علمائها. و من تونس عاد إلى الجزائر العاصمة، حيث درس مدة من الزمن، و منها إنتقل إلى مليانة ثم إلى تلمسان، و منها رحل إلى المشرق العربي، حيث إتقى بكبار علمائه من بينهم شيخ الإسلام ابن تيمية (1320 م) ثم عاد إلى تلمسان حيث توفي (16).

و على درب عبد الرحمان ابن الإمام سار ابن الإمام عيسى بن محمد بن عبد الله أبو موسى، شقيق الأول. و كان الشقيقان ملازمين

لبعضهما في تعليمهما و نشأتها و طلبهما للعلم داخل البلاد و خارجها و في مهنتهما و نشاطهما العلمي و الثقافي، بحيث عرفا حيثما حلا بابني الإمام نسبة إلى والدهما الذي كان إماما في برشك. و ما قلناه عن عبد الرحمان سابقا ينطبق تماما على شقيقه عيسى، عدا هذا الأخير توفي حوالي (749هـ) ، (1348م)، أي حوالي ثماني سنوات بعد وفاة شقيقه الأكبر عبد الرحمان(17).

و من أهم علماء هذه الفترة الشريف التلمساني (710-771هـ) ، (1310-1370م)، من كبار علماء المالكية، باحث، إنتهت إليه إمامتهم بالمغرب الكبير. ولد و نشأ بتلمسان ثم رحل إلى تونس، فالمغرب، ثم عاد إلى تلمسان، حيث تصدى للتدريس إلى أن وافته المنية. ((و كان شيخ علماء الأندلس أبو سعيد بن لب كلما أشكلت عليه مسألة فقهية كاتبه بها، و كذلك لسان الدين بن الخطيب، كان كلما ألف كتابا بعثه إليه و عرضه إليه مطالبا منه أن يكتب عليه بخطه)) (18).

و لعل أغزر العلماء الجزائريين إنتلجا و نظما، خلال هذه الفترة، ابن مرزوق الحفيد (766-842هـ) ، (1364-1438م)، فقيه حجة في المذهب المالكي، نحوي، عالم بالأصول، حافظ للحديث، مفسر، ناظم، ولد و تعلم و نشأ بتلمسان. رحل إلى تونس و فاس ثم دخل القاهرة. حج مرتين، الأولى سنة 790هـ، و الثانية سنة 819هـ. مات بتلمسان(19).

و من علماء القرن الرابع عشر الميلادي الذين تزودوا بالعلم و المعارف في تونس المقرئ محمد بن أحمد بن أحمد التلمسقي، باحث، أديب، قاض من كبار علماء المذهب المالكي في عصره. ولد و تعلم و نشأ بتلمسان، ثم إنتقل إلى تونس لمواصلة تعليمه، و منها دخل المغرب، و رحل إلى المشرق فلأخذ عن علماء مصر و مكة و المدينة و دمشق و بيت المقدس، ثم عاد إلى بلده (20)... أما الجزء الآخر من حياته فهم المغرب، و سنتناوله في الباب الخاص به.

و من علماء الجزائر، خلال هذه الفترة، الذين تولوا خطة الإنشاء بتونس، المليكشي محمد بن عمر البجائي، ثم التونسي الجزائري (21)، المتوفى (740هـ)، (1329م)، شاعر، أديب أخذ عن علماء مدينة الجزائر، ثم رحل إلى المشرق، و دخل الأندلس، ثم رجع إلى وطنه، و توفي بتونس. ذكره الحضرمي فقال: ((كان صدرا في الطلبة و الكتاب، فقيها كاتباً أديباً حلجا راوية متصوفا فاضلا صاحب خطة الإنشاء بتونس، ذا تواضع و إيثار و قبول حسن، له شعر رائق، و نثر فائق، و كتابة بليغة، و تآليف مستظرفة...)) (22).

و من أكابر علماء الجزائر في القرن الرابع عشر الميلادي، الثامن الهجري، الذين تعلموا في تونس، و أبقوا على علاقتهم بها بعد ذلك، العالم الجزائري الشهير، عبد الرحمان الثعالبي (786-775هـ)، (1384-1480م)، صوفي من كبار المفسرين و أعيان الجزائر و علمائها. ولد و

نشأ في وادي يسر بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر. و تعلم في بجاية و تونس و مصر(23).

و من أشهر علماء الجزائر في تونس(24)، خلال القرن الخامس عشر الميلادي، التاسع الهجري، يمكن ذكر الرصاع محمد بن قاسم بن عبد الله الأنصاري، أبو عبد الله، المتوفى (894هـ) ، (1489م)، من كبار فقهاء المالكية في عصره، قاض، نحوي، خطيب، عارف بالحديث(25).

ولد الرصاع بتمسان، حيث تلقى تعليمه، و أخذ عن شيوخها، و لكنه نشأ في تونس التي استقر بها نهائيا حوالي (831هـ) و ولي قضاء الجماعة بها، ثم إقتصر في أواخر أيامه على إمامة جامع الزيتونة و الخطابة فيه، متصدرا للإفتاء و إقراء الفقه و أصول الدين و المنطق و العربية و غيرها من علوم عصره، و إستمع هكذا إلى أن وافته المنية بتونس.

و في نفس الزمان و المكان نجد الطولقي إبراهيم بن محمد الأخضر، المتوفى (899هـ) ، (1494م) من كبار علماء المالكية في عصره، عارف بالأصول، و اللغة العربية و المنطق و علم الكلام و الحديث و غيرها من علوم عصره(26). ولد بطولقة(بسكرة)، ثم استقر نهائيا في تونس حوالي (828هـ). و تصدى للتدريس و الإفتاء، و بقي هكذا إلى أن توفي بها.

و هناك الغبريني عيسى المتوفى (813هـ) ، (1410م) (27)، من أهل بجاية، من كبار الفقهاء في عصره، قاض، عالم بالحديث، نشأ بتونس و أخذ عن كبار علماء عصره هناك، و ولي قضاءها و إمامة جامع الزيتونة، و هو أحد شيوخ عبد الرحمان الثعالبي.

و من علماء الجزائر الذين عاشوا في نفس العصر و نشأوا بتونس و ولوا قضاءها و إمامتها، نذكر القسنطيني أبا القاسم بن محمد بن أحمد الوشتاني، المتوفى (847هـ) ، (1443م) (26)، و هو قاض من كبار فقهاء المالكية، نشأ بتونس و أخذ عن علمائها الكبار، و ولي قضاء الجماعة و إمامة جامع الزيتونة و خطبته و الفتوى به. مات مقتولا بتونس(28).

و بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي، التاسع الهجري، تنتهي مرحلة من مراحل حركة علمائنا نحو تونس، لتبتدىء مرحلة أخرى، و هي المرحلة الثالثة.

3.1/ المرحلة الثالثة

و تمتد هذه المرحلة زمنيا من نهاية القرن الخامس عشر الميلادي إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، و قد يلاحظ الباحث ببساطة الكساد الثقافي و العلمي الذي يميز هذه الفترة التي هي كما هو واضح، فترة الحكم العثماني في كل من الجزائر و تونس، و قد يتجلى الفئور هذا في

عدد و نوعية العلماء الجزائريين الذين عاشوا خلال هذه الفترة تارة في الجزائر و تارة أخرى في تونس. أما عن عددهم فلقد أحصينا حوالي تسعة علماء خلال ثلاثة قرون كاملة، إنتقلوا بين الجزائر و تونس طلبا للعلم و المعرفة في ظروف تكاد تكون إستثنائية، إذا ما قورنت مثلا بظروف القرنين الرابع عشر و الخامس عشر مثلا، غير أن الظروف الصعبة هذه، و فترة الإنحطاط التي دخل فيها المغرب الكبير، لم تمنع بعض علماء الجزائر من البروز في علوم عصرهم، و لكن، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن عددهم كان يعد على أصابع اليد.

و الحق أن هذه الوضعية لم تكن خاصة بالجزائر وحدها، و لا تونس و لا المغرب، بل كانت وضعية عامة سادت العالم العربي، بل الإسلامي كله، الذي بدأ في التآخر ليترك المجال فسيحا لحضارة الغرب الزاحفة عليه.

و كثير من المؤرخين و الباحثين الجزائريين و غير الجزائريين الذين يحملون خطأ الدولة العثمانية مسؤولية ما آلت إليه بلدان المغرب الكبير، خلال تواجدها به، من كساد و فساد ثقافي و علمي، و لكن السؤال الهام هنا، هل الدولة العثمانية في عقر دارها كانت أوضاعها أحسن؟ أهل كانت تعيش وضعية أخرى غير التي كانت سائدة عندنا؟ هل مارست سياسة ثقافية و تعليمية في المغرب الكبير غير التي مارستها في بلاد الأناضول؟ و الجواب قطعاً لا، و من هنا يبدو واضحا عامل التخلف و التقهقر، الذي يكمن في هياكل الدولة نفسها و في سياستها العامة و الخاصة و في نمط

سلوكاتها المختلفة و في عدم مسايرتها و تألقها مع العصور التي كانت تعيشها.

لقد ولدت الدولة العثمانية و نشأت و ماتت دولة تقليدية، و عمرها الطويل الذي يقدر بسبعة قرون و ربع القرن لم يخرجها من تقليديتها في كل المجالات، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و بحكم علاقة الجزائر و تونس و طرابلس بهذه الدولة، فلم يكن بوسع هذه الدول المغاربية إلا أن تحنوا حنوها لتسير في خطوط سياستها العريضة، بل في سياسة العصور الإنحطاطية التي فطت فطها في العالم الإسلامي، بحيث حالت دون تقدمه و مسايرته للحركة النهضة الأوربية التي نشأت و تطورت على حسابه.

و خلال المرحلة هذه ، التي نحن بصدد دراستها، الموافقة للعصور الإنحطاطية، فخلال أكثر من ثلاثة قرون، لم نحص سوى عشرة (10) علماء جزائريين، كانت لهم علاقة ما بتونس.

و بما أنها عصور إنحطاط حضاري و فكري فإن المرء لا يجد فيها عالما واحدا ذا شهرة وصيت مثلما مر بنا في العصور السالفة، و كل ما هنالك أننا نجد بعض الأسماء، و لكن بدون فائدة كبيرة، و لعل أشهرها: الثعالبي عيسى بن محمد بن عامر الجعفري (29) (1020-1080هـ) ، (1611-1669م)، و هو محدث، من أكابر فقهاء المالكية في عصره، أصلا من وطن الثعالبة (مدينة الجزائر)، ولد و نشأ في منطقة القبائل الكبرى، ثم

انتقل إلى الجزائر العاصمة حيث أخذ عن بعض علمائها، ثم رحل إلى تونس و منها إلى الشرق العربي. مات في مكة (30). و مثله كانت علاقة أحمد التجاني (31) (1150-1230هـ) ، (1737-1815م) بتونس الذي أقام فيها مدة و هو قاصدا الحجاز سنة (1186هـ). و إن بحسب التجاني فإتما بحسب على المغرب، حسب المنهاج الذي سطرناه لدراستنا، و ليس على تونس. و ذكر اسمه في هذا الباب يأتي فقط من حيث تبيان قوة و ندرة علماء هذه الفترة، على أن كتب التراجم و السير تذكر أن الفكون قاسم بن يحيى، المتوفى (965هـ) ، (1558م) و قد واصل دراسته بتونس و ولي الإمامة بها، ثم عاد إلى قسنطينة مسقط رأسه، فولي قضاءها. و قاسم بن يحيى هذا، من عائلة ابن الفكون القسنطينية الشهيرة بعلمها و مكانتها بين الأسر المؤثرة في الحياة الاجتماعية و السياسية (32)، كما تذكر نفس المصادر، عاشور ابن عيسى القسنطيني (984-1084هـ) ، (1576-1664م)، عالم، رحال، من فقهاء المالكية (33)، استقر بتونس و أخذ عن علمائها. مات بتونس. و إلى جانب هؤلاء، هنالك بعض العلماء الآخرين الذين عاشوا، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها و هم: قدورة سعيد بن إبراهيم المتوفى (1066هـ) ، (1656م)، و هو تونسي الأصل جزائري المولد و النشأة (34)، و عزوز بن مصطفى المتوفى (1282هـ) ، (1768م)، مؤسس الزاوية الرحمانية بنقطة (35)، ؟ و الأفضلي يحيى بن صالح (1120-1223هـ)، (1708-1808م)، من علماء بني يزقن، تعلم في جربة، ثم عاد إلى وطنه حيث اشتغل بالتدريس إلى أن توفي (36)، و الرحموني محمد الصالح (1152-1242هـ) ، (1739-1826)، الذي تعلم

بتونس، ثم عاد إلى وطنه فاشتغل بالتدريس في بلاد القبائل إلى أن توفي (37).

و بنهاية القرن الثامن عشر الميلادي و بداية القرن الذي يليه تدخل حركة العلماء الجزائريين نحو تونس مرحلة أخرى، تضاهي أهمية المرحلة الثانية التي مرت بنا نوعا و كما.

4.1 / المرحلة الرابعة

تمتد هذه المرحلة زمنيا من بداية القرن التاسع عشر إلى حوالي منتصف القرن العشرين الميلادي، و قد أحصينا خلال هذه الفترة ما يناهز 30 عالما، أحد عشر منهم من أهل القرن 19م، و (14هـ) عاشوا ما بين القرنين التاسع عشر و العشرين و خمسة (5) من أهل القرن العشرين، علما أن دراستنا تقف عند نهاية العشرينات من هذا العصر، و إن إتضح غير ذلك، فتلك حالة إستثنائية غير قابلة لقياس كل الحالات عليها.

و من خلال تتبعنا للمثقفين الجزائريين الذين عاشوا خلال القرن التاسع عشر ميلادي، تبين لنا أنهم ينقسمون إلى ثلاثة أصناف، فمنهم من دخل في خدمة الحكومة التونسية، و إستكتب فيها، و سكن تونس و مات فيها، أما الصنف الثاني فهو الذي رحل إلى تونس لطلب العلم بها، بجامعة الزيتونة، ثم رجع إلى بلاده بعد إتمام دراسته، أما الصنف الثالث و الأخير

فقد أقام في تونس إقامة مؤقتة أو دخلها لفترة محدودة ثم إنتقل منها حيث مقصده الذي كان عادة مشرقيا.

و باعتبار أن القرن التاسع عشر الميلادي إمتداد للعصور الإنحطاطية، و عصر تقهقر و كساد ثقافي، فأين مكنته بين القرنين الخامس عشر و العشرين الميلاديين؟

أن القرن الخامس عشر الميلادي عامل فاصل بين مرحلتين هامتين من تاريخ الجزائر الثقافي، بإعتباره يفصل بين عصور الإزدهار العلمي و الثقافي و عصور الفساد و الكساد، أما القرن العشرين فهو بداية مرحلة أخرى هامة بالنسبة للجزائر، و التي هي مرحلة النهضة المعاصرة، لا من حيث المجال الثقافي فحسب و لكن أيضا من حيث المجالين السياسي و الإجتماعي، و يمكن إضافة مجال رابع إلى المجالات الثلاثة السابقة، و الذي هو المجال الديني، الذي طرحت مشاكله بحدة، خلال الثلث الأول من القرن العشرين، الشيء الذي تمخض عنه وضع النواة الأولى لحركة إصلاحية جزائرية إعتمدت أساسا على التعليم العربي للنهوض بالبلاد و إخراجها من دائرة التخلف و التقهقر إلى دائرة التقدم و الرقي الحضاري و العلمي.

و إذا كان القرن التاسع عشر الميلادي قرن الحواشي الجسام التي شهدتها منطقة المغرب الكبير - منها على وجه الخصوص إنتهاء العهد العثماني في كل من الجزائر (1830) و تونس (1881) و إحلال محلها

العهد الإستعماري الفرنسي- و فشل المقاومة المسلحة، في كلا القطرين، أمام الإستعمار الفرنسي، فإن الربع الأخير من هذا القرن، و بالخصوص العشرية الأخيرة منه، و بالنظر إلى أوضاع المنطقة السياسية و الإجتماعية و الثقافية، قد جعل الجزائريين يلجأون إلى طرق و أساليب أخرى لتصفية حساباتهم مع الإستعمار الفرنسي، من ذلك خلق وعي وطني و بث دعاية عريضة تنديدية ضد الإستعمار الفرنسي في البلاد، و ذلك باستعمال الوسائل التي جلبها الإستعمار إلى البلاد، المادية منها و المعنوية، و من الأولى الطباعة و الصحافة، و الثانية إستخدام عناصر مقومات الثورة الفرنسية الكبرى و شعارات فرنسا السياسية و الإجتماعية، و منها الديمقراطية، و المساواة، و الحرية، و الإخاء، و غيرها من الشعارات التي تغنى بها الإستعمار الفرنسي في الجزائر و لكن تطبيقها كان قصرا على فرنسا.

و مهما يكن فلقد تميز القرن التاسع عشر بالجمود الفكري و الخمول الثقافي، و إنعدام تعليم عربي، أو مدرسة تربوية عربية من شأنها تحضير الأجيال حضاريا و إجتماعيا و سياسيا للقيام بأوارها المنوطة بها في كل المجالات، و ذلك ما يتضح جليا من خلال حركة المثقفين الجزائريين باللغة العربية نحو تونس.

فخلال هذا القرن، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم نثر إلا على النذر القليل من المثقفين الجزائريين الذين شدوا رحالهم نحو تونس، أما عن الذين كان إستقرارهم دائما بتونس، و عملوا و سكنوا و توفوا بها،

فعددهم أربعة على الأكثر، منهم: محمد بن عيسى الجزائري (38) (1243-1310هـ)، (1828-1892م)، و هو كاتب من الكتاب البلغاء، عارف باللغة العربية و علومها و بالتفسير. ولد و نشأ و تعلم بمدينة الجزائر، ثم إنتقل إلى تونس سنة 1272هـ، و تولى بها رئاسة الكتابة العامة، ثم خطة الإنشاء سنة 1302هـ، ثم إنقطع إلى العلم إلى أن توفي.

و من المعاصرين لمحمد بن عيسى، الخيراتي قاسم بن محمد بن علي الجزائري (39)، ثم التونسي، لمكوته مدة طويلة في تونس، و هو مهتم بعدة علوم من علوم عصره، متكلم، ناظم، عارف بالفقه، و قد توفي الخيراتي سنة (1308هـ)، (1890م). و في نفس الفترة الزمنية عاش و توفي الطولقي الحسين بن علي بن عمر الطولقي (40) (1236-1309هـ)، (1830-1891م)، و هو من أهل طولقة (بسكرة)، إنتقل إلى تونس، و سكن بها و توفي بها. و هو فقيه مالكي، صوفي، مهتم ببعض علوم عصره. و إلى هؤلاء يضاف العربي بن عطية البوعبدلي الشلفي (41) (ق13هـ)، (ق19م)، الصوفي، من دعاة الطريقة القادرية، رحل إلى المغرب ثم إلى تونس التي مكث بها إلى أن توفي.

و هناك بعض الفقهاء و القضاة الجزائريين، الذين عاشوا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، و الذين تعلموا في الزيتونة بتونس، ثم رجعوا إلى وطنهم، حيث قضوا بقية حياتهم متصددين للتدريس و القضاء (42)، و هناك نوع رابع و هو الذي دخل تونس آتيا إليها من فاس (43)

أو قسنطينة(44)، ليستقر فيها مدة وجيزة، ثم يرجع إلى بلده، أو يرحل منها نحو المشرق العربي.

و من زاوية أخرى فللقرون التاسع عشر الميلادي وجه آخر، و نعت آخر غير الذي نعتناه به سابقا، إذا نظرنا إلى أحيائه، بإعتبارها رابطة و همزة وصل بين عصور الإنحطاط الثقافي و العلمي في الجزائر و عصر النهضة، بحيث هناك ثلة هامة من الصفوة الجزائرية، التي أخذت على عاتقها مهمة النهوض بالبلاد ثقافيا و علميا، و التي لم تجد بدا لتأدية مهامها على أكمل وجه ممكن، أن تقصد تونس و بالذات جامعة الزيتونة لتعرف هناك من مناهل العلم ما تيسر لها، ثم تعود إلى موطنها الأصلي، لكون أن تقطع الصلة بينها و بين تونس، بل كانت إقامة هؤلاء هنالك، مهما كانت مدتها، طويلة أم قصيرة، عاملا هاما في ربط الصلات بين الجزائر و تونس و مد جسور ثقافي علمي، ثم سياسي، بين القطرين، و ذلك بتوجه تلاميذهم و طلابهم نحو المراكز الثقافية في تونس و بالأخص منها جامعة الزيتونة، حيث يتكون هؤلاء، ثم يرجعون إلى بلدهم، و أحسن مثال على ذلك ما قام به الشيخ عبد الحميد بن باديس، في العشرينات الفارطة، و ما قام به خلفاؤه من بعده في الخمسينات، و ذلك بجعل معهد ابن باديس في قسنطينة كملحق رسمية لجامعة الزيتونة ليتسنى للطلبة الجزائريين الالتحاق أوتوماتيكيا بالزيتونة مباشرة بعد إتمام دراستهم الإعدادية في معهد ابن باديس، و ليس المجال هنا للتوسع أكثر في هذا الموضوع الهام، و مرادنا من الإشارة إليه، يكمن فقط في التذكير بالعلاقات الطيبة الثقافية

و العلمية و السياسية التي وجدت بين الفطرين الشفيقين تونس و الجزائر عبر أكثر من تسعة قرون خلت.

و لئن كانت العلاقات السياسية بين البلدين قد تأثرت سلبا أو إيجابا بالظروف التي كانت تمر بها المنطقة، و إتخذت في بعض الأحيان مجرى آخر، غير الذي ترغب فيه الجماهير المغاربية، فإن العلاقات الثقافية و العلمية و الإجتماعية، لم تؤثر فيها تلك المواقف، التي إتخذت من هذا الجانب أو من الجانب الآخر، و التي بالنسبة إليها لم تكن سوى عبارة عن سحابة عابرة، سريعة التفكك و التبدد... و هل تقوى السحب مهما كان سمكها و كثافتها، في مغربنا الكبير، على أشعة الشمس و فعلها فيها؟

و العلماء الجزائريون، الذين عاشوا فيما بين القرنين التاسع عشر و العشرين الميلانيين، و الذين كانت لهم علاقة علمية و حضارية و إجتماعية و سياسية بتونس أولا ثم بمصر ثانيا بالنسبة للبعض منهم، قدر لهم أن يحملوا على عاتقهم مهمة النهوض بالبلاد، في المجالات المذكورة سابقا، في الفترة الممتدة ما بين 1900 و 1939، و أن يتركوا بصماتهم (45) واضحة جلية لا في الناحية الإجتماعية و الثقافية و العلمية للمجتمعين الجزائري و التونسي فحسب، و لكن أيضا في الناحية السياسية، بحيث كان لهم دور كبير في توجيه الحركة الوطنية الجزائرية توجيهها يتمشى و طموحات الجماهير الشعبية العربية الإسلامية.

و في هذا الإطار، و ليس في غيره، يمكن وضع حركة العلماء الجزائريين، و دراسة ما ترتب عنها من تطورات و نتائج أنت في آخر مطالها إلى بحر الإستعمار الفرنسي و إسترجاع السيادة الوطنية كاملة دون نقصان.

و ما يلاحظ على هذه الفترة، التي هي من أهم فترات تاريخ الجزائر المعاصر، أنها أُنجبت كل العلماء، و الشخصيات السياسية، التي تعلمت و تتقنت ثقافة عربية إسلامية، و التي قدر لها أن تمسك بزمام الأمور، لتلعب الدور الريادي المنوط بها تارة، أو على الأكل أن تحتل مكانة مرموقة في الصنف الثقي للحركة النهضة الوطنية.

و لتوضيح الرؤية لدى القارئ العادي، يمكن تصنيف و ترتيب هؤلاء العلماء، حسب تاريخ وفاتهم كما يلي:

• صالح بن مهنا (1854-1910)، محمد المكي بن عزوز (1854-1915) (46)، محمد التهامي شطة (47) المتوفى سنة (1915م)، الخنقي عشور (1848-1929)، ابن سمارة عبد الحليم (1866-1933)، السوفي إبراهيم (1888-1934)، حسن بولحبال (1897-؟..)، عبد الحميد بن بلاليس (1889-1940م)، مبارك ميلي (1898-1945)، مامي إسماعيل (1889-1956)، الزاهري محمد السعيد (1899-1956)، العربي التيمسي (1895-1957)، أطفيش إبراهيم بن يوسف (1888-1965)، أبو اليقظان إبراهيم (1888-1973) (47).

ولد صالح بن مهنا في نواحي القل (غابة)، و نشأ بقسنطينة، و تعلم بها، و إنتقل منها إلى تونس ثم إلى القاهرة لمواصلة تعليمه، ثم عاد إلى قسنطينة حيث إنصرف إلى التدريس إلى أن توفي بها. و صالح بن مهنا القسنطيني الأزهري، كما كان يعرف في عصره، عالم سلفي، من رواد الحركة الإسلامية الذين حاربوا البدع. له رأي في هذا المجال قد يكون جديرا بالدراسة و البحث(48).

و من علماء هذا العصر، الذين كان لهم إشتغال بالسياسة، محمد المكي بن عزوز(49) (1280-1334هـ) ، (1854-1915م)، من أكابر الأدباء في عصره له شعر، عالم بالفقه و الحديث، قاض. أصلا من مدينة طولقة (بسكرة)، رحلت عائلته إلى مدينة نفطة بتونس، حيث ولد و تعلم بها و بجامعة الزيتونة، و ولي إفتاءها و قضاءها. دعا إلى مقاطعة فرنسا إقتصاديا خلال زيارته لها... رحل إلى الأستانة، حيث عينه السلطان عبد الحميد مدرسا للحديث و الفقه في دار الفنون. و كانت له شهرة في العالم الإسلامي. مات بالأستانة. له عدة مؤلفات، لا تزال كلها مخطوطة.

و قد تبنى محمد التهامي شطة(50) المتوفى حوالي (1333هـ) ، (1915م)، نفس الخط السياسي و الإجتماعي و الديني، لمعاصره السابق الذكر، محمد المكي بن عزوز، و هو كاتب معروف في عصره، أديب، من دعاة الإصلاح، له إشتغال بالسياسة. ولد، و تعلم، و نشأ في مدينة الأغواط، و عندما إحتلها الفرنسيون سنة 1852، غادرها إلى تونس التي أقام بها مدة عقدين من الزمن، بحيث لم يغادرها حتى إحتلال فرنسا لها

و من علماء الجزائر في نفس الفترة، الذين كان لهم إشتغال بالدين و السياسة، عاشور الخنقي (51) (1264-1348هـ) ، (1848-1929م)، فقيه مالكي معتبر، له إشتغال بالحديث، و بلحث، ولد في خنقة سيدي نلحي (بسكر)، و نشأ بقسنطينة، حيث تعلم، ثم إنتقل إلى نفطة بتونس طلبا للعلم. نفاه الفرنسيون إلى الأغواط.

و إلى نفس الرعيل، ينتمي ابن سماية عبد الحلیم (52) (1283-1351هـ) ، (1866-1933م)، و هو من أوائل المصلحين الجزائريين، الذين إعتنقوا مذهب محمد عبده (1849-1905). ولد بمدينة الجزائر، حيث تعلم و نشأ، و منها إنتقل إلى تونس طلبا للعلم، ثم عاد إلى بلده، حيث تولى خطة التدريس في المدرسة الرسمية بالجزائر العاصمة، إلى أن توفي. و يختلف ابن سماية عن العلماء الذين سبقوه ذكرا، كونه مهتما بتقويم الأخلاق و المسائل الإجتماعية و الدينية، و ما بون ذلك فليس من شأنه.

و لكن أشهر هؤلاء إطلاقا الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس (53) (1308-1359هـ) ، (1840-1889م)، من أكابر رجال الإصلاح و التجديد في الإسلام، واضع أسس النهضة المعاصرة الجزائرية، مفكر فذ، و عبقرى

من عباقرة عصره، صد عن الدنيا و ملذاتها ليكرس حياته خدمة لبني وطنه، عاش نظيفا، و مات نظيفا، بالنظر إلى بعض نظرائه الذين قد يقال عنهم يوما ما الشيء الكثير، الذي قد ينزع الغبار عن حقائق، قد لا تسر كثيرا من الأحياء في أيامنا هذه، و لا تخدم ماضيهم "التاريخي" في شيء.

و بدون ريب، سيبقى نجم الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس متألعا في الألقى أمدا طويلا، و قوة حسنة للنشء الصاعد، و مواقف شهامة، و رجولة، و شجاعة نادرة يحتذى بها على مر العصور. ولد بمدينة قسنطينة في أسرة مسورة ملابا، محبة للطعم و الطعام، ذات مكتبة إجتماعية مرموقة، بحيث كتبت من أشهر الأسر في قسنطينة في وقتها، و هو ما سهل كثيرا على ابن باديس المضي قتما في مهمته التربوية و الإصلاحية، و كان بالنسبة إليه بمثابة الدرع الواقى، الذي حل دون وصول يد الإستعمار الفرنسي القاهرة إليه. و قد إتخذ ابن باديس بعض المواقف الصلبة، في بعض الفترات من تاريخ حياته، دون تردد، و دون رجعة، و لم تجد الإدارة الإستعمارية الفرنسية بدا من النفوذ إليه و الإنتقام منه، علما أن تقنيها و متخصصيها في السياسة و الإجتماع، قد نبهوها بخطورة الحركة التي كان يتزعمها ابن باديس، و على الرغم من ذلك و تقالبا منها لمواجهة صريحة لابن باديس و أتصاره سلكت معه إدارة الاحتلال، و عاملته معاملة غير التي عاملت بها نظرائه، الذين سلطت عليهم القهر و التكيل قوما إستطاعت ليعملوا عن آرائهم إزاءها، و ليتخلوا عن أمر الإصلاح الإجتماعي و الديني، و الذي إعتبرته إدارة

الإحتلال، كخطر يهدد وجودها في الوطن، مثل الشيخ الطيب العقبي، نموذج حي على ما ذهبنا إليه.

و مهما يكن فإذا كانت حياة عبد الحميد بن باديس قد درست من جميع جوانبها، فلقد بقي جانب هام منها لم يدرس، و هو الجانب السياسي، بل هناك من غالى كثيرا في تقديم حياته و أخرجه من إطاره الحقيقي إلى إطار آخر قد يتسبب في بعض الغموض و الإبهام فيما يخص الرجل، و هذه قطعا ليست من مسؤولية المختصين، و ليس لهم علاقة بها من قريب أو بعيد.

و لكن الذي يهم موضوعنا، و الذي له علاقة مباشرة به، أن عبد الحميد ابن باديس، يعتبر و بدون منازع من واضعي، بل واضع، أسس التواصل الثقافي و العلمي بين تونس و الجزائر، بحيث كانت رحلته، سنة 1908، نحو جامعة الزيتونة بتونس، طلبا للعلم، فاتحة عهد جديد بين القطرين الشقيقين. و بعد إتمام دراسته في تونس رجع عبد الحميد بن باديس إلى مسقط رأسه سنة (1911-1912). حيث تصدى للتدريس في جامع سيدي لخضر و جامع سيدي قموش، دون أن يقطع صلته بتونس و بشيوخه فيها. و منذ رجوعه إلى أرض الوطن هيا عبد الحميد بن باديس خطة و برنامجا تعليميا يمكن الشبيبة الجزائرية من نفض غبار الجهل و الأمية نهائيا عليها و يقطع الصلة كلية بين ماض عقيم و حاضر زاهر مبتسم، كما كان يتصوره الشيخ عبد الحميد بن باديس.

و الفرق الجوهرى بين عبد الحميد بن باديس و غيره من علماء عصره، أن له مشروعا تعليميا - تربويا و ثقافيا، كان يرمى من خلاله إلى النهوض بالبلاذ، فى وقت بلغت فيه أدنى درجات انحطاطها، و ذلك على خلاف نظرائه الآخرين الذين لم يكن لهم أى مشروع، و ذلك هو السر فى نجاح عبد الحميد بن باديس و دخوله التاريخ من أبوابه الواسعة.

و لضمان النجاح لمشروعه، منذ رجوعه إلى أرض الوطن من تونس سنة 1912، أخذ عبد الحميد بن باديس يتصل بطلبة العلم فى قسنطينة و ضواحيها، يحرضهم على التوجه إلى تونس لإتمام دراستهم، و يبدو أنه استطاع أن يوجه بعضهم إلى الزيتونة، و ذلك قبيل اندلاع الحرب الكونية الأولى بشهور قلائل (54)، و لكن اندلاع الحرب و ظروف عدم الأمن، و ما ترتب عنها من نتائج، قد حال دون مواصلة " البعثة " هذه تعليمها فى الزيتونة، و أجل كل شيء إلى ما بعد الحرب.

و لم يرض نشاط عبد الحميد بن باديس كل الناس، بل هناك من رأى فيه أنه تهديد لمصالحه، الشيء الذى عرض ابن باديس إلى مضايقات و مكائد حاكها أعداؤه ضده، فرحل إلى المشرق و حج، و خلال رحلته لقي جماعة من العلماء، من الجزائر و غير الجزائر.

و بعد انتهاء الحرب عاد إلى أرض الوطن فلأخذ بـ"م النشء" الجزائري و بعده للمستقبل القريب و البعيد. و لتكوين أعوان له يساعده فى مهمته التعليمية أخذ مصطفى النجباء من طلابه ليوجههم نحو الزيتونة،

و قد أخذ هؤلاء طريقهم تحت تأثيره و عملا بنصائحه نحو تونس في بداية العشرينات الفارطة، ليرجعوا بعد سنوات قلقل إلى أرض الوطن، مكونين مؤهلين للقيام بالمهمة المنوطة بهم، و التي إتحصرت خلال هذه الفترة المتقدمة من نشاط ابن باديس، في إعطاء تعليم نقي، يستجيب و أهداف النشء الصاعد.

و من أوائل تلاميذ ابن باديس الذين درسوا مثله في الزيتونة و تخرجوا منها بين سنتي 1924-1925: محمد مبارك الميلي، و العربي التبسي، و السعيد الزاهري، و القسنطيني عبد السلام، و محمد العيد آل خليفة، و يعتبر هؤلاء إلى جانب البعض الآخر الذي رجع إلى أرض البلاد من المشرق(55)، الرعيل الأول، و السند الأساسي الذي إستند إليه ابن باديس لوضع ركائز حركة علمية، و تربوية، و إصلاحية دينية و أخلاقية و إجتماعية، لنفض الغبار على المجتمع الجزائري و إيقاظه من سباته العميق.

و الحق أن ظروف العشرينات كانت جد مواتية، و عامل من العوامل الهامة التي ساعدت ابن باديس على القيام بنشاطه المتعدد(56) الجوانب و الأهداف، بحيث أصدر سنة 1926 جريدة المنتقد، ثم مجلة الشهاب، في نفس السنة، كما أصدر فيما بعد صحفا أخرى مثل الصراط، و الشريعة و السنة، و التي كانت كلها تصب في مجرى واحد، و الذي هو النهوض بالبلاد و جعلها تسير ركب الأمم المتقدمة.

و لخطورة الدور الذي لعبه ابن باديس في إنكفاء الروح الوطنية و صقل مشاعرها و توجيهها توجيها يتمشى و مشروع المجتمع الذي كان يتوخاه، فإن حياته على قصرها، يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل هامة، لكل مرحلة صفاتها و مميزاتها. فالمرحلة الأولى تمتد من سنة 1889 إلى سنة 1912، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1912 إلى سنة 1919، و المرحلة الثالثة و هي التي تمتد زمنيا فيما بين سنتي: 1920-1931، أما المرحلة الرابعة فتمتد ما بين سنتي: 1931-1936، أما المرحلة الخامسة و الأخيرة فتمتد بين سنتي: 1936-1940.

و خلال مراحل حياة ابن باديس القصيرة الطويلة هذه، لم تخل مرحلة من مراحلها من التأثير في البلاد التونسية التي كانت بالنسبة إليه مصدر إلهام و إشعاع حضاري و علمي إتجه إليه و وجه إليه تلاميذه، مدة تفوق عقدين من الزمن، متجولا أولا في شرق البلاد و في جنوبها، ثم في وسطها، داعيا أهلها للإحتذاء بالسلف الصالح، الذي إقتنى المعارف و العلوم من ينابيعها و أصولها الأولى. و من وجهة نظر ابن باديس هذه ((فالعلم ليس منبعه الشرق))، كما يذهب إلى ذلك البشير الإبراهيمي، و غيره من الجزائريين الذين تعلموا بالمشرق العربي، إنما ((العلم منبعه تونس))، و قد يطبق ذلك حقا و حقيقة عليه حتى نهاية المرحلة الرابعة من حياته، بحيث تشير بعض الوثائق(57) إلى أنه، إضافة إلى تونس، التي زارها في نهاية هذه المرحلة من حياته، وضع مشروعا لبعثة طلابية نحو الأزهر بالقاهرة، و هي أول إتفاته منه نحو المشرق العربي، و ما

عدا نلك فليس هناك ما يثبت أن قبلته الحضارية و العلمية كانت غير تونس. و ليس المجال هنا للخوض أكثر في حياة ابن باديس.

و من تلامذته الذين كانت لهم علاقة وطيدة بتونس، المبارك الميلي (58)، (1316-1364)، (1898-1945)، مؤرخ، كاتب، و اكب حركة الإصلاح، ولد في ميلة، تعلم بها و بقسنطينة، و منها إنتقل إلى تونس حيث أتم تعليمه في الزيتونة، و عاد إلى بلده فعمل في حقل التعليم. و قد لا تعود شهرة الميلي إلى شيء سوى لإهتمامه بالتاريخ، حيث ألف في ظروف خاصة كتابه المعروف: ((تاريخ الجزائر في القديم و الحديث)).

و من أبرز علماء هذه الفترة، و أكثرهم تحمسا للقضية الوطنية، و الذين لعبوا دورا يضاهاى الدور الذى أداه ابن باديس في حركة النهضة الجزائرية الحديثة، الشيخ العربى التبسي (59)، (1312-1376هـ)، (1895-1957م)، قطب من أقطاب الفكر الإصلاحي المعاصر، جمع بين الإصلاح و الوطنية النائرة، من أبرز أعضاء جمعية العلماء المسلمين. ولد الشيخ العربى التبسي في بلدة أسطح قرب تبسة و تعلم بزاوية نقطة و جامعة الزيتونة بتونس، ثم بالأزهر بمصر. و عاد إلى وطنه (1925) فاشتغل بالتعليم في تبسة، و شارك في الحركة الإصلاحية قولا و كتابة، إتصل به ابن باديس في نفس السنة و إتفقا معا على العمل في سياق الإصلاح الدينى و الإجتماعى و التربوي. و في 1935 إنتخب كاتبا عاما لجمعية العلماء، ثم نائبا لرئيسها سنة 1940، و لما رحل الإبراهيمي إلى المشرق سنة 1952 خلفه الشيخ العربى التبسي على رأس الجمعية التي

أدار شؤونها إلى أن حلتها جبهة التحرير الوطني في سنة 1957. و بسبب موافقه الوطنية الثائرة سجنه الإستعمار الفرنسي عدة مرات، و في 17 أفريل 1957 خطفه العساكر الفرنسيون و إغتالوه(60).

و إن كانت هناك شخصية جزائرية ظلمها التاريخ، و لم يعط لها حقلها، فإتيا شخصية الشيخ العربي التبسي. و نحن نعيش عصر النسيان، يجب علينا أن نذكر أنه لمدينة تبسة عالم آخر عايش في غير عصر العربي التبسي، و هو محمد بن عيسى التبسي، شمس الدين أبو عبد الله المتوفى نحو 1436م، من أكابر علماء عصره، فقيه من كبار فقهاء المالكية، عالم بعلوم العربية، ولي قضاء (حماء) بسوريا ((شعلة نار في الذكاء، كثير الإستحضر، عارفا بعدة علوم خصوصا العربية)) (61). مات ببرصة في بلاد الروم(62).

و من كبار علماء الجنوب الجزائري، الذين عاشوا في نفس الفترة الزمنية، و الذين لهم شأن يذكر علميا و إجتماعيا و ثقافيا و سياسيا، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن يوسف أطفيش، أبو إسحاق(63)، (1305-1385هـ) ، (1888-1965م)، عالم، أديب، كرس حياته خدمة في سبيل وحدة المسلمين و إصلاح أمورهم، و على الرغم من إختلاف سكناه بين بني يزقن، و تونس، و القاهرة، فإن مساعيه و مجهوداته السياسية، التي بذلها من أجل النهوض بالأمة و إستفاتها من سباتها العميق، كانت واحدة، لم تختلف في شيء. ولد أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، في قرية بني يزقن، بوادي ميزاب، حيث تلقى تعليمه الإبتدائي على يد شيوخ أهل

المنطقة، و في سنة 1917(64)، و تحت تأثير ما قام به الشيخ عبد الحميد بن باديس من زيارات و دعوات في الجنوب الجزائري لإعداد النشء و توجيهه نحو الزيتونة لينهل هناك من منابع العلم و المعرفة، إنطلقت من وادي ميزاب أول بعثة علمية في اتجاه جامعة الزيتونة، في السنة المذكورة سابقا، بقيادة إبراهيم لطفيش، و قد ضمت هذه البعثة صفوة من الأتباء و الكتاب و الشعراء و السياسيين أمثال إبراهيم بن الحاج عيسى المعروف بأبي اليقظان، و الشيخ صالح بن يحيى، و شاعر الحركة الوطنية الجزائرية مفدي زكرياء، و الكاتب المجدد حمود بن سليمان رمضان، و الأديب الكاتب عبد العزيز الثميني، و محمد علي ديبوز، و غيرهم(65).

و في تونس، و إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي، شارك إبراهيم لطفيش في الحركة الوطنية، و مقاومة الإستعمار الفرنسي، فعمدت إدارة الاحتلال إلى نفيه من تونس و إبعاده عنها، فلجأ إلى القاهرة في أواخر سنة 1923، حيث أنشأ مجلة المنهاج، و ذلك في نفس الوقت الذي كان يعمل فيه في تحقيق بعض كتب التراث بالقاهرة. و قد كان لطفيش ممثلا لدولة عمان في جامعة الدول العربية، و رئيسا لوفدها الرسمي في هيئة الأمم المتحدة، (في دورة 1960)، و قبل ذلك، كان قد أسس سنة 1956، بالقاهرة، أول مكتب سياسي لدولة عمان. و إستمر في نشاطه هذا، ينشر المقالة السياسية و الإجتماعية في المجالات و الصحف المصرية، إلى أن توفي بالقاهرة(66).

و قد اقتضى أبو اليقظان إبراهيم بن عيسى (67) أثار السلف الصالح (68)، (1306-1393هـ)، (1888-1973م)، فبرز في عدة علوم من علوم عصره، و هو صحفي، كاتب، شاعر، من رجال الإصلاح و التجديد، له إهتمامات بالتاريخ و التراجم و الفقه. ولد بمدينة لقرارة، بالجنوب الجزائري، و تعلم بها و ببني يزقن، ثم التحق بجامعة الزيتونة، بتونس، حيث أتم تعليمه، و عاد إلى أرض الوطن في سنة 1925، حيث أصدر ما بين سنتي: 1926-1938 ثمانى جرائد عربية عطلتها إدارة الاحتلال الوحيدة تلو الأخرى، و كانت أولها جريدة "وادي ميزاب"، التي صدرت في 1/10/1926. و في سنة 1957، أصيب أبو اليقظان بمرض عضال أقعده الفراش، فاعتكف في بيته بالقرارة على الدراسة و الكتابة، إلى أن توفي.

و إذا أتينا إلى القرن العشرين الميلادي، نلاحظ بكل بساطة، مرة أخرى، تقلص عدد الأعلام الجزائرية في تونس، علما أن دراستنا هذه: لا تتجاوز إطارا معيناً، كما أنها تقتصر على العناصر التي عرفت في وقتها، و التي أنت دورا إجتماعيا أو علميا، أو ثقافيا، أو سياسيا معيناً. و من هؤلاء يمكن ذكر: الشاعر، الكاتب، رمضان حمود (69) (1324-1347هـ)، (1906-1929م)، الذي عرف بأرائه الثورية و أفكاره التقدمية في الألب و الإجتماع. ولد بفرداية و تعلم بتونس. توفي بمسقط رأسه و هو في الثالثة و العشرين من عمره.

و من الشخصيات الجزائرية، خلال هذا العصر، التي كان لها دور يذكر في بعث الحركة الوطنية بتونس، صالح بن يحي بن الحاج سليمان (70)، المتوفى سنة (1368هـ)، (1948م)، عالم إياضي، من مؤسسي حزب الدستور التونسي القديم. ولد في بني يزقن، بوادي ميزاب، حيث تلقى تعليمه الابتدائي، ثم أتم دراسته بتونس، التي إستقر بها، و كان ميسور الحال ماليا، فشارك في حركتها الوطنية إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي. و لما أنشئ حزب الدستور التونسي القديم كان من مؤسسيه و عضوا إداريا فيه.

و من أبناء و شعراء نفس الفترة، الزاهري محمد الهادي السنوسي (71)، (1320-1383هـ)، (1902-1963م)، ولد في قرية ليانة، قرب بسكرة، و تعلم بها و بقسنطينة و تونس، و شارك قولا و كتابة في الحركة الإصلاحية، عرف خاصة بمؤلفه: ((شعراء الجزائر في العصر الحاضر)) (72).

و لعل أهم الشخصيات الجزائرية، في هذه الفترة، شاعر الحركة الوطنية الجزائرية، ثم شاعر ثورة نوفمبر 1954، مفدي زكرياء (73)، (1331-1396هـ)، (1912-1976م)، يمتاز شعره شكلا و مضمونا بالإبداع و التجديد مقارنة بكثير من نظرائه المعاصرين له. ولد في وادي ميزاب، و برهن على موهبته الشعرية و هو مراهق، لا يزال في مرحلة التحصيل و الدراسة، رحل إلى تونس لإتمام دراسته، و هنالك نضج و تحكم في الحرف العربي، و منها إنتقل إلى المغرب و إتصل ببعض حكامه

و منحهم، كما سبق له أن فعل مع حكام تونس. لمفدي زكرياء شعر و قصائد قد تخلد خلود الدهر، بسبب أصالتها، و صدقها، و قوة تعبيرها، منها: قمسا بالنازلات الملحقات... نشيد ثورة أول نوفمبر 1954، ثم النشيد الرسمي للدولة الجزائرية، و نشيد الطلبة و العمال الجزائريين، و غيرها (74).

و من رجالات الجزائر الأفاض، الذين كان لهم دور هام في صنع الجزائر المعاصرة، و الذين كان لهم علاقة ثقافية علمية بتونس، الرئيس الراحل هواري بومدين (1351-1399هـ)، (1932-1978م)، أحد زعماء الأمة العربية، الذين دخلوا التاريخ من أبوابه الواسعة. ولد الفقيد في قالمة، و تعلم بها و بقسنطينة، و منها طالبا للعلم إنتقل إلى تونس سنة 1949، التي درس بها مدة من الزمن، ثم إلتحق بجامع الأزهر بالقاهرة، حيث واصل تعليمه. و عندما اندلعت ثورة نوفمبر 1954، كان بومدين طالبا بالقاهرة، متتبعا باهتمام كبير تطور أحداثها، الشيء الذي جعله يتصل بممثلي الثورة، في القاهرة، و يربط معهم بعض العلاقات، التي جعلته يلتحق بصفوف الثورة في عامها الثاني، و قد أهله مواهبه العسكرية و القيادية، في سنة 1957، إلى تولية قيادة الولاية الخامسة (وهران)، ثم قيادة الأركان العامة سنة 1960. و خلال مدة وجيزة، برهن القائد بومدين، على سداد رأيه و شخصيته الفذة، و شجاعته، و بسالته، الشيء الذي أهله لإحتلال الصف الأول سياسيا و عسكريا، بين مجموعة كبيرة من السياسيين و العسكريين الذين سبقوه إلى الميدان.

و بعد إسترجاع السيادة الوطنية (1962)، عين القائد بومدين وزيرا للدفاع الوطني، ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء، سنة 1963.

و في 19 جوان 1965، تزعم حركة التصحيح الثوري، التي كانت الإشارة الأولى لبناء صرح الجزائر ((العظمى))، ((بايان)) المغرب الكبير و الدول العربية في وقته، و تولى إثرها رئاسة مجلس الثورة و الحكومة.

و كم كان تشاؤم الشعب الجزائري عامة كبيرا، و القائد الراحل يظهر على الشاشة الصغيرة ليطن بنفسه عن تنحية و عزل بن بلة نهائيا عن الحكم. و هو ثاني حدث هام تعرفه الجزائر، بعد أحداث الحدود المغربية و الولايات. و قد بلغ تحفظ و حذر بعض العامة إلى حد غلق شاشاتهم الصغيرة عندما يظهر عليها القائد الراحل، و لكن في وقت وجيز أضحت هذه الفئات نفسها من أكبر الدعاة له و من المناصرين له أكثر تطرفا، لما أبداه الرجل من تфан و إخلاص لا في خدمة وطنه فحسب، و لكن أيضا في خدمة الأمة العربية جمعاء.

و بأسلوب حكيم، و بطريقة عملية علمية، و بمواقف قوية، لا غبار عليها، يسبقها العمل قبل القول، إستطاع القائد الراحل، أن يفتح بتفوق كبير الساحة السياسية الدولية، و أن يفرض كلمة الجزائر في المحافل الدولية، و يجعل منها طرفا يحسب له حسابه في كل القضايا الدولية.

و قبل وفاة الزعيم العربي الراحل، جمال عبد الناصر، شهيد القضية العربية، و الفدائي، المسبل الشجاع، من أجل رفع رؤوس العرب، و لكن هيهات...! طرح الشارع العربي قضية الزعامة العربية، و لا أدري فيمن حصرها، أفي القائد الراحل بومدين، أم في الزعيم الشهيد عبد الناصر... و العبرة من ذلك أن هوارى بومدين، لم يكن حقا رجلا عاديا، بل علما من أعلام الجزائر و مفخرة من مفاخرها في الصديق و الإخلاص و الشهامة و الرجولة و الوطنية و الشجاعة و الإقدام...

و في 1976، في إستفتاء عام، إنتخبه الشعب الجزائري، بدون تحفظ، و بنسبة عالية، تفوق 90٪؛ رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. فكان بدون منازع رجل الجزائري، و رأسها المفكر، و روحها المخططة، و لسانها المعبر عن مواقفها داخليا و خارجيا، فلم تحظ الجزائر قبله بمكانة دولية جعلتها محل ثقة كل دول العالم من أقصاه إلى أقصاه. و كل ذلك كان نتيجة شمة واحدة من شمات الرحيل: الصديق و الإخلاص و الظهور محليا أو خارجيا عن طبع و سليقة، دون أي تكلف كان، فكان ما يقوله و يفعله يخرج من القلب ليقع في القلب.

و مواقفه التاريخية الراسخة كثيرة، لا تعد و لا تحصى، منها مقولته الشهيرة، تأييدا للشعب الفلسطيني و تنديدا بالصهيونية و الإمبريالية: ((نحن مع الثورة الفلسطينية ظالمة أو مظلومة))، و من وجهة نظر روحية عميقة قال في إحدى المناسبات: ((و هل السورات القرآنية تؤكل خبزا...!)).

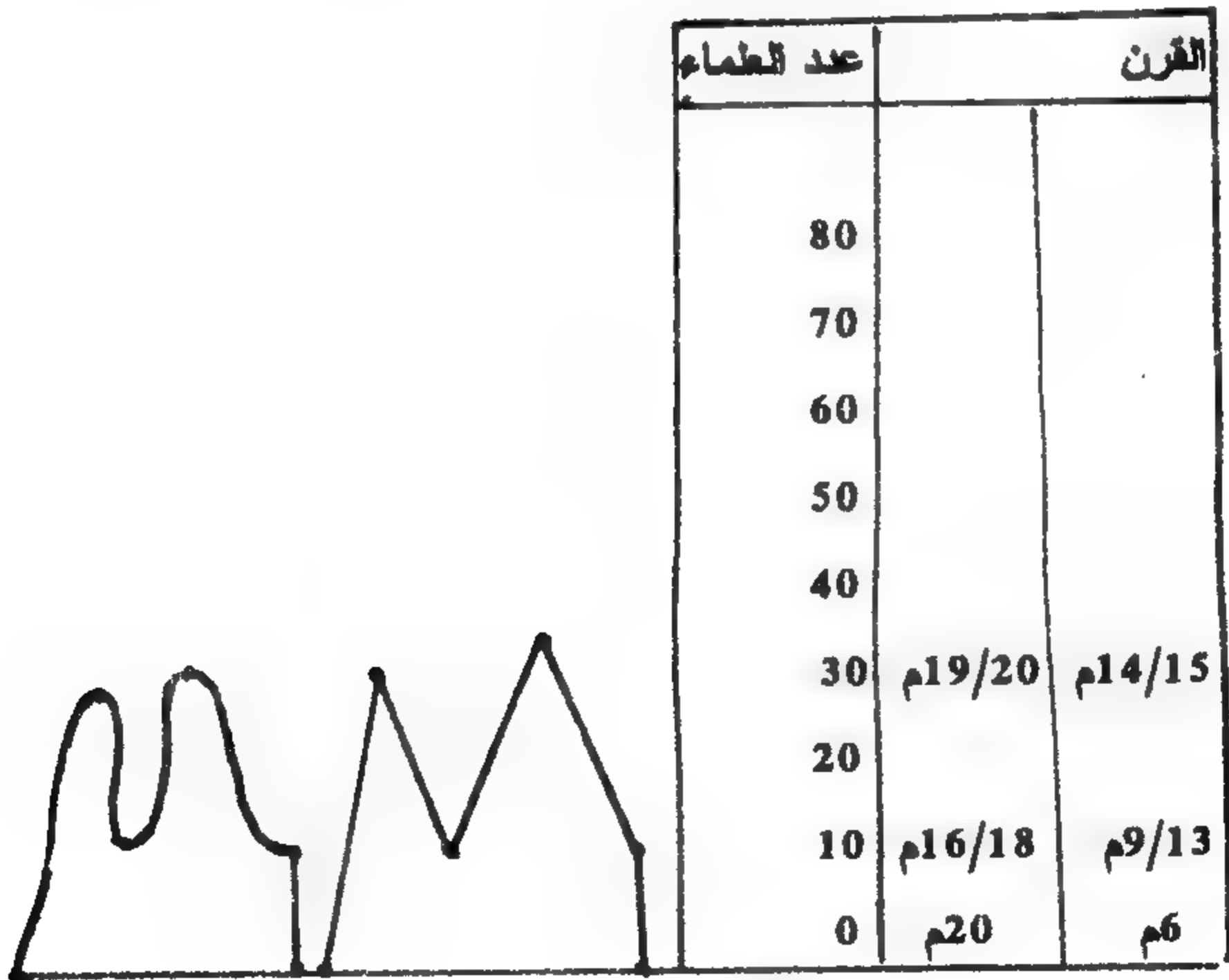
و لنن ذل ذلك على شيء، فإتما يدل على مواقف الرجل الشجاعة
الراسخة التي لا تتزعزع مهما حاولت الظروف العصف بها و التأثير فيها.
و إلى جانب الشجاعة و الجرأة إمتاز القائد الراحل بالحزم و عدم الإتكال و
عدم تأجيل عمل اليوم إلى الغد، فلقد كان يتابع كل القضايا الهامة الوطنية و
غير الوطنية بنفسه، دون اللجوء إلى أي وسيط، بل سمعته مرة يقول:
((كان لابد علي أن أتدخل شخصيا لتنظيف حافلات النقل في العاصمة...)).

و لعل أهم ميزة تميز بها الفقيد الراحل هواري بومدين، التواضع،
فعلى الرغم من عمله الكبير و مكانته العظمى ((سيد الشعب))، فكان خادمه
الأمين، الذي تفانى في خدمته مكرسا له أزهى و أجمل سنوات عمره
القصير.

و في حياته، و بعدها، خالفه بعض رفقاء السلاح، عن حق أو غير
حق، و بعض أنصاره القدماء، كما عارضه آخرون، معارضة شديدة، أدت
إلى محاولة إغتياله، و لكن نظراته الحادة القوية، كانت أقوى من محاول
إغتياله، الذي هو من حرسه الخاص، فأبطلت مفعول الرشاشة
الأوتوماتيكية في يده و أرتبكت يده، فاستسلم، بعد محاولته الفاشلة،
منهرا مغنويا و جسديا. و لم يزد ذلك القائد الراحل، سوى حزما و عزم
على المضي في بناء المجتمع الجزائري المعاصر، و التي لا تزال الآثار و
البصمات التي وضع عليه بادية للعيان. و لا شاهد على ذلك سوى تلك

الآثار العمرانية و الصناعية و الثقافية التي خلفها القائد الراحل هواري بومدين، و التي تمت في البلاد في عهده و بمبادرة، و تخطيط منه.

و خلاصة القول، في هذا الباب، أن حركة العلماء الجزائريين نحو تونس، قد تطورت عبر العصور، تطورا معقولا يتمشى و الظروف السياسية و الثقافية و الإجتماعية التي مرت بها منطقة المغرب الكبير. فخلال المراحل الأربع التي حددناها لهذه الحركة، و التي حصرناها زمنيا، كما سبق، نلاحظ لا من حيث عدد العلماء الذين كانت لهم علاقة علمية و ثقافية بتونس، و لكن أيضا من حيث نوعيتهم، أن حركتهم عبارة عن طريق محدودب، يمكن تجسيده كالآتي :



و الأعوجاج الذي نلاحظه، في هذا الرسم البياني، أي الهبوط و الصعود لأعدادهم في تونس، حسب تتبعنا لحركتهم نحو هذا البلد الشقيق، سواء كان الرسم على شكل مثلثين أو على شكل محدوب، شيء عادي للغاية، بالنظر للظروف السياسية و الإجتماعية و الثقافية التي مر بها كلا البلدين، و ذلك عكس ما حدث بالنسبة للمغرب الذي سنتابع حركة العلماء الجزائريين نحوه في كتابنا: ((العلماء الجزائريون في البلدان الإسلامية مشرقا و مغربا))، و الذي سيصدر عما قريب.

فمن خلال الرسم البياني، الذي وضعناه، حسب تطور حركة العلماء الجزائريين نحو تونس، تتضح جلية ست فترات هامة، لكل منها مميزاتها، و طابعها الخاص بها، فالفترة الأولى، قبل أن ندخل في تحليل كمي و نوعي للموضوع، تمتد ما بين القرنين 9/6 الميلاديين، (1/3هـ)، و هي فترة صدر الإسلام، و دخوله إلى بلدان المغرب الكبير، و طبيعي جدا، أن لا نجد خلالها أي عالم إتجه نحو تونس لسبب أو لآخر، و بالأحرى، و تدقيقا للفترة هذه، أن نهايتها قد تكون في نهاية الثلث الأول للقرن التاسع الميلادي، الثالث الهجري، أي بتواجد العالم الجزائري المشعوني إسحاق المتوفى (841م) ، (226هـ)، في القيروان. و بإتعدام تواجد أي عالم جزائري خلال هذه الفترة في تونس، ليس لنا أن نلاحظ عليها أي شيء، سوى أنها كانت فترة تفاعل حضاري و إحتواء ثقافي لحضارة قديمة، و هي الحضارة المحلية البربرية، من طرف الحضارة العربية الإسلامية،

بحيث لم تستطع الحضارة الأولى مقاومة الثانية، و ذلك لضعف مقوماتها و عواملها الفعالة، كاللغة و الدين مثلا، الشيء الذي يسر عملية الإحتواء، علما أنه و مهما بلغت عملية الإحتواء هذه من قوى و ضغط على الحضارة المحلية، مهما كان مكانها و زمانها، فإنها عملية جزئية، و ليست كلية، بحيث يقتصر مفعولها على الكليات، و ليس الجزئيات، لأن الإمام، في عملية الإحتواء، أي نوبان حضارة، و أنصهارها في بوتقة حضارة أخرى بطريقة يجعل التمييز بينهما في كل مجالات الحياة من الأشياء الصعبة، في حد ذاته، و خاصة إذا تعلق الأمر بحضارة عريقة كالحضارة البربرية القديمة، مطلب من المطالب الصعبة، و لا يمكن أبدا إبراكه، بدليل، أن بعض جزئيات الحضارة البربرية القديمة، رغم تفاعلها و تعاملها طيلة قرون مع الحضارة العربية الإسلامية، لا تزال قائمة راسخة تعبر في حد ذاتها عن تواجدها و كيانتها الخاصين بها، و من ثم فهي تعبر عن قيام حضارة راقية، كانت قائمة في الشمال الإفريقي، قبل أن يلتقي بالحضارة العربية الإسلامية.

و مما يسر و سهل و فتح الطريق واسعا أمام إنتشار الحضارة العربية الإسلامية في شمال إفريقيا قديما، أن عملية التلقيح قد تمت في ظروف إستثنائية، و بالأخص بطريقة لا مجال للعنف فيها، تبعا لمبدأ المسلمين الأوائل آنذاك ((لا إكراه في الدين)).

و الحق أن هذا المبدأ وحده: ((لا إكراه في الحضارة)) وحده كفيل بأن جعل الحضارة الجديدة، و تفاعلاتها القوية، تنتشر بطريقة تلقائية بين

أهل البلاد، و تجد طريقها إلى نفوس أهل الحل و العقد و العلماء، ثم بواسطتهم، و منهم إلى كافة طبقات المجتمع.

و قد إنتشرت الحضارة العربية الإسلامية في شمال إفريقيا و ثبتت أقدامها في المنطقة بواسطة عاملين حضاريين إثنين، هما : الدين أولا و اللغة ثانيا. فبالنسبة للعامل الأول، لم يجد الدين الإسلامي أمامه، في المنطقة، ديناً قوياً ليوقف أمامه موقف الندد للند، بل وجد ديناً، الذي هو المسيحية، في وضعية لا يحسد عليها، موجود ظاهرياً، غير مترسخ في نفوس أهل البلاد، و إذا عرفنا أن محاربة دين ما لا تكون إلا بواسطة مثله، و كذلك الشأن بالنسبة للغة، ندرك جوانب القوى للإسلام و هو يضع أقدامه في شمال إفريقيا.

أما بالنسبة للعامل الثاني، الذي هو اللغوي، فإرتباطه بالدين أولاً، ثم عدم وجود منافس له، بحيث لم تكن لشمال إفريقيا لغة بمعنى الكلمة، عدا اللهجة البربرية، أو اللغة اللاتينية، التي كانت محدودة الإنتشار و الإستعمال، مما جعل لغة العرب تنتشر تبعاً لانتشار دينهم، إذا عرفنا أنه كان و لا يزال لازماً على كل فرد يعتنق الإسلام، أن يتعلم و لو قسماً زهيدا من لغته يمكنه من أداء واجباته الدينية، نقف بكل سهولة على الأسباب التي ساعدت على إنتشار اللغة العربية في شمال إفريقيا شيئاً فشيئاً إلى أن تم تعريبه نهائياً في القرن الثالث هجري، التاسع ميلادي. و قد أنكب أهل شمال إفريقيا، على دراسة العربية و علومها بشغف كبير إلى أن أدركوا أسرارها، فتفوقوا في كثير من الأحيان، على أهلها من أجل طلب

العلم أو التفقه في الدين. خرج كثير من الجزائريين متوجهين نحو المراكز الثقافية، في كل زمان و مكان، يبحثون عنها تارة في الأندلس، و تارة أخرى في المغرب، أو تونس، أو في المشرق العربي.

و لكن الأهم من هذا كله، أن الحضارة المحلية، سواء تعلق الأمر بتونس، أو بالمغرب، أو بالجزائر، بقيت صامدة مدة، تزيد على أربعة عشر قرنا من الزمن، و لم تضمحل نهائيا، و إلى حد الآن يستطيع المرء بكل سهولة أن يقف على بعض خصوصياتها و معالمها بادية جليلة للعيان، في كل شبر، على طول إمتداد التراب الوطني.

و نحن نعيش عصر مفاهيم جديدة، و أساليب جديدة لطرح كل ما يمكن طرحه منها، و بطريقة عقلانية، لا مجال لها للمجاملة، أو السفسطة، أو المناورات السياسية، فمن السذاجة أن نتكلم عن كل شيء، يبدو لنا أولوية الأولويات، في عملية الإقلاع الحضاري و الإقتصادي و السياسي و الثقافي و الإجتماعي.

فالإنتماء شيء، حسا، و إدراكا، و عقلا، و عقلانية، و الذوبان فيه و الإنهيار به إلى حد المغالاة شيء آخر، قد لا تقبله مستقبلا، لا العقول النيرة الجزائرية، و لكن أيضا حتى أخطاها و أبسطها.

فليس من السهل تصور فرد جزائري ينمو و يتطور في محيط ثقافي غير محيطه الأصلي، يستطيع منافسة الفرد الأوربي، أو الأمريكي، أو

البياتي، إذا لم يكن واعيا تمام الوعي بأصالته و بجذوره العميقة الضاربة
أطنابها في تاريخه العميق، و أن يشعر أنه خلال هذه الحقبات التاريخية
الكثيرة التي مر بها أسلافه و أجداده، و التي كان بعضها له و بعضها
الأخر عليه، كان له كيان مستقل، خاص به، بإيجابياته و بسلبياته، ففي
هذا الإطار، و ليس في غيره، نما و تطور علماء الجزائر، خلال الحقبات
التاريخية التي حددناها. و الدليل على ذلك، أنه كان يروق الكثير منهم،
الذين تنقلوا غربا أو شرقا، أن يميزوا أنفسهم في سكان البلد المضيف،
بتصدير أسمائهم الحقيقية بعبارة ((جزائري)) و منهم من عرف خارج
وطنه نسبة إلى مسقط رأسه، فيصدر إسمه بعبارة ((البسكري)) أو
((الشلاوي)) أو ((البساتني)) أو ((المستغامي)) أو ((البجائي)) أو
((الناهرتي)) أو ((الوهراني)) أو ((المسيلي)) أو ((الندرومي)) أو
((التلمساني))، و غيرها من الدلالات التي تثبت إندماؤه و نسبته الجزائرية
المحضة، و هي صفة قد يتفرد بها الجزائري، بالنسبة لغيره من سكان
المغرب الكبير، فالتونسي مثلا خارج وطنه، يعرف ((بالتونسي)) فقط، و
كلما يرمز إليه تحديدا لمنشأه و مسقط رأسه، و كذلك المغربي، أما
الجزائريون، كما نلاحظ ذلك من تراجمهم و سيرهم الشخصية، فيصرون
على التأكيد على أصلهم و فصلهم من خلال أسمائهم أولا، قبل أن يثبتوا
ذلك بكفاعتهم العلمية و مقدرتهم الثقافية.

أما المرحلة الثانية التي تبدو في الرسم البياني السابق، و التي تمتد
ما بين القرنين التاسع و الثالث عشر الميلاديين، (6/7هـ)، فهي مرحلة، و
إن كان ليست هامة كثيرا بعدد علمائها في تونس، و لكنها من ناحية

أخرى، هامة، من حيث نوعية علمائها الذين وجدوا بتونس، مثل إسحاق الملبشوني، و الحسن ابن رشيق، الحسن ابن الزبيبي، و ابن النحوي، و ابن منداس و غيرهم.

و عموما فقد كان للإقلابات السياسية، و عدم الإستقرار الذي عاشته المنطقة، على عهد الآغالبية و العبيديين و الزيانيين، دور في تقهقر الأوضاع الثقافية و العلمية في المنطقة.

و إذا مررنا إلى عهد الحفصيين بتونس، نلاحظ تغيرا ملحوظا في الميدانين المذكورين، و هو ما يقودنا إلى التكلم، عن الحقبة الثالثة التي أظهرناها، في رسمنا البياني، السابق، و التي تمتد، كما هو واضح ما بين القرنين الثالث عشر و الخامس عشر الميلاديين، (7/9هـ)، و هي أزهى و أغنى فترة ثقافية و علمية عاشتها الجزائر، و هي الأولى في تاريخها الثقافي، التي برزت من خلالها، لا بعدد علمائها الهائل، و لكن أيضا بعدد هام منهم الذين طارت شهرتهم و سبقتهم مغربا و مشرقا، بل حتى إفريقيا، و ذلك شأن التلمساني عبد الكريم المغيلي(75). و من هؤلاء، الذين تركوا بصماتهم واضحة في ميدان العلم و المعارف التي كانت متداولة في عصرهم: الشريف التلمساني، و أحمد الغبريني، و ابن الكماد، و أحمد المقرئ، و عبد الرحمان الثعالبي، و مرزوق ابن الحفيد، و غيرهم.

أما المرحلة الرابعة، من حركة علماء الجزائر نحو تونس، و التي تبدو في رسمنا البياني، فهي التي تمتد ما بين القرنين السادس عشر و

الثامن عشر الميلادي، (12/10هـ)، و هي الفترة العثمانية بتونس و الجزائر، و التي يلاحظ من خلالها، بكل سهولة، إنطفاء الإشعاع الثقافي، و قلة العلماء و المثقفين في الجزائر، و من ثم كان تواجدهم نادرا، يكاد في بعض الأحيان أن ينعدم تماما، بحيث كما هو واضح من الإحصاء الذي قمنا به، أننا لم نستطع سوى تسجيل عالم واحد، في تونس خلال قرن كامل، بل عالم واحد لكل قرن: القرن 15/16م، و القرن 16م، و القرن 16/17م، و القرن 18م، (أنظر الجدول الآتي).

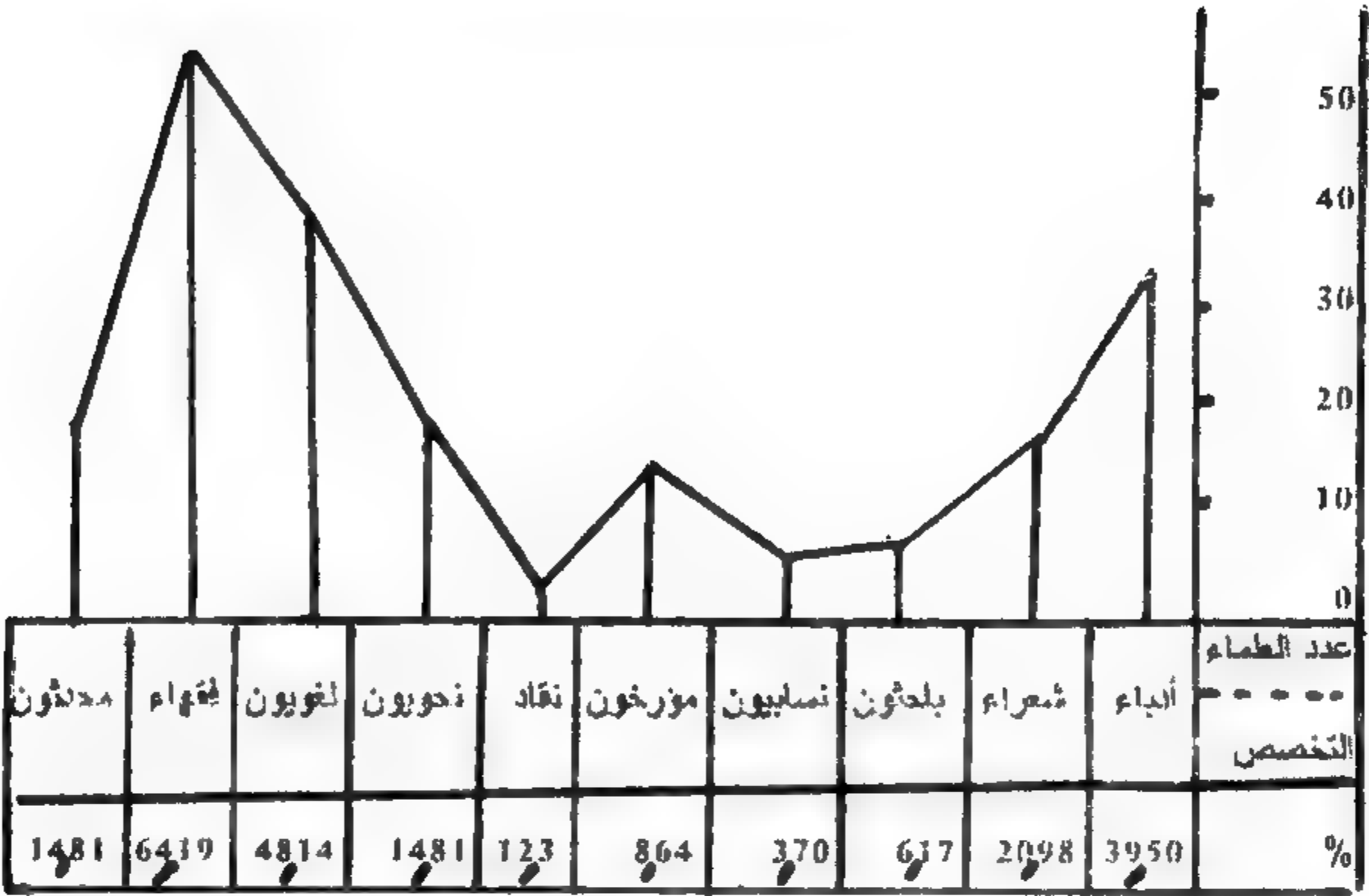
أما المرحلة الخامسة و الأخيرة، فيبدو من خلالها، أن الحالة العلمية و الثقافية للجزائر، قد أخذت شيئا فشيئا في التحسن. ففيما بين القرنين التاسع عشر، و بالأخص نهايته، و بداية القرن الذي يليه، و الأسباب السياسية معروفة، شد كثير من الجزائريين رحالهم نحو تونس للتزود بالعلم و المعارف هنالك، و قد سمح لبعضهم الجو السياسي و الثقافي الذي كان سائدا، لا بتبني قضية وطنهم و لكن أيضا تبني القضية التونسية و مساندتها قولا و فعلا، ماديا، و أدبيا. و من حيث عدد علماء هذه الفترة و توعيتهم، فهذه الأخيرة تشبه كثيرا فترة القرن الثالث عشر و الخامس عشر الميلادي التي مرت بنا.

العلماء الجزائريون في تونس
فيما بين القرنين التاسع و العشرين الميلادين
(3 / 14 هـ) ، (9 / 20 م)

القرن	9م	10/11م	11/12م	12/13م	13م	13/14م	14م	14/15م	15م
عدد	1	1	1	4	1	13	8	11	
العلماء									
النسبة	123	123	123	493	123	1604	987	1358	
%									
المجموع	81								
العلم									

القرن	15/16م	16م	16/17م	17م	18م	18/19م	19م	19/20م	20م
عدد	1	1	1	3	1	3	11	14	5
العلماء									
النسبة	123	123	123	370	123	370	1358	1728	617
%									
المجموع	81								
العلم									

العلماء الجزائريون في تونس حسب اختصاصاتهم



علماء الجزائر في تونس.

- بين القرنين 9 و 21 الملائيين -

- الملشوني إسحاق (226- هـ)
(841- م)
- رشيق - ابن - الحسن (385-463 هـ)
(995-1071 م)
- الزبيب بن الحسن (340-420 هـ)
(951-1029 م)
- ابن النحوي يوسف (433-513 هـ)
(1041-1119 م)
- ابن منداس محمد (463-557 هـ)
(1162-1245 م)

- القرن 13 م -

- الأصولي عبدالرحمان (639- هـ)
- (1294 م)
- التنسي إبراهيم (670- هـ)
- (1282 م)
- الغماري أحمد بن عيسى (862- هـ)
- (1283 م)
- المنجلاتي يعقوب (690- هـ)
- (1291 م)

- القرن 13 / 14 م -

- الغبريني أحمد (644-704 هـ)
- (1246-1304 م)

- القرن 14 م -

- الإمام بن عبد الرحمان (741هـ -)
 - الإمام بن عيسى (749هـ -)
 - الشريف التلمساني (771-810هـ)
 - عصفور بن يحيى (734هـ -)
 - الغبريني أحمد أبو القاسم (772هـ -)
 - الفخار - ابن - محمد (801هـ -)
 - الكماد - ابن - إبراهيم (ق 8 هـ)
 - مزروق - ابن - الحفيد (710-781هـ)
 - المسيلي أحمد بن محمد (785هـ -)
 - المقرئ محمد (759هـ -)
- (1340م -)
(1347م -)
(1370-1310م)
(1334م -)
(1380م -)
(1399م -)
(ق 14 م)
(1379-1311م)
(1383م -)
(1359م -)

- الملوكشي محمد بن عمر (740- هـ)
- (1339- م)
- الندرومي محمد بن عبد الله (749- هـ)
- (1348- م)
- النقاوسي أحمد أبو العباس (765- هـ)
- (1364- م)

- القرن 14 / 15 م -

- الثعالبي عبد الرحمان (786-875 هـ)
- (1384-1480 م)
- التلمساني يحيى بن محمد (809-843 هـ)
- (1341-1406 م)
- الزواوي إبراهيم (796-857 هـ)
- (1394-1453 م)
- الصنهاجي خليل (766-826 هـ)
- (1365-1422 م)
- الصنهاجي سالم (777-873 هـ)
- (1375-1468 م)
- العجيسي يحيى (777-862 هـ)
- (1375-1458 م)

(788-849 هـ)
(1386-1445 م)
(766-842 هـ)
(1364-1434 م)

• القسنطيني قاسم

• مرزوق - ابن - الحفيد

- القرن 15 م -

(846-890 هـ)
(1442-1494 م)
(839-902 هـ)
(1435-1496 م)
(894-)
(1489-)
(825-)
(1422-)
(899-)
(1494-)
(888-)
(1483-)
(813-)
(1410-)

• البسكري أحمد بن محمد

• البجائي حمزة

• الرصاع أبو عبد الله

• الصنهاجي عثمان

• الطولقي إبراهيم

• العلمي يحيى

• الغبروني عيسى

- القسنطيني أبو القاسم (847- هـ)
- المشدالي محمد بن محمد (822-865 هـ)
- المغراوي أحمد (820- هـ)
- النقاوسي أبو الطيب (848-898 هـ)
- (1417-1461 م)
- (1444-1491 م)

القرن 15 / 16 م -

- البجائي منصور (865-930 هـ)
- (1461-1524 م)

القرن 16 م -

- الفكون قاسم بن يحيى (965- هـ)
- (1558- م)

- القرن 16 / 17 م -

- عاشور بن عيسى القسنطيني (984-1074 هـ)
(1567-1664 م)

- القرن 17 م -

- الثعالبي عيسى (1020-1080 هـ)
(1611-1669 م)
- القشي النقاوسي (1020- هـ)
(1611- م)
- قدورة سعيد بن إبراهيم (1066- هـ)
(1656- م)

- القرن 18 م -

- عزوز بن مصطفى (1282- هـ)
(1768- م)

- القرن 18 / 19 م -

- الأفضلي يحيى بن صالح (1120-1223 هـ)
(1708-1808 م)
- التيجاني أحمد (1150-1230 هـ)
(1737-1815 م)
- الرحموني محمد الصالح (1152-1242 هـ)
(1739-1826 م)

- القرن 19 م -

- الإغريسي أحمد (1252-1307 هـ)
(1836-1889 م)
- الإغريسي محمد بن عبد القادر (ق 13 هـ)
(ق 19 م)
- الراشدي الحبيب بن محمد (1285- هـ)
(1868- م)
- الدراجي عبد الله بن غاتم (1296- هـ)
(1879- م)
- الخيراتي قاسم (1307- هـ)
(1830- م)

- الحاج بن محمد الصغير (1271- هـ)
- (1856- م)
- الجزائري محمد بن عيسى (1243-1310 هـ)
- (1828-1892 م)
- الشاوش - ابن - مصطفى (1252- هـ)
- (1836- م)
- الشلفي العربي (ق 13 هـ)
- (ق 19 م)
- العباسي أحمد (1215- هـ)
- (1836- م)
- الطولقي الحسين (1246-1309 هـ)
- (1830-1891 م)

- القرن 19 / 20 م -

- لطفيش إبراهيم (1305-1385 هـ)
- (1888-1965 م)
- باديس - ابن - عبد الحميد (1308-1359 هـ)
- (1889-1940 م)
- بولحيال حسن (1315- ؟ هـ)
- (1897- ؟)

- (1276-1312 هـ) * التبيسي العربي
- (1895-1957 م)
- (1333 هـ) * التهامي شطة
- (1915 م)
- (1264-1347 هـ) * الخنقي عاشور
- (1847-1929 م)
- (1318-1376 هـ) * الزاهري محمد السعيد
- (1899-1956 م)
- (1270-1334 هـ) * عزوز بن محمد
- (1854-1915 م)
- (1307-1353 هـ) * السوفي إبراهيم
- (1888-1934 م)
- (1283-1351 هـ) * سماية - ابن - عبد الحليم
- (1866-1933 م)
- (1308-1376 هـ) * مامي إسماعيل
- (1889-1956 م)
- (1271-1328 هـ) * مهنا - ابن - صالح
- (1854-1910 م)
- (1316-1364 هـ) * الملي مبارك
- (1898-1945 م)
- (1306-1393 هـ) * اليقظان - أبو - إبراهيم
- (1888-1973 م)

- القرن 20 م -

- | | |
|------------------|------------------|
| (1320-1383 هـ) | • الزهراء الهادي |
| (1902-1969 م) | |
| (1324-1347 هـ) | • رمضان حمود |
| (1906-1929 م) | |
| (1367- هـ) | • الصالح بن يحيى |
| (1948- م) | |
| (1331-1396 هـ) | • مفدي زكريا |
| (1912-1976 م) | |
| (1351-1399 هـ) | • هوارى بومدين |
| (1931-1978 م) | |

هجرة العلماء الجزائريين نحو تونس
(ق 3-14 هـ) ، (ق 9-20 م)

قائمة مرتبة حسب حروف المنجد أديب شاعر باحث متلمذ مؤرخ نقاد شعري لغوي فقيه محدث مهتم بعدة علوم مصلح وطني وهدوي

					الأنصولي عبد الرحمن	+	+
					(...-639هـ)، (1294-م)		
					الطفيش إبراهيم	+	
					(1305-1385هـ)، (1888-1965م)		
					الإغريسي أحمد	+	
					(1252-1307هـ)، (1836-1889م)		
					الإغريسي محمد بن عبد القادر		
					(ق 13 هـ) ، (ق 19 م)		
					الأنصلي يحيى بن صالح		
					(1120-1223هـ)، (1708-1808م)		
					الإمام بن عبد الرحمن	+	
					(...-741هـ)، (...-1340م)		
					الإمام بن عيسى		
					(...-749هـ)، (...-1347م)		
					باليس بن عبد الحميد	+	+
					(1308-1359هـ)، (1889-1940م)		
					البجائي حمزة		
					(839-902هـ)، (1435-1496م)		
					البجائي منصور		
					(865-930هـ)، (1461-1524م)		
					البسكري أحمد بن محمد		
					(846-890هـ)، (1442-1494م)		
					بولحبال (حسن)	+	+
					(1315-؟)، (1897-؟)		
					بومدين (هاري)		
					(1351-1399هـ)، (1932-1978م)		
					التبسي العربي	+	
					(1312-1376هـ)، (1895-1957م)		
					التبجي أحمد	+	
					(1150-1230هـ)، (1737-1815م)		

						+ التقمصتي يحيى بن محمد (809-843هـ)،(1341-1406م)
						+ التقسي إبراهيم بن خلف (...-670هـ)،(...-272م)
+ +						+ التهامي شطة (...-1333هـ)،(...-1915م)
						+ الثعالي عبد الرحمن (786-875هـ)،(1384-1480م)
						+ الثعالي عيسى (1020-1080هـ)،(1611-1669م)
						+ الجزاري محمد بن عيسى (1243-1310هـ)،(1828-1892م)
						+ الحاج بن محمد الصغير (....-1271هـ)،(....-856م)
						+ الخفقي عاشور (1264-1347هـ)،(1847-1929م)
						+ الخبرقي قاسم (....-1307هـ)،(....-890م)
						+ الدرجي عبد الله بن غنم (....-1296هـ)،(....-879م)
						+ الراشدي الحبيب بن محمد (....-1285هـ)،(....-868م)
						+ الرحموني محمد الصالح (1152-1242هـ)،(1739-1826م)
						+ رشيق ابن الحسن (358-436هـ)،(995-1071م)
						+ الرصاص أبو عبد الله (...-894هـ)،(....-1489م)
						+ رمضان حمود (1324-1347هـ)،(1906-1929م)
						+ الزاهري محمد المسعد (1318-1376هـ)،(1899-1956م)
						+ الزاهري محمد الهادي (1320-1383هـ)،(1902-1963م)
						+ الزيوب بن الحسن (340-420هـ)،(951-1029م)
						+ الزلوي إبراهيم (796-857هـ)،(1394-1453م)
						+ بن سلمية عبد الحلیم (1283-1351هـ)،(1866-1933م)

					المصطفى إبراهيم				
					(1307-1353هـ)، (1888-1934م)				
					الشريف التمسقي				
					(810-771هـ)، (1310-1370م)				
					الشافعي العربي				
					(13 هـ)، (19 م)				
					الصلاح بن يحيى				
					(1367-....هـ)، (1948-....م)				
					الصنهاجي خليل				
					(766-826هـ)، (1422-1365م)				
					الصنهاجي سالم				
					(777-873هـ)، (1468-1375م)				
					الصنهاجي عثمان				
					(....-825هـ)، (1422-....م)				
					الطواقي إبراهيم				
					(....-899هـ)، (1494-....م)				
					الطواقي الحسين				
					(1246-1309هـ)، (1891-1830م)				
					العباسي أحمد				
					(....-1215هـ)، (1836-....م)				
					المعديسي يحيى				
					(777-862هـ)، (1458-1375م)				
					عزوز بن محمد				
					(1270-1334هـ)، (1915-1854م)				
					عزوز بن مصطفى				
					(....-1282هـ)، (1768....م)				
					عصفور بن يحيى				
					(...-734هـ)، (1334....م)				
					الطمي يحيى				
					(...-888هـ)، (1483-....م)				
					الغبريني أحمد				
					(644-704هـ)، (1304-1246م)				
					الغبريني أحمد أبو القاسم				
					(...-772هـ)، (1380-....م)				
					الغبريني عيسى				
					(...-813هـ)، (1410-....م)				
					الغماري أحمد بن عيسى				
					(...-862هـ)، (1283-....م)				
					ابن الفخار				
					(...-801هـ)، (1399-....م)				

+	+	+	الفتكون قاسم بن يحيى (....-965هـ)،(....-1558م)	
	+	+	قنورة سعيد بن إبراهيم (....-1066هـ)،(....-1656م)	
	+	+	عائور بن عيسى القسنطيني (984-1074هـ)،(1567-1664م)	
+	+	+	القسنطيني قاسم (788-849هـ)،(1386-1446م)	
	+	+	القسنطيني أبو القاسم (....-847هـ)،(....-1443م)	
	+	+	+	القسنطيني مصطفى بن القلوش (....-1252هـ)،(....-1836م)
	+	+	القسي القلوسي (....-1020هـ)،(....-1611م)	
			+	الكباد بن إبراهيم (ق 8 هـ) ، (ق 14 م)
			+	ملي إسماعيل (1308-1376هـ)،(1889-1956م)
	+	+	+	بن مرزوق ابن محمد (710-781هـ)،(1311-1379م)
	+	+	+	مرزوق بن الخطيب (766-842هـ)،(1364-1434م)
		+		المصلي أحمد بن محمد (....-785هـ)،(....-1383م)
	+	+	+	المشدالي محمد بن محمد (822-865هـ)،(1417-1461م)
	+	+		المطراوي أحمد (....-820هـ)،(....-1417م)
+			+	مفدي زكريا (1331-1396هـ)،(1912-1976م)
	+		+	المقري محمد (....-759هـ)،(....-1359م)
+	+	+		المشونني إسحاق (....-226هـ)،(....-841م)
			+	المليكني محمد بن عمر (....-740هـ)،(....-1339م)
	+	+		المنجلاتي يعقوب (....-690هـ)،(....-1291م)
+	+		+	منداس ابن محمد (557-643هـ)،(1162-1245م)

			مهنا ابن صالح					
+			(1271-1328هـ)، (1854-1910م)					
+			الميلي مبارك					
			(1310-1364هـ)، (1898-1945م)					
			التحوي ابن يوسف					
			(433-513هـ)، (1041-1119م)					
			الترومي محمد بن عبد الله					
			(....-749هـ)، (....-1348م)					
			التقاوسي أحمد أبو العباس					
			(....-765هـ)، (....-1364م)					
			التقاوسي أبو الطيب					
			(848-898هـ)، (1444-1491م)					
			البيضان أبو إبراهيم					
+ +			(1306-1393هـ)، (1888-1973م)					

- (1) - أنظر مثلاً: محمد الصالح الجابري، النشاط العلمي و الفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)، تونس 1983، ص 17 و ما يليها.
- (2) - من هؤلاء التاهرتي عبد الرحمان المتوفى (295هـ)، (908م)، أنظر عنه عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ط/2/1980، بيروت، ص 59.
- (3) من هؤلاء إسحاق المشونني المتوفى (226هـ)، (841م)، أنظر المرجع السابق، ص 314، و كذلك الجابري، ص 22. و كذلك عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج 1، ص 278.
- (4) يمكن ترتيب المراكز الثقافية القديمة في الطريقة على النحو التالي: القيروان، بجاية، تونس، قسنطينة و بسكرة.
- (5) - موضوع كتابنا، آخر إنتاج لنا، قابل للطبع.
- (6) - أديب من كبار أهباء الجزائر في عصره: باحث، شاعر، مؤرخ، ناقد، أنظر عنه مثلاً:
- * ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، 8 أجزاء، القاهرة 1949، ج/3، ص 297.
- * جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، 4 أجزاء، القاهرة، 1957، ج/2/ص 334.
- * شكيب أرسلان: الحلل السندسية و الآثار الأندلسية، 3 أجزاء، مصر، 1358/1355، ج/1، ص 270.
- * عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، بيروت 1981، ص 150/151.
- * الجابري (م/ص) النشاط العلمي و الفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، تونس، 1983، ص 20.

• دائرة المعارف الإسلامية، و غيرها كثير.

(7) - يبدو أن هناك إختلاف في تاريخ وفاة ابن رشيق، راجع المصادر و المراجع المذكورة.

(8) - أنظر عنه مثلاً:

• أبو العربي محمد بن أحمد تميم: علماء إفريقية، تونس، 1968، ص 180.

• عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج/1، ص 278.

• محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 22.

(9) - السويطي: بغية الوعاة في طبقات اللغوين و النحاة، جزآن، مصر، 1964، ص 525.

أنظر عنه كذلك نويهض، المرجع السابق، ص 185.

(10) - من علماء الجزائر التي كانت لهم علاقة بتونس في نفس الفترة، ابن النحوي يوسف بن محمد التلمساني، أبو الفضل، أصلاً من توزر بتونس (433-513هـ)، (1041-1119م)، سكن القلعة إلى أن توفي بها. ابن منداس محمد (557-643هـ)، (1162-1245م)، أصلاً من أشير. الأصولي عبد الرحمان المتوفى (639هـ)، (1294م). من أهل بجاية. التنسي إبراهيم بن خلف المتوفى (670هـ)، (1282م)، من أهل تنس. الغماري أحمد بن عيسى المتوفى (862هـ)، (1283م)، من أهل بجاية. المنجلاتي يعقوب (690هـ)، (1291م) من أهل بجاية.

(11) - أنظر عنه مثلاً:

• الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخلف، ج/1، ص 21.

• محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية، مصر 1349هـ.

(12)- له عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة في بجاية، الجزائر 1328هـ، 1910م.

(13)- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 22.

(14)- أنظر عنه مثلا:

* ابن مريم التلمساني: البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان، الجزائر 1907، ص 123

* أبو القاسم الحفناوي: المصدر السابق، ج/2/ص 202.

* عبد الرحمان الجبلاي: المرجع السابق، ج/2/ص 152.

(15)- أنظر عنها مثلا:

* المقرئ: نفخ الطيب، 8 أجزاء، بيروت 1968، ج/5/ص 275.

* ابن مريم: المصدر السابق، ص 123، أنظر كذلك أبو القاسم الحفناوي و عبد الرحمان الجبلاي، السابقين الذكر.

(16)- أنظر مثلا:

* الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية، تونس، ب.ت.ص 105.

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 234.

* الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/1/ص 106.

* ابن مريم: المصدر السابق، ص 164.

(17)- أنظر عنه مثلا:

* السخاوي: الضوء اللمع لأهل القرن التاسع، 12 جزءا، مصر 1353/1355. و.ج/7، ص 50.

* الكتاني: فهرس الفهارس، جزءان، فاس، 1347. ه.ج/1، ص 294.

- * ابن مريم: المصدر السابق، ص 201.
- * عبد الرحمان الجبلاي: المرجع السابق، ج/2/ص 210.
- (18) - أنظر عنه مثلا:
- * أحمد المقرئ: نفخ الطيب، المصدر السابق، ج/5، ص 203.
- * محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 232.
- * ابن مريم: المصدر السابق، ص 154 و الحفناوي أبو القاسم، ج/2/ص 493.
- (19) - أنظر عنه مثلا:
- * الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/1، ص 172.
- * محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 218.
- * أحمد المقرئ: المصدر السابق، ج/6، ص 240.
- (20) - عن عادل نويهض: المرجع السابق، ص 318.
- (21) - أنظر عنه مثلا:
- * الحفناوي: ج/1، ص 67، الجبلاي عبد الرحمان: ج/2، ص 280، السخاوي: ج/4، ص 152.
- * محمد بن محمد مخلوف: ص 265، و شكيب أرسلان: المرجع السابق، ص 165، و غير ذلك كثير.
- (22) - خلال نفس الفترة الزمنية وجد بتونس كثير من علماء الجزائر، اختلفوا تأثيرا.
- (23) - و تأثيرا في البيئة العلمية و الثقافية يمكن ذكر البعض منهم: عصفور بن يحي المتوفى (734هـ)، (1334م)، و الغبريني أحمد أبو القاسم المتوفى سنة (772هـ)، (1380م)، و شقيقه أبو سعيد

المتوفى (775هـ—)، (1373م)، و ابن الفخار محمد
المتوفى (801هـ)، (1399م)، و ابن الكناد إبراهيم (ق8هـ)، (ق14م)، و
المسيلي أحمد بن محمد المتوفى (785هـ)، (1383م)، و الندرومي محمد بن
عبد الله المتوفى (749هـ)، (1348م)، و النقلاوسي أحمد أبو العباس
المتوفى (765هـ)، (1364م)، و التمساتي يحيى بن محمد (809-
843هـ)، (1341-1406م)، و الزواوي إبراهيم (796-857هـ)، (1394-
1453م)، و الصنهاجي خليل (766-826هـ—)، (1365-1422م)، و
الصنهاجي يحيى سالم (777-873هـ—)، (1375-1468م)، و العجيسي
يحيى (777-862هـ—)، (1375-1458م)، و القسنطيني قاسم (788-
849هـ—)، (1386-1445م)، و البسكري أحمد بن محمد (846-
890هـ—)، (1442-1494م)، و البجائي حمزة (839-902هـ—)، (1435-
1496م)، و الصنهاجي عثمان المتوفى (825هـ—)، (1422م).
(24) - أنظر عنه مثلاً:

- * شكيب أرسلان: المرجع السابق، ص 689.
 - * ابن مريم: المصدر السابق، ص 283.
 - * السخاوي: المصدر السابق، ج/8، ص 287.
 - * محمد بن محمد مخلوف: ص 259، و غيرها كثير.
- (25) - أنظر عنه:

- * عادل نويهض: المرجع السابق، ص 205.
 - * السخاوي: المصدر السابق: ج/1، ص 169.
- (26) - أنظر عنه:

- * محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 243.

* شكيب أرسلان: المرجع السابق، ص 611.

* عادل نويهض: المرجع السابق، ص 250.

(27) - أنظر عنه:

* السخاوي: المصدر السابق، ج/6، ص 182.

* شكيب أرسلان: المرجع السابق، ص 613.

* الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/2، ص 322.

(28) - من علماء الجزائر، الذين عاشوا خلال القرن الخامس عشر

ميلادي، التاسع هجري، و الذين إنتقلوا إلى تونس طالبا للعلم و المعارف،

نذكر: العلمي يحي المتوفى (888هـ-)، (1483)، المشدالي محمد بن

محمد (822-865هـ-)، (1417-1461م)، المغراوي أحمد

المتوفى (820هـ-)، (1417م)، البجائي منصور (865-930هـ-)، (1461-

1524)، النقاوسي أبو الطيب (848-898هـ-)، (1444-1491م).

(29) - أنظر عنه مثلا:

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ج/1، ص 311.

* الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/1، ص 77.

* ابن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكراشية، تحقيق محمد عبد

الكريم، الجزائر.

* عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 15 جزء، دمشق، ب.ت.ج/8، ص

33.

* رحلة العياشي، فاس 1316هـ، ج/2، ص 126.

(30) - من أسرة عبد الرحمان الثعالبي، عالم الجزائر الشهير، و لكن

شهرة عيسى و عبد الرحمان ليس بينهما مقارنة سوى فيما يخص شبهما.

(31) - أنظر عنه:

* ابن سودة: دليل مؤرخ المغرب، تيطوان 1950، ج/1، ص 792.

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 792.

* عمار هلال: الطرق الصوفية و نشر الإسلام و الثقافة العربية في غرب إفريقيا السمراء، الجزائر 1986.

(32) - أنظر عنه: عادل نويهض: المرجع السابق، ص 255.

(33) - أنظر عنه:

* العياشي: المصدر السابق، ج/2، ص 382.

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 310.

(34) - أنظر عنه:

* الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/1، ص 62.

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر نفسه، ص 62.

* ابن ميمون: المصدر السابق، ص 73.

(35) - أنظر عنه: عادل نويهض: المرجع السابق، ص 232.

(36) - المرجع نفسه: ص 146.

(37) - المرجع نفسه: ص 22.

(38) - أنظر عنه:

* محمد بن محمد مخلوف: المصدر السابق، ص 413.

* الحفناوي أبو القاسم: المصدر السابق، ج/1، ص 528.

* عمر رضا كحالة: المصدر السابق، ج/11، ص 104.

* عادل نويهض: المرجع السابق، ص 112.

- (39) - أنظر عنه: عمر رضا كحالة: المصدر السابق، ج/8، ص 119 و كذلك ع. نويهض: ص 139.
- (40) - راجع: عمر رضا كحالة: المصدر نفسه، ج/4، ص 34، و كذلك ع. نويهض: المرجع نفسه، ص 205.
- (41) - عادل نويهض: المرجع نفسه، ص 189.
- (42) - و من هؤلاء حسب تاريخ وفاتهم: مصطفى بن الشاوش القسنطيني المتوفى (1252هـ-)، (1836م)، أحمد بن سعيد العباسي، المعروف بابي العباس المتوفى (1215هـ-)، (1836م)، الراشدي الحبيب بن محمد المتوفى (1285هـ-)، (1868م)، الإغريسي أحمد بن محمد بن عبد القادر (1252-1307هـ-)، (1836-1889م).
- (43) - و من هؤلاء، الدراجي عبد الله بن غاتم المتوفى (1296هـ-)، (1879م)، و الإغريسي محمد ابن عبد القادر (ق13هـ-)، (ق19م).
- (44) - أنظر عن ذلك، مقالتي: تطور الإصلاح في الجنوب الجزائري، الثقافة، الجزائر، عدد 100.
- (45) - عمار هلال: تطور الإصلاح في الجنوب الجزائري: المرجع السابق.
- (46) - عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، الجزائر، 1986، ص 18.
- (47) - عمار هلال: تطور الإصلاح...
- (48) - سركيس: معجم المطبوعات، جزءان، 1928، ص 1183، و عمار طالبي: ابن باديس حياته و آثاره... أعمال ملتقى الفكر الإسلامي، عدد 1971/7، الجزائر، (ملتقى قسنطينة).

- (49) - أنظر عنه ما سبق من مراجع.
- (50) - أنظر عنه ما سبق من مراجع.
- (51) - فهرس الكتب العربية، 18 أجزاء، مصر 1342/1361هـ، ج/3، ص 382، و كذلك عمر رضا كحالة: المصدر السابق: ج/5، ص 51.
- (52) - أنظر عنه مثلا:
- * محمد علي دبور: نهضة الجزائر الحديثة، ج/1، ص 106.
 - * رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، ج/1، ص 871.
 - * عمار طالبي: حياة و آثار ابن باديس، ج/1، ص 28.
- (53) - * محمد علي دبور: المرجع نفسه، ج/2، ص 48.
- * عمار طالبي: المرجع نفسه.
 - * أحمد توفيق المدني: مذكرات، ج/2، ص 11.
 - * عمر رضا كحالة: المصدر السابق، ج/5، ص 105.
- (54) - محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 36.
- (55) - من أهمهم البشير الإبراهيمي الذي عاد من المشرق العربي، و محمد خير الدين و المدني اللذين عادوا من تونس خلال نفس الفترة.
- (56) - أنظر عن ذلك: بومالة مختار و شعيب مسعود: ابن باديس ما كتبه و ما كتب عنه، محاولة بيبليوغرافية هامة، قسنطينة، معهد العلوم الإجتماعية، 1988.
- (57) - وثائق أرشيف ما وراء البحار: آكس آن فروفانس: ه 11.
- أنظر عن ذلك مثلا:
- * محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 93/33.
 - * الزركلي: الأعلام، ج/4، ص 60.

- أنزركلي: الأعلام، ج/4، ص 60.
- بسام الصلي: عبد الحميد بن باديس و بناء قاعدة الثورة الجزائرية، بيروت 1983، ص 119.
- فهمي سعيد: حركة عبد الحميد بن باديس و دورها في قضية الجزائر، بيروت 1983.
- الملي محمد: ابن باديس و عروبة الجزائر.
- (58) - أنظر عنه:
- محمد علي نبوز: المرجع السابق، ج/3، ص 259.
- توفيق المدني: حياة كفاح، ج/2، ص 10/7.
- عمر رضا كحالة: المصدر السابق، ج/8، ص 175.
- محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، ج/2، ص 225.
- (59) - إسمه الكامل: العربي بن بلقاسم بن مبارك بن فرحات التبسي، أبو القاسم.
- (60) - أنظر عنه:
- نبوز : المرجع السابق، ج/1، ص 37 و ج/2، ص 15.
- مجلة الشهاب: ج/10، م/5، نوفمبر 1929.
- مجلة الشباب: عدد 12، أكتوبر 1971.
- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 61.
- حفناوي زاغر: الإمام الشيخ العربي التبسي: مجلة الثقافة 1986/8/7/، عدد 94، ص 139/123.
- (61) - عادل نويهض/ المرجع نفسه، ص 61.
- (62) - السخاوي: المصدر السابق، ج/8، ص 288.

(63) - عمار هلال: تطور حركة الإصلاح بالجنوب الجزائري، مجلة الثقافة، المرجع السابق.

(64) - الكاملي عبد الله بن محمد: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، قسنطينة 1966.

(65) - محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 38.

(66) - أنظر عنه:

• محمد الصالح الجابري: المرجع السابق، ص 38.

• عادل نويهض: المرجع السابق، ص 19.

(67) - أنظر عنه مثلا:

• فليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، 4 أجزاء، بيروت 1933/1913.

• محمد علي بوز: أعلام الإصلاح في الجزائر، ج/1، ص 213 و الجزء الثاني، ص 227.

• محمد الهادي السنوسي: شعراء الجزائر، ج/1، ص 109، أنظر عنه كذلك مجلة الأصالة، و الشهاب، عدد 115، أكتوبر 1921، و محمد ناصر: المقالة الصحفية، و غيرها كثير.

(68) - من العلماء الجزائريين الذين عاشوا في نفس الفترة، و الذين كانت لهم علاقة ثقافية و علمية بتونس، يمكن ذكر: السوفي إبراهيم (1307-1353هـ)، (188-1934م)، و حسن بو لحبال، المولود (1315هـ)، (1897م)، و مامي إسماعيل (1308-1376هـ)، (1889-1956م)، و الزاهري محمد السعيد (1318-1376هـ)، (1899-1956م).

(69) - أنظر عنه:

* الهادي السنوسي: شعراء الجزائر في العصر الحاضر، جزآن، تونس 1926/1927 ج/1، ص 70.

* محمد ناصر: المرجع السابق، ج/2، ص 227، و مجلة الثقافة، عدد 24، و الشهاب، ج/12، مجلد 5، و عادل نويهض، المرجع السابق، ص 153.

(70)- محمد علي نبوز: المرجع السابق، ج/1، ص 380 و ج/2، ص 38، و كذلك المدني: المرجع السابق، ج/1، ص 156، و عادل نويهض: المرجع السابق، ص 194.

(71)- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 157.

(72)- أنظر فيما سبق إثبات المصدر.

(73)- عادل نويهض: المرجع السابق، ص 309.

(74)- و هو من الذين ظلمهم و قهرهم المهتمون ((بالتاريخ))، لا لسبب، و لكن لأنه أصلا من جهة معينة... و ما يقال عن مقدي زكرياء، يقال عن كثير من معاصريه.

(75)- أنظر عنه، عمار هلال: الطرق الصوفية و نشر الإسلام و الثقافة العربية في إفريقيا السمراء، الجزائر 1986.

ملحق - 1 -

بيان فرنسا إلى الجزائريين عشية الإحتلال سنة 1830

إلى القضاة، و العلية، و شرفاء المشايخ، و مشاهير الناس المحترمين... إن ملك فرنسا، قد عينني (كونت دي برمونت) قائدا أعلى... أن الباشا (الداي حسين)، حاكمكم، قد أهان علم فرنسا الجدير بكل إحترام، و بسبب هذا الفعل غير الحكيم قد تسبب في أن تعانيوا كل أنواع المصائب والمصاعب، بما في ذلك الحرب معنا.. (و لذلك)، فإنه من الضروري أن الباشا يلاقي المصير الذي يستحقه لعاه و لسوء تقديره، إنه هو الذي قد استدعى النار المهول على نفسه.

(و لكن) ثقوا بأنني لم آت لمحاربتكم، فأبقوا راضين و مسالمين حيث أنتم. أعملوا عملكم المعتاد بثقة. إني أضمن لكم بأنه ليس منا من ينوي مضرتكم، لا في ممتلكاتكم و لا في عائلاتكم. إني أضمن لكم أيضا بأن بلادكم، و أراضيكم، و مزارعكم، و دكاكينكم، و كل شيء ينتمي إليكم، صغيرا أو كبيرا سيبقى على ما هو عليه. ليس هناك لنا من سيتدخل، بأية وسيلة في شيء من شؤونكم. إن شؤونكم ستبقى دائما تحت أيديكم. ثقوا بوعدى.

إننا نضمن لكم أيضا، معطينكم وعدا شريفا و صريحا لا يقبل التغيير و لا التفسير، بأن جوامعكم و مساجدكم ستكون محترمة، فهي لن تبقى مفتوحة فقط إلى العابدين كما هي الآن و لكن ستصلح أيضا. و نضمن بأن لا أحد منا سيتدخل في شؤونكم الدينية، لأن هدف وجونا في بلادكم ليس لشن الحرب عليكم و لكن على مسؤولكم، الداي..

إنه من الواضح أن هذا الباشا يخطط لتخريب بلادكم، و ممتلكاتكم، و حياتكم. إن كل أحد يعلم أنه يريد أن يجعلكم منكوبين، فقراء، مضطهدين و متألمين... فيا للعجب كيف أنكم غير متفطنين بأن هذا الباشا لا يسعى سوى من أجل مصالحه الخاصة...

يا أصدقائنا... إن الله لم يسمح للباشا الظالم أن يرتكب أفعاله السوداء إلا لكي يجعل من سقوطه نهاية لإضطهادكم و مصاعبكم... لذلك، سارعوا و إغتموا (فرصة وجونا). أفتحوا أعينكم على ضوء الرخاء و الخلاص المبعوث إليكم من عند الله. أعرفوا أين تقع مصالحكم. إستيقظوا لكي تتركوا الباشا و تتبعوا طريقنا، التي ستقودكم إلى الخير و السعادة...

و لكن، إذا إخترتم أن تحاربوا و إن تقاومونا، فإتكم ستكونون مسؤولين على كل شيء قد يحدث لكم. و في هذه الحالة، لا تلومونا، بل لوموا أنفسكم(1)... فإذا عارضتمونا، فإتكم ستفنون عن آخركم، الخ(2).

(1) - هذه مقتطفات من البيان الذي عنوانه ((تداء إلى الشعب الجزائري من القائد الأعلى للجيش الفرنسي)). وقد ظهرت الطبعة الأولى للنص العربي الأصلي، مع ترجمة حرفية فرنسية، في مجلة ((ريفيو أفريكان))، م 6 (1862)، ص 147-153. (و نود أن نلاحظ القارئ بأن النص الذي بين يديه ليس مأخوذاً مباشرة من النص العربي، ولكنه مترجم عن النص الإنكليزي كما ظهر في الأطروحة).

(2) - عن سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، ص 467/468.

ملحق - 2 -

الاتفاق الجزائري الفرنسي، 5 جويلية 1830 (1)

المادة : 5

1- النص العربي :

إن الدين المحمدي سيبقى معمولاً به كما كان سابقاً. إنه سيبقى على ما هو عليه، إن حرية أهل البلاد، مهما كانت طبقتهم، ستبقى محترمة، و إن دين هذا الشعب، و ممتلكاته، و تجارته، و صناعته، بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة أيضاً، الخ.

2- النص الفرنسي :

إن العمل بالدين المحمدي سيكون حراً، و حرية السكان، مهما كانت طبقاتهم، و دينهم، و ممتلكاتهم، و تجارتهم، و صناعتهم لن تخرق، و إن نساءهم ستحترم، الخ(2).

- (1)- نشر النصين الأصليين ميشال هابار، ((حقائق و أكتيبي 5 جويلية 1830)) في ((نوفمبر))، م 10 (أبريل - ماي 1964). أما المواد 1، 2، 3 و 4 فإنها تناقش كيفية إحتلال الفرنسيين لبعض الحصون في عاصمة الجزائر و سلامة الداي.
- (2)- عن سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، ص 469.

ملحق - 3 -

رسالة حمدان خوجة إلى ((اللجنة الإفريقية)) سنة 1833.

((نتيجة للضغط المتواصل من حزب المقاومة بزعامة حمدان خوجة، عينت الحكومة الفرنسية اللجنة المعروفة، "باللجنة الإفريقية" لكي تحقق في الوضع بالجزائر معالمة. و قد ظن خوجة أن هذه الحركة تعني النصر للإنسانية و العدل، بالإضافة إلى حرية و إستقلال الجزائر، فبعث بنسخة من كتابه "المرآة" و "مذكرة" طويلة إلى أعضاء اللجنة، و قد أضاف إلى هاتين الوثيقتين الرسالة التالية أيضا، عبر فيها عن الأمل في أن فرنسا ستعامل الجزائر كما عاملت اليونان و بلجيكا)).

باريس في 26 أكتوبر 1833

أيها السادة،

كصديق للإنسانية و جزائري، فإن لدي معرفة عميقة بالمشكل الجزائري، و بأصول عيوبه، و بسبب الحرب، و بالوضع الحقيقي للبلاد قبل و بعد الإحتلال الفرنسي.

و بعد أن تنقلت في أوروبا، و قدرت فضيلة الدول المتحضرة الحرة،
و فائدة الصحافة، و بعد أن أعجبت بمبادئ الكرم و الإنسانية التي تشكل
ملامح الإنسان الفرنسي، فإني لا أخشى أن أنبه فرنسا إلى مصالحها
الحيوية، ففي المدخل التاريخي (المرأة)، الذي يوضع اليوم أمام الرأي
العام، شرحت الوضع الحقيقي في الجزائر، و إني سأعتبر نفسي أسعد
إنسان إذا كانت الأمة (الفرنسية) العظيمة، التي أخطبها بثقة كبيرة،
ستتظر بحب و عطف إلى مواطني المنكوبين.

إذا كان ما يجري في الجزائر منذ ثلاث سنوات سيستمر، فإن
الشرف الفرنسي سيكون في خطر، و وعيا لذلك بعثت حكومة جلالة ملك
الفرنسيين (لويس فيليب) لجنة تتكون من رجال شرفاء ليختبروا عن قرب
الحالة معاناة. إن الإنسان لينتظر في هذه اللجنة إنتصار العدل و الإنسانية.
إنن، فإني أجرو على إرسال نسخة من عمل (المرأة و المذكرة) إلى هذه
اللجنة، لا ادعاء للتأثير على تقريرها و أعمالها، و لكن لأني مقتنع تماما
بأن ملاحظاتي حول الأخطاء التي إرتكبت في الجزائر قد تساعد اللجنة على
رأب الصدع، و خصوصا على تعرف الحقيقة.

إنه من المؤلم أن نقول، بل أكثر إيلا ما أن نفكر، بأن الإدارة الفرنسية
قد وفتت ثقيلة، كحمل من الرصاص، على هذه البلاد (الجزائر)، فماذا كانت
النتيجة؟ إن حلجزا لا يمكن إجتيازه قد أقيم في الجزائر بين الشعبين اللذين
لا يمكن أن يتكلما نفس اللغة، و لا يعتنقا نفس الدين، و لا يلبسا نفس

كل شيء يحدثني بأن أعضاء هذه اللجنة، نظرا لما إتخذوه من الوسائل لإزالة الحمل عن مواطنينا المنكوبين، متشبعون بعواطف الإنصاف، و الأمانة، و العدل الصحيح، كل شيء يحدثني أيضا بأن لهم قلوبا فرنسية، و أن شرفهم الوطني هو في مكان الصدارة لأفعالهم. إنه لهؤلاء الأشخاص المعروفين بمشاعرهم (الإنسانية) قد قمت بعمل، و ليس لأصحاب الصالونات الذين لا يشعرون بشيء و الذين ليسوا تقريبا دائما قادرين على إستيعاب أي شيء.

إني حين أفكر بأن اليونانيين مدينون بإستقلالهم إلى الفرنسيين و أن البلجيكيين مدينون بحريتهم إليهم. و أن كل الشعوب الفخورة و المنكوبة قد وجدت دائما منهم أعظم عاطفة كريمة، فإني أهنيء نفسي على الخطوة الشريفة التي خطوتها..لا، (أيها السادة)، إن الجزائريين لا يستحقون أن يرمى بهم خارج المجموعة (العالمية)، إنهم جزء من العائلة الإنسانية. و أن الدم الذي يجري في عروقهم، أيها السادة، له نفس الحرارة التي في دمكم.

فهل ستشفقون على حالتهم؟ ليس هناك أي حل سوى تغيير الوضع لإستعادة النظام و ميلاد ثقة جديدة في الجزائر، إن مساعدتكم المنتورة قد

أصبحت ضرورية، و أن الجزائريين واضعون كل ثقتهم فيكم. لذلك أرجو أن تحققوا آمالهم التي هي أيضا آمالي؟(1). "عبارات ختامية" (2).

- (1)- نقلها جورج إيفير ((سي حمدان بن عثمان))، في ((ر.أ.))، م 7(1913)، من ((أرشيف حكومة الجزائر))، ي، 61.
- (2)- عن سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، ص 472.

ملحق - 4 -

المنشور الفرنسي الذي وزع بالجزائر قبيل الاحتلال (1)

هذه منادة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنسية إلى سكان
الجزائر و أهالي القبائل باسم الله المبدئ المعيد و به نستعين.

يا أيها ساداتي القضاة و الأشراف و العلماء و أكابر المشايخ و
الإختيارية أقبلوا مني أكمل السلام و أشمل أشواق قلبي بمزيد العز و
الإكرام. أما بعد أعلموا هداكم الله إلى الرشد و الصواب إن سعادة سلطان
فراتسة مغبومي و عزة جنابه الأعلى عز نصره قد أنعم على توليته أي
منصب سار عسكر. و يا أعز أصدقائنا و محبيننا سكان الجزائر و من
ينتمي إليكم من شعب المغاربة إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجراً على
بهيلة يبرق فراتسة المستحق كل الإعتبار و أقدم على إهنته فقد سبب
بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث و المضرات لكونه
دعى عليكم الحرب من قبلنا فإن عزة إقتدار سلطان فراتسة دام ملكه نزع
الله من قبله مرحمه المعهودة و رأفته المعروفة المشهورة فلا بد أن هذا
الباشا حاكمكم من فكة بصيرته و عماوة قلبه قد جنب على نفسه الإنتقام
المهول و قد لنا منه القدر المقدر عليه و عن قريب يحل به ما إستحقه من
العذاب المهين.

أما أنتم يا شعب المغاربة أعلموا و تأكدوا يقينا أنني لست آتيا لأجل محاربتكم فعليكم أن لا تزالوا آمنين و مطمئنين في إماكنكم و تعملوا أشغالكم و كل ما لكم من الصنائع و الحرف براحة سر. ثم أنني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد ضرركم لا في مآلكم و لا في أعيالكم. و مما أضمن لكم أن بلادكم و أراضيكم و بساتينكم و حوائيتكم و كل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا فيبقى على ما هو عليه و لا يتعرض لشيء من ذلك جميعه لأحد من قومنا بل يكون في أيديكم دائما. فأمنوا بصدق كلامي. ثم أننا نضمن لكم أيضا و نعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا غير متغير و لا متاؤل أن جوامعكم و مسلحتكم لا تزال معهودة معصورة على ما هي الآن عليه و أكثر و أنه لا يتعرض لكم لأحد في أمور دينكم و عبادتكم فإن حضورنا عنكم ليس هو لأجل محاربتكم و إنما قصتنا محاربة باشتكم الذي بدأ و أظهر علينا العداوة و البغضاء.

و مما لا يخفى عليكم غاية تحكمه و قبح طبعة المشؤوم و لا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه النميمة و أعماله الرذيلة فإنه واضح لديكم أنه لا يسعى إلا على خراب بلادكم و دنارها و تضييع أموالكم و أعماركم. و من المعلوم أنه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين المبهدلين الخاسرين أكثر من المسخط عليهم، فمن أعجب الأمور كيف يخفى عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته و الدليل كون أحسن العمارات و الأراضي و الخيل و السلاح و اللبس و الحلى و أما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.

فيا أيها أحبائنا سكان المغرب أنه عز وجل ما سمح بأن يصدر من
باشتكم الظالم ما فعله من أعمال الخبث و الردى إلا إنعاما منه سبحانه و
تعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه و بزوال سلطنته على كل خير و يفرج
عنكم ما أنتم فيه من الغم و الشدة، و إذا و الحال هذه أسرعوا و إغتموا
الفرصة و لا تغمى أبصاركم عما أشرقته الله عليكم من نور اليسر و
الخلاص و لا تغفلوا عما فيه مصلحتكم بل إستيقظوا لكي تتركوا باشتكم
هذا و تتبعوا شورنا الذي يؤول إلى خيركم و صلاحكم. و تحققوا أنه تعالى
لا يبغى قط ضرر خليفته بل يريد أن كل واحد من براياه يحوز ما يخصه
من وافر نعمه التي أسبغها على سكان أرضه.

يا أيها أهل الإسلام إن كلامنا هذا صادر عن الحب الكامل و أنه
مشتمل على الصلح و المودة، و أنتم إذا شيعتم مراسيلكم إلى أوردنا
حينئذ نتكلم و اياهم و المرجو من الله تعالى أن محادثتنا مع بعضنا البعض
تؤول إلى ما فيه منافعكم و صلاحكم. و عشنا بالله أنكم بعد ما تحققت أن
مقاصدنا و غايتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم و منفعتكم تعيشوا لنا
صحبة مراسيلكم كل ما يحتاج إليه عسكريا المنصور من النخائر ما بين
طحين و سمن و زيت و عجول و غنم و خيل و شعر و ما يشبهه. و حين
وصلت مراسلاتكم إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون أكثر.

هذا و أما إن كان معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا و
مقاومتنا أعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه و الشر إنما يكون سببه من
جهتكم فلا تلوموا إلا أنفسكم فليقتوا أنه ضد إرادتنا فليكن عندكم محققا أن

عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام و دون تعب و إن الله يسلمها
عليكم فإنه تعالى كما أنه يأمر من يجعل لكم النصر و الظفر بالمرحمة و
المسامحة على الضعفاء المظلومين فكذلك يحكم بأشد العذاب على
المفسدين في الأرض العائثين على البلاد و العباد فلا بد أنكم إن تعرضتم لنا
بالعداوة و الشر هلكنم عن آخركم.

هذا أيها السادة ما بدا لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم فلا
تغفلوا عنه و أعلموا بأن صلاحكم إنما في قبوله و العمل عليه و أن
هلاكم لا يرده منكم أحد إن عرضتم عما نصحتكم و أنذرتكم به و أيقنوا
بقينا مؤكدا أن كلام سلطانتنا المنصور المحفوظ من الله تعالى غير ممكن
تغييره لأنه مقدر لا بد أن يكون السلام على من سمع و أطاع.

(1)- AR.M.R.E: M. et D. Algerie 1825-1830, "Proclamation du
général Bourmont aux Algeriens 8 Juin 1830.

ملحق - 5 -

ميثاق الجبهة المغربية (المغربية)

مقدمة

بما أن الحالة في إفريقيا الشمالية أصبحت على جانب كبير من الخطورة تتطلب من الحركات الوطنية تبصرا و يقظة و تفرض عليها تقوية وحدتها و مضاعفة عملها.

و بما أن هذه الحركات مصممة على إنهاء النظام الاستعماري و تمتيع بلادها بأنظمة مبنية على السيادة و الديمقراطية تحرر شعوبها سياسيا و إجتماعيا و إقتصاديا و تضمن لجميع السكان دون تمييز حقوقهم و حرياتهم.

و بما أن إفريقيا الشمالية تلعب دورا أساسيا في الظروف الدولية الحاضرة.

و بما أن شعوب شمال إفريقيا مهتمون قبل كل شيء بتحريرهم القومي، و لذا فإنهم يعتبرون أنفسهم أصدقاء و مشاركين لكل من يعترف بحقوقهم في الحرية.

و بما أن تونس و الجزائر و المغرب موحدة بروابط روحية و تاريخية و جغرافية و ثقافية، و لها أماني قومية و مصالح عليا مشتركة.

و بما أن النظام الإستعماري المفروض على الشمال الإفريقي واحد في أهدافه و وسائله رغم الفوارق القانونية الشكلية، إذ الغاية التي يرمي إليها هي تحطيم كيان هذه الشعوب و تأبيد سيطرة الإستعمار و إستغلاله.

فلمواجهة هذه الحالة أصبح لازما على جميع الأحزاب و المنظمات الوطنية بشمال إفريقيا أن تنظم جبهة مشتركة لمقاومة قوات الإستعمار المتكتلة.

لهذا كله فإن الأحزاب و المنظمات الوطنية بشمال إفريقيا المجتمعة بهاريس يوم 2 فبراير 1952 المعبرة أصق تعبير عن رأي شعوب الشمال الإفريقي قررت عقد الميثاق الآتي:

نص الميثاق

أولا : تتعهد الأحزاب و المنظمات الوطنية بشمال إفريقيا:

أ- بمتابعة الكفاح و مضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع أنواع الإستعمار و الوصول بأقطارها - في دائرة ميثاق الأمم المتحدة - إلى نظام دول ديمقراطية متمتعة بسيادتها.

ب- بتنسيق عملها لتحقيق هذه الأهداف داخل إفريقيا الشمالية و في الميدان الفرنسي و الدولي.

ج- بالبحث دوريا في حالة الشمال الإفريقي على ضوء الحوادث في الداخل و الخارج.

ثانيا : تقرر تأليف لجنة "إتحاد و عمل الشمال الإفريقي" و إنشاء كل هيئة أخرى لازمة لتنفيذ هذا الميثاق.

- الجزائر : حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، حزب البيان.
- تونس : حزب الدستور الجديد، حزب الدستور.
- المغرب : حزب الإستقلال، حزب الشورى و الإستقلال، حزب الوحدة المغاربية، حزب الإصلاح المغربي.

• المصدر : المنار، عدد 19، 2 رجب 1371 / 28 مارس 1952، أنظر كذلك، "ميثاق إتحاد أحزاب شمال إفريقيا"، البصائر، عدد 185، 28 جمادي الثانية 1371 / 24 مارس 1952.

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي

دبيلة :

ممثلو الأحزاب و البعثات السياسية في الشرق العربي.

تحدوهم الرغبة الصادقة في جمع شملهم، و توحيد جهودهم، و توجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاطبة و صلاح أحوالها و تأمين مستقبلها، و إقرارا بضرورة التضامن في الكفاح و المسؤولية المشتركة و الواقعة عليهم لإثراك أهدافهم و لا سيما في هذه الظروف الخطيرة التي يتحول فيها مجرى التاريخ.

قد قرروا عقد ميثاق، و لهذه الغاية إجتمع بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السادة المذكورون فيما بعد :

إسم الحزب أو البعثة السياسية

أسماء الحاضرين

*** عن تونس**

الحزب الحر الدستوري الجديد

علي البلهوان

الحزب الحر الدستوري القديم

محمد صالح

البعثة السياسية

محمد بكرة

*** عن الجزائر**

حزب الشعب الجزائري

محمد خيضر

حزب البيان الجزائري

أحمد بيوض

*** عن مراكش**

حزب الإستقلال المراكشي

عبد المجيد بن جلون

حزب الإصلاح المراكشي

أحمد بن المليح

حزب الوحدة و الإستقلال

المكي الناصري

حزب الشورى و الإستقلال

محمد حسن الوزاني

و إتفقوا على ما يأتي:

- المادة الأولى : ينضوي ممثلو الأحزاب و البعثات السياسية المغربية (المغاربة) في الشرق العربي في هيئة تسمى (لجنة تحرير المغرب العربي).

– المادة الثانية : يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة مدينة القاهرة و يجوز إنشاء فروع لها خارج بلاد المغرب حسب ما تقتضيه المصلحة.

– المادة الثالثة : غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لإستقلالها التام و الإنضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الإتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله و فكرة السيادة المزبوجة، رفضا باتا.

– المادة الرابعة : إتفق ممثلو الأحزاب و البعثات السياسية المغربية على أن تكون أحزاب و بعثات كل قطر وفدا موحدا للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليهم من خدمة في القضية المغربية.

– المادة الخامسة : ينتدب كل حزب و كل بعثة سياسية مندوبا واحدا على الأقل للعمل داخل الوفد الممثل لبلاده.

– المادة السادسة : يوزع المندوبون الأعمال المنوطة بكل وفد عليهم مع التساوي في المسؤوليات و الواجبات و الحقوق.

– المادة السابعة : المهام الدائمة لكل وفد هي أمانة الصندوق و الدعاية و النشر و وضعية الوطنيين المغاربة و الإتصال.

– المادة الثامنة : يتكون داخل لجنة التحرير مكتب مشترك يربط الوفود الثلاثة. و يقوم هذا المكتب على أساس إنتداب ثلاثة من المندوبين لمدة سنة، واحد من كل وفد، و يتولى هؤلاء الثلاثة تعيين مدير و أمين صندوق عام و وكيل لمدير لمدة سنة، من بينهم.

– المادة التاسعة : يختص المدير بالإشراف على المسائل المشتركة بين الوفود و يقوم بتمثيل المكتب في دائرة إختصاصاته الإدارية و يوقع ما يعرضه عليه كل وفد من المكاتبات و يقوم وكيل المدير بمساعدته في أعماله و النيابة عنه في حالة غيابه.

و يتولى أمين الصندوق إستلام الإشتراكات و الإعانات و رصدها في دفتر حساب خاص و الإشراف على المصروفات العامة و توزيع مخصصات الوفود حسب ما يتم الإتفاق عليه، و محاسبة أعضاء الوفود.

– المادة العاشرة : يدفع كل وفد قيمة إشتراكه لأمين الصندوق مرة كل شهر، و تحدد قيمة الإشتراك في اللاحة الداخلية و تتكون إرادات المكتب من هذه الإشتراكات و من الإعانات التي يمكن الحصول عليها.

و إثباتا لما تقدم، قد وقعوا هذا الميثاق و يعمل به من تاريخ توقيعه

(1).

(1) – الرئيس: بناء المغرب العربي، ص 34/32.

ملحق - 7 -

التوفيقية (جمعية ودية خيرية و تعليم أدبي و علمي) القانون الأساسي

الفقرة الأولى : التكوين، الهدف و المقرر.

- المادة 1 : بمبادرة من شبان جزائريين مسلمين، متبنين هذا القانون الأساسي، تم تكوين جمعية ودية خيرية و تعليم أدبي و علمي.

- المادة 2 : هدف هذه الجمعية هو توحيد الأهالي الراغبين في التعليم، و تطوير المفاهيم الطمعية و الإجتماعية. و يمكنها عند الإقتضاء مساعدة في دراستهم شبان من النخبة، و كل تجمع يحمل نفس الهدف سيجد من طرفها كل الدعم الأخوي.

- المادة 3 : هذه الجمعية لها عنوان: التوفيقية، مقرها بالجزائر، 42 شارع أسلي.

- المادة 4 : تتكون الجمعية من ثلاثة أنواع من الأعضاء :

• أولا : الأعضاء المسلمون النشيطون الذين يدفعون مساهمة تقدر بستة فرنكات على الأقل.

• ثانيا : الأعضاء الشرفيون من الأهالي أو الأوربيين و التي تقدر مساهمتهم بخمسة فرنكات.

• ثالثا : الأعضاء أصحاب المقام (dignitaires) و الذين من أجل أن يعتبروا كذلك يجب أن يدفعوا خمسين فرنكات على الأقل أو دفع هبة موافقة.

الأعضاء النشيطون و الشرفيون يجب أن يقبلوا من طرف مجلس الإدارة و أن يقدموا من طرف كفيلين مختارين من الأعضاء النشيطين للجمعية.

- المادة 5 : أن مجلس الإدارة يأخذ قرار إلتساب أو طرد الأعضاء، لكن الطرد لا يمكن إتخاذه إلا في حالات خطيرة، بعد أن يكون المعني بالأمر قد أعطى جميع التوضيحات أمام المجلس.

- المادة 6 : يمكن للأعضاء الإلتساب برغبتهم بعد دفع المساهمات السابقة و للسنة الجارية و كل عضو له تلخر في دفع مساهماته يعتبر مستقبلا من طرف مجلس الإدارة.

الفقرة الثانية : مجلس الإدارة

- المادة 7 : يتكون المجلس من 12 عضوا نشيطا للجمعية، منتخبين من طرف الأعضاء النشيطين إلا في النصف الثاني من شهر جاتفي. و يجدد سنويا. يتم الانتخاب بالحصول على أغلبية المصوتين، أي بعدد يساوي على الأقل نصف عدد المنتخبين زائد صوت واحد، إذا لم يتحقق هذا الشرط، يتم إعادة انتخاب ثاني بعد أسبوع. في هذه الحالة فإن الأغلبية النسبية (relative) كافية. في حالة تساوي الأصوات بين اثنين أو أكثر من المترشحين، الانتخاب يكون للمتفوق في السن.

- المادة 8 : يشرع الأعضاء المنتخبون في العمل، إثر إجراء الاجتماع الأول بعد الانتخاب.

- المادة 9 : بعد كل انتخاب، يعين المجلس من بين أعضائه: رئيسا، نائبي رئيس، أمينا عاما، أمينا مساعدا، أمين صندوق عاما، أمين صندوق مساعدا، مكتبيا، أمين محفوظات و أربعة مساعدين.

- المادة 10 : في حالة تعادل الأصوات في المقررات، فإن صوت الرئيس هو المرجح. لا يمكن للمجلس أن يتخذ قرارا مقبولا إلا بحضور ثلثي أعضائه، إذا لم يحصل على النصاب، يتم استدعاء اجتماع جديد في الثمانية أيام الموالية، في هذا الاجتماع الجديد، يتم الإقرار مهما كان عدد

الأعضاء الحاضرين، في حالة إستقالة أو وفاة عضو أو عدة أعضاء من مجلس الإدارة، يتم تعويضهم خلال إنعقاد جمعية عامة في مدة لا تتجاوز شهرا على الأكثر.

- المادة 11 : يتقلد المجلس سلطات واسعة لإدارة الجمعية و تسيير مصالحها. يحدد على الأخص القانون الداخلي.

- المادة 12 : يسير المجلس كشف الحساب للمداخيل و النفقات، و يضع في كل سنة الحساب المالي للسنة الفارطة.

الفقرة الثالثة : المداخيل و النفقات

- المادة 13 : ميزانية الجمعية عادية، تتكون المداخيل من :

- 1- مساهمات الأعضاء النشيطين و الشرفيين للجمعية.
- 2- هبات أعضائه المحسنين (bienfaiteurs) أو أشخاص يهتمون بالجمعية.
- 3- مداخيل السهرات و الحفلات المقامة من طرف الجمعية.

- المادة 14 : نفقات الميزانية تتضمن :

- 1- مصاريف الإدارة.
- 2- إقتناء الكتب، المنشير و الدوريات (مجلات و صحف).
- 3- المصاريف الناتجة عن تنظيم الحفلات.

- المادة 15 : أمين الصندوق العام هو المسؤول عن أموال الجمعية لا يمكنه أن يحتفظ بحوزته بأكثر من 50 فرنكات و يجب أن يقع الباقي في بنك معين من طرف مجلس الإدارة. لا يمكن أن تخرج الأموال إلا من طرف الأمين العام للصندوق بإمضاء من الرئيس.

الفقرة الرابعة : الجمعية العامة.

- المادة 16 : تتكون الجمعية العامة من الأعضاء النشيطين للجمعية مكتبها هو نفس مكتب المجلس، لا يمكنها أن تقرر إلا في المسائل المسجلة في جدول الأعمال في بطاقة الاستدعاء.

- المادة 17 : إنه ممنوع بوضوح على كل عضو إثارة مناقشات سياسية أو دينية في الاجتماعات العامة و الخاصة.

- المادة 18 : تجري الجمعية العامة مرة في السنة، في شهر جاتفي، كما هو محدد في المادة 7 من هذا القانون الأساسي، و بأكثر من مرة إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة في ذلك. يتم استدعاؤها من طرف المجلس عشرة أيام من قبل. تؤخذ القرارات بالحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات. صوت الرئيس في هذه الحالة يكون مرجحا.

- المادة 19 : لا يمكن إحداث تغيير في القانون الأساسي إذا لم يكن من طرف ثلثين على الأقل من الأعضاء النشيطين للجمعية، بإقتراح من المجلس.

- المادة 20 : لا تجتمع الجمعية العامة في دورة طارئة إلا إذا تمت بطلب مكتوب موجه لرئيس مجلس الإدارة من طرف على الأقل ربع الأعضاء النشيطين للجمعية.

- المادة 21 : في حالة حل الجمعية، تعين الجمعية العامة المصف (liquidateur) أو المصفين و طريقة التصفية مع مراعاة الأنظمة القانونية.

- المادة 22 : إذا بقيت أموال بعد حل الجمعية تخصص لأعمال إحصائية.

مجلس الإدارة

* الرئيس : السيد بلقاسم بنتامي ، طبيب، 2 شارع بونة، الجزائر.

* نائب الرئيس : السادة :

- صوالح محمد، أستاذ بثانوية الجزائر، فيلا الربيع، شارع التضامن، الجزائر.

- براتكي محمد، معلم، طريق مسود فارينة (impasse farine)، رقم

2، الجزائر.

- الأمين العام : السيد حسن خوجة حمدان، مترجم بأملاك (domaines)، شارع الجديد، رقم 10 سانت أو جين (بولوغين حاليا).
- أمين مساعد : السيد آيت قاسي بوسعد، طالب في الحقوق، إسلي الأعلى (isly superieur chalet rouge).
- أمين الصندوق العام : السيد عمر راسم، صحفي، 42 شارع إيسس، الجزائر.
- أمين صندوق مساعد : السيد تامزالي عبد النور، طالب في الطب، 4 شارع ماريشال سولت (marechal soult)، الجزائر.
- مكتبي : أمين محفوظات : السيد جبار محمد، طالب بمدرسة الجزائر.
- المساعدون: السادة :
 - عجلي محمود، طالب، 21 باب الجديد، الجزائر.
 - بالول، طالب بكلية العلوم، 2 شارع الفيلات، الجزائر.
 - بوركاب مصطفى، طالب في الطب (Alleedesmries Prolongée).
- قاضي عمر، طالب في الطب، 12 شارع اسلي، الجزائر(1)

(1)- Archive de préfecture d'Alger dossier N°

231.

أنجز طبقه على مطابع
مكتبة المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر